

# مناهضة العولمة

حركة المنظمات الشعبية في العالم



تحرير:

سمير أمين

فرانسوا أوتار

مكتبة مدبولي

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش  
القاهرة

مركز البحوث العربية والأفريقية

المنتدى العالمي للبهائن

# مناهضة العولمة

حركة المنظمات الشعبية في العالم

تحرير

سمير أمين      فرانسوا أوتار

ترجمة

سعد الطويل

الناشر

مكتبة مجبولى

2004

هذه ترجمة لكتاب :  
**Samir Amin Francois Houtart (Editeurs), Mondialisation des  
Resistances L'Etat des lutes 2002, Forum Mondial des Alternatives,  
L'Harmattan Paris.**

اسم الكتاب : مناهضة الدولة ، حركة المنظمات الشعبية في العالم  
تحرير : سمير أمين ، وفرانستوا أوتار  
إعداد فنى : ناهد عقيفى  
مركز البحوث العربية - ١٠/٨ ش متحف النيل - منيل الروضة  
إ القاهرة - ت / ف : ٣٦٢٠٥١١  
البريد الإلكتروني : arc@ie-eg.com  
الطبعة : الأولى ٢٠٠٤  
الناشر : مكتبة مديولى ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة  
تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤  
رقم الإيداع : ٢٠٠٣/١١٤٦٨  
الترقيم الدولى : 977-208-438-4

## المحتويات

٧	..... المؤلفون
٩	..... تمهيد
	الجزء الأول: الأوضاع العالمية: أوضاع الصراعات
١٤	..... ١- شرق آسيا
٣٦	..... ٢- الصين
٥٥	..... ٣- جنوب شرق آسيا
٧٥	..... ٤- الهند
٩٠	..... ٥- العالم العربي والشرق الأوسط
١١٨	..... ٦- أفريقيا جنوب الصحراء
١٣٤	..... ٧- أمريكا اللاتينية
١٥٥	..... ٨- أمريكا الشمالية
١٦٨	..... ٩- أوروبا الشرقية
١٨٢	..... ١٠- أوروبا الغربية
	الجزء الثاني: بعض الأهداف العالمية للصراعات المعاصرة
١٩٦	..... ١- البترول، مفتاح السيطرة الاقتصادية
	٢- الماء، مشكلة العالم في المستقبل، بين الخصخصة واعتباره إرثاً
٢٠٢	..... مشتركاً للإنسانية
٢١٠	..... ٣- الدين الخارجية، آلية انتزاع الثروة
	٤- الحرب ضد الفقر: استغلال الخطاب السياسي في النظام العالمي
٢١٧	..... الجديد
٢٣٥	..... ٥- الحركات النسائية من أجل عولمة بديلة
٢٤٦	..... ٦- عسكرة العالم، والشروط الجديدة للسلام

الجزء الثالث: حجم التحديات: تأملات حول أصل وسير المقاومات  
والنضالات

- ١- البعد الاقتصادي ..... ٢٥٦  
٢- البعد الاجتماعي ..... ٢٧٦  
٣- البعد الثقافي ..... ٢٩٣  
٤- البعد السياسي ..... ٣٠٨

الجزء الرابع: البحث عن البدائل

- ١- نموذج التنمية ..... ٣٢٠  
٢- مشروعات البدائل ومستوياتها ..... ٣٣٥  
خاتمة ..... ٣٥٠  
قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية ١٩٨٧ - ٢٠٠٣ ..... ٣٥٣

## المنتدى العالمي للبدائل

المنتدى العالمي للبدائل شبكة دولية من مراكز البحث تعمل على دعم العملية الهازغة من الاستقاء، على المستوى الدولي، للحركات الاجتماعية، وغيرها من الفاعليات القاعدية للمجتمع المدني. ويحقق ذلك ببناء مجالات للتفكير والتنسيق، تضع تحت تصرف هذه الحركات، والمنظمات غير الحكومية، الأدوات من المعلومات، والتحليلات بشأن عولمة المقاومة، وتساهم في نشر المعرفة بالصراعات الدولية الجارية. ومن ضمن مشروعات المنتدى العالمي للبدائل، القائمة الكاملة للحركات الاجتماعية، المتوفرة في موقعه على الإنترنت، التي تضم جميع البيانات الأساسية المتعلقة بها على مستوى العالم.

الموقع على الإنترنت: [www.forum-alternatives.net](http://www.forum-alternatives.net)

المراترية: فرانسوا أوتار

مركز القارات الثلاث

٥ أليو سانت جرتود

١٣٤٨، لوفان لايف

بلجيكا

ت: ١٠٤٨٩٥٦٠ (٣٢)

١٠٤٥٠٨٢٢

فاكس ١٠٤٨٩٥٦٩ (٣٢)

١٠٤٥٣١٥٢

ب. إلكتروني [cetri@cetri.be](mailto:cetri@cetri.be)

م. إلكتروني [www.cetri.be](http://www.cetri.be)

المراتية: سمير أمين

منتدى العالم الثالث

ص.ب. ٣٥٠١ دلكار

السنغال

ت/فاكس: ٨٢١١١٤٤ (٢٢١)

ب. إلكتروني [ftm@refer.sn](mailto:ftm@refer.sn)

تحرير:

تنسيق التحرير:

المراجعة:

الترجمة للعربية:

مدير أمين

فرانسوا أوتار

برنار دوتيرم

فرانسوا بوليه

لوران ديلكور

سعد الطويل

## المؤلفون

كلاركسون	جلبير أشقر
مجلس العلوم الاجتماعية لأمريكا	مدرس العلوم السياسية بجامعة باريس ٨،
اللاتينية، بونوس آيرس	سان ديني
برنار بريانو	سمير. أمين
موجه مركز الدراسات ومبادرات	مدير منتدى العالم الثالث (داكار)
التضامن الدولي، باريس	ورئيس المنتدى العالمي للبدائل
برنار فونو	بيير بونيه
مدير البحوث، منتدى العالم الثالث، دكار	مدير شبكة البدائل، مون ريل
جيرارد جرينفيلد	برونو كارتون
مركز بحوث الموارد 'مرصد آسيا'،	المسؤول عن البحوث، فريق البحث عن
هونج كونج	استراتيجية اقتصادية بديلة، بروكسل
فرانسوا أوتار	سينتري
مدير مركز القارات الثلاث لوفان لايف	مركز القارات الثلاث، لوفان لايف
أليير كاساتدا لوميمبو	صوفي شارلييه
باحث في مركز القارات الثلاث، لوفان	ممسولة القسم السياسي، في 'المساعدة
لايف	المتبادلة والإخاء"، رئيسة "العالم طبقاً لرؤية
	النساء"، بروكسل
باي جون بوم	لين تشون
مركز السياسات والمعلومات من أجل	أستاذ في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم
التضامن الدولي، كوريا الجنوبية	السياسية
فرانسيس مستروم	آشوك مينرا
دكتوراه في العلوم الاجتماعية، بلجيكا	اقتصادي، الهند
تريزا س. إنكارناسيون تايم	لاكشيمي مورثي
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية في	الهند
الفلبين. عضو السوق الإقليمي الآسيوي	
من أجل بدائل جديدة	

كينهيدى موشاكوجى

المسكرتير العام للحركة الدولية لمناهضة  
جميع أشكال التمييز العنصرى، اليابان

م.أ. أومين

رئيس معهد العلوم الاجتماعية؛ جامعة نيو  
دلهى

فرانسوا بوليه

باحث فى مركز للقرارات الثلاث، لوفان  
لاتيف

هيلين ريكلانز

باحث اجتماعى لشتون للتنمية، مسئولة  
البعثات، العالم طبقاً لرؤية النساء، بروكسل

كاترين سامارى

مدرس بجامعة باريس ٩، دوفين

إدواردو تالديم

أستاذ مساعد للدراسات الآسيوية، جامعة  
الفلبين. عضو الفوق الإقليمى الآسيوى  
من أجل بدائل جديدة

إريك توسمان

رئيس اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم  
الثالث، بروكسل

ميشيل فارشافسكى

مركز معلومات البدائل، إسرائيل

آرنو زكارى

باحث فى اللجنة من أجل إلغاء ديون  
العالم الثالث، بروكسل

## تمهيد

نشاهد منذ بضع سنوات، النقاء للحركات الاجتماعية، فمن ميلان، أواخر ١٩٩٩، إلى جنوا، في ٢٠٠١، ومن دلفوس الأخرى، عام ١٩٩٩ كذلك، إلى بورتو ألجيري ٢، عام ٢٠٠٢، تأخذ المطالب، واللقاءات، والبحث عن البديل مجراها. وتبقى 'حركة التحركات'، متعددة ومنفتحة، ولكن بعض الاتجاهات تتحدد، فهناك اتفاق على اعتبار النظام الرأسمالي، خاصة في شكله النيولبرالي، المصدر الأساسي للكثير من الشرور الاجتماعية، والبيئية، والثقافية — ويشكك الجدل حول استراتيجيات بديلة للتنمية، ويظهر على السطح.

ويفتح كتاب 'عولمة المقومة، لوضاع للصراعات، ٢٠٠٢'، الصادر عن المنتدى العالمي للبديل، ما نأمل أن يصبح تقليداً: أي تقرير منظم الصادر عن أوضاع الصراعات في العالم. وتوفّر التقارير السنوية عن حالة الاقتصاد، والمجتمع العالميين، وكذلك العروض التي تجمع الأحداث المهمة والمشاكل التي برزت خلال العام، وهي تقدم معطيات مفيدة، وتحليلات مهمة. ولكن كتابنا هذا مختلف، فهو يقدم الرؤية من أسفل، ويؤيد الموقف الذي تدافع عنها للحركات الشعبية في صراعاتها اليومية، وعبر كتابات تنظيماتها. وهذا التقرير يمثل قراءة انتقادية لوجهات النظر التي تعبر عنها هذه الحركات، وعناصر البديل التي تبرز منها.

لقد حدد الأفراد والتنظيمات في المنتدى العالمي للبديل موقفهم، فهم يعارضون الأفكار النيولبرالية السائدة، ويعرفون أنها لا يمكن أن تنتج إلا ما نراه حالياً، ألا وهو استقطاب الثروة، والسدهور في أحوال شعوب بأكملها، وبشكل مأساوي في بعض الأحيان، وبصفة خاصة، أحوال العمال، والامساء، والسكان الأصليين، وللتدمير المتسارع للبيئة، وتفكيك الخصائص الثقافية للجماعات المختلفة. ومن حسن الحظ أن الأدبيات التي تشرح هذه الواقع متوفرة، فلما في حاجة لسردها هنا. وما نأمل في تحقيقه، هو أن نساهم، ولو بالقليل، في تعزيز التقارب بين الحركات الاجتماعية للشعبية. وبهذا الهدف، نفتح باب الحوار الذي يمكن أن يسمح بتدعيم تحليلات الأرضاع الاقتصادية، والسياسية، والثقافية من جهة، ومن جهة أخرى، المعاصرة في المناقشات بشأن الرهانات والتحديات التي يواجهها ضحايا للنظام في صراعه.

ولا يمكننا التنبؤ بما سيكون عليه عالم الغد، طبقاً للتعبير منتدى العالم الاجتماعي، لأننا نعتقد أن التطورات التاريخية، إيجابية كانت أم سلبية، هي نتيجة لتحركات القوى

الفاعلة، ولهما تأثير بالدرجة الأولى بتحويلات العلاقات الاجتماعية، التي تتميز حالياً بتباين عميق بين القوى الموجودة على الساحة. أي بعبارة أخرى، إن الأمر يتعلق بالصراعات الاجتماعية، ولا يعني هذا أن الأفكار والنظريات لم تعد لها فائدة، بل هي تمثل جزءاً لا يتجزأ من القوى المادية التي تصنع التاريخ. والتبادل بين النظرية والتطبيق، أي بين الفكر والعمل، أو بين بزوغ الإلهام، وتحوله إلى واقع ملموس، يبقى شرطاً لا فكاك منه لكل أولئك الذين يريدون تغيير العالم.

ويسألونا في هذا التقرير طموح كبير، أولاً لأنه ينوي تغطية العالم بأسره، شماله وجنوبه. ويعود هذا الاختيار إلى الفراض ضمنى بأن العولمة، جديدة كانت أو قديمة، قد نسجت بين مناطق العالم وشعوبه، علاقات متبادلة (تتسم باللامساواة)، تفرض أن يتقدم التغيير المبتنى، على جميع المستويات القومية والعالمية. نحن نؤمن بالتضامن الدولي، ونعتقد أنه يجب أن نبني عالمية للشعوب في مقابل عالمية رأس المال، وهو السبيل الوحيد لتحقيق شكل يختلف عن ذلك الذي يقترحه النيوليبراليون العالميون. وثانياً، لأن هذا التقرير يأمل أن يغطي جميع أوجه الواقع، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيدولوجية والثقافية، وألا يتجاهل أية قضية مهمة. ولحسن الحظ، توجد تحليلات جيدة بشأن هذه المشاكل، ولن نكرر مضمونها، وإن كنا سنحاول الربط فيما بينها.

وقد جمع هذا التقرير الأول بين عدد كبير من المشاركين. ولم نستطع أن نغطي بشكل شامل جميع مناطق العالم، ولا جميع المشاكل التي تؤثر على مجموع البشر، ولكننا نأمل، على المدى البعيد، في تغطيتها جميعاً على مر السنين. وفي المقابل، حاولنا جهداً، في هذه الطبعة الأولى، أن نبرز السياق التاريخي للمحتويات.

ونشعر بالتفاوت لأن الخطاب النيوليبرالي العالمي المتبجح قد أخذ يتعثر، فقد جعلته أحداث النصف الثاني من التسعينيات مثل سيائل وبورنو أليجري، بفقد الكثير من مصداقيته. فالشعوب لم تعد تصدق لا المزاي المزعومة للخطاب السائد، ولا حتمية الممارسات التي يفرضها. لقد كانت معز تكتثر تؤكد: "لا توجد بدائل"، ونحن نؤكد اليوم "بل هناك الكثير من البدائل"، وبدائل بصيغة الجمع. وذلك لا فقط عن رغبة في البعد عن أي جمود عقائدي مرسومي، وإبراز الطبيعة الإيجابية للتتويج في بناء المستقبل، وإنما، لأنه كما قلنا من قبل، فالمستقبل سيكون حصيلة التفاعل بين الحركات الاجتماعية، ولأن طبيعة هذا المستقبل، ودرجة تماسكه لا يمكن معرفتها مقدماً.

ويمكن للقارئ أن يتطلع على النصوص الكاملة لإسهامات المشاركين في هذا التقرير في موقعنا على الإنترنت، وقد حاولنا هنا استخلاص جوهرها. ووجهات النظر المختلفة المُعبّر عنها هنا ليست متطابقة بالضرورة، ولا متفق عليها بين جميع المسؤولين عن المشروع، ولا هيئة التحرير، ومن باب أولى على مستويات أوسع. ولم نحاول البحث عن قاسم مشترك يمكن اعتباره مثيراً مثقفاً عليه، ولكن قدمنا للعناصر لاستمرار المناقشة التي تبقى مفتوحة.

ويشمل الكتاب أربعة أجزاء رئيسية:

١. عرضاً لأوضاع المقاومة والصراعات؛
  ٢. تحليلاً لبعض القضايا ذات الطبيعة للعلماء أو المستعرضة؛
  ٣. تلمّاحاً بشأن تحديات الحركات ورهائتها؛
  ٤. تقييماً للبدائل التي تحملها القوى الاجتماعية الشعبية.
- وأخيراً، نوجه شكرنا العميق لكل من ساندوا هذا المشروع، مع التذكير بالواجب، بأن الآراء الواردة بهذا التقرير تعود إلى المسؤولين عن المنتدى العالمي للبدائل، والمتعاونين معهم، ولا يسأل عنها أية منظمة أو أفراد آخرين.

سمير أمين

رئيس المنتدى العالمي للبدائل

. مدير منتدى العالم الثالث

فرانسوا أوتار

سكرتير المنتدى العالمي للبدائل

مدير مركز القارات الثلاث

ساهمت المنظمات الولودة أناه في مراحل متعددة من مشروعات المنتدى العالمي  
للبدائل:

لقائمة الكاملة للحركات الاجتماعية، ولحلقات الدراسة الإقليمية، وأعمال  
للتجميع، والمشاركة في أعمال اللقاءات الدولية، إلخ.

**NOVIB** (هولندا)، **Fondation Rispetta e Parita** (إيطاليا)، **DGCI**  
(بلجيكا)، معهد لوكسمبورج للدراسات الأوروبية والدولية، والتعاون اللوكسمبورجي،  
**NORAD** (هولندا)، **ROSA Luxemburg Stiftung** (ألمانيا)، التعاون  
الهولندي (هولندا)، **CCFD** (فرنسا)، مؤسسة الشمال-الجنوب للقرن ٢١  
(سويسرا)، **Alternatives** (كندا)، **Christian Aid** (بريطانيا)، **Oxfam**  
**Solidarite** (بلجيكا)، للمفوضية العلمية للعلاقات الداية للجانبة الفرنسية في بلجيكا.

## الجزء الأول

### الأوضاع العالمية: أوضاع الصراعات

---

من سياتل إلى جنوا، مروراً بكيبك، وبانكوك، وبرشلونة، وجوهانسبرج، تتعدد حركات الاحتجاج والمقاومة في العالم أجمع. ومن دافوس الأخرى إلى بورتو اليجري، مروراً بهاماكو، وفلورنسا، وحيدر أباد، تتجدد اللقاءات، ويزداد البحث عن بدائل تحديداً. ولكن أي لقاء عالمي يكون بلا معنى إذا لم يقترن بصراعات اجتماعية محلية. والنظرة العامة على العالم، ستعطينا فكرة عن التحركات الجارية. والصورة المجمعة التي نقدمها مبنية على تقارير أكثر تفصيلاً، متوفرة على موقع المنتدى العالمي للبدائل على الإنترنت ([www.forum-alternatives.net](http://www.forum-alternatives.net))، ومرتبطة بقائمة دائمة بالحركات الاجتماعية. وهذه الطبعة الأولى من عولة المقاومة، لا تطمح أن تلم بكل الصورة، وهي الخطوة الأولى في مشروع سيمتد لسنوات مقبلة.

وستبدأ "جولتنا حول عالم الصراعات"، بآسيا: شرق آسيا أولاً ثم الصين، فجنوب شرق آسيا، فالهند. ثم نتجه بعدها للشرق الأوسط، وأفريقيا، قبل أن نتجه لأمريكا، بادئين بأمريكا اللاتينية، ثم أمريكا الشمالية. ونختم عرضنا بالصراعات في أوروبا الشرقية، تلتوها أوروبا الغربية. ونرجو أن نتمكن في الإصدارات التالية من التعمق في بعض الأوجه الخاصة من هذه الصراعات، مثل نزاعات الفلاحين، أو تغطية المناطق التي غابت عن هذا العمل الأول، مثل آسيا الوسطى، أو الأوقيانوسية أو المحيط الهادي.

## ١- شرق آسيا \*

في أعقاب الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٧-٩٨، عانت هونغ كونج، وتايوان، وكوريا الجنوبية، ودرجة أقل اليابان، من ارتفاع نسبة الفقر، والبطالة، والتعرض لفقدان أسباب المعيشة، خاصة بين الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر من السكان. وفي حين كُفّلت هذه البلدان في السابق تعتبر، في نظر المؤسسات المالية الدولية، نماذج تُحتذى، فقد تحول اقتصادها إلى الإفلاس، ولم تؤد برلمج التكيف الهيكلي التي وُضعت، تحت رعاية صندوق النقد الدولي، لعلاج الأزمة، إلا إلى زيادة الأوضاع سوءاً. وفي هذا السياق، تعود الصراعات الاجتماعية، في المنطقة، للظهور، لمقاومة عملية للخصخصة الليبرالية، والمطالبة بتحسين ظروف المعيشة. وعلى الرغم من أن هذه التعبئة تتخذ أشكالاً متعددة، وأبعاداً مختلفة من بلد لآخر، وأن لكل منها حدوده الخاصة، وتميزه، فإنها، في مجموعها، تمثل الصورة للشرق آسيوية لحركة المقاومة هذه، التي تتشكل، على نطاق العالم، منذ بضع سنوات.

### أ- هونغ كونج وتايوان

#### ١- تمهيد: الأزمة وما تلاها

في عنوان الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧-٩٨، بدا واضحاً أن عقدين من النيوليبرالية المظفرة قد اقتربا من النهاية. وقد ألقى الانهيار المأساوي لمستوى المعيشة، والفقر المتزايد، والبطالة المتزايدة، ضوءاً ساطعاً على التناقضات الأصيلة في مشروع العولمة الرأسمالية. وفي الوقت نفسه، حل شعور بالتعرض للمخاطر لدى أغلب العاملين، بدلاً من الأمل في رفاهية بلا نهاية، وهو التعرض للمخاطر، الذي يميز العالم، كما يشعر به من يقعون في أسفل السلم الاجتماعي. وظهرت هذه التناقضات بشكل أوضح عندما زاد التطبيق الصلصم "لوصفات" صندوق النقد الدولي من حدة الأزمة، ودفع الجماهير إلى شوارع الحشود، وميول، احتجاجاً على الأوضاع. وعلى الرغم من ذلك فقد تابعت حكومات المنطقة، خلال السنوات الأربع التالية

---

\* جيرارد جرينفيلد (هونغ كونج وتايوان)، وكينيثي موشكوجي (اليابان)، وباي جون يوم (كوريا).

للأزمة، السير على سيطرة اقتصادية عمقت من مشروع العملة النيولبرالي، وكذلك من الشعور بالتعرض للمخاطر لدى جموع العاملين.

#### ١- هونج كونج: توسع الشرخ الاجتماعي

في نهاية عام ١٩٩٩، بلغت هونج كونج واحداً من أعلى مستويات اللامساواة في العالم. فقد كان متوسط دخل الأغنياء يساوي ٢٣ ضعف متوسط دخل الفقراء. وكان العشرة بالمائة الأكثر ثروة يحصلون على ٣٦ % من الدخل (تحت) للقومي في حين كان العشرة بالمائة الأكثر فقراً يحصلون بالكاد على ٢ % من ذلك الدخل. وكانت البطالة واحداً من عدة عوامل ساعدت على تقلم اللامساواة، والفقير، حيث بلغ معدل البطالة حداً تاريخياً في عام ١٩٩٩، قدره ٦,٣ %، وكان ما يقرب من ٢٠ % من العائلات الفقيرة تضم عاطلين. وكانت الأغلبية الساحقة ممن يعيشون في ظل الفقر (منذ الأزمة، وحتى قبلها)، يعملون بأجر، ولكن دخلهم يقل عن الحد اللازم لتحقيق مستوى معيشة مقبول.

وبنهاية عام ٢٠٠٠، قُدر عدد العمال الذين يتقاضون أقل من نصف متوسط الدخل بحوالي ٢٥٠ ألفاً، وكان حوالي ١,٢ مليون شخص، أي حوالي ربع سكان الإقليم، ينتمون إلى عائلات "عمالة فقيرة" (ك. ل. تانج، وت. ي. تشولنج، ٢٠٠١، ٤٩). وفي حين كان هؤلاء العمال الفقراء يعانون من الفقر واللامساواة المتزايتين، فقد كان عليهم مواجهة خطر جديد، فقد أعلنت الحكومة، في عام ١٩٩٩، عن برنامج للخصخصة، موداه أن يُعهد للقطاع الخاص بإداء بعض الخدمات العامة، مثل إدارة المساكن الشعبية وصيانتها. وأدى هذا الإجراء لا إلى زيادة تكاليف المعيشة وحسب، وإنما إلى استبعاد البعض من الحصول على هذه للخدمات أصلاً. كذلك أثر هذا الإجراء على مرتبات، وظروف العمل، وضمانه لمائة وتسعين ألفاً من العاملين في القطاع العام، وترتب على ذلك الكثير من عمليات التعبئة.

وبلغت المعركة ضد الخصخصة، وتأجير الخدمات العامة من الباطن قمتها في المظاهرة التي جرت يوم ٢٣ مارس ١٩٩٩، وهي من أكبر المظاهرات التي جرت خلال العقد الأخيرين. فقد رتب اتحاد نقابات العاملين في صيانة المنازل، واتحاد

<sup>١</sup> كان حوالي ٧٠ ألف عائلة من بين ٣٧٠ ألف عائلة فقيرة، تضم شخصاً عاطلاً على الأقل. من تقرير اتحاد نقابات هونج كونج للندوة ٢٥ للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل وضع اتفاقية دولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. جنيف من ٢٣ أبريل إلى ١١ مايو ٢٠٠١.

نقابات صال هونج كونج، مظاهرة كبرى ضمت ٢٣ ألف شخص في شوارع المركز المالي لهونج كونج. وعلى الرغم من ذلك فقد جرى تنفيذ برنامج خصخصة الخدمات العامة كما كان مقرراً من قبل، حيث لم تتجج النقابات، ومعها تحالفات الأحياء في تنظيم حركة احتجاج جماهيرية حقيقية.

## ٢- هونج كونج: فيما وراء التعرض للمخاطر

وكان أحد أسباب هذا الضعف، هو عدم القدرة - أو الرغبة - في تنظيم قوة جماعية حقيقية بين عالم العمل والأحياء. وفيما عدا استثناءات قليلة، جرت جميع المظاهرات في أثناء عطلة نهاية الأسبوع، وجميع للوزارات مغلقة، فلم تتأثر بها الإدارة. ويضاف إلى ذلك، العجز عن إقامة روابط مع التنظيمات الشعبية لشاغلي المساكن، مع أنهم الأكثر تكثرًا بعملية الخصخصة. والسبب الرئيسي الآخر لضعف التحرك النقابي، كان تقاصصها عن المشاركة في الجبهة السياسية المعارضة للخصخصة، وكثافتها بالمطالبة بالحد من سياسة الاستثناء عن العمال، والمحافظة على مستويات الأجور والمعاشات.

وهكذا يرجع السبب في تراجع الحركة ضد الخصخصة إلى ضعف الحركة النقابية ذاتها، لضعف القدرة الحركية للنقابات، والعلاقات الهشة فيما بينها، شكلت نقاط الضعف التي استغلتها الحكومة بسهولة. فقد فشلت في تحقيق تحالفات على أساس الأحياء، وهو الشرط الضروري لخلق وعي جماهيري معاد للتتج سياسة الخصخصة، كذلك لم يكن لديها برنامج بديل، ولهذا لم تتجج في الحصول على تأكيد جماهيري ثابت. وكما يحدث كثيراً بالنسبة لحركات الاحتجاج في الإقليم، كان الاعتراض على سياسة الحكومة، جزءاً من خطاب في حدود التشكيك في الكفاءة الاقتصادية، والآليات السوق، ولم يتقدم العمال، ومنظمات الأحياء إلا باعتراضات ذات طبيعة أخلاقية.

وفيما عدا القيود النابعة من الطبيعة الذاتية للحركة النقابية في هونج كونج، تشترك حركة معارضة الخصخصة في كثير من القسّمات مع غيرها من الحركات الاجتماعية في الإقليم. وأهم هذه القسّمات للتركيز على القيام بعمل جماعي رمزي لا "مؤد للتعبير"، فقد كان الهدف من هذه المظاهرات هو جذب انتباه وسائل الاتصال الجماهيرية إلى مشكلة حرجة. وما دلم الهدف هو التحرك الرمزي، فلم يكن هناك داع لإبراز القوة الشعبية، ولا للتركيز على عدد الجماهير التي جرى تعبئتها.

وفسي هونج كونج، تُستخدم سياسات للتعرض للمخاطر وسيلة للتحكم في نشاط الحركات الاجتماعية. ويركز الكثير من النشاط الاجتماعي، وقادة الأحياء (وخاصة من كان منهم مرتبطاً بالنشطة الكنسية)، نظراً لاهتمامهم بالفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، جهودهم على تحقيق عدالة أكبر للفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر. وهذا التعرض للمخاطر، لا يُنظر إليه على أنه مرتبط بالنظام، أي أنه ذو منطق رأسمالي، بل بالأحرى على أنه نتيجة لإفلاس الدولة. ولهذا تركز هذه الحركات الاجتماعية مطالبها على بذل العون المباشر للأشخاص المعرضين للمخاطر، بدلاً من تقليص رأس المال، والأموال، أو على إعادة توزيع الثروة.

ويشعر أغلب العاملين بالتعرض للمخاطر، وحتى دون أن يولجها مباشرة بالفقر، أو البطالة، أو فقدان المكنن، يعتقدون أن وقوع ذلك أمر ممكن. ويشعر الجميع أن مخدراتهم البسيطة، إن تكفي عند وقوع حادث جلل، أو أنهم قد يفرقون تحت وطأة الدين في أية لحظة. وإحدى نتائج العولمة، هي زيادة هذا الشعور بالتعرض للمخاطر، للدرجة التي تسمح للرأسماليين باستخدامه في دعم النظام، والتحكم في العمال. ولذا، فإن هذا الشعور ذو تأثير قوي معطل لتعبئة القوى العاملة.

ولسوء الحظ، لم يترك كثير من النشاط المغزى الحقيقي لهذا الشعور بالتعرض للمخاطر، معبرين أنه نوع من عدم المبالاة، أو فقدان الحافز لإحداث تغير اجتماعي. وهذه المبالاة الظاهرية، كانت المبرر للطبيعة الرمزية للحركات الجماعية التي اتخذت باسم "الشعب". وفي الواقع، يحتاج الأمر، في هونج كونج، إلى توعية الشعب، وإلى نوع من التنظيم الذاتي يبرز القوة الجماعية للجماهير. والوعي بهذه القوة الجماعية هو الوسيلة الوحيدة للتغلب على الشعور بالتعرض للمخاطر السلبي حالياً. وطالما تجاهلت الحركات الاجتماعية هذا الشعور بالتعرض للخطر، أو أصابت فهم طبيعته، فإنه سيبقى سلاحاً قوياً في يد الحكومة والرأسماليين لتنشيط النضال الجماهيري.

### ٣-تايوان: الأزمة الاقتصادية الجديدة

يتفق انضمام تايوان لمنظمة التجارة العالمية، بدرجة أو بأخرى، مع انضمام الصين إليها، وهي لا تتضمن إليها كبلد مستقل، وإنما تحت اسم: "الإقليم المستقل لتايوان، وبنجو، وكينمين، وماتسو"، وهو وضع مشابه لوضع هونج كونج (العضو في

المنظمة منذ ١٩٩٥).<sup>٢</sup> وطبقاً لشروط منظمة التجارة العالمية، نفذت حكومة تايوان برنامجاً واسع النطاق من الليبرالية الاقتصادية، والخصخصة، الأمر الذي عجل بالاندثار الاقتصادي. ولهذا السبب، فبعد أربع سنوات من إفلات تايوان من التنتج الأكثر سوءاً للأزمة المالية الآسيوية، سقطت تايوان في أشد أزمة اقتصادية مرت بها خلال العشرين عاماً الماضية.

وفي مايو ٢٠٠١، بلغت نسبة العاطلين في تايوان ٤ %، وهي أعلى نسبة تسجل منذ ٢٣ عاماً حيث بلغ عدد العاطلين رسمياً ٤١١ ألف عامل. وإذا أضفنا العمال غير المنتظمين، وعمال القطاع غير الرسمي، والمستقلين، لزادت النسبة عن الضعف، وبلغت ٩ % (ييجين كنجيان باو، ٢٧ مايو ٢٠٠١، وتا كونج باو، ٤ أبريل ٢٠٠١). وتعطل أغلب هؤلاء العمال نتيجة لخطط إغلاق المصانع، إما بسبب الإفلاس المالي، أو نقل المصانع للخارج. وفي بعض الأحيان، جرى الإغلاق كمجرد حيلة لسلب استحقاقات العمال. وتقوي خطط نقل المصانع "خارج" تايوان من فقدان الأمان لعمال تايوان، وقد ساعد نقل الإنتاج وبيع النطاق إلى مقاطعات فوجيان، وجيانجسو، وشانغهاي، على التوسع الكبير في الاستثمارات التايوانية في الصين، والتي بلغت ٤٥ مليار دولار.<sup>٣</sup> ويستخدم رأس المال التايواني في الصين اليوم، أكثر من ٨ ملايين عامل في الصين القارية، أي أكثر من مجموع العاملين بأجر في تايوان.<sup>٤</sup>

وعلى الرغم من الأزمة العميقة التي يواجهها عمال تايوان، فقد زادت حكومة الحزب الديمقراطي التقدمي من سرعة تنفيذ سياسات للتبادل الحر، للشرط الضروري للانضمام لمنظمة للتجارة العالمية. ولا تحاول حكومة تايوان إخفاء أثر هذه الإجراءات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ففي أبريل ٢٠٠١، صرح تشين هسي هوانج، رئيس مجلس الزراعة للحكومي، بأنه خلال السنوات الأربع التالية لانضمام تايوان لمنظمة للتجارة العالمية، سيفقد أكثر من ١٠٠ ألف أعمالهم في قطاع الزراعة، في

---

<sup>٢</sup>تؤكد المفوضون للتجار تايوان للتايوان لهنج كونج، أنه على الرغم من التفاوض على اتفاق ثنائي مع تايوان عام ١٩٩٧، فإنه لا يمكن التوقيع على هذا الاتفاق قبل انضمام الصين. وبناء على إصرار حكومة الصين القارية، فسيجري تسجيل "قائمة الإقليمية للتايوان، وينجو، وكيممين، وميتسو"، تحت اسم "صين تايبيه".

<sup>٣</sup>تقدّم هذا الرقم، على الرغم من أن حكومة تايوان قد وضعت حداً قصي للاستثمارات الفردية لا يتجاوز ٥٠ مليون دولار، لتجلب الاعتماد الزائد عن الحد على هذا البلد.

<sup>٤</sup>يبلغ مجسوع القوى العاملة في تايوان ٩,٢ مليون شخص، منهم ٦,٢ من العاملين بأجر. (المكتب الوطني للتايواني للميزانية، والمحاسبة، والإحصاء، المسح الشهري للقوى العاملة، يوليو ٢٠٠١).

حين متصل خسائر الصناعة إلى ١,٥ مليار دولار (تايبيه تايمز، ٩ أبريل ٢٠٠١؛ وتايوان إيكونوميست نيوز، ٣ مايو ٢٠٠١). وعلاوة على ذلك، فقد توقعت الحكومة انخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة ١٣ ٪، خلال للشهور الإثني عشر التالية لانضمام تايوان للمنظمة. وتعرض تايوان لضغط شديد من الشركات متعددة الجنسيات لإلغاء تقنين قطاع الاتصالات، والصناعات الكهربائية والطاقة.

#### ٥- تايوان: الخصخصة والاحتجاج

كانت أول شركة من القطاع العام جرت خصخصتها في تايوان هي تشونجهاوا تيليكوم، التابعة لوزارة النقل والاتصالات، وهي أكبر شركة للاتصالات في تايوان، والخامسة على مستوى آسيا، والخامسة عشر على مستوى العالم. ونظراً لأنها كانت من أكبر المستخدمين في تايوان، ويعمل بها حوالي ٣٥ ألف فرد، كانت لخصخصتها آثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي يوم ١٦ أغسطس ٢٠٠٠، ظهرت بولدر عودة الروح للنضالية النقابية، عندما تجمع أكثر من ١٠ آلاف شخص (من العمال وعائلاتهم)، للاحتجاج على برنامج الخصخصة. وتمثل نقابة عمال الاتصالات الصينية، مجموع ٣٥ ألفاً من العاملين في تشونجهاوا تيليكوم، وهي أكبر نقابة صناعية في تايوان. وطالبت النقابة بالاعتراف بالحقوق النقابية عند الخصخصة، وكذلك بضمومات ضد تخفيض الأجور، وضد فرض التقاعد المبكر على العمال.

وبعد يوم واحد من الإضراب، أعلنت قيادة النقابة أنها قد توصلت إلى اتفاق مع ممثلي الحكومة، وإدارة الشركة، ولكن الاتفاق ذو النقاط الثلاث، لم يعترف إلا بدور لنقابة العمال عند التفاوض مع الإدارة، وكذلك بضرورة إجراء الاتصال لحل المشاكل مع الإدارة تحت وصاية حكومية خاصة. ولكن الأهم من ذلك، هو اعتراف ذلك الاتفاق بأن الخصخصة هي أحد المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية الوطنية. وكانت إدارة النقابة، لم تبدِ اعتراضاً، لثناء أو بعد مظاهرة ١٦ أغسطس، على سياسة الخصخصة، وتخلت بذلك عن الموقف للنضالي الذي تمسكت به الحركة للنقابية خلال الأوسم الثلاثة السابقة.

ويمكن تفسير هذا التغير في موقف النقابة، ببعض الأحداث السابقة، حيث نجحت قيادة شديدة الاعتدال في كسب انتخابات قيادة النقابة التي جرت في مارس ٢٠٠٠. ففي ديسمبر ١٩٩٩، استخدمت إدارة شركة تشينجهاوا تيليكوم، بتحريض من ممثلي

حزب الكومنستاج (الحاكم)، مواردها المالية للتدخل في إدارة النقابة، وطرد القيادة المناضلة، ثم استبعد الرئيس العامل تشانج شو تشونج، بعد ثلاثة أشهر. وكان هذا التدخل في انتخابات النقابة صارخاً بدرجة دفعت مجلس العمل للحكومة المركزية لتوجيه إنذار لإدارة الشركة لأنها تتدخل في استقلال النقابة. وعلى الرغم من هذا الإنذار نجحت إدارة الشركة في السيطرة على النقابة، وهذا يفسر تخلي الإدارة الجديدة للنقابة عن التوجه الفضائي، وتأييدها الصريح لعملية الخصخصة في مقابل بغض المزايا لأعضاء النقابة. ولم تنظم النقابة مسيرة الاحتجاج في ١٦ أغسطس إلا بعد أن انخفض الجزء المخصص للموظفين، طبقاً لبرنامج الخصخصة من ٥ إلى ٣ بالمائة، وبعد أن زاد القلق بشأن ضمان العمالة والمعاشات.

وكانت القيادة القديمة للنقابة عمال الاتصالات الصينية، قد لعبت دوراً أساسياً في إقامة التحالف الكبير بين نقابات عمال القطاع العام، ونقابات عمال شركة الطاقة التايوانية، وشركة البترول الصينية، في يونيو ١٩٩٩، التي تضم حوالي ١٦٠ ألف عضو. ولكن استيلاء قيادة تابعة للإدارة على نقابة عمال الاتصالات الصينية، وتخليها عن المواقف الراديكالية، كان له آثار سياسية خطيرة على نقابات الطاقة التايوانية، وشركة البترول التايوانية. وظهر هذا واضحاً في تعاونها مع حكومة تشين شوي بيان في متابعة برامج للخصخصة، بعد ذلك بقليل. وأثر هذا الموقف كذلك على سياسة الاتحاد التايواني للنقابات الحديث للنشأة، الذي يضم بالدرجة الأولى، عمالاً يعملون في شركات القطاع العام.<sup>٥</sup>

## ٦-تايوان: المقاومة والتراجع

وحدث تراجع، وتعارض في المصالح، مماثل في المعركة ضد بناء محطة القوى النووية لـريفة في تايوان (أعلن عنها لأول مرة عام ١٩٨٠). ومنذ منتصف الثمانينيات ارتفع مد الوعي البيئي بشكل كبير في تايوان، وكان يعتمد على نضال المحيطات ضد التخلص من النفايات السامة، وتلوث المجاري المائية الناتج عن الصناعة، والكوارث النووية، وغيرها من المشاكل البيئية. وكانت حركة المقاومة هذه، تضم الكثير من الجماعات ذات المصالح والاهتمامات المختلفة، مثل مصير صيادي

---

٥ كيمد توليه السلطة بعامين، عين الرئيس تشين شوي بيان، هوانج تشينج هين رئيساً لنقابة شركة البترول الصينية، ورئيساً للاتحاد التايواني للنقابات. وفي مارس ٢٠٠١، عين هذا الأخير ضمن ٧٨ مستشاراً سياسياً لحكومة الحزب الوطني الديمقراطي.

الأسماك، وتدمير الصروح الثقافية، وحق سكان الجزيرة الأصليين في الحصول على الأرض.

واتخذت هذه الصراعات مستوى قوياً بل دولياً، فلم تفلح محاولات الحكومة لتهنئة المخاوف من نقل المخلفات النووية، بإعلانها عن نقل من ٦٠ إلى ١٤٠ ألف طن من النفايات النووية عن طريق البحر إلى كوريا الشمالية، إلا في تكويل النضال، بتقوية التحالفات بين النشطاء التايوانيين، واليابانيين، والكوريين الجنوبيين ضد الطاقة النووية. أما بالنسبة للمحطة النووية التايوانية الرابعة، فقد نجح النشطاء كذلك، في إضفاء بعد دولي على حركة الاحتجاج، بإدانتهم لظروف عمل العمال التايوانيين للقائمين ببناء المحطة، وتوجيه سهامهم ضد الشركات متعددة الجنسية الموردة للتكنولوجيا النووية.

وأتت هذه التعبئة كلها، فقد أعلن تشون شوي بيان، في أكتوبر ٢٠٠٠، بعد انتخابه رئيساً، وقف بناء المحطة النووية — المقدرة تكلفتها بحوالي ٦,٥ مليار دولار — بعد أن تم بناء ثلاثها تقريباً. وفي ١٢ نوفمبر ٢٠٠٠، جابت مظاهرة تضم ١٠٠ ألف شخص شوارع تايبيه وكاوهسيونغ، تأكيداً لهذا القرار. ومع أن هذه المظاهرة أعطت الفرصة للنشطاء لكشف مخاطر الطاقة النووية في تايوان وفي الخارج، للرأي العام، إلا أنها لم تتجح في إحياء للمواقف الجذرية دفاعاً عن البيئة للأغلام السابقة. لقد ترجعت الحمية الشعبية للتأمينيات ضد تلوث الأنهار، وبناء السدود، بشكل واضح في التسعينات، من التحرك المباشر (بما في ذلك مهاجمة للمحطات، واحتلال للمواقع)، إلى كتابة العرائض وحملات كسب التأييد، مما أفقدها قاعدتها الشعبية بالتركيز.

وفي الواقع، كان تراجع للتأييد الشعبي لهذه الحركات، راجعاً جزئياً لتدهور الوضع الاقتصادي لتايوان — وهو ما استغلته دوائر الأعمال، ولجهزة الإعلام المسيطرة. وقد أثبتت استطلاعات للرأي بين المسؤولين، وكذلك في دوائر الأعمال، وجود علاقة سببية مباشرة بين وقف بناء محطة للطاقة النووية، وبين قرارات نقل الاستثمارات إلى الخارج.

وتقف حركات الاحتجاج في تايوان، ضد آثار نشاط الشركات متعددة الجنسية على العمال، والصحة للامة، والبيئة، على رأس المعارك ضد العولمة النيولبرالية. ولا تتحدى هذه الحركات مصالح الشركات متعددة الجنسية فحسب، ولكنها تعارض كذلك منطق للنمو الموجه للتصدير، وللأسواق العالمية. وطبقاً لما يقوله هؤلاء

النشطاء، فإن صناعة أشباه الموصلات - وهي إحدى محركات التصدير لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة في تايوان - ينتج عنها ١,٥ مليون طن من المخلفات الخطرة. وعلى ذلك، فهم يرون ضرورة إعادة بناء الاقتصاد على أسس جديدة، وكما يقول أحد مواقعهم على الإنترنت: "يظل الاقتصاد التايواني قائماً على التصدير الواسع النطاق، فالأغلبية العظمى من الإنتاج التايواني ليست موجهة للاستهلاك المحلي، وإنما للأسواق الخارجية. فالنواد الخلم، والأجزاء المنفصلة تُستورد من الخارج، ويحولها العمال التايوانيون، ثم تُصدر للخارج. إن لتايوان عملة قوية ولكنها تدفع للثمن عن طريق التلوث بما يبقى في الجزيرة. وكما تقتصر الحكومة كثيراً، نستطيع فعلاً تصدير ٩٥ % من إنتاجنا من مجموعة كبيرة من الصناعات، ولكننا نحفظ، في الوقت ذاته، بمائة بالمائة من التلوث الذي يحدث نتيجة لذلك".<sup>١</sup>

ويبقى التحدي الأكبر للحركات الاجتماعية التايوانية، في النقطة الأضعف لها، ألا وهي في الصين القارية، حيث تكون القدرة على الصراع ضد آثار "المشروعات المشتركة" على الصحة والبيئة محدودة، بسبب الحساسية السياسية، وسياسة الكبت الحكومية. ومن ناحية أخرى، فإن قدرة منظمات الحركة الاجتماعية التايوانية على بناء التضامن عبر الحدود مع عمال الصين القارية، وتجمعاتها تبقى محدودة، تقيداً السياسات للمقدرة لتايوان بشأن الاستقلال/الوحدة.

## ب- حركات البدائل في اليابان: الحدود والإمكانيات

### ١- المجتمع المدني الياباني والمنظمات غير الحكومية

نشأ المجتمع المدني في خضم عملية العولمة، وهو يتخذ أشكالاً مختلفة في أنحاء العالم. وفي هذا المجال، تمثل اليابان حالة متميزة، حيث تعطي النظرة الأولى الأمل في ظهور مجتمع ياباني بديل، إلا أنها تكشف، في الواقع، للقيود الشديدة التي تعرقل نشأة وتطور مشروعات سياسية واقتصادية بديلة في ذلك البلد. وسنحاول فيما يلي، استخلاص البذور الفادرة للأفكار البديلة الغارقة في هذه التربة القاحلة، غير المواتية لأية أفكار جديدة خلاقة.

<sup>١</sup>نظر: "تجنية الصناعية تحتاج لإعادة نظر"، على موقع Cool Louder Web ([www.coolcloud.org/](http://www.coolcloud.org/)) ،  
تلييه تليز، في ١٤ أغسطس ٢٠٠٠.

مثلت الثمانينيات مرحلة فورية للاقتصاد الياباني. وإلى جانب النتائج الضارة لهذه المرحلة، مثل ازدهار صناعة الجنس على المستوى العالمي، كان أحد التطورات المثيرة هو ظهور عدد وفير من المنظمات غير الحكومية في بلد يمدود فيه التجبيل لسلطة الدولة، والأمة وجهازها البيروقراطي (الكنفوقراطي). وتعتبر المنظمات غير الحكومية، الذي استخدم أول الأمر في الأمم المتحدة، لوصف منظمات غير حكومية سمح لها، وفقاً لقواعد في غاية الشدة، بالمشاركة في المناقشات بين الدول الأعضاء، استخدم في اليابان لوصف جميع أنواع المنظمات للطوعية العاملة داخل البلاد أو خارجها. وفي المجتمع الياباني، الذي تتحكم فيه الحكومة في جميع أنواع النشاط، كان نشوء هذه المنظمات ظاهرة جديدة، فالأمر يتعلق بمؤسسات غير حكومية، مما عبر عن ظهور مجتمع مدني حقيقي في اليابان.

وبغض النظر عن مجالات اهتمامها، وأسلوب عملها، تخصصت هذه المنظمات غير الحكومية في مجالات بعينها، ونشاطات ملموسة ومحددة، فهي تهتم بمشاكل مستهدفة، وجماعات محددة. ولهذا السبب فهي لا تأخذ منحى لتقليدي بشأن أسباب المشاكل التي تصدى لها، ولا للسبب في أن احتياجات الجماعات التي تعمل جهدها للوفاء بها نشأت في المحل الأول. وهذا العجز عن التعبير عن المشاكل بعبارات أكثر بنوية، يجعل من أصعب الأمور تطوير حركات ضد-النظام، ومن باب أولى، بديلة. وتمكنت هذه الصعوبات من تثبيت جنورها في لقاء عملية فك "تسييس" للمجتمع المدني الياباني خلال أعوام الثمانينيات.

## ٢-٤-٣ "لا-تسييس" للمجتمع المدني الياباني

تتخذ أغلب المنظمات غير الحكومية اليابانية، بكامل إرادتها، منحى لاسياسياً، بمعنى أنها تركز جهودها أساساً على تحسين بعض الأوضاع الخاصة، دون الاهتمام بالتساؤلات السياسية العميقة. ويجب هنا شرح المقصود بالتعبير "لا-سياسي" الذي يستخدم كثيراً في اليابان منذ أعوام الثمانينيات، فهو يبرز أنها لا تشكل بأي شكل في شرعية الحكومة القائمة، وهذا الموقف يستند إلى الرفض الكامل لضائية الحركات المعادية للنظام لأعوام الخمسينيات، وهي مرحلة كانت تحكم فيها حكومات الحزب الديمقراطي الليبرالي القريب من الولايات المتحدة. ومنذ تلك الحقبة، لم يهتز "السلام" الداخلي في اليابان إلا بسبب بعض "الاحتجاجات" الشعبية الموسمية، التي تتكرر عادة عندما يحين موعد تجديد معاهدة الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة، وحدثت مثل هذه

للتحركات أعوام ١٩٦٠، و ١٩٧٠. ومنعت أحداث عام ١٩٦٠ للرئيس أيزنهاور من زيارة اليابان، وإن لم تتمكن من منع تجديد المعاهدة. أما تحركات عام ١٩٧٠، فقد كانت قمة "تمردت" طلاب الجامعات، ولكنها، مع ذلك، انتهت بهزيمة ملاحقة للحركات المعادية للنظام، التي انقسمت إلى جماعات متعارضة. وكان هذا الفضل سبباً في عزوف الأجيال التي نشطت خلال للتسعينيات عن الصراعات المعادية للنظام، فلتخذت مواقف تتجه أكثر فأكثر نحو معاداة السياسة.

في أعقاب لتحركات الطلابية لعام ١٩٧٠، دخلت اليابان مرحلة أزمة اقتصادية بسبب الصدمة البترولية، وركود سياسي عائد بالدرجة الأولى لفضل حركات الاحتجاج ضد معاهدة الأمن المتبادل، ولم يعكر صفو السلام السياسي إلا انضال المعارضين لحرب فيتنام.

وبعدما، مرت اليابان خلال الثمانينيات، بمرحلة من الازدهار الاقتصادي، تميزت بمحاولات سياسية لخلق نموذج اقتصادي نيوليبرالي على الطريقة اليابانية. وفي هذه المرحلة، سُمح بحرية النمو "للمشروعات الحرة"، والأنشطة المدنية، مع فرض رقابة دقيقة عليها. ولكن هذه المرحلة، التي نظرت إلى اليابان خلالها على أنها الأولى في العالم، تبعها مرحلة من فقدان الاتجاه، تتميز بازدهار الاقتصاد النيوليبرالي السلبى، وسياسة وطنية جديدة نشطة.

ونشأ "المجتمع المدني" الجديد من هذه التجربة الثلاثية. وكان على الصراع الطبقي للثقلات، والحركات الجماهيرية، أن يتوأم، في أول الأمر، مع الأزمة التي تبعت الصدمة البترولية، وأن يقبل التعاون مع خصومه، ولكن بعد أن اشترط عليهم أن يسبخوا كل الجهد لتجنب فقدان الوظائف، وقد حققوا هذا بنقل العمالة الزائدة إلى قطاع العمل من الداخل.

وهنا تخلفت أغلب الحركات الجماهيرية موقفاً لاسياسياً، ولم يبقَ في الساحة إلا بعض المتقنين من الحرس القديم ينظمون التجمعات، ويقودون الحملات ضد الحكومة، وضد سلطة الشركات متحدية الجنسية.

وهكذا لعبت "الصدمة البترولية" دوراً مهماً في تشكيل المجتمع المدني الياباني. فقد علمت الجهود المبذولة لإعادة الحيوية للاقتصاد اليابان المجتمع المدني البارز أنه على اليابانيين أن يتحدوا لبناء اليابان المزدهر، ثم جاءت فترة الازدهار الاقتصادي التي تصور المواطن الياباني أنها للنجاح الذي تحقق بفضل التخلي عن أي صراع سياسي ضد النظام، وأنها للنتيجة للمحافظة على السلام المستقر بين أصحاب العمل

والعمال. وفي هذا المناخ اللامسياسي الذي تميز بالتحرك الاقتصادي لأعوان  
للثمانيات، نشأت المنظمات غير الحكومية. ومنذ البداية، حرصت على أن تتأى  
بنفسها عن الحركات المعادية للنظام، وحركات السلام المعادية لأمريكا لأعوان  
الستينيات.

ولهذا السبب، كان من الصعب جداً على هذا المجتمع المدني للامسياسي إلى حد  
كبير، أن ينمي أية أنشطة معادية للنظام ذات مغزى، أو أن يقترح أية بدائل للازدهار  
الاقتصادي لأعوان للثمانيات.

### ١- نحو التأسيس من جديد للمجتمع المدني الياباني؟

بدأت الدولة اليابانية التكنوقراطية، الكينزية الجديدة، تبدي منذ بعض الوقت،  
علامات التدهور سواء فيما يتعلق بالمساعدات الداخلية أو الدولية. كذلك بدأت النظرة  
إلى العلاقات الحميمة بين التكنوقراط وبعض قطاعات الصناعة، مثل صناعة البناء،  
والتي كانت تمتدح في الماضي على أنها سر نجاح الاقتصاد الياباني، بدأ ينظر إليها  
بعين الرية.

وعلى سبيل المثال، بدأت السلطات في تدمير الطبيعة اليابانية الجميلة، مما دفع  
المواطنين إلى الاحتجاج على هذا النوع الجديد من التلوث الذي تتسبب فيه الدولة.  
وعلاوة على ذلك، أجرت الدولة مراجعة شاملة لسياساتها التي كانت تميل تقليدياً  
للمساواة، حتى تساهل المنافسة الدولية الجديدة للنولبرالية النهج. وغيّرت السياسة  
الضريبية، وقسمت نظام التعليم، وبدأت في خصخصة نظام التأمين الاجتماعي مما  
يزيد من عدم المساواة في المجتمع الياباني، الأمر الذي اعتبرته ضرورياً لزيادة القدرة  
التنافسية. ودفع هذا المجتمع المدني الياباني إلى تنظيم ذاته، وتنمية نظامه الخاص  
لإعادة التوزيع، والتعليم، والمساعدة. وفي الوقت ذاته، انتشرت الحركات الاجتماعية  
المختلفة مثل جمعيات المستهلكين، وتعاونيات العمال الإنتاجية، وحركات المواطنين  
لتنظيم برامج التعليم المستمر، وكذلك مختلف الجمعيات للعاية بالمسنين، والأجانب،  
والأقليات.

كذلك اهتم المجتمع المدني بالنتائج الضارة للأنشطة الاقتصادية اليابانية في  
الخارج، خاصة في البلدان الآسيوية الأخرى، حيث تعاون التكنوقراط التابعين للدولة  
مع الشركات على استغلال القدرات التكنولوجية المتريدة لتلك البلدان، ذات العمالة  
الرخيصة، والتي تخلق بذلك فرصاً مواتية لنظام التشغيل من الباطن لحساب الإنتاج

الياباني الذي يتميز بالتجزئة الواضحة لعمليات الإنتاج. وقد ساعدت المنح المخصصة للتنمية، وكذلك بعض أنواع القروض الموجبة للبلدان المهيأة لاستقبال رؤوس الأموال اليابانية على تهيئة البنية التحتية للضرورة لتهيئة الجو لدخول رؤوس الأموال لتلك الاقتصادات.

وقد أدت فترة الازدهار الاقتصادي، وما صاحبها من جهود منسقة بين الحكومة والقطاع الصناعي، إلى تدهور كبير للبيئة، وظروف عمل غير محتملة في بلدان شرق، وجنوب شرق آسيا. وهي التي أدت إلى العلاقات التجارية غير المتكافئة، والهجرة "غير القانونية" للعمال، ولكثير من أنواع التهريب في اتجاه اليابان. وقد بدأ المجتمع المدني الياباني في تأسيس أنواع مختلفة من المنظمات غير الحكومية لمواجهة مجموع هذه المشاكل، فقامت منظمات لمعالجة قطع الغابات بمعرفة الشركات اليابانية، وأخرى لإقامة نظم "التجارة البديلة"، وغيرها لتبوير أماكن لاستقبال النساء الآسيويات من ضحايا الاتجار بالرقيق، إلخ.

وكان للبعض من هذه المنظمات غير الحكومية أثر مباشر على المجتمع المدني البعيد عن السياسة، من حيث إنها ساعدت المواطنين على التفكير في أساليب بديلة لتنظيم المجتمع. وفي المجال الاقتصادي، اكتسبت اتحادات المستهلكين، وتعاونيات العمال، الوعي بإمكان تطوير أساليب جديدة لتنظيمات بديلة للاستهلاك، والإنتاج، وضرورة ذلك. ومع ذلك، لم يتخذ سوى عدد صغير من المنظمات غير الحكومية، وبعض المثقفين الذين يؤيدونها، موقفاً منتقداً للأوضاع السياسية، والاقتصادية التي تمر بها اليابان، والتي مرت مؤخراً بازدهار اقتصادي، وجهه من وراء الستار، التكنوقراط للحكوميون، والقطاع الخالص متعدي الجنسية. وهذه الأقلية من المنظمات غير الحكومية، والمثقفين، عليها الآن أن تقوم بالمهمة الصعبة، ألا وهي التغلب على المناخ الثقافي للاستسياسي غير الموالي الذي يفرق فيه المجتمع المدني الياباني.

#### ١- ظهور بعض الحركات المضادة للنظام

وهكذا ظهرت في وسط المجتمع المدني الياباني للاستسياسي لأعوام الثمانينيات والتسعينيات بالستريج، سواء بين المنظمات غير الحكومية، أو خارجها، بعض الحركات المضادة للنظام التي تحمل فكراً بديلاً. وهي ليست معادية للنظام بالمعنى التقليدي للكلمة، لأنها لا تستهدف قلب النظام القائم. فهي مضادة للنظام من حيث إنها تثير مشاكل تؤدي لذلك في شرعية النظام، وتمسكه بالبقاء. ووجود بعض "الباقين" من

معارك الستينيات والسبعينيات، لعب دور العامل الحافز لهذه الظاهرة، وكانت مجموعة المستديتات للمنظمات غير الحكومية التي رعتها الأمم المتحدة، الإطار الذي نشأت فيه هذه الحركات. وهنا اكتسبت المنظمات غير الحكومية اليابانية للاستراتيجية، أو على الأقل البعض منها، الوعي بضرورة النظرة الانتقالية للعمولة النيولبرالية، التي تبين أكثر فأكثر أنها المسؤولة عن المشاكل التي تعالجها هذه المنظمات. وحدثت هذه التوعية بفضل الجهود المشتركة للأجيال الثلاثة من المثقفين المعادين للنظام، التي ظهرت بعد التحولات السياسية الجارية في اليابان منذ أعوام الستينيات.

وهناك مثالان على الحركات التي تنتمي للجيل الأول، الأول منهما حركة صغيرة تعتمد استراتيجية الجبهة المشتركة التي تجمع العمال، وصغار التجار، والمنظمات الريفية، والمواطنين، وحتى من لا مأوى لهم، والمسماة الحلف الوطني الموسع، من أجل الحكم الذاتي، والسلام، والديمقراطية. وهذه الحركة، تتناضل ضد الحلف العسكري الياباني الأمريكي، وتدين العمولة النيولبرالية التي تعرض لمخاطر كبيرة ومائل المعيشة للفئات الاجتماعية التي تتكون منها الحركة. والثاني هو عصابة تحرير بوراكو، التي تضم البرراكو (المبرونين) اليابانيين. وهذه الحركة قد نجحت في تنظيم شبكة من الحركات المختلفة للأقليات اليابانية.

أما الجيل الثاني، فقد أنشأ PARC، وتعمل المكونات المختلفة لهذه الحركة الشعبية الواسعة، بشكل خاص، على تكوين حركة تضم المواطنين عبر الحدود، تمتلك مشروعاً اقتصادياً وسياسياً بديلاً. أما للجيل الثالث، فتمثله شبكتان كبيرتان تكونتا من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة. فقد تأسس "منتدى الشعوب ٢٠٠١"، بعد قمة ريو عن البيئة، أما JAC "بيجين"، فقد تأسس في خضم مؤتمر المرأة في بيجين. وهاتان الشبكتان تتبنيان اتجاهات انتقالية بديلاً، ويتولى تحريكهما مسؤولون في بعض المنظمات غير الحكومية.

وإذا كانت هذه المبادرات تحمل في طياتها خميصة فكر بديل أصيل، إلا أن الشكل الذي تصوغ به هذا الفكر، كثيراً ما يختلف عن الحركات الأجنبية المماثلة. فالأهداف هي بالأساس محلية، حتى إذا كانت مشروعاتها تتضمن أبعاداً جديرة بجذب اهتمام حركات البديل في خارج اليابان فما الذي يميز حركات البديل اليابانية هذه، سواء أكانت منفتحة على الخارج، أو منغلقة على ذاتها، ومتجهة إلى المجتمع المحلي؟ أولاً، لا تقدم حركات البديل اليابانية مشروعات بديلة موجهة للمستقبل، كما تفعل أغلب الحركات المماثلة في بقية أنحاء العالم. وهي لا تطور رؤية بديلة للمستقبل،

وإنما تشكل جنود مشروعاتها في التاريخ، كما لو كانت محاولة لتخطي ماضٍ غير مرغوب فيه، لا مشروعاً لمستقبل مُرتجى. ثانياً، تأكيدها على الاستمرارية مع التغيير، يعطيها بعداً تاريخياً سواء تؤكد ذلك صراحة أو ضمناً. ثالثاً، جميع مشاريعها للبديلة ترتبط بفكر للمصالحة سواء دخلت للمجتمعات أو خارجها، سواء دخلت أو خارج اليابان.

والتركيز على المصالحة يعود إلى توجه مخالف كل للمخالفة لحركات البدائل الأخرى، التي تهتم قبل كل شيء، بالحرية الفردية، والمساواة، واحترام الحقوق. وفكرة المصالحة هذه تقتضي تغيير العقلية بين الفئات الاجتماعية، والمجموعات المعنية، لا القضاء على بعض الممارسات بالقوة، رغم أن هذه الممارسات ذاتها قد فرضت بالقوة. وفكرة المصالحة أو التوفيقية، تسبغ مفزى خالصاً على جهود حركات البدائل للبدء في عمليات تحول هيكلية كاملة.

تؤكد حركات البدائل اليابانية على أهمية التضامن بين العاملين من أجل التحول، والمصالحة، أكثر من الوضوح النظري. فهم لا يريدون بناء مجتمع بديل وفق تصور مجرد، ليحل محل المجتمع القائم، بل يريدون دفع تأثير يماثل حركة كرة للتاج المتنامية في المجتمع المدني، تدفعه نحو التحول عن طريق المصالحة بين عدد يتزايد باستمرار من المواطنين. وبدلاً من الجدل حول الأبنية بشكل مجرد، يعملون على قيام تحالف بين الجماهير المتأثرة بهذه الأبنية وأولئك الذين يؤثرون عليهم، وبذلك يخلقون جبهة مشتركة تتسع باستمرار.

## ج- كوريا

### ١- تحليل السياسات الوطنية

حدثت في كوريا، في الفترة الأخيرة من تاريخها، تغيرات مهمة على المسرح السياسي، ولا شك أنه سيكون لها آثار باقية على شعب شبه الجزيرة. وهذه التغيرات تتعلق بموضوع إعادة توحيد شبه الجزيرة، وأسلوب المصالحة، وهو سؤال يُطرح في كلا الكوريتين منذ اجتماع القمة الذي عقد في يونيو ٢٠٠١. وهذه للتغيرات قد شملت شبه الجزيرة بالكامل، وستكون لها نتائج مهمة، وبعض هذه النتائج إيجابية بلا شك. ومع ذلك فالدراسة للمتفحصة لعملية التوحيد، تكشف عن بعض الجوانب المثيرة للقلق. وإذا كان النشطاء الكوريون منقسمين بشأن بعض المشاكل الأساسية بالنسبة للستقرار الحالي بين الشمال والجنوب، إلا أنهم متفقون بصفة عامة على أن المبادلات

بين المطلقتين قد تقتصر حتى الآن تقريباً، على حرية الحركة لرؤوس الأموال، وأنه قد جرى تجاهل آرائهم بشأن العلاقة بين النظامين، والمشاكل التي يتوجب حلها ليستتب سلام حقيقي. وقد لعبت دولتر الأعمال دوراً من الدرجة الأولى في هذه المبادلات، وتنف شركة هيونداي، إحدى أكبر ثلاث شركات في كوريا الجنوبية، في مقدمة المهروولين نحو كوريا الشمالية. بل قد تقبل مؤسسها، ورئيس مجلس إدارتها الفخري تشونج جو يونج (الذي توفي مؤخراً)، مع رئيس كوريا الشمالية كم جونج إيل.

لقد كانت الهجمة على العمال، والفئات الضعيفة اجتماعياً، في كوريا الجنوبية، شرسة، فقد اتبعت الحكومة منذ منتصف التسعينيات، سياسات نيوليبرالية، وتعزز هذا الاتجاه بعد الاتفاق الذي عقد مع صندوق النقد الدولي، آخر عام ١٩٩٧. وبحجة تحسين القدرة على المنافسة، بدأت الحكومة عدة برامج للتكيف، من بينها زيادة مرونة سوق العمل، وخصخصة القطاع العام، ورفع التقنين عن الأسواق الوطنية والإقليمية وتحريرها.

وكان لهذه الإجراءات نتائج مدمرة، ففي الواقع ترتب على برامج التكيف النيوليبرالي التي فرضها صندوق النقد الدولي، ضمن نتائج أخرى، زيادة التبعة للاقتصادات الأجنبية، والأسواق الدولية، وزيادة في عدم الاستقرار الاقتصادي، وفصل الكثير من العمال، وزيادة البطالة، وفقدان الاستقرار لفرص العمل، ولزيادة استقطاب الثروات، وتفكك المجتمع المتماسك، أي باختصار، تدهور عام ومثير لمستوى معيشة الشعب الكوري. وعلى الرغم من المعارضة القوية لهذه البرامج، تتابع الحكومة اليوم مرحلة جديدة من عملية التكيف الهيكلي، فقد أعلنت عن عمليات خصخصة جديدة، ببيع القطاع العام للشركات الأجنبية.

## ١-المقاومة

خلال السنوات الثلاث التي تلت الأزمة الآسيوية، خاضت الفئات المقهورة اجتماعياً معارك شبه دائمة دفاعاً عن الحقوق الأساسية للعمال، التي حصلوا عليها بعد سنوات من الانضال. فقد خاض العمال، والفلاحون، والفقراء، ومعهم النشطاء التقدميون، معركة مستمرة ضد الجهود المجتمعة للمؤسسات المالية الدولية، والحكومة، والشركات، لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وقد نظموا عدداً من الإضرابات

العامة، والكثير من المظاهرات، والشكايا النضال تضامناً مع بعض الحركات الاجتماعية الأخرى.

وتتضمن مطالب اليسار الكوري، ضمن مطالب أخرى، خفض ساعات العمل، والتوسع في المكاسب الاجتماعية، وإلغاء نظام العمالة المؤقتة، وضمان فرص العمل، ومشاركة النقابات في القرارات التي تتخذها الإدارة، وضمان الحق في السكن لمن لا مأوى لهم، وللمن طردوا من مساكنهم، والتخلي عن مشروعات خصخصة القطاع العام، والتخلي عن نظام العمل الذي لا يسمح للنساء إلا بالعمل المؤقت غير المنتظم. هذه نظرة عامة على المعارك الكثيرة التي خاضتها مختلف الحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة.

### الإضراب العام لاتحاد النقابات الكورية

بحلول مايو ٢٠٠٠، كان العمال قد اقتنعوا بأن الحكومة ليست لديها النية في إجراء محادثات بحسن نية معهم، وأنها لا تنوي تنفيذ الوعود التي قطعتها إيان الأزمة المالية (خاصة تميم حقوق العاملين، وتخفيض ساعات العمل)، فظفروا إضراباً عاماً عن العمل للتعبير عن الاحتجاج على موقف الحكومة.

وقبل ذلك بأربعة أشهر، كان اتحاد النقابات الكورية قد أذعر الحكومة بهذا الإضراب إذا لم تستجب لثلاثة من مطالبه الرئيسية (تخفيض ساعات العمل من ٤٤ ساعة إلى ٤٠ ساعة، وخمسة أيام عمل في الأسبوع؛ والتعويض عن الأضرار التي ترتبت على تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي، ووقف عملية التكيف الهيكلي؛ وإصلاح النظام الضريبي بما يضمن تخصيص ١٠ % من الدخل القومي للضمان الاجتماعي، وإلغاء التمييز ضد العمال غير المنتظمين، وتحويلهم إلى العمل كل الوقت). وفي ٣١ مايو، قرر اتحاد النقابات الكورية تنفيذ خطته للإضراب العام، بعد تأكده من مطاطة الحكومة، فأعلن الإضراب العام لمدة ٤ أيام. وشارك في الإضراب، منذ اليوم الأول، حوالي ٧٠ ألف عامل في جميع أنحاء البلاد.

ومن وجهة نظر لاتحاد النقابات الكورية، حقق الإضراب بعض النتائج الإيجابية: فقد ارتفعت أجور العمال اللذينفاوضت نقاباتهم الإدارة، بحوالي ١٠ % في المتوسط؛ وحصلوا على رد إيجابي من الحكومة بشأن أسبوع الضمة أيام (وإن لم تتخذ خطوات ملموسة بعد)؛ وتمست نقابة لطواري شركة الطيران الكورية في أثناء الإضراب. ومن بين للنتائج الملموسة، نجحت نقابتان من النقابات المتوسطة، في الاتفاق مع الإدارة

على أسبوع الخمسة أيام، كما نجحت أغلب النقابات في حل مشكلة العمال غير المنتظمين بإعطائهم عملاً طويلاً للوقت. ومع ذلك، لا تعتبر النتيجة نجاحاً على طول الخط، حيث لم يشارك في الإضراب بعض النقابات المهمة مثل نقابة عمال كوريا تيليكوم، ونقابة عمال مترو أنفاق سيول، ونقابات شركات صناعة الميكرات الكبرى. وهكذا كان أثره الاجتماعي محدوداً، وأقل مما كان يحدث في الماضي.

ولم تقتصر مطالب اتحاد النقابات الكورية على احتياجات العمال فقط، وإنما كانت تعكس كذلك احتياجات للشعب بأسره، الذي عانى من نتائج عملية التكيف الهيكلي التي ولكت الأزمة الآسيوية، والعولمة بصفة عامة. ومن هذه النتائج: استقطاب للثروة، ازدياد نسبة العمل غير المنتظم، أو لبعض الوقت، وارتفاع الأسعار وتدهور مستويات المعيشة، وزيادة البطالة، وتدني الأجور، إلخ. وخلال السنوات الثلاث التي تلت الأزمة الآسيوية، ازداد وعي الشعب الكوري بالحقيقة الصعبة التي تختفي وراء الشعارات التي تتفنن بها التبادل الحر، و "زيادة الاستثمارات"، و "تحرير الاقتصاد"، ولذلك أيد بصفة عامة، التحرك العمالي وبدأ بتشكك بشكل جدي في مواقف حكومة كيم داي جونغ بشأن هذه المشاكل الأساسية، ويطالب بتبني بدائل مثل أسبوع الخمسة أيام، وتعزيز اعتمادات الميزانية المخصصة للضمان الاجتماعي. ورغم ذلك، استمرت الحكومة في اتباع سياساتها النيولبرالية، بالتفاوض لعقد معاهدات ثنائية لتشجيع الاستثمار مع اليابان، والولايات المتحدة، والإعلان عن خطط جديدة للتكيف الهيكلي في قطاع المالية، والقطاع العام.

### المظاهرات في أثناء اللقاءات الآسيوية-الأوروبية

بعد مرور شهر على أحداث براغ في سبتمبر ٢٠٠٠، نظمت الحركة الشعبية الكورية عملية تعبئة جماهيرية من النوع للباحث عن بديل للعولمة، في أثناء اللقاءات الآسيوية الأوروبية في سيول تحت الشعار: "من سيائل إلى براغ، فيسول". وهكذا حاول اليسار الكوري السير على طريق الحركة للتنمية العالمية.

وبدأت المظاهرة المحدد لها يوم ٢٠ أكتوبر، بالفعل في الليلة السابقة، حيث تجمع الناشطاء في جامعة سيول لحضور الاحتفال النقابي ضد العولمة. وفي صباح يوم ٢٠ أكتوبر، بدأ النشاط مرة أخرى، عندما حاول قادة "حركة للشعب الكوري ضد العولمة النيولبرالية، ومنظمة للتجارة العالمية"، و "لجنة تجمع للشعب"، تقديم خطاب احتجاج

ضد البرنامج النيوبرالي للقاء آسيا-أوروبا، ولكن الشرطة قمعت هذه المحاولة بعنف بالغ.

وبعد هذا القمع البرابسي، كان لا بد من حدوث مواجهة مباشرة مع الطلاب، فقد تجمع أكثر من ٢٠ ألف طالب للاشتراك في "يوم سيول للتحرك ضد العولمة النيوبرالية"، ووقف للخطباء الوطنيين والأجانب، يتحدثون عن الأضرار والفظائع الناتجة عن العولمة النيوبرالية أمام لافتات ضخمة كتب عليها: "لا للعولمة"، و"البشر قبل الربح".

وتشير هذه المظاهرات، مع ذلك، أسئلة أساسية لدى التقدميين الكوريين، فإذا كان نجاحهم ظاهراً للوهلة الأولى - فقد نجحوا في تعبئة ٢٠ ألف شخص، ونشطوا فضالات مسيقت، وواشطن، وبراغ في بلدان الجنوب، وأثبتوا بذلك وجود حركة شعبية عالمية معادية للعولمة النيوبرالية، وفي بدء نقاش جاد مع الشعب الكوري بشأن آثار العولمة والبدائل القائمة - فإن تحليل حدود هذه الحركة ومظاهر فشلها ليس بهذا القدر من البساطة.

فهذه المظاهرات لم يكن لها تأثير مباشر على الاجتماعات ذاتها، والعلاقات بين الحركة المدنية والحركة العمالية كانت تثير دائماً بعض المشاكل، وكذلك كانت ظروف اتخاذ القرارات في الدخل للجنة المنظمة، محل خلاف.

#### التعبئة بين عمال شركة هيونداي للسيارات

يعتبر إضراب عمال شركة هيونداي للسيارات ضد عملية التكيف الهيكلي النيوبرالية، إحدى أشد المعارك في تاريخ الحركة العمالية، ولحد الأمثلة المثيرة على موقف التمييز من إحدى النقابات ضد لجان العاملات. ففي عام ١٩٩٨، اجتاحت كوريا موجة عنيفة من عمليات التكيف الهيكلي، حيث كانت الجهات العليا تعتبرها لأحسن الوسائل للتغلب على الأزمة الاقتصادية، ولم تسلم شركة سيارات هيونداي من العوجة.

وفي أغسطس من ذلك العام دخلت إدارة الشركة والنقابة في دورة مفاوضات طويلة للاتفاق على العمال الذين يمكن الاستغناء عنهم في إطار عملية إعادة هيكلة الشركة. وفي نهاية المناقشات اتفق الطرفان على أن يكون المستغنى عنهم هم عمال الكائنات، ولهذا كان عدد النساء المفصولات ١٤٤، من بين ٢٧٧، وهو العدد الكامل للمستغنى عنهم. وكانت أعمال هؤلاء النساء تتراوح بين الأربعين والخمسين،

والأغلبية ممن يبنهن من العقل الوحيد للأسرة. والمثير للصدمة هنا، هو أن للنقابة رفضت نهائياً للتدخل لمنع هذا الفصل، بل الواقع أن للنقابة حاولت جهدها "حماية عمل الرجال"، وبعد ذلك قاطعت تضال هؤلاء العاملات اللاتي تابعن التضال طوال أكثر من عامين قبل العودة للعمل.

وإذا كان مثال سيارات هونداي يكشف لأية درجة تسليط البيروقراطيات على رأس النقابات الكبرى للنظام، إلا أنه يكشف كذلك عمق الشعور بالتمييز ضد النساء وانتشاره. وهذا الشعور المخفي حتى اليوم، ظهر للعيان في مواجهة للتضال (غير المتوقع) لهؤلاء النسوة اللاتي كن يناضلن من أجل حقوقهن الأساسية. ولكن النقابات ليست وحدها التي تتخذ هذا الموقف، ففي أماكن أخرى تعاني النساء من التمييز والإهانة، من المنظمات القاعدية، وحتى الاتحادات الكبرى. والعقوبة الأبوية موجودة حتى في الحركة للتقدمية.

وهكذا فأغلب النساء مستبعدات من آليات اتخاذ القرار، لا بسبب قلة عددهن في المنظمات، وإنما لأن العقوبة الكورية تستبرهن عاطفيات، ولا تحكم العقل كما يجب. ولذلك تبقى النساء باستمرار في قاعدة التسلسل الهرمي، وفي الحالات القصوى، اضطرت الكثير من الناشطات إلى التخلي عن الحركة لشعورهن بأنهن كن ضحايا للسلطة المفقودة، أو العدوان على كرامتهن، ثم يفرض عليهن الصمت من أجل سعة "الحركة"، وذلك من قبل رفاق كن يعتبرنهم "تقدميين" حقيقيين. فهل من الكثير أن نطلب من الحركة أن تكون على نفس الدرجة من التقدمية في موقفها من العلاقة بين الجنسين كما هي تقدمية في موقفها من صراع الطبقات، في مجتمع لا زالت تسود فيه القيم الكونفوشية القائمة على التمييز بين الجنسين، والأولوية لكبار السن؟

ولعله من الكثير كذلك أن نتوقع هذا التغيير في ظل النجاحات الكورية التي تحققت على أساس وحدة منضبطة، قائمة على أساس التسلسل الهرمي، والأنثوقراطية. ومع ذلك فمن الحيوي أن نساءل عما إذا كانت نجاحات الحركة تعتبر انتصاراً حقيقياً إذا ما قامت على أساس التضحية بالنساء. فهل النساء يدخلن في برنامج للتغيرات الاجتماعية، أم إنهن مجرد تابعات يستعان بهن عند الحاجة إلى خدمتهن؟

### التعبئة في شركة دايوو

لعل الموقف في شركة دايوو هو المثال الأول على النتائج المدمرة للعولمة النيولبرالية. فمنذ عامين قامت شركة دايوو بفصل ١٧٠٠ عامل، وأرسلت الحكومة

بقوات مقاومة الشعب إلى دحل المصنع لتحطيم إضراب العمال. وشارك عمال دايوو، وعائلات العمال المفصولين، وعدد من النقابيين من الاتحاد الكوري لعمال الصناعات المعدنية، ومن اتحاد النقابات الكورية ومن الطلاب، ومن النشاط في الحركة الاجتماعية، شاركوا جميعاً في الصراع ضد عمالية الفصل هذه، وما رافقتها من قهر للشرطة. ولعل هذا الصراع، المستمر حتى الآن، هو أكثر أشكال مقاومة الطبقة العاملة ضراوة وعنفاً في السنوات الأخيرة. ولأول مرة منذ إضراب نقابة عمال مترو سيول، جرى استخدام زجاجات مولوتوف. وقد شارك الآلاف من المحتجين في الكثير من المظاهرات، وبمستمر الصراع حتى اليوم، على الرغم من الإرهاب العنيف من جانب الحكومة وللشرطة.

وقد تكونت لجنة الصراع المشترك ضد دايوو" من عدد من المنظمات الاجتماعية والشعبية لتنظيم هذا الصراع وتنسيقه. وقد انقسمت هذه اللجنة بنشاط في المظاهرات، وفي مقاومة الإجراءات القمعية للحكومة، مع توسيع الصراع ليشمل المستوى القومي والدولي. كذلك تكونت مجموعة من وسائل الاتصال المستقلة للنشر بشأن عمليات التعبئة "لجنة الصراع"، وإغلاق الطريق أمام وسائل الاتصال المسيطرة لنشر الأنباء المضللة. وقد صرح اتحاد النقابات الكورية، الذي يضم نقابة عمال دايوو بحق، بأن الصراع يمس الطبقة العاملة بكاملها، ووجه سهامه لا ضد إدارة شركة دايوو فحسب، وإنما ضد خطط التكيف الهيكلي للنيولبرالي للحكومة الكورية.

وقد نجح هذا الصراع في كشف موقف حكومة كيم داي جونج من الشعب ومن الطبقة العاملة. وقد ناضل العمال ضد تضيق الشرطة على الحقوق المدنية الأساسية. وكان منظر المنطقة المحيطة بمصنع دايوو، ومحطات المترو القريبة، يذكر بأيام الدكتاتورية خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات، فقد كان رجال شرطة مكافحة الشعب يقفون بالمئات، وأحياناً بالآلاف على أهبة الاستعداد لمنع أية مظاهرات. وكان الوضع يذكر بأرضاع فرض الأحكام العرفية، حيث يُجمع أي تجمع بعنف، ونقل العشرات من العمال للمستشفيات لإصابتهم بجراح. وارتفعت حدة الصراع إلى مستوى أعلى عندما شاركت في الحركة ووسائل الاتصال المستقلة، والطلاب وعائلات العمال المفصولين، ومناضلو الأحزاب التقدمية، وعمال الاتصالات، والمناضلون من الحركة الاجتماعية.

وترتبط جميع هذه الصراعات التي تحدثنا عنها، والمشاكل التي تعبر عنها،  
الوحدة بالأخرى، وهي ليست البقية الباقية من ماضي تم دفنه. فالمشاكل، والهياكل  
الاجتماعية التي تقف من ورائها، قائمة لليوم، وهي في قلب المعارك الدائرة، التي  
ينبغي على التقنيين رسم ما يلزم من استراتيجيات للتعبئة لمواجهتها.  
وإذا لم يكن من الممكن القول بأن الحركة قد تكلفت بالنجاح، حيث إنها تتخذ  
أساساً موقفاً دفاعياً، فمن الممكن القول إنه في خلال التاريخ القريب للشعب الكوري،  
لم يختلف أبداً التضال من أجل عالم أكثر إنسانية، على الرغم من القمع الذي تعرض  
له.

## المراجع

- Beijing Qingnian Bao, 27 mai 2001
- Taipei Times, 14 aout 2000
- Taipei Times, 9 avril 2001
- Taiwan Economic News, 3 mai 2001
- Taiwan National Bureau of Budget, Accounting and Statistics, Monthly Labour Power Survey, juillet 2001
- Ta Kung Pao, 4 avril 2001
- TANG Kwong-Leung et CHEUNG Jacqueline T.Y., An Insider View: Opinions and Assessments of Retraining Policy from Hong Kong Workers, Asia Monitor Resource Research Center, Hong Kong, mars 2001, p.49



بنسبة ٣٨,٣%، والاستهلاك بنسبة ١٠,١%). وتعود هذه النتيجة ولا شك، إلى زيادة الأجور، وتخفيض ساعات العمل الأسبوعية، وزيادة أيام الإجازات، وتحسين ظروف الإسكان. وبلغ معدل التضخم ٢١,٧% في عام ١٩٩٤، و٦,١% في عام ١٩٩٦، أما السلع الاستهلاكية فلم تتخط بعد الركود الذي حدث عام ١٩٩٧. والاقتصاد الصيني، هو السابع في العالم من حيث الحجم، وإن كان من حيث القوة الشرائية، يمثل أقل من ١٢% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي، ويصل متوسط الدخل السنوي للفرد من السكان ٧٣٠ دولاراً (أي ١,٥٦% من الدخل الفردي في اليابان، و٢,٣% من مثيله في الولايات المتحدة).

ويبلغ للناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي ألف تريليون دولاراً، ١٧,٧% منها من إنتاج قطاع الزراعة، و٩,٣% من قطاع الصناعة، و٣٣% من قطاع الخدمات (وللمقارنة، تصل نسبة إنتاج قطاع الخدمات في الاقتصادات المتقدمة حتى ٦٠ إلى ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي). وفي عام ١٩٩٨، بلغ الفائض التجاري للصين ٤٠ مليار دولار، كما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر ٤٥ ملياراً من الدولارات، أي ثلثي رأس المال الأجنبي الذي تلقته البلاد. ويبلغ الاحتياطي من العملات الأجنبية اليوم ١٤٠ ملياراً من الدولارات. وعلى الرغم من أن الصين تدخل في تجارب صعبة من التحولات الهيكلية، وأنها قد تأثرت بالأزمة المالية التي تمر بها جاراتها، فإن عليها أن تكتفي، منذ ١٩٩٧، بمعدل نمو متواضع، وتتحمل أعباء ازدهار عقاري منفلت، وخفض فني للمعونة للمشروعات الريفية، والأحياء الفقيرة، ومناخ غير موات للتصدير، وحالة من الركود، وفقدان الوظائف. ولم تذبذبة دلائل على عودة للنشاط حتى عام ٢٠٠٠، فالأدوات الاقتصادية الكلية الكينزية الطابع للحكومة لم تنشط الاستثمار المحلي، ولا الطلب، بما فيه الكفاية. وعلاوة على ذلك، فالإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية مثل مشروع سد "الأخاديد الثلاثة"، واستكشاف الغرب، كثيراً ما يتعرض لاتخاذ قرارات خطيرة وغير مدروسة جيداً، كما تتأثر بالفساد.

وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، فقد ارتفع المستوى العام للمعيشة بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وتقع الصين بين البلدان ذات المستوى المتوسط للتنمية البشرية (طبقاً لمؤشر للتنمية البشرية للأمم المتحدة)، وتسبق بلدان العالم الثالث ذات المستوى المماثل من الناتج المحلي الإجمالي. ويزيد معدل العمر المتوقع للرجال في الصين عن ٧٠ عاماً، ويصل للنساء إلى ٧١ عاماً؛ وتصل نسبة التعليم للجنسين إلى ٩٠%، و٧١% على الترتيب. وطبقاً لتقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن العام

١٩٩٧، حققت الصين التحول الديمغرافي، ولم تعد تعاني من معدلات الخصوبة أو لوفيات المرتفعة.

ووفقاً للبيانات الصادرة من مكتب الإحصاء التابع للدولة، تخلص أكثر من ٢٠٠ مليون شخص من مستوى الفقر المدقع (كان عدد من يعانون من الفقر المدقع في عام ١٩٩٩ حوالي ٤٢ مليوناً). وطبقاً لما جاء في أحد تحقيقاته، فإن للخطة القومية للصراع ضد الفقر، التي أقرت عام ١٩٩٤، "هي تعهد غير معتاد بالقضاء على الفقر المدقع قبل نهاية القرن". ومع ذلك فالحكومة تعترف بأن المهمة لم تنته بعد، وستحظى بالأولوية في السياسات العامة. ومع أن الفقر في الريف قد انخفض كثيراً في السنوات الأخيرة، إلا أن الدخول الحقيقية للفلاحين قد انخفضت بسبب الضريبة الإضافية، وتوقف إجراءات الحماية. وفي الوقت ذاته، يرتفع الفقر في المدن حالياً، وكذلك فقدان الوظائف في قطاع الدولة.

ومع وجود فائض في العمالة، في الوقت الذي ينتقل فيه الاقتصاد من النقص في الإنتاج إلى الفائض، بل إلى طلبة الإنتاج الزائدة في الصناعات المتخلفة فنياً (مثل صناعة النسيج التي تستخدم القوة العاملة النسائية بشكل غالب)، فإن عملية إعادة هيكلة الصناعة تقاوم المشكلة. وفي الوقت الذي تخسر فيه نصف الشركات المملوكة للدولة، ولا تستمر في النشاط إلا بفضل الاقتراض من بنوك الدولة، فإنها تقدم ٤٥% من الإنتاج الاقتصادي السنوي، و٥٥% من حصة الضرائب، وتمثل ٧٠% من الأصول الصناعية، وتضم ٦٠% من الأيدي العاملة بالمدن. وعلى ذلك فلية عملية "لترشيد" سيترتب عليها بالضرورة، زيادة في البطالة. ويمكن ملاحظة أن أغلب هذه الشركات لا تعاني حقيقة من عدم الكفاءة، بل هي تتحمل إرثاً ثقيلاً من الخدمات الملزمة بتأديتها (ابتداءً من مدارس التمرريض وحتى العيادات). وهي تعمل كذلك، في ظل مجال اقتصادي كلي غير موث، فهي مستمرة في مساندة الاقتصاد الوطني مالياً، في حين أن عليها أن تتنافس مع شركات القرى والمدن الجديدة، والشركات الأجنبية، التي تتمتع بإعفاءات ضريبية، وغيرها من الحوافز المالية، دون أن تتحمل، في كثير من الأحيان، أي عبء نحو رفاهية العاملين بها.

وحيث إن الدعم لشركات الدولة يمثل عبئاً ثقيلاً للميزانية، وكذلك تمثل الديون عبئاً ثقيلاً، تتردد الحكومة بين بديلين هما الإفلاس والخلق من جهة، والدمج وتحويل الديون إلى مساهمات من البنوك في رأس المال. وتتجه السياسة الحالية إلى المحافظة على الشركات الكبرى، والتخلي عن الصغيرة. ويعني "إعادة تشكيل رأس

المال" أهمية المحافظة على الأصول للمملوكة للدولة، وتحويل حائزي هذه الأصول إلى شركات حديثة.

وكما جاء في اقتراح مجلس الدولة لعام ١٩٩٣، يُفترض أن تمثل هذه الشركات "حقوق ملكية واضحة، وتكون لها حقوق وواجبات محددة بقة، مع الفصل بين الإدارة، والتشغيل للعلمي".

وتعود الاستحالة العملية لإصلاح قطاع للدولة بشكل فعال، إلى عدة أسباب منها الخوف من إثارة العمال، وما يتبع ذلك من فقدان الاستقرار الاجتماعي. وكان عدد العمال المسرّحين ١٠ ملايين في عام ١٩٩٨، ثم ازدادوا بمقدار ٥ ملايين خلال الشهر من يناير إلى مارس عام ٢٠٠٠. ويسير انخفاض عدد العمال يداً بيد مع التخلي عن نظام الرعاية الاجتماعية المرتبطة بالشركة ("استراتيجية موقع العمل")، باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لإنقاذ شركات الدولة. وهذا التخلي، إلى جانب ترشيد السوق، يلغي سياسة "العمالة الكاملة بأجور منخفضة" التي كانت سائدة في الحقبة السابقة حيث كان يجري تشغيل عمالة أكثر من اللازمة على حساب الإنتاجية. وبلغت معدلات البطالة طبقاً للبيانات الرسمية، ٢,٣% عام ١٩٩١، و٢,٦% عام ١٩٩٣، و٢,٨% عام ١٩٩٤، و٣% عام ١٩٩٥، و٣,١% عام ١٩٩٧، لتبلغ حوالي ٤% عام ١٩٩٨. ولكن المختصين في الحكومة، أعلنوا صراحة أن نسبة البطالة في عام ١٩٩٧ كانت في الحقيقة، ٧%. ويلنظر إلى حجم السكان، فإن هذه النسب، حتى مع التقليل منها، تبدو مزعجة للغاية. وعلاوة على ذلك، فمشاركت الملايين من العمال، لا يصنفون على أنهم عاطلون، وإنما مسرّحين (شياً جانج)، بمقدود ولكن دون أجر، أو في معاش مبكر (عند سن الأربعين للنساء، و٤٥ للرجال). وأتية بينهم هي التي قد تجد عملاً بمعدلات قريبة من عمل الدولة، وذلك على الرغم من إقامة الكثير من مراكز التشغيل تحت رعاية الحكومة.

ويعتقد الباحثون الأكثر تشاؤماً، أن العمالة الزائدة في الصناعة والزراعة تصل إلى ٢٠٠ مليون فرد، أي حوالي ٢٨% من إجمالي قوة العمل. وهناك ما يقرب من ٢٠ مليون من عمال المدن بدون عمل اليوم، سواء أكانوا مسجلين كمواطنين أم لا. وهناك أيضاً ما بين ٩٠ و ١٠٠ مليون من المهاجرين من الريف، الذين يبحثون عن عمل في المدن، وهم يكونون شعباً من الزحّل، أوجدته سوق للعمل الجديد، وحل الكوميونات، وتخفيف القيود على مكان السكن. ومن الناحية النظرية، يمكن لهؤلاء "الرحل" أن يعودوا إلى قراهم، حيث لهم الحق في الحصول على قطعة صغيرة من

الأرض تضمن لهم الأمن الاجتماعي، بهدف تجنب الظاهرة المميزة لبلدان العالم الثالث، وهي من لا مأوى أو عمل لهم في المدن، وهم أصلاً من الفلاحين بلا أرض. ومع ذلك، فالكثيرون منهم يفضلون الاعتماد عن الأرض، لأن العمل الزراعي لم يعد يجتنبهم. وإذا كانت حرية الانتقال أمراً حسناً في ذاته، ويُسر له الفلاحون، إلا أن الأعداد الكبيرة من الرحل، والمهاجرين من الريف، تؤثر سلباً على إدارة المدن، وعملية التخطيط. وهي تذكر كذلك فكرة المساواة بين المواطنين، حيث كثيراً ما يُحرم هؤلاء السكان من حقهم في العمل، وفي الاحترام، علماً بأنهم في الأغلب، يقبلون الأعمال الأكثر مشقة، والأقل أجراً.

وفي خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، ترتبط ظاهرة البطالة بالواسعة بأحد الأوضاع الآتية: (١) تضخم السكان الذي يؤدي إلى زيادة في القوة العاملة، بغض النظر عن مستوى النمو الاقتصادي؛ (٢) وضع مفتعل، تكون فيه العمالة الزائدة مخططة، والبطالة مقنعة، بسبب الاعتبارات السياسية أو الأيديولوجية؛ (٣) الاقتصادات ذات النمو السريع، حيث يؤدي التقدم الباهر في التولحي للتكنولوجية، وارتفاع الإنتاجية، إلى تحول حتمي لأنواع العمل القديمة. وتتم الصين بهذه الأشكال الثلاثة من الأوضاع. ويدعم الاتجاه نحو العولمة تقاليم البطالة في سوق داخلي تنحصر عنه الحماية أكثر فأكثر. ويُفترض أن التقدم المتوقع، مثل إقامة البنية التحتية في جنوب غرب البلاد، والتوسع المطرد في قطاع الخدمات، ويزور الصناعات الجديدة للاتصالات والمعلوماتية، مستويع العمالة الزائدة حالياً، ولكنها في الواقع، أبعد ما تكون عن حل المشكلة.

وباختصار، لا يمكن فهم الأوضاع الحالية إلا بالتخلي عن بعض المفاهيم الخاطئة عن تطور التنمية في جمهورية الصين الديمقراطية. أولاً، هل بدأت الصين تطورها بعد إصلاحات السوق بنهاية السبعينيات من القرن الماضي؟ والإجابة طبعاً بالنفي. وفي ١٩٤٩ كانت الصين مجتمعاً زراعياً، ومن بين أفقر بلدان العالم. ولكن في عشية الإصلاح، وخساراً لقل من ثلاثة عقود، كانت الصين قد بنت قاعدة صناعية صلبة، ولم تعد "رجل آسيا العجوز المريض".

لقد نما الإنتاج خلال السنوات ١٩٥٢ إلى ١٩٧٨، بمعدل سنوي يتراوح بين ٤ و ٦%، وكان للتطور فيما يتعلق بالتحولات الاقتصادية، وتوفير الاحتياجات الأساسية، أكثر من واضح. وقد كانت المشكلة تكمن، في الواقع، وبخاصة في تكلفة هذه التنمية، ومدى استقلاليته على المدى الطويل. وبشيء من التبسيط، نلاحظ أن "التركم

الاشتراكي الوطني" فرضته على البلاد ظروف الحرب الباردة الجيوميسياسية، ولم يكن اختياراً حراً، وكان وصول الاستراتيجيات المايوية إلى نهاية إمكانياتها، هو ما يفسر، في التحليل الأخير، الاندفاع نحو الإصلاحات لما بعد المايوية.

ثانياً، هل كان الإصلاح في الصين اقتصادياً صرفاً، لا يحوي مكوناً سياسياً عميقاً؟ والإجابة مرة أخرى بالنفي، فمن الواضح أن التغيرات الاقتصادية الجزرية، تقتضي إرادة سياسية، وتثير صراعات بين القوى الاجتماعية المختلفة، للمتنصرة منها وللخاسرة. وميزت الموجة العنيفة من التحرر الميسلي، للتجربة التاريخية الحقيقية للإصلاح الصيني، وخاصة فيما يتعلق بإعادة صياغة الأيديولوجية، وإعادة تحديد دور الحزب الشيوعي. وقد ساهمت الحملة الرسمية "لتحرير الفكر"، والحركة الديمقراطية على مستوى القاعدة، التي تحظى بتأييد قوي حتى من داخل الحزب، وكذلك الحملة المهمة لرد الاعتبار في السنوات ١٩٧٨-٨٠ لمن كانوا قد أدينوا في أثناء الثورة الثقافية، وافتتاح البلاد على العالم الخارجي خلال العشرين سنة الأخيرة، قد ساهمت جميعاً في إعادة توجيه ثوري عميق.

وكانت الإصلاحات المؤسسية اللاحقة على نفس درجة الأهمية: وهي تقوية البرلمان بالتفويض (وإن كانت محدودة حتى الآن)، والتقدم نحو دولة القانون، والإجراءات المتخذة للفصل بين الحزب والدولة، ورفع الكفاءة المهنية للبيروقراطية، وإجراء الانتخابات المحلية. وعلى الرغم من أهمية صوت القاعدة، فإنه لم يكتسب حتى الآن أثراً يذكر على السياسة الوطنية. ومع ذلك فليس من الضروري أن تطبق الإصلاحات السياسية العميقة على أشكال الديمقراطية الغربية. ولا يجب أن يؤخذ ما يسمى "الانتقال المزدوج" نحو السوق الحر، والديمقراطية الليبرالية (أو "الثلاثي" لو أخذنا في الاعتبار بناء الأمة الموحدة، بعد للتنشيط للدول الشيوعية، السابقة، متعددة للقميات)، كمعيار لتقييم الإصلاح، الذي لم يتحدد هدفه النهائي بكل وضوح بعد.

وهذا لا يعني بالطبع، أنه لا حاجة هناك لإجراء عملية مقرطة جزرية في الصين، بل بالعكس. ولو اتخذنا عام ١٩٨٩، كخط فاصل، نجد أن الإصلاح الجاري قد اتخذ طريقاً سيئاً، بالأكثر بسبب غياب التغيرات الديمقراطية الحقيقية. وإذا كان للتأثير المتركم للفساد، والتضخم، قد أدى إلى احتجاجات تبين أن من، فإن المرحلة التالية لها قد شهدت تكاثراً للمشاكل الاجتماعية، وتفاهتها: من الديمقراطية إلى البيئة، ومن المساواة الطبقة إلى التباين بين الأقاليم، ومن المصانع التي يجري فيها استغلال مضاعف إلى المحاكم الفاسدة، ومن تدهور الخدمات العامة إلى تراجع التماسك

الاجتماعي. ولهذا السبب، قبل أي شيء آخر، يحتاج الأمر إلى مقاربة صيقة للسياسة الصينية، حتى يشارك الجميع في النقاش حول السياسات المهمة، مثل الضمان الاجتماعي، أو الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك لتحقيق الوسائل الفعالة لمحاربة الفساد، والبحث عن حلول لمشاكل البلاد المتعددة.

والمفهوم الخاطئ الثالث، هو المتمثل في الادعاء بأن الاختلافات بين الإصلاحات في الصين، وغيرها من المجتمعات في مرحلة الانتقال، تقوم على أساس التعارض بين الانتقال الهلالي، وبين سياسة العلاج بالصدمة. فهذا صحيح إلى حد محدود فحسب، وهذا التأكيد لا يمكن أن يطمس صفة أساسية للإصلاح الصيني، ألا وهي ارتباطه بالاشتراكية. ومعرفة ما إذا كان الخطاب عن الاشتراكية مجرد طغيلة أم لا، يتضح من فحص أهداف السياسة الصينية. فلذا ما ركزنا على الأهداف أكثر من تقدم الإصلاحات، لفهمنا لماذا لم تقدم الصين، كما فعلت مثيلاتها في روسيا وشرق أوروبا، على برامج الخصخصة الشاملة، ولماذا لم يظهر الحزب كما حدث لبقية الأحزاب.

#### أ-الصين في النظام العالمي

بعد عقود من فك الارتباط، و"التجارب الجديدة" القائمة على أساس سياسة الانفتاح، أصبح الشعور السائد في الصين اليوم هو "العمل على الارتباط بالعالم". ويقلل هذا الشعور في كل مكان، في دوائر الأعمال، والثقافة الشعبية، وفي أسلوب الحياة والاستهلاك، وفي المكاتب الحكومية، كما في وعي الكثير من نشطاء المنظمات غير الحكومية، و"المجتمع المدني". فالحركة النسائية على سبيل المثال، قد أدخلت ضمن خطبها تعبيرات مثل "النوع الاجتماعي"، و"الحقوق الإنسانية للمرأة". والعولمة يُنظر إليها الآن على أنها إيجابية بشكل أو بآخر، في الدوائر الثقافية أو في دوائر الأعمال في الصين بغض النظر عن قبولها أو رفضها في أجزاء أخرى من العالم الثالث. وهذا يعود بدرجة كبيرة، إلى مقولة دنج إن "الاقتصاد اشتراكية السوق" تستطيع، بل يجب أن تستفيد من رأس المال الأجنبي، والتكنولوجيا، دون أن تضحي بالسيادة الوطنية، أو المصالح المحلية. ويرى بعض الصينيين أن احتجاجات سايال لم تكن بالمرءة معادية للرأسمالية، وإنما كانت تعبيراً عن الأرستقراطية المعادية لأمريكا التي ترفض أن يشاركها الآخرون في منافع التنمية. أما الشعائر المعادية للصين، فأدت في الواقع، إلى تعزيز للنمرة القومية الصينية، ودعت في الوقت ذاته قواعد النظام والتي بدورها كان سيزداد صغفاً. ومن اللافت للنظر، أن إرادة الصين في

الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والسير في اتجاه التكامل الدولي، تتعايش مع شعور قوي معاد للولايات المتحدة، كما أظهرت المظاهرات للاحتجاج على ضرب طائرات حلف الأطلسي لسفارة الصين في بلغراد، أو لبيع الولايات المتحدة للملاح لتايوان، أو لمعاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة وألمانيا.

والصين، بصفتها أكبر سوق في العالم، و ذات معدلات نمو غير مسبوق، هي ثاني أكبر متلقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (بعد الولايات المتحدة). ومنذ ١٩٧٩، تعمل حوالي ٣٠٠ ألف شركة أجنبية في جمهورية الصين الشعبية، وهي المسؤولة عن أكثر من ٤٠% من صادرات البلاد. وحصلت الشركات متعددة الجنسية على موقع طيب في السوق الصيني، بفضل للتخلي عن الإشراف الحكومي. وبالإستثمار في "المناطق الاقتصادية الخاصة" على ساحل الصين، حيث تتمتع بمعاملة ضريبية متميزة، ومزايا تجارية، تسبب أضراراً للشركات المحلية التي لا تستطيع منافستها على أرضها. وفي هذا المجال تيسر المفاوضات الحالية بين الحكومة الصينية والشركات الأمريكية والأوروبية، بشأن احتكار القطاع الحكومي لمجال الاتصالات التليفونية، بصعوبة شديدة، وهي تكشف حدود التعايش بين نظام الحماية لصيني، ورغبة البلاد في الانفتاح على الخارج.

ومن المهم أن نلاحظ أن حوالي ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين مصدرها من صينيين من خارج البلاد. وهذه ظاهرة فريدة في عملية إصلاح الصين وتحديثها، إلى درجة إثارة حسد المجتمعات الأخرى التي تمر بمرحلة الانتقال لما بعد الشيوعية. والعلاقات الاقتصادية مع تايوان، بصفة خاصة، ليست مفيدة للتنمية الصين فحسب، ولكن لها مغزاهما السياسي، خصوصاً عندما تحدث بعض التوترات الخطيرة بين البلدين. وعلاوة على ذلك، فالتجربة التايوانية — وكذلك نموذج التنمية لجنوب شرق آسيا — القائمة على "السوق المقنن"، ورأس المال البشري المتطور، تعطي مثلاً يُحتذى. وفي التحليل الأخير، تشترك شبه القارة وتايوان في إرث يتمثل في "مبادئ الشعب الثلاثة" (الوطنية، والديمقراطية، وقيام المواطنين بإعاشة أنفسهم). أي بعبارة أخرى، تقييد رأس المال، الذي لعب دوراً مهماً خلال الثمانينيات، في أسلوب التنمية الذي كان يعتمد مبدأ المماواة كمبدأ أساسي. ولكن لا يمكن تجاهل أن عدداً من الشركات التايوانية (وكذلك الكورية الجنوبية، والتايلاندية، والألمانية)، التي تعمل في الصين، لا تحترم الحدود الدنيا لقوانين العمل. وتنتقد هذه الممارسات في تايوان بشدة بصفتها نوعاً من "تحت الاستثمار".

وفي عصر الرأسمالية المعولمة، حيث يتعرض للجميع لأخطار المضاربات المالية، وعدم استقرار السوق، يتوجب على أية حكومة مسئولة أن تحد من آثار العولمة على الاقتصاد المحلي. وحتى اليوم تتبعت حكومة الصين سياسة الحرص والحذر، ولكن المتوقع أن الانضمام إلى منظمة للتجارة العالمية سينسف إجراءات الحماية القائمة. فالبنوك على سبيل المثال، قد تعرضت لإجراءات إصلاح معقدة لأنها، كما قيل، على حافة الإفلاس بسبب القروض الكبيرة غير المضمونة، كما لا يمكن التقليل من المخاطر التي تتعرض لها بسبب فتح أسواق رأس المال للبنوك الأجنبية، الأمر الذي بدأ فعلاً. ولا مندوحة من تعلم الدرس مما حدث خلال الأزمة المالية لعام ١٩٩٧-٩٨، فالصين كانت أقل تأثراً بكثير من بقية بلدان المنطقة بهذه الأزمة، فظنراً لأن سوق الصين لم يكن مفتوحاً بالكامل، وقطاع البنوك لم يكن متحرراً، لحفظت البلاد بقدر من الاستقلال في مواجهة السوق العالمي. فالاقتصاد الصيني كان في حالة "اندماج جزئي" فقط، مما سمح بالإبقاء على قدر من الضمانات الأساسية لحمايته. ومن بين هذه الضمانات المهمة، عدم السماح بتحويل الأرصدة، والرقابة على العملات الأجنبية، والفرقة المستمرة بين الأسهم من النوع أ (المقصورة على الصينيين المقيمين فقط)، ومن النوع ب.

ومن الناحية الأخرى، فالصين تجلي بعض المزايا من اندماجها في السوق، ولكن هذه المزايا تتعرض لمخاطر متزايدة بسبب التبعية الاقتصادية، والمنافسة غير المتكافئة. و الانعزالية لم تعد خياراً متاحاً اليوم (والبناء الذاتي الماي لم يكن خياراً هو الآخر، بل كان حركة مقاومة بطولية)، ولا إعادة فك الارتباط كذلك. فالتجارة والاتصالات الدولية، والاستثمارات الأجنبية، والقروض والمنح، ونقل التكنولوجيا والقدرات الإدارية، جميعها أدوات ضرورية لرفاهية البلاد. ومواء من وجهة نظر الحكومة للصينية، أو المواطن العادي في جمهورية الصين الشعبية، يمكن الوصول إلى حل وسط، في المدى القصير، بين فقدان الأمن الناتج عن انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، والسماح بمزيد من الحريات في السوق. ويمكن التوفيق بين هذين الاتجاهين، وإعادة تشكيلهما لخدمة مصالح الصين وشعبها.

والعولمة هي عملية تفاعل بين المحلي والعالمي، تفرض نفسها على الوحدات الوطنية، أو الإقليمية، مع دفعها للمشاركة. وفي حالة الانضمام لمنظمة للتجارة العالمية، كان هناك دائماً الأمل — لدى الصينيين شديدي التقلول فقط — في أن يكون ذلك مفيداً لكل من الصين والمنظمة، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. ومن وجهة



أنه من الممكن تصور قيام بنك مركزي عالمي، وكذلك صندوق نقد آسيوي (مبادرة اليابان)، بما لبلدان آسيا من موارد مالية واسعة بفضل معدلات للتوفير المرتفعة، واحتياجات النقد المتوافرة.

والمشكلة هنا مزدوجة. ففي ضوء الموجة من عمليات الاندماج العالمية، التي تشارك فيها الصين بإقبال أحياناً، ويتردد في أحيان أخرى، فإن المشاكل التي طالما ثار للجدل حولها، عن دور رؤوس الأموال المستثمرة في البلدان النامية، والأرباح الناتجة منها، وكذلك نظريات التبادل غير المتكافئ والتبعية، تحتفظ بأهميتها. ومن الجهة الأخرى، فإنه بعكس ليدولوجية وحدانية العالم، والاعتقاد للقليل بأن هامش المناورة في مواجهة العولمة قد اختفى، فإن عملية العولمة، والإقليمية، إنما تفرض على الحكومات الوطنية والمحلية المزيد من تحمل المسؤولية. فالرأسمالية لم تكن في يوم من الأيام متجانسة أو موحدة، بل يمكن أن تتغير في مناطقها الطرفية تحت تأثير السياسات المحلية، خاصة في تلك المناطق التي جرى فيها تجربة التطور غير الرأسمالي بنجاح.

### ج. نموذج صيني؟

لم تتخل الصين، التي تصف نفسها بأنها مجتمع اشتراكي "في المرحلة البدائية"، أو "تحت التنمية"، عن أساس شرعيتها السياسية والأيدولوجية المستمد من ثورة ١٩٤٩، وذلك على الرغم من التركيز منذ الثمانينيات على النمو الاقتصادي. والاشتراكية من النوع الصيني، ليس شعاراً ثقافياً يستند إلى "الطبيعة الصينية" كما تحددها التقليد، بل هو بالأحرى الطريق الوطني نحو الاشتراكية، بمعنى إلغاء الاستغلال، وتحقيق الرفاهية الجماعية (بنج شياوبينج).

لئن فهل هناك نموذج صيني تحت البناء؟ وهل أدى الإصلاح إلى ما يمكن تسميته "بإشتراكية السوق"؟ وهل هذا الشيء مشروع "اشتراكي وطني" حقيقي، وليس مجرد خليط من الاشتراكية والرأسمالية؟ أم هل الطريق الجديد رأسمالي بطبيعته، وبالتحديد رأسمالي بيروقراطي؟ وإذا كان الوقت لا زال مبكراً على إصدار حكم نهائي على عملية هي بطبيعتها غير منتظمة، وذات أهداف غير محددة، فإنه من الممكن القول ببساطة إن الصين سوف تكون مختلفة. فهي بلد غني جداً بتاريخه الممتد، وملتزم جداً من الناحية السياسية (ترتيباً على ثورة ملحمية)، ونشطة جداً اجتماعياً، بما لا يترك

مجالاً للشك في أنها قادرة على خلق بديل عن اشتراكية الدولة التقليدية، وصوابية السوق الجديدة.

يمكن تلخيص التاريخ الحديث للصين، في البحث عن بديل عن "غاية التاريخ"، أو بديل أولاً، عن الحدثة الاستعمارية، ثم عن الاشتراكية السوفيتية، وحالياً، عن النيولبرالية للعالمية. وقد حضت الصين كلاً من هذه النماذج - لقمع الأجنبي، والإخضاع للبيروقراطي، وإرغام السوق - بدرجات متفاوتة، على أنها النقيض للتمسية، والديمقراطية. فقد قلبت الحدثة الثورية الإمبريالية والاستعمار، وتحدثت اشتراكية ماو الأساليب الستالينية للتصنيع، وعارضت الاقتصاد السياسي السوفيتي في أبعاده التفريعية. والمشروع الحالي "السوق الاشتراكي" يهدف إلى "إنقاذ الاشتراكية" من مساوئ الثورة الثقافية، وكذلك من اجتياح الرأسمالية العالمية. أي أنه يحاول أن يجمع، بطريقة أو بأخرى، بين نظامين اقتصاديين-اجتماعيين، غير قابلين للالتقاء حتى اليوم. وتستطيع الصين أن تتطلع إلى الأعلى لأن الثورة الصينية قد اكتسبت شرعيتها لا فقط من أيديولوجيتها المبينة على المساواة، والتضامن، والعدالة الاجتماعية، وإنما بصفتها الدولة المنظمة، والموزعة بعدالة. وعلاوة على ذلك، فالنجربة الاشتراكية قد عززت ثقافة لا تستطيع قيم السوق فيها أن تسود جميع مناحي الحياة الإنسانية. وقد بدت في النماذج الصينية السابقة مظاهر ضعف ولا شك، ولعل تحولاتها القريبة كانت جذرية أكثر من اللازم، ولكن ذلك لا يمنع أن الذاكرة الجمعية لم تكن بعد ضرورية للنضال.

ومثل بقية الدول الاشتراكية، تميزت الاشتراكية الصينية بغياب المؤسسات، والممارسات الديمقراطية، وبالتضحية باستقلالية الفرد، والحريات المدنية. وهذا تصحيح المقارنة بين النظرية والتطبيق للثبوتية التاريخية، والديمقراطية للرأسمالية لصالح هذه الأخيرة. وكان هذا بالتأكيد أحد الأسباب الرئيسية (بالإضافة لسباق التسليح، و"إعادة الارتباط" بالسوق)، لانتهاء الحرب الباردة، وإعلان للرأسمالية الليبرالية لانتصارها. ومن الواضح أن الاشتراكية يمكنها أن تتفوق على الرأسمالية بتقديمها للمزيد من الرفاهية للطبقات العاملة. إن ما يلزم للتفوق على الرأسمالية الليبرالية، ليس أقل من الاشتراكية الليبرالية.

لقد ركز "التحرير" في الصين على اللامركزية الاقتصادية والعلمية، ولكن في الواقع يمكن اللامركزية أن تتوافق مع التخصصية، فتغير هذه الأخيرة أهداف الأولى وتقلل من مزاياها. وقد تحولت اللامركزية في الصين، في الواقع إلى عملية استيلاء

نهمة وغير قانونية على الممتلكات العامة، عن طريق الهجمات المتكررة على الخدمات العامة (مثل رفع الرسوم المدرسية بشكل عشوائي، أو فرض تكاليف العلاج)، وعن طريق الفساد الصارخ. وهكذا فالقيد في الجامعة يتكلف الآن خمسة آلاف يوان، أي ما يقل قليلاً عن متوسط الأجر السنوي في المدن (٦٠٠٠ يوان). وعندما نلاحظ أن متوسط الدخل السنوي في الريف هو ألفي يوان، يتبين أن الطلاب في الريف لا يستطيعون الحصول على التعليم العالي حتى إذا نجحوا بتقوى في امتحانات القبول. وإذا كانت الدولة الاشتراكية هي الدولة التي توفر، وتحمي، وتقنن فإن اللامركزية تكون قد تجاوزت حدودها إذا تمت على حساب الكفاءة. وهكذا يتبين شبه استحالة تمويل سياسات "الطرق الثلاث" و"الضمانات الثلاث"، المقصود بها ضمان المعاشات، والتأمين العمال المفصولين، وحد أدنى للمعيشة في المدن، لعدم توفر الاعتمادات. وأي نجاح في بناء شبكة أمان يتوقف بالتأكيد على الضرائب أو غيرها من الموارد اللازمة. ومع ذلك فالالاتجاه الحالي يثير الأزعاج، فإيرادات الدولة، التي كانت تصل إلى ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٨، هبطت اليوم إلى أقل من ١٢% من قيمته.

ويفترض النموذج للصيني لإصلاح السوق، والتنمية، رعاية الدولة، ووجود قطاع عام قوي، وقيادة للصناعات التي تنقل للتكنولوجيا المتقدمة، وثروة في الاستهلاك قائمة على أساس ارتفاع مستوى المعيشة والتصنيع، وتحضر الريف (في مقابل التحضر التقليدي). وفي مقابل الفكرة السائدة بأن الصين قد قللت أسلوب جنوب شرق آسيا للنمو المتمحور حول التصدير، يجب توضيح أن "الميزة التنافسية" للصين تكمن في الحقيقة، في السياسات الاجتماعية للبلاد، التي سمحت بتحقيق دخل حقيقي منصف لأغلبية كبيرة من السكان.

وحيث إن الدخل الريفي قد هبط، وأن الفقر قد عاد للظهور في المدن في هذه الأيام الأخيرة، وحيث قد بدأت الشركات متعديّة الجنسية تتولى التحكم في بعض الصناعات الحيوية، وحيث إن أعضاء منظمة للتجارة العالمية يصلون عاجلاً أو آجلاً إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة، فإن النموذج الصيني يقف اليوم على مفترق الطرق. وهكذا يتعرض هذا النموذج اليوم، لمخاطر التبعية الاقتصادية، وأزمة الدين الخارجي، وعجز الدولة عن التحكم في مجرى الأمور، وتصرفاتها على المدى القصير. وعلى الرغم من أن المجتمع الصيني الحالي يبني لنفسه بالتدريج سوقاً نشطاً، واقتصاداً مختلطاً، وبرنامجا للتنمية، ومجالاً عاماً يتبع بانتظام، إلا أنه يعاني، من

كثير من الأعراض المرضية، والمتفجرة، ومن فقدان الاتجاه (وهو تعبير آخر عن قدرة قوى السوق على إحداث التغيير). والفكرة التي تقول إن الملكية الاشتراكية يمكن التعبير عنها بالشكل كثيرة بما فيها سوق الأسهم، فكرة خيالية، وخادعة، فقد جرى تعديل دستور جمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠٠٠، لإعطاء الشرعية للملكية الخاصة، وهي بادرة رمزية أكنت بشكل رسمي حقيقة قائمة منذ زمن طويل. ولكن ٢٠ عاماً من التجربة والخطأ لم تصل لأن تنتج قاطعة.

والنموذج الصيني للإصلاح، لا زال يجمع، نظرياً على الأقل، بين التمسك بالاشتراكية، واليات السوق. وإذا كان "اقتصاد السوق الاشتراكي" يعمل بدون رؤية واضحة، وبلا تحديد استراتيجي، ويتعرض للضربات على كل الجبهات تقريباً، إلا أنه مستند كذلك، لتقبل الإضافات للبناء، مما قد يمكنه من النجاح، حتى وإن كان مفهوم النجاح يحتمل الجدل، في كثير من الأحيان.

#### د. الاحتجاج الاجتماعي

تنتاب المرء الدهشة إذ يلاحظ أن اقتراب نظام الرفاهية العامة الصيني من الانهيار يحدث في وقت أثرت فيه البلاد كثيراً. وهذه الحقيقة تصمد لا فقط لأن تراجع دولة الرفاهية (مهما كانت جزئية)، يتحدى منطق الاستغلال للرأسمالي الكلاسيكي، وإنما لأنه يكشف لأي مدى تجري التضحية بمبادئ الشيوعية لمصلحة أيديولوجية "تنموية".

ومن لتقلص، أن نظام الضمان الاجتماعي عمل بكفاءة في مرحلة الفقر العام، فسيما عدا فترة المجاعة في السنوات ١٩٥٩-٦١، التي نتجت عن الأخطاء السياسية الجسيمة للفترة الكبيرة للأمم، حافظت للصين على نظام الحماية الاجتماعية، مع أن النتائج المحلي الإجمالي كان في غاية الانخفاض. وكان جوهر هذا النظام، هو ضمان "طبق الأرز" للجميع في قطاع الدولة، وفي شبكة حملة جماعية، وعن طريق الكوميونات في الريف. وكان السكن، والتعليم الأساسي، والخدمات الطبية الأساسية (وخاصة التغذية والوقاية من المرض)، جميعها مجانية، أو بتكلفة زهيدة جداً. وكان الوضع مشابهاً لبقية الخدمات الأساسية، ابتداءً من النقل والثقافة (كانت وزارة الثقافة لديها إدارة نشطة متخصصة في العمل في الريف)، إلى دعم الاحتياجات الخاصة للنساء، ومساعدة الفقراء. وبالمقارنة بالعام ٢٠٠٠، كان عدد أكبر من الفتيات للصغيرات في الريف يتوجهن للمدارس. لقد كانت هناك خدمات طبية أكثر موجهة

لسنوي النخل المحدود في المدن والريف، وقبل عام ١٩٧٦، كان عدد المومسات، وممنسئ المخدرات، ومن لا مأوى لهم، في الشوارع أقل بكثير، هذا إن وجدوا على الإطلاق.

ومع ذلك فنظام الرفاهية الصيني كان يعاني من أوجه نقص كثيرة، ومن بين هذه الأوجه التباين شبه المؤسسي بين المدينة والريف، ووجود كبار المسؤولين المتمتعين بامتيازات تصل إلى حد تحويل المساواة الاشتراكية إلى مهزلة. أما اليوم، فتخطي للدولة أمام قوى السوق، قد زاد من حدة الاستقطاب، والفساد، وشجع للجشع. ولم تعد للكثير من الشركات الريفية، أو في الأطراف، أو الأجنبية للمختلطة، تحترم الحدود الدنيا للقانونية من قواعد حماية العمال أو للبيئة. ويستغل العمال في هذه للشركات تحت ظروف غير إنسانية، ودون أية ضمانات، كما يجري لتراكم البدائي دون مقاومة نقابية، أو إشراك حكومي. ويتعارض هذا الواقع مع الأيديولوجية - للقيمة والمتجددة - للحزب الشيوعي الصيني. وللشعار الحالي للحزب "لتمثيل للثلاثي" (بمعنى أن الحزب يمثل القوى الإنتاجية للطليعية، وللتقافة المتقدمة، والمصالح الأساسية للشعب)، شعار خال من المضمون، ومناق. وفي الواقع، فإن الثقة الشعبية في السلطات تتأكل باستمرار، ومنذ عام ١٩٨٩، يعاني للنظام من أزمة شرعية خطيرة.

وأخطر مشكلتين هما البطالة في المدن، والمغالة في الضرائب في الريف، وقد تسببتا في حركات احتجاج كثيرة بين الجماهير، وبعضها تميز بالعنف. وفي غياب برنامج بديل للضمان الاجتماعي، تهدد البطالة بنزع للشرعية عن الشيوعية ذاتها، حيث تقوم في الأساس، على احترام للكرامة الإنسانية، ورفاهية العمال. والطبقة العاملة القديمة، التي كانت تتمتع بحماية جيدة في الماضي، هي التي تعاني أكثر من غيرها في خصم الإصلاحات. وغياب خطوط الاتصال المؤسسية، وقنوات المفاوضات الجماعية المستقلة، قد ساهم في تفاقم المشكلة. واحتلت للصراعات العمالية، والاحتجاجات ولجهة الصورة من جديد، في السنوات الأخيرة، وعلى مستوى لم يُعرف حتى اليوم، باستثناء فترة حكم للكونمينج للفساد. وفقدان العمل شيء، ولكن للفساد الإداري الذي يؤدي إليه شيء آخر. وخلال للنصف للثاني من التسعينات، لم تكن أهم أسباب شكوى العمال، هي التكييف الهيكلي، ولا البطالة، ولا عدم دفع للمعاشات بسبب انخفاض الميزانية، ولا حتى فقدان للكفاءة الإدارية، وإنما الغش. فيبيع الشركات الحكومية بأسعار متدنية للغاية، لمصلحة للمديرين، أو من يعملون لحسابهم، ودون استشارة العمال المتضررين، قد نُظر إليه بالطبع، على أنه سرقة. وهذه

المعارضة من جانب العمال، دليل على أنهم يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن الملكية العامة، ويطلبون بدولة قوية، وتوفير التنظيم، والحماية.

منذ بعض الوقت، أصبحت طائفة الفالونجونغ بأعضائها الذين يبلغون من ٢ إلى ١٠ مليون، مصدر إزعاج للسلطات لأنها اتخذت مواقف سياسية كرد فعل للقهر. وتواجه الحكومة الصينية، الاختيار بين مزيد من إجراءات القهر، وبالتالي المزيد من العداء، والمقاومة، أو التخلي عن تلك الإجراءات، والمخاطرة بتقوية الحركة لتصبح قوة معارضة تهدد للنظام. ولما كان الأمر، فقد أضرمت صورة الحزب بشدة، سواء في الداخل، أو في نظر المدافعين عن حقوق الإنسان في الخارج.

والسيطرة الفعالة على الأوضاع، تحتاج إلى قيادة تتمتع بالنزاهة والحساسية، وهي أشياء غير متوفرة، على الأقل حالياً. فمن أجل المحافظة على الحريات الدينية والديمقراطية لأعضاء "فالون"، ولحميتهم من الإصابات البدنية والنفسية، يحتاج الأمر لمواجهة الظروف العامة التي تجعل للطائفة جذابة. وهذا يصل بنا إلى تدهور الخدمات الطبية العامة في المدن، وتدنّي الخدمات في الريف (التي كان يقدمها "الأطباء الحفاة" في أثناء الثورة الثقافية)، وإلى مشكلة البطالة، وفقدان الأمل، وفقدان الهوية الاجتماعية والعمل المعترف به، خاصة للنساء، وبصفة عامة للتغريب وللتهميش الاجتماعي، و"أزمة الإيمان" في مجتمع توقفت الدماء في عروقه. إذا لم يجد الأفراد مغزى أو فائدة لحياة مقبولة، فهذا يدفعهم للبحث عن بدائل سواء للأنظمة السارية، أو لنوع الحكومة.

وتعاني مناطق الأقليات، وخاصة التبت، وشينجيانج، من المشاكل منذ بداية أحوام التسعينيات، ورغم الحاجة إلى تغييرات سياسية رئيسية هناك، فإن هذه التغييرات معطلة بسبب الخوف من التفكك الوطني. فوقف الهجرة الواسعة من جانب قومية الهان إلى التبت، على سبيل المثال، سيهدئ من مخاوف سكان المنطقة الذين يعتبرون أن التجارة الواسعة السطاق، وانجذاب إقليمهم سيؤثران سلباً على ثقافتهم. ونظراً لقيام بعض القوى الأجنبية بتسليح الثوار المسلمين في إقليم شينجيانج، فهناك خطر من حدوث صراع خطير. وفي عصر العولمة، حيث تتعرض الصين للمؤثرات الخارجية للقوميات العرقية، ولإعادة تشكيل الإمبراطوريات الشيوعية السابقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، شُحِبَ التضامن بين القوميات المختلفة ضمن "العلة الصينية الاشتراكية".

## هـ. الأزمات والفرص المتاحة

نظراً لأن السخط الاجتماعي أصبح مطروحاً اليوم على جدول الأعمال، فقد صار من الواجب لإعادة التماسك الاجتماعي في الصين، إعادة توجيه مسار الإصلاحات . وفي الواقع، ففي غياب بعض "الضوابط المدنية" على توسع السوق، وعلى سحر المال، ستفقد البلاد رسماتها البشري الذي أمكن تنميته خلال عقود من العمل المضني، والصراع المرير. فإذا استمرت الدولة، وخاصة للحكومات المحلية، تتعاضد عن المغالاة في استغلال العمال في القطاع الخاص؛ وطالما انخفض الضمان الاجتماعي للعمال العاطلين، وكبار السن، والمرضى والعجزة بدلاً من أن يرتفع؛ وطالما حُرِم الأطفال الفقراء، وخاصة للفتيات، من التعليم؛ وطالما حُرِم المرضى الفقراء من العلاج الضروري والعاجل، فإنه سيكون من الواجب التساؤل عن جدوى الإصلاح، وأين هي التنمية الحقيقية - فضلاً عن التساؤل عن جدوى الثورة التي كلفت أرواح الكثيرين، بدقة للتخلص من مجتمع قديم غير عادل. ويتحدث الكثير من الصينيين اليوم، عن أن "المجتمع الجديد" الذي ينه الثورة، قد أصابته الشيخوخة (وهو أمر كثير الوجود في أحاديث الناس). وإذا كان رفع مستوى معيشة خمس سكان العالم عُدّ نجاحاً لا مثيل له، فإن هذا النجاح أصبح اليوم محل شك، بسبب الأشكال الجديدة من التفرقة بين الطبقات، وبين المناطق، وبسبب الكوارث الاجتماعية الجديدة.

ومع ذلك، علينا أن نلاحظ أن الحكومة لا تتخذ موقفاً سلبياً، فهي تحاول المحافظة على أساس سلطتها ومصادقيتها، بالبحث عن طريق وسط، والأخذ بالأفضل من كلا العالمين. فقانون العمل لعام ١٩٩٤، أنشأ لجاناً للعمال، ووضع حداً أدنى للأجور، وتساوول السلطة المركزية، منذ بعض الوقت، أن تمنع فرض السلطات المحلية لضرائب مغالية فيها على الفلاحين، ويعد مؤتمر للشعب للنظر حالياً في قوانين الأحوال الشخصية، لبحق ضمانات أكثر للمرأة والطفل، في وقت أخذ فيه الخضوع لسطوة المال شكل تعدد الزوجات لدى الرجال الأغنياء، وحيث تحل النزاعات الزوجية حول الممتلكات وإعالة الأطفال عادة، لصالح الزوج. وتأخذ الاعتمادات المخصصة للضمان الاجتماعي أولوية عند وضع ميزانية الدولة، ولا تذهب للجهود من أجل محاربة التلوث، وكذلك تنظيم السكان بهدف تحقيق تنمية مستدامة هباءً، وتجري الحملات الإدارية والقانونية، لمحاربة الفساد بين كبار الموظفين بنشاط، وإن كانت محدودة بشكل ما.

ولكن هناك الكثير مما يجب فعله. والنظرية الكلاسيكية القائلة بأن الفرق الأساسي بين الرأسمالية والاشتراكية، هو الفرق بين الإنتاج من أجل الربح والإنتاج من أجل سد الاحتياجات، تنقد معناها في حالة "اقتصاد السوق الاشتراكي"، في حين كان ماركس على حق في معارضته لنظام السوق للفوضوي (أي السوق الحر)، الذي يعمل بعيداً عن أية رقابة، وهو لذلك، العامل الأساسي لدورات الأزمة واللبؤس الإنساني. وبهذا المعنى، فالرشاد القاسي للسوق يخلق بالدقة، الصراع بين حقوق الإنسان والحرية. وفيما يتعلق بالصين، يوجد ضغط أدبي، حقيقي ومباشر، على الشرعية السياسية: فما يُستَظر من الجمهورية للشعبية، هو أن تكون بلداً من الشعب، وتعمل من أجل الشعب العادي، وليس من أجل نخبة اقتصادية وميليسية فحسب.

وعلى الرغم من أن الوضع في الصين يتدهور، ولا يدعو للتفاؤل، فلنلاحظ أن كلمة الأزمة بالصينية "واي جي"، تعني للخطر (واي)، والفرصة (جي). إن تنمية مجال اجتماعي - بفضل الانفتاح وتكنولوجيا الاتصال - تزدهر فيه الحياة الاجتماعية، وتُطوّر فيه الأنشطة للقاعدية، وتُظهر فيه حركات اجتماعية، هو أحد النجاحات الأكثر مغزى للإصلاح. وهذا التقدم في المجال الاجتماعي، قد يعوض عن الضعف في القوة العامة، سواء للدولة أو للمجتمع. والاتحاد للنسائي، الذي اعتُبر رسمياً منظمة غير حكومية في عام ١٩٩٥، وتقابات عموم للصين، تمسك بأطراف هذه التحولات. وعليها ألا نقول من أهمية هذا التقدم، فهو يشجع للشعب بقوة على المشاركة في تشكيل مضمون النموذج الصيني المتحول، وطبيعته.

إن الجدل بين الاشتراكية والرأسمالية، لم يُحسم أبداً في الأدبيات الصينية، ومع التركيز على قضية الليبرالية لدى المثقفين، سيبقى حيواً في سياق تعاني فيه الرأسمالية من تداعيات أصيلة فيها، ولكنها قابلة للانتقال والتحول كذلك. والاشتراكية لا يمكن أن تصبح مفهوماً مبتذلاً في بلد يعاني فيه جزء كبير من السكان للنشطين، حالياً، من أوضاع هشة، وهذا بعد قرن من النضال الاشتراكي والثوري جرى بالذلة للهروب من التنمية للرأسمالية الممتلئة، والقمعية، وغير العادلة. وقد حصل أعضاء الحزب اللدائمي في مدينة شينجيانج الصناعية، على تأكيد كبير عندما كتبوا للجنة المركزية في عامي ١٩٩٨، و١٩٩٩، مطالبين بالعودة للمبادئ الاشتراكية في معاملة العمال. وحضر مسرحية تشي جيفارا" التي أُنشِجها ثلاثة من شباب المسرحيين مؤخرأ في مقاطعة هينان، ثم عُرضت في بيجين، عشرات الآلاف من المتفرجين. وهؤلاء جميعاً

من الأشخاص الذين لديهم الإرادة والقوة للضغط على الحكومة مما قد يسمح بتجاوز منطق السوق للرأسمالي المعولم، ومنطق الشيوعية البيروقراطية في الوقت ذاته.<sup>٥٤</sup>

أعمال أخرى للمؤلف حول الموضوع ذاته:

Socialisme et marche, Chine, Vietnam, Cuba, Alternatives Sud, Vol. VIII  
(2001), n.1

---

<sup>٥٤</sup> كتب هذا الفصل في نهاية عام ٢٠٠٠، وكم النشر في يناير ٢٠٠١، وذلك لبعض المعلومات به قد تمسكها الواقع، ولكن المناقشة تحتفظ بأسسها.

### ٣- جنوب شرق آسيا \*

لم نتخلص بعد بلدان جنوب شرق آسيا، التي طالما تغلت المؤسسات المالية العالمية بافتتاحها أمام الحركة المالية والتجارية للدولية، من آثار الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧-٩٨، وبشكل أكثر عمقاً من آثار ٢٠ عاماً من التنمية للرأسمالية التي لا تلقى بالاً لأية أضرار اجتماعية أو بيئية. ومع ذلك، فقد كان لتلك الأزمة الاقتصادية الفضل في حصول الحجج التي تقدمها الحركات الاجتماعية التي تتناضل ضد العولمة النيولبرالية، ومن أجل فرض الديمقراطية على الأنظمة الأكتوقراطية في تلك البلدان، على نجاح أكبر. وفي صفوف جماهير أوسع وأوسع، أخذت الموضوعات "الاشتراكية" للحركات الشعبية - فرص العمل، ووقف الخصخصة، وظروف عمل أكثر عدالة - ترتبط باهتمامات الحركات الاجتماعية الجديدة - لوضاع للمرأة والبيئة - وبالمطالبة بالديمقراطية. كذلك تشارك الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا، على المستوى الدولي، في الحملة ضد بنك التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، وفي البحث عن بدائل تقدمية للتنمية.

#### تمهيد

عندما كانت الولايات المتحدة وأوروبا تمر بمرحلة من الكساد خلال الثمانينيات، كانت منطقة جنوب شرق آسيا تعتبر "الدليل الحي على أن السوق يمنح مخرجاً من الفقر والتخلف" (مارتن، وشومان، ١٩٩٦، ص ١٤٣). ولكن أزمة ١٩٩٧-٩٨ كشفت الوجه المخفي "للمعجزة الآسيوية". فقد تبين أن الازدهار قد سار بدأ بيد مع "الفساد، والقمع السياسي، وتخريب البيئة على نطاق واسع، وفي كثير من الأحيان، الاستغلال الشديد للعمال المحرومين من الحقوق" (مارتن، وشومان، ١٩٩٦، ص ١٤٥). وطوال عقود ممتدة، كان منتقدو نموذج للرأسمالية النيولبرالية، التي تنشطها ظاهرة للعولمة، كمن يصرخ في وادٍ.

---

\* تيزا س. إنكرلسون تانيم، وإيلاردو تانيم.

وفي الفلبين، خاصة في ظل حكم ماركوس الأوتوقراطي (١٩٧٢-١٩٨٦)، خلق كبت للحريات، ولتهالكات حقوق الإنسان في المدن والريف، الجو المناسب لدخول رؤوس الأموال. وساعد هذا النوع من النمو على تعزيز العصيان الشيوعي المسلح في البلاد، ولم يطعن الثوار وغيرهم من الحركات الراقضة، في سياسة وبرامج وكالات الإقراض الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، فقط بل قاوموها برفع السلاح على يد جيش الشعب الجديد، جيش الحزب الشيوعي. كذلك نظمت جماعات يسارية مختلفة، مظاهرات جماهيرية ضد ما أطلقوا عليه دكتاتورية ماركوس/الولايات المتحدة/البنك الدولي. كذلك أثارت نفس الموضوعات، عناصر من الطبقات المتوسطة، بل من الطبقات العليا، الذين أثارتهم السياسة الاقتصادية لحكومة ماركوس، وكذلك صدمتهم لتهالكات حقوق الإنسان. وفي النهاية انتصرت الجهود المشتركة لجميع هذه الحركات على دكتاتورية ماركوس، فيما عُرف بـ"ثورة قوى الشعب" عام ١٩٨٦.

وخلال هذه الفترة، لم تظهر في بلدان جنوب شرق آسيا الأخرى، إندونيسيا، وماليزيا، وتايلاند حركات اجتماعية يسارية نشطة مثل تلك التي في الفلبين. وقد جرى تهميش للحجج الموجهة ضد التنمية الرأسمالية تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبقيادة النخبة القومية ذات التوجه الليبرالي. ويمكن تفسير ذلك جزئياً بقدرة بعض الدكتاتوريين مثل سوهارتو، ومهاتير، وجنرالانت تايلاند، على التحكم في البلاد، ولكن التفسير الأهم هو للنمو الاقتصادي لأعوام الثمانينيات والتسعينيات، والتحسين العام في مستوى معيشة الطبقة المتوسطة الذي نتج عن ذلك.

أصبحت تايلاند في عام ١٩٩١ خامس ثمر آسيوي، بفضل أسرع معدلات النمو في العالم، من ١٩٨٥، إلى ١٩٩٥ (والدين بيلو وآخرون، ١٩٩٨، ص ٥٥). وقد رفعها البنك الدولي إلى مستوى الطالب النموذجي، ومصدر الإلهام لبقية المجتمع الدولي. ولم تتأخر ماليزيا وإندونيسيا عن اللحاق بتايلاند، وكون الثلاثة مجموعة "النمور الآسيوية الجديدة"، وأكدوا بذلك لنتاءهم إلى البلدان حنيئة التصنيع. وظهرت بين صفوف الطبقات المتوسطة لهذه البلدان، وهي الطبقات التي ازدهرت بشكل كبير، حركات اجتماعية كثيرة من النوع الجديد، ركزت نشاطها حول البيئة، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، ومصالح المستهلكين.

وتركز اهتمام الحركات الاجتماعية الجديدة حول المخاطر التي تهدد نوعية الحياة بسبب ما يصاحب التنمية المتسارعة من تلوث صناعي، وفقدان المساواة للنساء على الرغم من تزايد عدد النساء العاملات. وقد تماهلت السلطات الأوتوقراطية في جنوب

شرق آسيا، بدرجة أو بأخرى، مع نشاط الحركات الاجتماعية الجديدة، لأنها لم تجابه التحكام بشكل مباشر، ولأنها لم تولج مشكلة لعدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، ولم تتنازل من أجل الديمقراطية، أي بعبارة أخرى، لأنها لم تكن معادية للنظام. واختلف الحال في الفلبين، لأن الحركات الاجتماعية الفلبينية أثارت المشاكل الطبقيّة، التي ربطت بينها وبين المشاكل التي تهتم بها الحركات الاجتماعية الجديدة، كذلك ربطت بين هذه المشاغل وبين مشكلة الديمقراطية، والصراع ضد الدكتاتورية والإمبريالية. وفي تايلاند، لم يحدث هذا الارتباط إلا في مايو ١٩٩٢ عند محاولة الانقلاب التي عارضتها أغلبية الشعب تحت قيادة الطبقة المتوسطة في المدن. وعزز هذا الحدث للتوجه نحو الديمقراطية، لأنه منذ تلك اللحظة، لم تتوقف الحركات الاجتماعية عن فتح مجالات جديدة للديمقراطية.

أما في ماليزيا، وإندونيسيا، فلم تظهر الحركات الاجتماعية التي تتنازل من أجل الديمقراطية للعيان إلا بعد أزمة عام ١٩٩٧-٩٨، فقد أُلغيت الأزمة الاقتصادية، أزمة سياسية قضت على الدكتاتور سوهارتو، أقدم دكتاتوري آسيا، وأثارت احتجاجات عنيفة ضد رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد، وعززت الحركات الاجتماعية في المنطقة. فعلى الرغم من أنها ناضلت طويلاً ضد التنمية لرأسمالية، ونتائجها الاجتماعية والبيئية، إلا أن نظريتها لم تكتسب الشعبية إلا بعد صدمة أزمة لعام ١٩٩٧-٩٨.

وكان أكبر تحدٍ لهذه الحركات الاجتماعية هو التشكيك في النظرة القائلة بأن العولمة هي الطريق الوحيد للوطني والتنمية، ففي مقابل الاستعمار أو الإمبريالية، كانت العولمة أقرب إلى أن تكون خصماً مجرداً، غير ملموس، خاصة أن "فولندا" الأولية كانت واضحة، وكذلك النمو الاقتصادي الذي ترتب على الإزالة السريعة للقيود، وللخصخصة، وغيرها من السياسات الليبرالية. ولكن الأزمة سمحت بكشف طبيعتها الحقيقية.

وفي خلال هذه الأزمة، تعرضت الاقتصادات "العولمة لجنوب شرق آسيا لتلاعب الدوائر المالية الدولية. وكنيجة لهذه التجربة، أصبح فقدان "السيادة الوطنية" أمساً للقوى الأجنبية غير المتوقعة تصرفاتها لأحد المشاكل المركزية التي توجهها هذه المجتمعات. ولكن الأزمة كانت لها نتائج أكثر مأساوية، وهي: إفلاس المئات من الشركات وتسريح العمال، والبطالة للواسعة النطاق، وحالات الاكتئاب والانتحار. وفي إندونيسيا، تسببت في أزمة سياسية، وفلاكل شعبية أُلغيت لمئات القتلى من المدنيين.

وقد ربطت الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا بين مظاهرات معركة سيائل لعام ١٩٩٩، وبين احتجاجاتها هي ضد المحركين الرئيسيين للعولمة وهم صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الآسيوي للتنمية. ولا يكفي أن ننظر في الانشقاقات التي توجهها الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا للعولمة النيولبرالية، وإنما يجب أن ندرس كذلك، البدائل التي تقترحها.

ومستفحص في القسم الأول من هذه المقالة، الحجج التي تقدمها للحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا ضد العولمة. وفي القسم الثاني، سنركز على الاستراتيجية التي تتبعها لتأكيد رفضها للعولمة بوصفها السياسة الاقتصادية الوحيدة الممكنة. ومناقش في القسم الثالث البدائل التي تقدمها للحركات المعادية للعولمة في جنوب شرق آسيا.

#### أ- الحركات في جنوب شرق آسيا وانتقاد العولمة

أحد الحجج التي تتكرر على لسان محبزي العولمة، هي أنها تؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، فهم يقولون إن المجتمعات المعولمة ستحقق تنمية اقتصادية تساعد على ظهور طبقة متوسطة تقدمية متقوم، مثل مثيلاتها التاريخية في الغرب، بدحر الأنظمة الأوتوقراطية لبلدان جنوب شرق آسيا.

ولكن هذه الدائرة "الحيدة" لم تحدث إلا في تايوان، ودرجة محدودة فحسب. أما في حالة إندونيسيا، وماليزيا، فبالعكس، قد أعطى "النجاح الاقتصادي" الأنظمة الأوتوقراطية الحاكمة، المسهر لتعزيز سياساتها القمعية. فتعرضت للحركات الاجتماعية الإندونيسية والماليزية التي شككت في شرعية الحكام لمعاملة قاسية، وتقليص لمجال عملها. وفي حالة تايوان، فقد خلقت التنمية الاقتصادية طبقة متوسطة، كانت ظاهرياً، القاعدة للتوجه الديمقراطي، ولكن نظراً لطبيعتها المعتدلة، فقد توقفت تحركها عند حدود الدفاع عن مصالحها الخاصة، وهذا خلق مشكلة حقيقية، بسبب التباين المتزايد بين الطبقات المتوسطة، والطبقات الدنيا. فالمشاكل التي تثيرها بعض الحركات الاجتماعية مثل "جمعية الفقراء"، وهي تجمع السكان في بعض المناطق الريفية، والحضرية التي تكثر ببعض مشروعات للتنمية للعلماء والصناعة، قد تجاهلتها بصفة عامة، الطبقات المتوسطة.

ولم تبدأ الطبقات المتوسطة لتايوانية، إلا بعد أزمة عام ١٩٩٧، في الاستماع إلى الحجج المعارضة للعولمة التي تعبر عنها للحركات الاجتماعية، التي تضم أساساً

المنظمات القاعدية، والمنظمات غير الحكومية، وطلاب الجامعات، والمثقفين على أساس اجتماعي. وفي أثناء حركات الاحتجاج ضد البنك الآسيوي للتنمية في تشيانج ماي، بمناسبة المؤتمر السنوي الثالث والثلاثين للبنك، في مايو ٢٠٠٠، نجحت الحركات الاجتماعية للتايوانية في كسب عطف الطبقة المتوسطة. وفي الواقع فإن ما لم يفهمه تلك الطبقة في تايوان، وكذلك في الفلبين، هو أن النمو لا يمتد بشكل آلي لكل المجتمع، وفي المقابل، تدين الحركات الاجتماعية في تايوان والفلبين، غياب وجود آلية ضمن المشروع النيوليبرالي لإعادة توزيع الثروة، وللإمساواة في الدخول التي يخلقها. وكما يؤكد منتقدو العولمة، فإن نتيجتها هي ازدياد البلدان الغنية ثراءً، والفقيرة فقرًا، وفي دخل البلاد، زيادة الأغنياء ثراءً، والفقراء فقرًا.

وتثبتت خبرات جنوب شرق آسيا، أن نموذج البلدان حديثة التصنيع، حيث تلوم الدولة بدور التفتت، وكذلك نموذج السوق الحر، يخلقان للإمساواة الاجتماعية، ويشهتاها، حتى عندما يحدث نمو سريع. وفي الواقع، يحتاج الأمر إلى نمو كبير لتحقيق الرفع المطلق للدخل، دون أن يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة لما في ماليزيا، فالمعارضون للعولمة، يراهنون على رئيس الوزراء مهاتير محمد نفسه، فالكثير من المواطنين الماليزيين، يعتقدون أن من الواجب "شكر" مهاتير من أجل للتنمية الاقتصادية التي حققها للبلاد بتنفيذ مياثاته النيوليبرالية. ولكن الأزمة الاقتصادية قد كشفت نقاش للضعف الرئيسية، مثل محاربة الأقارب، والفساد بين أفراد عائلته وأصدقائه، وهكذا فالحركات الاجتماعية في البلاد تعتقد بضرورة الاستمرار في المطالبة بالديمقراطية. وهكذا، فالحركة الماليزية للمعادية للعولمة النيوليبرالية، منقسمة إلى فريقين، ويعتقد أحدهما أن المشكلة تكمن في العولمة وليس الديمقراطية.<sup>٧</sup> أما الفريق الثاني، فيعتقد أن الحركة للمعادية للعولمة، يجب أن تتحرك في تنسيق مع الحركة من أجل الديمقراطية.<sup>٨</sup>

وفي إندونيسيا تبدو الحركة للمعادية للعولمة، محصورة في مشاكل عاجلة من نوع آخر. ففي خضم حالة من عدم الاستقرار السياسي، ترتبت على سقوط سوهارتو، والحركات الانفصالية، والصراعات العنيفة على أسس عرقية ودينية، يُنظر إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على أنهما "المتقذان" للاقتصاد الإندونيسي، بما يقدمان

<sup>٧</sup> تعود هذه الفكرة بين أوساط المدافعين عن المستهلكين، مثل "حركة المستهلكين في بنغل" التي يترأسها مارتن خور.

<sup>٨</sup> والمدافع الأول عن هذه النظرية هو سيد حسين علي، وهو مناضل سياسي سجنه مهاتير محمد لسنوات طويلة.

من قروض ضرورية، ومساعدات مالية خاضعة لشروطها التي تفرض حلولاً نيولبرالية للأزمة الاقتصادية الحالية. ومن هنا، فالتحدي الكبير للحركة المعادية للعولمة النيولبرالية هو كشف للتأثيرات الخطيرة لمثل هذه الشروط على الشعب الإندونيسي، خاصة للقطاعات العمالية والفلاحية.

وفي البلدان الشيوعية السابقة في جنوب شرق آسيا (وفي الصين كذلك)، حقق إدخال نظام السوق، دافعاً قوياً، في المدى القصير، للاستهلاك، وخلق إمكانيات جديدة لبعض أنشطة الإنتاج، وديمقراطية نسبية، وانفتاحاً على الخارج. ولكن للتأثيرات السلبية للانخراط في السوق العالمي (الإنتاج الزائد في بعض القطاعات الزراعية، والمنافسة الأجنبية، وازدياد الفلاسفة، والتدهور التدريجي للحقوق الجماعية كالصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والحد الأدنى للأجور، وظروف العمل)، لا تظهر إلا بالتدريج، ولا تنتج حتى الآن، فيما عدا بعض الحالات المحددة جداً، حركات احتجاج. ولكن الأثر الأكثر وضوحاً هو الانتشار السريع للفساد، الذي تسبب في بعض الهبات الفلاحية، والمظاهرات النسائية (فيتنام).

وفي حالة فيتنام اليوم، تبقى التعبئة الشعبية ضد السوق المعلوم، محلية، ووقعية، مثل الهمية عدد انخفاض سعر البن، أما اتخاذ مواقف معادية للمؤسسات المالية الدولية، التي شجعت على لفتح السوق، فنادرة. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، قامت الأنظمة الشيوعية بإصلاحات، قبل أن تأتي للتوصيلات من الخارج، ورغم وجود آراء متباينة بشأنها داخل الأحزاب الشيوعية، فهي مستمرة في ذات الاتجاه. أما للمنظمات الجماهيرية ذات الجذور الشعبية الحقيقية، فقد كانت لزمن طويل، خطوط الارتباط بين الحزب والجماهير، لا المعبر عن صوت المجتمع المدني. ومع ذلك فبعضها، مثل الاتحاد النمائي، قد قامت بالاقتراب من الحركة العالمية ضد العولمة النيولبرالية.

#### ١- سياسة قمع العمال

في تايلاند، ارتبطت الحملة ضد القروض ذات الشروط المجنفة اجتماعياً بالقطاع العمالي، مع اللجنة ضد البنك الآسيوي للتنمية (ساريت، ٢٠٠١). وقد تبينت هذه الحركة "انخفاض القدرة الشرائية للعمال الريفيين، بسبب تدخل البنك الآسيوي للتنمية لدى الحكومة لكي تد من رفع الأجور المنخفضة" (إشارة لشايلاجات، ٢٠٠٠). كذلك لاحظت بعض المنظمات غير الحكومية للتايلاندية، أن مساعدات البنك من أجل خصخصة الشركات الحكومية، قد أدت لتسريح العمال بالجملة (يوست ريبورترز،

٢٠٠٠، ١٠). وبدلت الحركات الاجتماعية الليبرالية في تمحيص سياسة البنك الآسيوي للتنمية بعد أزمة عام ١٩٩٧ الاقتصادية، حيث قدم قروصاً مشروطة بإصلاح بنىة النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلاد (فريق العمل الليبرالي بشأن تأثير البنك الآسيوي للتنمية، ٢٠٠٠، ١).

وهكذا، فعلى الرغم من الاتجاهات نحو الديمقراطية في بلدان جنوب شرق آسيا، وهي النتيجة غير المتوقعة للأزمة الاقتصادية التي ترتبت على فشل السياسة الليبرالية في المنطقة، فإن استغلال العمال لم يتوقف. وفي ماليزيا، تمنع إضرابات العمال، ويتعرض العمال المهاجرون لإساءة المعاملة، مع أن عملهم حيوي للاقتصاد الماليزي. ومشكلة إساءة المعاملة من الهموم الرئيسية للحركات الاجتماعية لبلدان جنوب شرق آسيا المهتمة بشؤون عمالة المهاجرين، التي زادت كثيراً نتيجة لإطلاق حرية السفر للعمال، ولارتفاع الطلب عليهم بسبب العولمة. ول سوء الحظ، فإن للوعد بالحصول على العمل والنفود، كثيراً ما تنتهي بممارسات استغلالية.

ومن جهة أخرى، ففي ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية لجنوب شرق آسيا، أدت العولمة إلى ظهور مجتمعات رأسمالية تحل فيها العلاقات العائلية المستمرة بالكامل تقريباً، محل نظم الضمان الاجتماعي. "عندما يُساءل السياسيون الآسيويون عن الميزانية المخصصة لمكافحة المرض، والعطية بالمسنين، تكون إجابتهم عادة، 'إن نظامنا الاجتماعي هو الأسرة'" (مارتن، وشومان، ١٩٩٦، ١٤٩-١٥٠).

وفي الفلبين، أعلن في يوليو ٢٠٠٢، أن نظام الضمان الاجتماعي، وكالة المعاشات الحكومية، للعاملين بالقطاع الخاص، لن يكون لديها المال الكافي لدفع معاشات العمال الذين سيتقاعدون بعد خمس سنوات. والمعيب في ذلك هو سياسة الاستثمار الخاطئة التي اتبعتها مديرو النظام تحت ضغط الرئيس إسترادا.

## ٢- الحملة ضد الأيديولوجية الليبرالية

وقامت الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا كذلك، بحملة ضد طبيعة التنمية التي تبشر بها الليبرالية، وهي الأيديولوجية التي تنبئ في إطارها العولمة، والتي ترى فيها تلك الحركات المحرك لاستغلال الشعوب. والحركات الدولية المعادية للرأسمالية اليوم، تؤيدها الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا، تتف ضد التنظيم الكامل للمنظم لكل الأشياء (...) التي أنتجتها سيادة الليبرالية، والتي دعمتها حكومات للطريق الثالث بكل بساطة" (ليكس كالينيكوس، ٢٠٠١، ١١٠-١١١).

وعلاوة على ذلك، يعتبر ذلك التمييز الكامل عنصراً مدمراً للثقافة الأصلية لمجتمعات جنوب شرق آسيا.

وفي تايلاند، كانت الحركات الاجتماعية قد أثارت هذه المشكلة في أعوام الستينيات، حيث اعتبرت التنمية الرأسمالية السبب في تغيير القيم والمعايير، وزيادة أعداد الجرائم في المدن، والدعارة، وتجارة المخدرات، ضمن أثنائها أخرى (سودي برسوتيسيت، ١٩٨٤، ١١٦). وأدان النقاد الاجتماعي مولاك سيفاراكسك، أمركة تايلاند، والجري وراء الممتلكات المادية (بوسوك بونجيشيت وكريس بيكر، ١٩٩٥، ٣٨٥). والمنظمات غير الحكومية التايلاندية التي "لاحظت التباين بين الثقافة الرأسمالية، والثقافة المحلية، دعت الحكومة إلى تخليص الاقتصاد من الضغوط الخارجية عن طريق تباع "سياسة اقتصادية وطنية مستقلة" (بوسوك بونجيشيت وكريس بيكر، ١٩٩٥، ٣٨٥).

### ٣- المشاكل التي تربط بين الحركات الاجتماعية الجديدة والحركة العمالية

وقد قامت الحركات العمالية للرأسمالية بالربط بين المشاكل التي تُعنى بها الحركات الاجتماعية الجديدة - مثل تحرير المرأة، والبيئة - والمشاكل التقليدية للحركة العمالية (أليكس كالنيكوس، ٢٠٠١، ١١٥-١١٦). وفيما يتعلق بمشاكل المرأة، قد سهلت العملة هجرة العاملات من جنوب شرق آسيا نحو أماكن مثل هونج كونج، وسنغافورة، وماليزيا، وتايوان، بل حتى أوروبا والشرق الأوسط، حيث يعملن كخادمات. وقد تعرضن في حالات كثيرة، كما ورد، للاعتداءات البدنية والجنسية من قبل من يعملن لديهم.

ولحد النكاح الأخرى للعمالة، هي التجارة في النساء والأطفال والدعارة، في المنطقة، وهي أحد الشواغل الرئيسية لبعض الحركات في جنوب شرق آسيا، والتي تعمل على تبنيه الرأي العام المشكلة. والقاعدة العامة هي أن الفقر، وغياب الحلول المحلية للمشاكل التي تواجه هؤلاء النساء، هي التي تضطرهن إلى الهجرة، فبين يضحين بترك عائلاتهن؛ أزواجهن وأطفالهن، على أمل الحصول على النقود لإرسالها للعائلة. وفي حالة اللطيفين، تمثل النقود الواردة من وراء البحار، مصدراً مهماً للنقد الأجنبي للبلاد.

وكانت مشكلة البيئة، يُنظر إليها في أول الأمر، على أنها من اهتمامات الطبقة المتوسطة فحسب، ولكن الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا، أوضحت أن للفئات

الشعبية هي الأكثر معاناة من الكوارث البيئية. ولعل أحد الأمثلة على ذلك، هي مأساة الأورموك في جنوب الفلبين، حيث أدت الفيضانات التي نتجت عن قطع الغابات دون رقابة، إلى موت المئات من الفقراء، وتدمير بيوتهم وممتلكاتهم.

وقد توصلت بعض المنظمات غير الحكومية المهمة بشئون البيئة إلى الاستنتاج بأن "الدفاع عن البيئة، يعني تحدي الرأسمالية" (أليكس كالينيكوس، ٢٠٠١، ١١٦).

وفي تايلاند على سبيل المثال، كان السوق، وقطاع الأعمال، وسياسة الدولة، السبب وراء كارثتوسن بينيتكين رئيسيتين، وهما: قطع الغابات على نطاق واسع، والتلوث الكبير لمجاري المياه. وهذا يؤثر على المناطق الريفية حيث تسكن أغلبية من فقراء جنوب شرق آسيا، ويسبب أزمة كبيرة في الزراعة.

#### أ- الاستراتيجيات 'ضد العولمة' لحركات جنوب شرق آسيا

وهكذا أدت العولمة إلى زيادة حدة اللامساواة المادية التي تهدد تماسك المجتمعات الآسيوية، وعلى أساس هذه الحقيقة، قدرت حركات المواطنين أنه من المناسب إعادة تحديد الحقوق الديمقراطية الأساسية، وتدعيم التضامن الاجتماعي (مارتن وشومان، ١٩٩٦، ١٤٩-١٥٠). ومع مواجهة المشكلة على المستوى المحلي والوطني، تبيّنت للحركات الاجتماعية أن الحملات على المستوى الدولي كانت على نفس درجة الأهمية.

وهذا هو ما بذلت الحركات 'ضد العولمة' لجنوب شرق آسيا تفعله، كما يحدث في المظاهرات السنوية ضد مستوى التعاون الاقتصادي آسيا الباسيفيك (آبيك)، والاجتماعات السنوية للبنك الآسيوي للتنمية. وعلى المستوى العملي للنضال، اهتمت بالمشاركة في تجمعات إقليمية دورية مثل تلك الخاصة بحركة 'خطة الشعب للقرن ٢١'. وعقدت هذه الحركة الأخيرة اجتماعاً مهماً في بانكوك عام ١٩٩٣، استمر لمدة أسبوعين، وشارك فيه حوالي ٥٠٠ عضو يمثلون مختلف الحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية الآسيوية.

#### ١- الحملة ضد الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي

بعد الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧، قلّمت الحركات الاجتماعية ضد-العولمة لجنوب شرق آسيا بحملة عنيفة ضد الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في مقابل القروض المقدمة لتحقيق التكيف الهيكلي في المنطقة. وفي تايلاند،

على مسيل المثال، يُوجّه جانب كبير من غضب الحركات الاجتماعية ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين يعتبران مسؤولين عن التشويه الذي أصاب النمو الاقتصادي لتايلاند، واللذين فشلوا في التنبؤ بانهياره. وقد فرضت المؤسساتان هذا النمو غير المتكافئ على تايلاند بدعوتها لتحرير التجارة والاستثمار. وهكذا اعتبرت الوكالات المالية الدولية، مسئولة بشكل مباشر عن انهيار الاقتصاد التايلاندي في ١٩٩٧-٩٨ (والدين بيلو وآخرون، ١٩٩٨، ٤١).

وقد اعتبرت القروض المشروطة للبنك الآسيوي للتنمية، إلى جانب تلك المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مسئولة عن تفاقم الفقر، ولزيادة التخلف. وعلى الرغم من "استراتيجيته لخفض الفقر"، فإن مبادرات البنك الآسيوي للتنمية، فشلت لا على أنها محاولة لخفض الفقر، وإنما كمحاولات "لإسراع بإدماج النشاط الاقتصادي المحلي والوطني في اقتصاد السوق العالمي (...)" تؤدي لإفقار الشعب في آسيا والباسيفيك" (شالمالي جونال، ٢٠٠٠، ٥). وفي تايلاند، قُمت قروض مشروطة من البنك الآسيوي للتنمية، من أجل خصخصة الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والصحة، وفرض ضريبة على المياه. وقد نددت الحركات الاجتماعية في تايلاند بهذه الشروط في أثناء الحملة ضد البنك الآسيوي للتنمية، خلال اللقاء ٣٣ للبنك في تشيلاج ماي.

ولثيرت نفس المشكلة في الفلبين، حيث ناضلت الحركات الاجتماعية ضد خصخصة "تابوكور"، شركة الكهرباء الوحيدة التابعة للدولة، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الكهرباء. ومع ذلك فقد اعتبر البنك خصخصة تلك الشركة شرطاً لتقديم أي قرض لقطاع الطاقة.

أساً في إندونيسيا، فقد بلغت الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧-٩٨ حداً أثار المظاهرات الجماهيرية للطلاب والعمال التي أسقطت نظام سوهارتو عام ١٩٩٨. وقد حولت الأزمة البلاد فعلاً إلى حالة من تمسك القروض الأجنبية. ولتتهز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذه الظروف لفرض شروط قاسية جداً، عارضتها الحركات الاجتماعية الإندونيسية.

## ٢- خلق روابط مع الحركات الدولية 'ضد العولمة'

ومن الاستراتيجيات الأخرى المهمة للحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا، خلق روابط مع الحركات الأخرى 'ضد العولمة' في العالم. وهكذا شاركت الحركات الفلبينية

'ضد العولمة' في 'معركة سيلل'، التي كانت ترمز لبدائية موجة الاحتجاجات المعادية للرأسمالية' (الليكس كالفينيكوس، ٢٠٠١، ١٠٩). وكذلك في التظاهرات القتالية في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وللشافية الكبار، والأكتاد، والآيك، في واشنطن، وميلانو، وميلبورن، وبراغ، وبانكوك، وسيول، ونيس.

وفي ثيلاند، عام ١٩٩٩، تولى النشاط 'ضد العولمة' جميع تحركات الاحتجاج في أثناء اجتماع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأكتاد)، في بانكوك. وكانت قمة هذه الاحتجاجات ضد العولمة، عندما ألقى روبرت نيمان، عضو المنظمة غير الحكومية الممثلة للخبراء ضد العولمة، بتورته بالكرامة في وجه ميشيل كامديسو رئيس صندوق النقد الدولي المنتهية خدمته (بيزنس وورد، ٢٠٠٠).

وقبل ذلك بعدة سنوات، في عام ١٩٩٥، أفضى 'مفتدى شعب ماثيلا عن الآيك' للاحتجاج ضد اجتماع ممثلي بلدان آسيا والمحيط الهادي، ومفتدى لتعاون الاقتصادي آسيا-الاسيويك. وكان الهدف من اجتماع الآيك الذي يضم الولايات المتحدة، واليابان، والصين، وكندا، وأغلب البلدان الآسيوية والأمريكية الجنوبية المطلة على المحيط الهادئ، هو تعزيز ما سمي بالتجارة السريعة، ورفع المزيد من القيود عن الاستثمارات في المنطقة. وفي هذه المناسبة، جمع 'مفتدى شعب ماثيلا عن الآيك' أكثر من ٥٠٠ من الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، من البلدان أعضاء الآيك. في الوقت ذاته، انعقد مؤتمر دولي ضد العولمة الإمبريالية، نظمته بعض المجموعات الفلبينية، من اليسار أملياً. وعندما انضم الآلاف من المواطنين الفلبينيين من مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، لتجمع هاتين المبادرتين، وحاولوا تنظيم مسيرة إلى موقع اجتماع الآيك، حأت الحكومة الجيش لسد الطريق إلى مكان الاجتماع.

### ٣- الحركات الإقليمية 'ضد العولمة'

كذلك أثلست الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا، وولط مع الحركات 'ضد العولمة' الإقليمية. ومثالاً، بُذل جهد منسق في عام ١٩٩٨، من جانب المنظمات غير الحكومية في المنطقة، ومن بينها لتلاف المنظمات غير الحكومية الآسيوية، لمعارضة مشروعات البنك الآسيوي للتنمية في المنطقة بشكل منتظم، كما انتقد هذا الائتلاف بالمشاركة مع معهد السياسات البيئية (حالياً صندوق الأرض، للولايات المتحدة)، مشروعات البنك الآسيوي للتنمية المخربة للبيئة. ولتحت لتنظيم نيمان لغايب أي تنسيق

يبين الإصلاحات السياسية الجارية، وطلباً بالمزيد من الشفافية، والمزيد من المسؤولية العامة.

وقد أدانت مجموعات أخرى، وبلحسون كثيرون في جنوب شرق آسيا، استراتيجية المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي). وهكذا يعتبر والدين بيلو، أن استراتيجية التقارب مع بعض للمنظمات غير الحكومية، كمحاولة للتفرقة، وتعميق الخلافات فيما بين "المنظمات العقلية"، وتلك التي ليست كذلك (والدين بيلو، ٢٠٠٠). كما يرى والدين بيلو أن إنشاء لجنة المنظمات غير الحكومية بشأن البنك الدولي، هي محاولة من البنك لاكتساب الشرعية، وتحديد للمنظمات الرئيسية. ونظراً لإساءة التصرف للعميقة من جانب المؤسسات المالية الدولية، يقترح والدين بيلو: إلغائها نهائياً، وإقامة مؤسسات جديدة بالكامل لتحل محلها (والدين بيلو، ٢٠٠٠).

وقد حكت للمنظمات غير الحكومية الإقليمية دائماً على العولمة، وأدانت آثارها الكارثية على شعوب ومجتمعات آسيا. وأخذ "السوق الإقليمي الآسيوي" من أجل بدائل جديدة، وهو شبكة من الباحثين الآسيويين الملتزمين، على عاتقه تشجيع التبادلات بين المثقفين للتقنيين في المنطقة، ويحاول رسم رؤية بديلة للتنمية لمعارضة نموذج للعولمة الذي تميزه للشركات المتعدية الجنسية. وتلعب منظمة "التركيز على الجنوب العالمي" التي أنشأها والدين بيلو في جامعة شولالونكورن في بانكوك، دوراً رئيسياً في هذه الحركة، بفضل بحوثها، ومنشوراتها، ومجهوداتها للتنسيق والمؤازرة.

وهناك منظمات أخرى نشطة، كل في مجالها النوعي. وهكذا يركز "مركز المهاجر الآسيوي" على شؤون العمال، وخصلة المهاجرين؛ و"مركز رصد موارد آسيا" كان يهتم سابقاً بالنشطة للشركات متعددة الجنسية، ولكنه يركز حالياً على مشاكل الأيدي العاملة؛ و"المنتدى الثقافي الآسيوي للتنمية" ومركزه بانكوك، يركز من ناحيته على حقوق الإنسان، والمشاكل الاجتماعية؛ وتحالف طلاب آسيا (في بانكوك أيضاً)، و"الحركة الدولية للطلاب للكاتوليكي" ومركزها مانابلا، يركزان على مشاكل الطلاب والشباب؛ و"ISIS International"، ومركزها مانابلا، تهتم بمشاكل المرأة. أما لجنة النساء الآسيويات فتقوم ببحوث، وتنظم حلقات دراسية حول النوع الاجتماعي؛ ومنظمة شبكية العالم الثالث التي أسسها مارتن خور في بنالنج، لها الآن فروع دولية كبيرة، ومكتسب في عدد من البلدان، ونشط "معهد موارد جنوب شرق آسيا للتعليم" ومركزه مانابلا، في تنظيم الحملات الدولية ضد البيوتكنولوجيا؛ ومنظمة "المراقبة الاجتماعية لآسيا" عضو في الائتلاف الدولي للمنظمات غير الحكومية التي أخذت على

عانتها السهر على تحقيق التعهدات التي قطعتها الحكومات على نفسها في القمة الاجتماعية في كوبنهاجن؛ ولخيراً، أسس أنصار البيئة فرعاً لـ"جرين بيت" في بانكوك.

وقد انغمست المؤسسات الإقليمية التابعة للكنيسة، هي الأخرى، في أنشطة الموازنة، فخلقت شبكات للدفاع عن ضحايا العولمة. وتحالف آسيا لجمعيات الشبان المسيحية، على الرغم مما هو معروف عن المواقف المحفظة لفرعه القومية، أبدى نشاطاً خاصاً بهذا الشأن، خاصة تحت قيادة اثنين من أمنائه العاملين، تان تشي كيونج، وبارت شاما. وقد شارك المؤتمر المسيحي لآسيا، وخاصة قسم "الشئون الدولية"، و"الشباب"، بقوة في المعارك "ضد العولمة". كما أنشأ المؤتمر منظمين غير حكوميين إقليميين هما "التوثيق لفرق التحرك في آسيا"، و"لجنة حقوق الإنسان لآسيا".

ولحدى الاستراتيجيات التي تتبعها هذه المنظمات هي دعم المعارك للتعطيل على المستوى المحلي وهكذا دعم تحالف من الحركات الاجتماعية للتيلاندية، لتحلجبات الفلاحين في كلونج دان ضد مشروع إدارة مياه الصرف الصحي في ساموت براكارن، الذي موله البنك الآسيوي للتنمية، حيث إنها كانت تتشكك في مشروعات هذا البنك في البلاد. والأكثر أهمية هو أن هذا التحالف قد لقي دعماً كبيراً من الحركات الاجتماعية الدولية. وجميع هذه التحركات تتدرج تحت نفس المنطلق، الجديد تماماً، وهو دولة المنظمات غير الحكومية للجنوب.

#### ٤- استخدام وسائل الاتصال الدولية

واستخدام وسائل الاتصال الدولية لتوسيع دائرة نشر آرائها ومشاغلها على أوسع نطاق، هو أحد الاستراتيجيات الأخرى التي تستخدمها الحركات الاجتماعية للجنوب شرق آسيا. يقول أحد المؤلفين: "لقد تبعت معركة سبيل العنيفة ضد منظمة لتجارة العالمية، سلسلة من المظاهرات، والتحركات المماثلة ضد لجان تعاملات المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الآسيوي للتنمية. وقد جرت تغطية هذه الأحداث على أوسع نطاق، وكانت محل اهتمام وسائل الإعلام الرئيسية. (نورينا ويدلجو، ٢٠٠١، ص ٨).

وقد استطاع منتدى المنظمات غير الحكومية بشأن البنك الآسيوي للتنمية، وهو تحالف من المنظمات على المستوى القاعدي، أن يستخدم وسائل الاتصال العالمية في أثناء المظاهرات ضد المؤتمر الثالث والثلاثين للبنك في تيلاند، في مايو ٢٠٠٠. وقد اعترفت الحركات الاجتماعية للتيلاندية بحق، أن وسائل الاتصال والإعلام العالمية قد

لعبت دوراً مهماً في نشر الحملة ضد البنك الآسيوي للتنمية، وتوعية الجمهور. ويرى كاسيان نيجابيرا من جامعة تاملسات، أن المظاهرة حظيت بإحاطة إعلامية عالمية لأن الأمر كان يتعلق بمؤتمر دولي. ولم تستطع دولة تايلاند إلا أن تتجاهل المظاهرة. (كاسيان نيجابيرا، ٢٠٠٠). ويقول أحد المنظمين الثاني "ضد العولمة": "لقد نقلت وسائل الإعلام رسائلنا لشعب تايلاند، وبقية العالم، بشأن الأثر السلبي لسياسة قروض البنك الآسيوي للتنمية على شعب تايلاند" (كامول سوكن، ٢٠٠٠).

### ج- الدلائل للرسمية العالمية

إن الحركات الاجتماعية لجنوب شرق آسيا لم تكف بالنقاد العولمة، والنيولبرالية، والقسمات الأخرى للرسمية، بل إنها حاولت إعادة تشكيلها. وكما يقول والدين بيلو: "... (في حين كانت النخب في الإقليم، تدافع عن المشروعات الحالية للتنمية آسيا والمحيط الهادئ، سواء في إطار التبادل الحر، أو الرسمية المستندة إلى الدولة، كان الكثير من المنظمات غير الحكومية، والحركات الشعبية، وأساقفة الجامعة للتقدميين، يوجهون انتقادات قاسية لهذه التوجهين. وفي الأساس، فإن هذين النموذجين — سواء تعلق الأمر باقتصاد موجه، أو اقتصاد نيولبرالي — لهما تأثير مدمر للبيئة، وهما لذلك، غير قابلين للاستدامة" (والدين بيلو، ١٩٩٧، ١٥٥).

وبعكس الفكرة التي ينادي بها المدافعون عن النيولبرالية، فإن الحركات الاجتماعية لا تتحدث عن العولمة بعبارات مزدوجة. ومثل غيرها من الحركات حول العالم، تدافع عن ضرورة وضع سياسة عالمية أكثر اتفاقاً مع الاحتياجات الاجتماعية والبيئية، عن طريق المزيد من الديمقراطية في بنية اتخاذ القرارات بالنسبة للاقتصاد العالمي. وهي تطالب كذلك، بلامركزية أماكن اتخاذ القرارات الاقتصادية، لصالح الجماعات، والأقاليم، والمناطق البيئية، وخلق عملية تخطيط وطني، تبدأ من القاعدة إلى القمة (والدين بيلو، ١٩٩٧، ١٥٨).

وكما أوضحت عمليات التعبئة ضد البنك الآسيوي للتنمية، فقد سمح ضغط المنظمات غير الحكومية، بقيام حوار أكثر صراحة وانتظاماً بينها وبين البنك، والحكومات الأعضاء. وهكذا، دعيت هذه المنظمات لحضور الاجتماع السنوي لمعائطي البنك، وفي هذا الاجتماع مارست ضغوطاً من أجل إعادة النظر في "أولويات (البنك) للتنمية المبنية على نموذج مركزي للنمو الاقتصادي"، وطالبت "بمزيد

من مسؤولية البنك أمام الرأي العام، وكذا المزيد من الشفافية، والمزيد من المشاركة في اتخاذ القرارات" (لطوني كوينزين وقبولينا بيريز كورال، ١٩٩٥، ٢).

وفي المستقبل، ستصبح للمنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، الدعامة الثالثة للنظام السياسي والاقتصادي، لتوازن سلطة الدولة ودوائر الأعمال (والدين بيلو، ١٩٩٧، ١٥٨). وقد نوقشت هذه الأفكار حتى قبل أزمة عام ١٩٩٧ الاقتصادية، في أثناء اجتماعات هذه للمنظمات، مثل منتدى للشعوب عام ١٩٩١. وقد رأى المشاركون في هذا المنتدى، أنه من الضروري إعادة النظر في المنظمات الإقليمية التي تشجع عملية العولمة الحالية التي تقودها الشركات متعددة الجنسية، عن طريق مبادرات إقليمية واسعة المستوى، من الحركات الاجتماعية تشمل (...) تقديم بديل إقليمي تقني، لفكرة التبادل الحر التي تدفع عنها الآبيك، وكذلك أسلوب النمو الاقتصادي لجنوب شرق آسيا. كذلك أثبتت فكرة ضرورة إبعاد الولايات المتحدة والسيلبان عن هذا التبادل، نظراً لأن هدفاً أساسياً لهذه المبادرة هو تعديل توازن القوى بين البلدان الضعيفة، وبين القوى العظمى الاقتصادية" (والدين بيلو، ١٩٩٧، ١٥٩).

وكان على التحالفات الإقليمية للحركات الاجتماعية، أن تتعامل مع المشاكل التي خلقتها العولمة، وأن تضعها على رأس جدول أعمال للتغيير الاجتماعي، وهذا يفترض الرضا الكامل للبرنامج الليبرالي، واستبدال برنامج يضعه المواطنون به. "وبدلاً من إزالة الحواجز الجمركية لصالح الشركات متعددة الجنسية، يمكن اتباع استراتيجية مختلفة تماماً للتكامل الإقليمي، تبدأ بمواجهة المشاكل المعالجة عبر الحدود، والتي تضر برفاهية الشعوب، وتؤثر على البيئة. وتظهر هذه المشاكل عندما تضع الشركات متعددة الجنسية، البلدان الوليدة ضد الأخرى، بالتهديد بنقل نشاطاتها إلى مناطق نقل فيها تكلفة العمالة، أو تكون فيها القوانين التي تحمي البيئة أقل صرامة" (والدين بيلو، ١٩٩٧، ١٥٩).

ولحل هذه المشاكل، يمكن للحركات الاجتماعية للضغط من أجل اعتماد حلول إقليمية (بالمعنى الواسع للكلمة)، تحمي الحقوق المدنية والمهنية للعاملين، وتضمن سلامة الاقتصاد، وهي: "وضع قواعد صارمة في هذا الشأن، ووضع قانون موحد للعمل يضمن الحق في العمل، ومستوى معقول للأجور، يمكن أن تكون خطوة مهمة في تنظيم هذا التعاون الإقليمي، تتمشى مع مصالح الشعب (...) ومقاومة الرأسمالية المعولمة تسمح بإجراء هذه الإصلاحات الجديدة. وهذه ممارسات لا تتوقف عند حدود

إقليم لدولة، ولا التفرقة التقليدية بين المياحة والاقتصاد" (مارك روبرت، ٢٠٠٠، ١٥٣، ١٥٤).

وفي المؤتمر-الورشة الذي انعقد في كيرالا في الهند، في مارس ١٩٩٦، تحت العنوان: تكامل جهود التنمية البديلة في آسيا، قُمت عدة أمثلة لممارسات تنمية بديلة لدى جماعات جنوب شرق آسيا. وهذه الممارسات تتراوح ما بين أنشطة للزراعة العضوية الجماعية في الفلبين، وماليزيا، وتايلاند، وإقامة نوع من التجارة البديلة بين المنظمات غير الحكومية اليابانية، والفلبينية، مروراً بمشروع لزراعة الغابات في إندونيسيا، والتخطيط الزراعي في المجتمعات الريفية بالفلبين، ومشروعات للقروض للصغيرة لنساء تايلاند، وتحسين ظروف معيشتهم. وقد عُقدت الورشة تحت رعاية "الموق الإقليمي الآسيوي من أجل بدائل جديدة"، و"منتدى الكتاب العلميين في كيرالا"، و"البدائل الحضرية للريفية".

كذلك اتخذت ممارسات تعليمية بديلة، خاصة بمعرفة مؤسسة للتعليم طول الحياة في الفلبين، التي يقدّمها لقص لثائر سابقاً، إيديو ديلا تورري، والسوق الإقليمي الآسيوي من أجل بدائل جديدة، والذي عقد دورتين حول الموضوع، واحدة في بالي عام ١٩٩٨، والأخرى في مانايلا عام ١٩٩٩. واستراتيجية "التعليم طول الحياة"، مأخوذة لحد كبير، من خبرة "المدارس الشعبية" في الدنمارك.

كذلك قامت مبادرات بديلة في مجتمعات محلية في جنوب شرق آسيا، رعتها للمنظمات غير الحكومية، ومن بينها إنشاء تعاونيات، ومحطات توليد كهرباء صغيرة (سدود صغيرة)، والقروض الصغيرة، وأنظمة للتسويق المحلية، وتنمية مناطق متكاملة، وأنظمة حكم محلي. وفي تايلاند، نُقِم نظام نقدي بديل في دحل المجتمعات المحلية، ولكن السلطات المحلية أغتته على الفور. وعلى الرغم من أن هذه الجهود المحلية لا تستطيع، حتى الآن، مقاومة العولمة التي تحركها الشركات متعددة الجنسية بفاعلية، فإنها تقاوم، رغم ذلك، المعايير المساندة عن طريق تعزيز المبادرات المحلية، مثل الإنتاج الموجه للسوق المحلي، والعلاقات الاقتصادية من شعب لشعب، وممارسة السلطة المحلية.

وحتى يبين صفوف النخبة العالمية، بدأ البعض يتساءلون عن صحة مواقفهم، ويدخلون بعض هذه المطالب، التي قد تذكر بالخطر، ضمن رؤيتهم للبرالية للعالم، وهكذا وضعت حكومة الفلبين برنامج لمحاربة الفقر، وهذه البرنامج تهيب للفرصة للحركات الاجتماعية للتدخل في برامج الحكومة لمصلحة الفقراء، ولكنها لا تخذعها،

فهذه البرامج لا يمكن أن تلغي نهائياً مشكلة وثيقة الصلة بنموذج التنمية الليبرالي. وفي الواقع، تحث الحركات الاجتماعية على إعطاء الأولوية للزراعة، وعلى إعادة الاعتبار للمجتمع ليرفي بوصفه شريكاً مهماً في عملية التنمية. وهي بهذا تتخذ موقفاً متردداً بالنسبة للموقف الثابت للتبادل الحر الذي يفضل الصناعات الموجودة بالمدن. كذلك هناك مطالبة باستخدام تقنيات مناسبة للصناعة، وتقنيات الزراعة العضوية دون استخدام كيماويات. ويتعارض هذا مع سياسة استخدام أحدث للتكنولوجيات، كثيفة رأس المال في الصناعة، وإنتاج زراعي كثيف الاستخدام للمنتجات الكيماوية (والدين بيلو، ١٩٩٧، ١٥٨).

### الختمة

لقد عانت العولمة، التي كان البعض يظن في وقت ما، أنها العلاج للخلف، من فشل مطبق. وقد اكتشفت الحركات "ضد العولمة" في جنوب شرق آسيا، أنها ليست معزولة عندما شارك البعض منها، في نوفمبر ١٩٩٩، في ما أطلق عليه بعد ذلك، "معركة سياتل"، حيث عرقل الآلاف من المتظاهرين اجتماع المنظمة العالمية للتجارة، واضطروا سلطات سياتل لإعلان حالة الطوارئ، الأمر الذي منح للتنشيع لحركات جنوب شرق آسيا.

والواقع أن سياتل كانت مصدر إلهام للحركات الاجتماعية في العالم لجمع، فقد سجلت "حركة التنمية العالمية" ومقرها في لندن، ازدياد حدة المظاهرات ضد صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، في ٢٣ بلداً فقيراً خلال العام ٢٠٠١، وهي مظاهرات قُمعت بعد سقوط ٧٦ قتيلاً، وآلاف الجرحى، والكثير من الاعتقالات. وبيّن تقرير المنظمة، وعنوانه "حالة الاضطراب رقم ٢"، أن الاحتجاج على هذه المؤسسات ومبادئها، لم يكن فقط من قبل طلاب ميسورين، وفوضويين من البلدان الغنية، كما يؤكد بعض رجال السياسة، وصندوق النقد، والبنك العالمي، بل كان من قبل أكثر شعوب العالم (حركة التنمية العالمية، ٢٠٠٢).

يقول ك. فريد بيرجستين، مدير معهد الاقتصاد الدولي في واشنطن: تمر القوى ضد-العولمة اليوم بمرحلة تصاعد (نقلاً عن والدين بيلو، ٢٠٠٠). وفي جنوب شرق آسيا، توضح النتائج الممتدة لأزمة عام ١٩٩٧-٩٨، وعجز النخب في المنطقة عن تحرير سياساتها الاقتصادية، وبرامجها للتنمية، من سيطرة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والولايات المتحدة، بل تقاصها عن ذلك، وكذلك ارتفاع نبرة الحركات

الاجتماعية التي تشكل في المعايير السائدة، توضح أن هناك حاجة عميقة لإعادة النظر في المجال السياسي، والثقافي، والاجتماعي-الاقتصادي للمنطقة.

## المراجع

- ASHAYAGACHAT Achara, NGOs on the attack at curtain-raiser, Bangkok Post, 7 avril 2000
- BELLO Walden, Fast-track Capitalism, Geoeconomic Competition, and the Sustainable Devt. Chall. In EastAsia, in THOMAS Caroline and WILKIN Peter. Globalization and the South, London, MacMillan Press, 1997
- . CUNNINGHAM Shea and POH II Kheng, A Siamese Tragedy: Development and Disintegration in Modern Thailand, London, ZED Books, 1998
- . Business Day .Thailand Takes Steps to Prevent Another Pie-in-the-Face Incident, 15 mai 2000
- . CALUNICOS Alex., Against the Third Way, London, Polity Press, 2001
- . DILOKVIDHARAYA Lae, Industrialization and the Trade Union Movement in Thailand, in Transnationalization, the State and the People : The Thailand Case: Part \\\New Asian Visions, barking Papers of the United Nations University Asian Perspectives Project (SoutheastAsia), The United Nations University, 1984
- . GUTTAL Shalmali, Creating Poverty: The ADB in Asia, Bangkok, FOCUS on the Global South, 2000
- . JANVIROJ Pana, Thai middle-class in a world of its own, The Nation, 9 aout 2000
- . KAEWTHEP Kanoksak, The Political Economy of the Modern Thai Peasant

- Movement :The Case of the Farmers' Federation of Thailand (FFT), 1973-1976,
- inTransnationalization, the State and the People :The Thailand Case: Part II, New Asian Visions, Working Papers of the United Nations University Asian Perspectives Project (Southeast Asia),The United Nations University, 1984
- . KAHNJoseph,As panacea, globalization comes down to earth, International Herald Tribune, 2002
- . MARTIN Hans-Peter and SCHUMANN Harald, The Global Trap: Globalization and the Assault on Democracy and Prosperity, London and New York, Zed Books, 1996
- . PONGPAICHIT Pasuk and BAKER Chris, Thailand'Economy and Politics, Oxford University Press, 1995
- . Post reporters, NGO gathering to battle ADB, Bangkok Post, 3 mat 2000
- . PRASARTSET Suthy, Crisis of the Transnationalization Model of Accumulation:  
The Thai Case in Transnationalization, the State and the People :The Thailand Case:  
Part II, New Asian Visions,Working Papers of the United Nations University Asian Perspectives Project (Southeast Asia),The United Nations University, 1984
- . QUZN Antonio B. and PEREZCORRAL Violeta, The NGO Campaign on the Asian Development Bank, Manila,Asian NGO Coalition for Agrarian Reform and Rural Development, 1995
- . RUPERT Mark, Ideologies of Globalization: Contending visions of a New World Order, London and New York, Routledge, 2000
- . SARTF Dita,Acceptance speech. Ramon Magsaysay Award for Emerging Youth Leader, Cultural Center of the Philippines, December, Manila, Philippines 2001

- . SUKIN Kamol, ADB protest concludes peacefully, The Nation, 9 mai 2000
- . Thai Working Group on the ADB's Impact, Document, 2000
- . THOMAS Caroline, Globalization and the South in THOMAS Caroline and WILKIN Peter, Globalization and the South, London, MacMillan Press Ltd., 1997
- . TEJAPIRA Kasian, Interview. Associate Professor of Political Science, Thammasat University, 18 mai 2000.
- . WDAGDO Nurina, Overview of what is to happen in Hawaii, Document. Bank Information Center (BIC), 9 mars 2001
- . GARRIDO Jane, Testing ADB Accountability: The case of the Samut Prakam Wastewater Management Project in Thailand, A Bank Information Center Publication, Washington D.C., U.S.A, 2002
- . WILKIN Peter, New Myths for the South: Globalization and the Conflict between Private Power and Freedom in THOMAS Caroline and WILKIN Peter, Globalization and the South, London, MacMillan Press, 1997

#### مساهمات إضافية

- ; . WAHONO Francis, Indonesia .Escaping from the Brink of a Debacle
- . SUPARAJ Janchitfah, My people (Thailande)
- . NGUYEN DUG Truyen, Le Vietnam en Transition
- . Textes rediges dans le cadre du rapport Mondialisation des Resistances et consul tables sur le site du Forum mondial des alternatives [www.forum-alternatives.net](http://www.forum-alternatives.net)

## ٢- الهند\*

بعد أن حاولت الهند، بعد الاستقلال بقليل، إتباع نموذج التنمية المستقلة، عادت منذ التسعينيات إلى الدخول في عملية من الإصلاحات تؤدي لفتح أسواقها أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وإلى خصخصة قطاعات بأكملها من القطاع العام، وإلى تحرير القطاع البنكي والمالي بدرجة أكبر، أي باختصار، المزيد من اندماج البلاد في الاقتصاد المعولم. ولكن هذه الإصلاحات لم تحقق للنتائج المرجوة، بل أدت بالعكس، إلى زيادة حدة الفقر، والتباين بين الأغنياء، وبصفة عامة، إلى خفض مستوى المعيشة، وخاصة للطبقات الأكثر حرماناً مثل "الداليت" (المليونيين). وإذا كانت الهند، بعد الاستقلال، قد حققت نمواً اقتصادياً منتظماً، وتحسناً ملموساً في أوضاع الفقر، وزدهاراً للعملية الديمقراطية، فإن اندماجها في السوق العالمي، قد عرض جميع هذه المسببات للخطر. وإزاء تخلي الدولة، أعلنت الحركات الاجتماعية الهندية (المنقابات، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات القاعدية، إلخ...) تنظيم صفوفها، وجددت أساليب النضال، ونظمت أشكالاً جديدة للتمرد، وحققت خبرات عملية جديدة، بديلة ومجددة، لمقاومة الأثر المدمر للسياسات النيو ليبرالية على الفئات الأكثر فقراً من السكان. ويجب أن نرى من خلال هذه الخبرات، الخطوات المحددة لمشروع تحول حقيقي للمجتمع الهندي.

### أ- للهند داخل النظام العالمي

تعيد العولمة الهند إلى أوضاع وتناقضات تنتمي لمرحلة ما قبل الاستقلال. وقد تميزت مرحلة السيطرة البريطانية التي دامت ما يقرب من قرنين من الزمان، بدءاً من منتصف القرن الثامن عشر، بنهب الموارد المحلية، والاستيراد الإجمالي لمنتجات الإمبراطورية في ظل شروط للتبادل، مجففة للغاية. وكان وراء النضال من أجل تحرير الهند، رغبة قوية في عكس اتجاه هذه العملية، وتحقيق تنمية اقتصادية مستقلة،

---

\*شوك بينرا و.م.أ. أومين، لاكشمي مورتى

وكذلك وضع حد لاحتدام المساواة الاجتماعية، والتباين في الدخل، بمجرد الحصول على الاستقلال. وكانت القرارات المتخذة بعد الاستقلال، تعبر عن الإحساس الحاد بضغط السيطرة الأجنبية، ولهذا كان هدف للخطتين للخمسينين الأوليين الإسراع بالنمو الاقتصادي دون الاعتماد إلا على الحد الأدنى من المساعدة الأجنبية. وكانت أية علاقة مع رأس المال الأجنبي، وخاصة رأس المال الأجنبي للخاص، ينظر إليها على أنها مصدر للخطر.

ولم تبدأ التحولات الكبيرة إلا من أوائل الثمانينيات. وقد أدت الثورة الخضراء باستخدام البذور ذات الإنتاجية العالية، إلى ظهور فئة قوية من أغنياء الفلاحين (ملاك الأرض)، وأصبح حزب المؤتمر الحاكم تحت السيطرة الكاملة لأرستقراطية الريف، والطبقة للصناعية الجديدة، ورجال الأعمال. وكان الحزب يتمتع كذلك بتأييد جزء كبير من المناطق الريفية الأكثر فقراً حيث تسود الأمية. ولكن التأثير الكبير للعناصر الإقطاعية وللأسمالية على الحزب، غير بالتدريج من اتجاهاته النفسية التي تكونت في البداية على أساس روح مرحلة الاستقلال. ولقدت الطبقت المتوسطة والعليا، المريحة لأوضاعها، تتغلى بالفعل، عن مواقفها المعادية للإمبريالية لحد كبير، بل وحتى عن عدائها للأمريكان الذي بلغ أبعداً خطيرة خلال حرب فيتنام.

وابتداءً من اغتيال إنديرا غاندي عام ١٩٨٥، وتولي ابنها راجيف غاندي منصب رئيس الوزراء، أخذت التحولات المؤدية لاندماج الهند في الاقتصاد العالمي في التزايد، فقد ازداد الإلحاح على الرغبة في استيراد الكماليات، والتكنولوجيات الأجنبية كذلك. وزادت الضغوط من أجل إلغاء القيود الموضوعة منذ الاستقلال، مثل القيود على النقد الأجنبي، وعلى الواردات، وكذلك القيود المفروضة على أنشطة الاحتكارات، والصناعات الكبرى، وعلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية. وأدى تحرير استيراد الكماليات، وكذلك آخر صيحة للآلات والتكنولوجيا، إلى التأثير على رصيد المعاملات الأجنبية. وحتى ذلك الحين كان كل من الصادرات والواردات يتأرجح حول نسبة ٥٠% من الدخل القومي، ولكن بعد تحرير النظام على يد راجيف غاندي، ارتفعت نسبة الواردات إلى ٩٠% أو ١٠٠% من الدخل القومي، في حين بقيت الصادرات عند نسبة ٥٠% دون تغيير. وفي مقابل بعض الحوافز من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، خدمت الحكومة الهندية تنازلات أدت لانتفاخ الهند على العملة، وبخود البلاد إلى منظمة للتجارة العالمية عام ١٩٩٤، تسارعت خطوات تحرير التجارة الخارجية للهند كثيراً.

وتجري هذه التطورات الاقتصادية في إطار أوضاع سياسية خاصة. وعندما قبلت حكومة الهند فكرة العولمة بشكل رسمي، عام ١٩٩١، كان حزب المؤتمر لا زال للقوة السياسية الرئيسية، وقد افتتح قادة الحزب بأن التحرير الكامل للاقتصاد الهندي سيؤدي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حدود ١٠ مليارات دولار في مرحلة أولى، لتصل في مراحل تالية، إلى مستويات مماثلة لجمهورية الصين الشعبية. وهم لم يفهموا أبداً، أن نجاح استراتيجية الصين، وسياستها لدفع للنمو بمعدلات مرتفعة، هي التي جنبت الاستثمارات الأجنبية، وليس العكس، أي استخدام الاستثمارات الأجنبية كحافز للنمو.

وفي تلك المرحلة، أصبح حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي اليميني هو القوة الرئيسية للمعارضة الوطنية، وقد كان هو أيضاً يتمتع بتأييد قوي من قطاع الصناعة ودوائر الأعمال، وكان هو أيضاً يؤيد العولمة لفتنتها للقطاع الخاص. ولكنه لم يبدِ بعض التحفظات عندما فكرت الحكومة المزيد من التنازلات المهمة للمصالح الأجنبية، وهكذا عرض التعديلات القانونية المصاحبة لدخول الهند إلى منظمة للتجارة العالمية، والتعديلات المقترحة على قانون براءات الاختراع الهندي ليتماشى مع أحكام معاهدة مراكش. وهناك أوجه شبه كثيرة بين حزب بهاراتيا جاناتا، والأحزاب السياسية الإسلامية مثل الإخوان المسلمين، فجميعها تؤيد العولمة الرأسمالية، وتقبل الصراعات الحقيقية للرجعة للتنافسات المرتبطة بالأرض (بين التوسع الاقتصادي الرأسمالي والمصالح الشعبية)، إلى المجالات الثقافية. وفي الواقع فإن حزبي المؤتمر، و بهاراتيا جاناتا، مثلهما مثل الأحزاب القومية الغربية والأحزاب الإسلامية، تتصارع على السلطة في دحل للطبقات السائدة في المجتمع.

وبالتبع فالتوة اليسارية الرئيسية في البرلمان الهندي، وهي الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي)، تعارض بشدة العولمة الرأسمالية، وتعارضها كذلك، أحزاب أخرى جديدة مثل حزب "ساماجوادي" (الاشتراكي)، وحزب "راشتريا جاناتا" (الوطني الشعبي)، ولكن وزن هذه الأحزاب الفعال يوجد في القاعدة أكثر منه في الدوائر العليا للدولة. وقد مثل لختفاء الاتحاد السوفييتي ضربة لئمة للياس الهندي، وفي حين أخذت أغلب بلدان العالم الثالث موقف للدفاع، فإن الحكومة الهندية رأت أنه من أجل البقاء، فإن عليها أن تنف إلى جانب البلدان الغربية، فهذا بدا لها أنه "السياسة الواقعية".

وقبل التقدم في دراستنا، علينا أن نقيم الآثار الحقيقية للعولمة على الاقتصاد الهندي، فالعولمة لم ترفع معدلات النمو التي لم تتجاوز في أعوام الثمانينيات

والتسعينيات، معدلاتها قبل أعوام الخمسينيات. ومما سبب الكثير من الازدواج، أن معدلات زيادة العمالة كانت في نفس الفترة، حوالي ٠,٦٧%، و١,٣٤%، في المناطق الريفية والحضرية على التوالي، في حين تصل الزيادة السكانية إلى ١,٧%. والنمو الاقتصادي في القطاعات الرئيسية في الهند، قد تخفّض بالتدريج، بدلاً من أن يتحسن، وانخفضت العمالة بمعدلات أكبر. ولم ترتفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كان المعول عليها. وفي هذه الظروف، يتبين أن هناك أساساً حقيقياً للشك في جدية الأسس التي بني عليها "وفاق واشنطن". وفضلاً عن ذلك، فإذا كانت للطبقات الحاكمة في المجتمع لا تريد خفض إنفاقها الترفيهي، وإذا لم يتخذ "لوبي" الدفاع عن رفض أي تخفيض في النفقات العسكرية — بما فيها نفقات التسليح النووي — فإن الهند ستواجه متاعب خطيرة.

#### ب- الديمقراطية الهندية ومشكلة "الداليت"

حصلت الهند على الاستقلال منذ أكثر من نصف قرن، بعد نضال وطني طويل، بحث عظم الآمال وخاصة بين جماهير الفقراء، لأنه تمحور حول قضايا الفقر الأساسية، وعدم الاستقرار والاقتصاد الميساسي المودي لها. وطوال هذا الكفاح، كان لشعار السائد ينادي بأن الهدف النهائي المبتغى هو مجتمع دون طوائف أو طبقات، ويؤكد الدستور الهندي هذه الحقيقة كذلك، بكل وضوح. ولعل استمرار الديمقراطية في الهند حتى اليوم، هو في حد ذاته إنجاز عظيم، فقد كان الكثيرون يعتقدون أنه بسبب طبيعة الهند ذات الإثنيات، واللغات، والثقافات المتحدة، فإن الديمقراطية لن تثبت جذورها فيها. والواقع أن عوامل الانقسام لا زالت قوية، ومساعدة، والديمقراطية لا زالت هشّة، والفساد الميساسي منتشر بشكل روتيني، والإجرام يضرب أطنابه في جميع مجالات الدولة. وتسيطر مصالح أغنياء الفلاحين، وعالم رجال الأعمال، على "الملك صاباجا" (الفرقة للنسب من البرلمان الهندي). أما برلمانات الولايات، فتمثل بصفة عامة، الطبقات الوسطى، لا للفئات الأكثر فقراً من السكان.

والعامل الأكثر إثارة في الهند خلال الخمسين عاماً الماضية، هو ظهور طبقة متوسطة كبيرة، تضم أكثر من ٢٠٠ مليون شخص. وهذا الخمس من سكان البلاد

---

"المضطهدون، المتروكون" وهو الاسم الذي يقوله حالياً "المليونون"، الذين يرفضون هذه التسمية الأخيرة، كما يرفضون التسمية التي أطلقها غاندي عليهم، وهي "هاريجان".

يسمى: على ٦٠% من المناطق الريفية في البلاد، ويتركز في حوزته ٥٠% من الدخل. تمتلك هذه الطبقة نفوذاً سياسياً كبيراً، وتتمتع بوضع اجتماعي مرتفع، ولكن الأمر لا يتعلق بجماعة علمانية متجانسة تماماً. وللكثير من أعضائها لا زالوا متأثرين بالهندوتوا<sup>١</sup>، أو السيادة الثقافية للهندوس. وهذا يفسر جزئياً لماذا لم يحقق الإصلاح الزراعي المفروض أن يؤدي لتوزيع عادل للأرض، عملياً لفائدة المرجوة للعمال الزراعيين (وأغلبهم ينتمون إلى الطبقات أو القبائل "المثبتة بالجدول"<sup>٢</sup> وهو تعبير لا يقتصر على "الداليت" الذين يتعرضون منذ قرون للتمييز المزدوج الطائفي والطبقي، وإنما للكثير من صغار الفلاحين، والكثير من فئات العمال للزراعيين).

وعاملياً، لم تستفد هذه الفئات من المكاسب التي حققتها الثورة الخضراء المزعومة في عالم الريف، بفضل التحسينات الفنية في مجالات البذور المحسنة، واستخدام وسائل السري، والأسمدة إلخ. ويستمر الاستغلال، واضطهاد الطوائف الاجتماعية في الريف الهندي، رغم المقاومة العديدة. وفي بعض المناطق، مثل ولاية "كيرالا"، حيث غيرت أحزاب اليسار والحركات التقدمية، علاقات الإنتاج الإقطاعية، لم تعد تظهر هذه الأوضاع. وأحد أكثر الظواهر إيجابية في السنوات الأخيرة، هو حدوث صحوة لدى الجماعات المضطهدة، وخاصة بين "الداليت"، بالوعي بحقوقهم المدنية والديمقراطية.

وأحد المظاهر الأخرى لبروز حياة اجتماعية وسياسية في الهند، هو ظهور حركة "الطبقات المتخلفة"، التي تطالب بتوزيع أكثر عدالة لفرص العمل العامة، والسماح لأفرادها بالانضمام للمدارس المهنية، ودوراً سياسياً أكبر إلخ. وجاء قرار حكومة الجانانا دال في عام ١٩٨٩، بتخصيص فرص عمل في الخدمات المركزية "لطبقات المتخلفة اجتماعياً، والمتخلفة في مجال التعليم"، ليسبق للشرعية على هذا المطلب. وقد حققت بعض الولايات، مثل تاميل نادو، وكارناتاكا، تقدماً ملحوظاً في هذا الشأن. ويشمل التعديلان الدستوريان رقمي ٧٣، و٧٤، فقرة تسمح للمجالس التشريعية في الولايات، بتخصيص مقاعد لهذه الطبقات في "البنشليات" (المجالس التي تعنى بشئون القرى، والطوائف، وتتكون من ٥ أعضاء)، وأجهزة البلديات. وتطبيق هذه الفقرة إجباري في حالة الطوائف والقبائل "المثبتة بالجدول". وهكذا تتمتع اليوم، الكثير من

---

<sup>١</sup> "الطبقات المثبتة بالجدول"، والقبائل المثبتة بالجدول، تعيينان مستخدمان إدارياً، ويعني الأول "العنصر الأكثر خضوعاً في المجتمع" (وهي طوائف المينودين المختلفة)، والثاني يشير عن السكان القبليين الذين يستيرون من المنسارين. والقانون الهندي يخص هذه الفئات [التي ورد بالمستور الهندي ككثف بينيا] ببعض المزايا لمساعدتها على للتنمية الاقتصادية، والاندماج في المجتمع.

الطبقات "المتخلفة" بمزيد من الحراك الاجتماعي، ومزيد من الفرص الاقتصادية، وتقترب من الطبقات الأعلى. ولكن هذا لا ينطبق على أغلبية "الداليت" الساحقة، التي تعاني من قرون من العبء المزدوج للاستغلال الطبقي، والقمع الطبقي.

### ج- التنمية الاقتصادية وقضية الفقر

من وجهة النظر الاقتصادية، حققت الهند تقدماً ملحوظاً، فمتوسط إنتاج القمح، وقدره ٢٠٠ مليون طن، هو الأعلى في تاريخ الهند، ويضاف إليه احتياطي قدره ٥٠ مليون طن. وفضلاً عن ذلك، فقد أقامت السلطات الاقتصادية، ولقطاع العام، قاعدة صناعية قوية، ومتنوعة، ولكن المهم هو معرفة ما إذا كان هذا التقدم قد نجح في إلغاء الفقر، والتخفيف من عدم المساواة في البلاد.

وقد اعترفت الخطط الخمسية الثلاث الأولى صراحة، بأنه لا يمكن التغلب على فقر الجماهير إلا باستراتيجية للتنمية مبنية بالكامل على عملية النمو، في إطار سياسة راديكالية، تعتمد على إصلاحات مؤسسية. وهذا التوجه، هو نفسه الذي يقود سياسات التكيف الهيكلي الحالية، ولكن علينا ألا ننسى أن كل الخطة عن برامج محاربة الفقر، إنما الفرض الأساسي منها هو كسب أصوات الطبقات الدنيا في المجتمع. وعلى الرغم من كل هذه الأحاديث الممنقة، فإن النتائج الملموسة في مجال محاربة الفقر، تبقى متواضعة في الواقع. وبمثل كل المؤشرات الاجتماعية على تأخر الهند بالنسبة لبقية العالم، فالبلاد فيها ٤٤٠ مليوناً من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. وبمثل قادة الهند اليوم، أنه بفضل برنامج التكيف الهيكلي المنفذ منذ عام ١٩٩١، بإيحاء من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، متعزز قوى السوق المحررة من جميع العوائق، للنمو، وأن فوائد هذا النمو "تستعكس على الطبقات الأكثر فقراً في المجتمع". وهذه في الواقع قضية تجريبية، تستحق أن نتفحصها فيما يلي.

### ١- الفقر والبطالة: الاتجاهات

يُقاس الفقر في الهند عادة، بمعدل الإنفاق بالنسبة للفرد، ويعتبر الفرد فقيراً عندما يكون المنصرف على الغذاء، يقل عما يوفر ٢٤٠٠ كالوري في المناطق الريفية، وأقل من ٢١٠٠ كالوري في المناطق الحضرية. وبمثل البيانات التي يوفرها التعداد الوطني بالعينة، عن الأحوال من ١٩٧٤، إلى ١٩٩٩-٢٠٠٠، بشأن إنفاق الأسر في المناطق الريفية والحضرية بوضوح، على أن الفقر قد ازداد مع حلول سياسات التكيف

الهيكلي، في حين أنه كان ينخفض حتى عام ١٩٨٩-٩٠. وعلاوة على ذلك، فقد أظهر عدد من الدراسات أن العمل لبعض الوقت، والعمل في القطاع غير الرسمي، قد ازداد فجأة في الأعوام الأخيرة. وفي الهند، يعمل ما يقرب من ٩١% من العاملين في القطاع غير الرسمي، فلما يعملون لحسابهم الخاص، أو كعمال زراعيين، أو عمال مؤقتين، إلخ. وفي عام ١٩٩٨-٩٩، نجد أنه في الولايات الأربعة عشر التي تتوفر عنها بيانات (المسح الاقتصادي لحكومة الهند لعام ٢٠٠٠)، انخفضت أجور العاملين في سبع منها. ولوضع يثير المزيد من اللقلق لأن للتباين بين الأقاليم، طبقاً لمقاييس الفقر، وعدم المساواة، قد تقلص بين أعوام ١٩٥٨، و١٩٩٧.

## ٢- الأثر على التنمية البشرية

معدل وفيات الأطفال هو أحد المؤشرات المهمة على الحالة الصحية للسكان، وعلى رفاهيتهم. وطبقاً لتقرير مكتب الإحصاء العام في الهند، فقد ارتفع هذا المعدل عام ١٩٩٨، بالنسبة للأعوام السابقة، وكذلك الحال في ٢٢ بلداً آخر. وتتوقف الحالة الصحية لجماعة ما على مستوى الأمن الغذائي، وحالة التغذية لديها، ويدل الفحص التفصيلي لنماذج الاستهلاك، كما يشير للمسح الاقتصادي لحكومة الهند، الخمسون (١٩٩٣-٩٤)، على أن الإنفاق على الغذاء لما يقرب من ثلثي السكان في المناطق الريفية، يقل عن ٢٤٠٠ كالوري، والفقراء الأكثر فقراً لا يصل حتى إلى ١٣٢٧ كالوري. ونجد نفس الأرقام تقريباً في المناطق الحضرية، حتى وإن كانت الأوضاع قد تحسنت قليلاً في الأعوام الأخيرة.

ويتوقف الأمن الغذائي أساساً على القدرة لشرائية. ومع ارتفاع أسعار الحبوب التي تتوافر عبر نظام التسويق الحكومي كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية، فقد انخفضت كميات الحبوب المتوافرة في المتاجر، ومع ذلك، ففي الوقت نفسه، زاد الرصيد من الحبوب المخزونة حتى وصل إلى ٥٠ مليون طن، وهو رقم قياسي لم يتحقق من قبل. وتثبت الحقيقة التي كشفتها "اللجنة البرلمانية المعنية بالغذاء، ونظام التوزيع الحكومي، والاستهلاك"، في تقريرها الأخير، الذي كشف أن ٢,٥ مليون طن من الحبوب قد تلفت بسبب سوء أوضاع التخزين، مدى عدم كفاءة برامج محاربة الفقر. كذلك من المهم أن نلاحظ أن إنفاق الحكومة المركزية وحكومات الولايات المخصص للتعليم، قد انخفضت خلال تلك الفترة (من ٢,٧٤%، من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣-

٩٤، إلى ٢,٤٩% منه، في عام ١٩٩٧-٩٨، لترتفع قليلاً في عام ١٩٩٨-٩٩، إلى ٢,٧٥% من الناتج المحلي الإجمالي).

### ٣- إصلاح القطاع المالي والفقراء

لقد أُلقي بالمبدأ القائل إن على الوسطاء، والخدمات المالية أن تلعب دوراً اجتماعياً، إلى دائرة النسيان بعد الإصلاحات الجديدة، فقد رُفعت القيود على معدلات الفائدة بدرجة كبيرة، وانخفضت القروض المدعومة بالتدريج، ولزيت العوائق أمام توسع البنوك الخاصة. وانخفضت نسبة الودائع/الائتمان لدى البنوك من ٦٥,٢% في مارس ١٩٩١، إلى ٤٩,٧% في سبتمبر ١٩٩٩. وأضحت نسبة الودائع/الائتمان على درجة كبيرة من التباين بين إقليم وآخر، وينطبق هذا بصفة خاصة على التباين بين مناطق الريف والحضر. وكان انخفاض هذه النسبة، والتباين بين الأقاليم، أمراً محتوماً بسبب انخفاض عدد العمليات في النظام البنكي في الريف (الذي كان يُشجع في السابق على تعبئة مخزونات صغار المذخرين، وعلى تشجيع القروض للصغيرة في الريف)، ونمو العمليات التجارية في المركز الحضرية، والعواصم.

وبعد تأميم البنوك في عام ١٩٦٩، كان التوجيه للبنوك التجارية أن تخصص ٤٠% من القروض للقطاع ذي الأولوية، أي لصغار المقترضين، وللناتج الأضعف في المجتمع، بغوائد منخفضة نسبياً. ولكن الإجراءات التي اتبعت عند إصلاح النظام المالي، مثل إعادة تحديد القطاع ذي الأولوية، وإعادة تحديد الفئات الصغيرة، إلخ، تمت على حساب الفقراء. فليس من المستغرب إذن، أن عدد المستفيدين من برنامج محاربة للفقر، ومحوره القروض المدعومة، والمسمى: "برنامج للتنمية الريفية المتكامل"، انخفض من ٢,٥٤ مليون مقترض عام ١٩٩٣-٩٤، إلى ١,٢٦ مليون عام ١٩٩٨-٩٩. وكانت النتيجة للمنطقة لتحليل الإجراءات الموجهة لمساعدة للطبقات الأضعف في المجتمع عن طريق دور البنوك، هي انخفاض ودائع صغار المقترضين (الودائع التي نقل عن ٢٥ ألف روبية). ففي حين كانت تمثل ٩٥% من عدد الودائع في عام ١٩٩٠، انخفضت إلى ٨٧% من عددها في مارس ١٩٩٨. كذلك انخفضت قيمة القروض المخصصة لهذه الفئات بدرجة أكبر، ففي حين كانت تمثل ٢٣,١% من قيمة القروض عام ١٩٩٠، أصبحت لا تمثل سوى ١٢,٥% منها عام ١٩٩٨. وتفسير هذه الأوضاع يعود إلى الاندماج المتزايد للسوق المالي الهندي في المالية المعولمة، والتأثير المتزايد للمؤسسات المالية للدولة على هذه الأسواق.

## ٢- التأثيرات على "الداليت" المضطهدين

"الداليت" هم المنيرون، ويمثلون مجموعة اجتماعية متميزة، يعترف بها الدستور على أنها الطوائف، والقبائل "المثبتة بالجدول". ويصل تعدادهم إلى حوالي ٢٣٠ مليوناً، منهم ١٦٠ مليوناً من الطوائف "المثبتة بالجدول"، والباقي من القبائل "المثبتة بالجدول"، وعددهم يصل إلى حوالي ربع سكان البلاد. وكفئة اجتماعية، يواجهون أكثر من أية جماعة أخرى، نتائج الفقر، وعدم المساواة، والبطالة. ولهذا السبب، راعى الدستور الهندي نوعاً من التمييز الإيجابي لهم، بأن خصص لهم أماكن وفرص عمل في قطاع التعليم. ولكن مع الخصخصة التدريجية لهذا القطاع، يقل تأثير هذا الإجراء تدريجياً، فالمعاهد الخاصة ليست ملزمة بتخصيص أماكن للداليت. ويقدر ما تتوسع للخصخصة، يفقدون حتى الفرص لشغل الأعمال التي تحتاج لأقل المؤهلات. ومعدل نمو فرص العمل في القطاع العام، الذي كان يبلغ ١,٥٢٪، في عام ١٩٩١، قد انخفض ليصبح بالسلب ابتداءً من عام ١٩٩٦.

وهكذا يؤثر تحويل قطاعي التعليم والصحة إلى العلاقات التجارية، على "الداليت" أكثر من أية جماعة أخرى، لأنهم يتعرضون للاستبعاد. وتصيبهم التصحيحات الضرورية المترتبة على الإصلاح، والتي أدت لخفض الإنفاق العام على التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، وبرامج مساعدة الأقليات، وبرنامج محاربة الفقر، في الصميم. وعلاوة على ذلك، فالأمن الغذائي لهذه الجماعات المعرضة للخطر، يتضرر من رفع أسعار الحبوب، الذي يعود بالكثير لرفع الأسعار الرسمية، وخفض الدعم الموجه للنظام التوزيع الحكومي.

## د- المعارضة السياسية والمقاومة

تفسير المسرح السياسي في البلاد في السنوات الأخيرة، ففي الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٨، تراجع حزب المؤتمر إلى المركز الثاني في البرلمان، واستولى حزب بهاراتيا جاناتا على مقاليد السلطة. وسارع هذا الحزب بإعلان ولائه "لوفاق واشنطن"، وأعلن بكل فخر، أنه سيكون السائق إلى تحقيق "جيل الثاني من الإصلاحات". وهو السيوم المدافع الأول عن تعديل قانون براءات الاختراع، الذي ووفق عليه بمشاركة حزب المؤتمر على أية حال. وفي داخل البرلمان، لا يقف بصلاية ضد العولمة إلا الحزبان الشيوعيان، وبعض الأحزاب الإقليمية مثل حزب "سامالوادي"، وحزب "راشتريا جاناتا دال". ويطلق هذان الحزبان الأخيران بصفة خاصة، بسبب نتائج

سياسات الانفتاح على الفلاحين، وعمال الصناعات الصغيرة. وفي خارج البرلمان، تنشط بعض الجماعات الماروية في تنظيم النضال ضد العولمة. ولكن منذ بعض الوقت، أخذ حزب المؤتمر يبحث عن استعادة دوره، تحت تأثير الخوف من فقد قاعدته الانتخابية، إذا ما انخفضت الاستثمارات، وتسارعت عمليات الخصخصة، بما يؤدي لبطالة على نطاق واسع، ولهذا بدأ يتقارب مع أحزاب اليسار فيما يتعلق بالعولمة. ولكنه ليس من المستبعد، أنه إذا وصل مرة أخرى، بطريقة أو بأخرى، للسلطة، سيعود مرة أخرى لتبني قضية العولمة بالكامل.

وتظهر المقاومة لهذا الاتجاه من اتجاهات متعددة، وبطرق مختلفة. ويكفي أن ننظر إلى نشاط "سولاشي جاجاران ماننش" وهو مجموع المفكرين المرتبطين بحزب بهاراتيا جاناتا، الحزب الحاكم، فهذه الجماعة شبه الرسمية، تدافع عن النمو المنكفي على الذات، وتقاوم العولمة بقوة. وقد أدى ضغط رجال السياسة إلى خفض صوت هذه المجموعة، دون إسكاتها تماماً. كذلك يجب التذكير بنشاط عدد من الجماعات للتقافية المرتبطة بأحزاب اليسار، والتي تقاوم بقوة التيار السائد، الذي يضر، في رأيهم، بالمصالح الوطنية والثرف الوطني. كذلك يعمل عدد من جماعات الطعام والفنيين على مقاومة العولمة، ونذكر هنا "مركز للدراسات الاقتصادية والتخطيط" التابع لجامعة جواهر لال نهرو بنلهي، وكذلك عدد من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع المستقلين في كالكتا. ويحاول عدد من المنظمات غير الحكومية، تعبئة الرأي العام ضد سياسات الانفتاح التي تسهل اندماج الهند في عالم العولمة، ومن بينها "الرابطه الهنديه للعاملين في مجال العلم"، ومقرها نلهي الجديدة، و"اتحاد العلماء والفنيين"، في كالكتا، وكائنا من الأكثر نشاطاً من بينها. أما الحملة ضد المواد المحورة جينياً، ومقرها نيرو دلهي، فتعمل على رفع الوعي العام بخطورة استيراد هذه المواد، وكذلك للتصديق السري للكائنات الدقيقة. وتحضر منظمة أخرى، هي مؤسسة البحث للعلوم، والتكنولوجيا، والبيئة، ومقرها نيرو دلهي، وبنجالور، من أخطار التلاعب المتزايد في الجينات في مجالات الاستنساخ والزراعة، دون اتخاذ ما يلزم من احتياطات للأمن الغذائي.

ولكن أقوى مظاهر المقاومة تظهر في صفوف الطبقة العاملة، فالحكومة وأصحاب الأعمال، يستخدمون كثيراً سلاح غلق المنشآت، والفصل، ويرد عليهم العمال بسلاح الإضراب والإثارة. وقد دفعت العولمة، وما يرتبط بها من إدخال الكثير من المصانع، إلى جانب تكدي الطلب، الحركة النقابية إلى موقف الدفاع. ومع

ذلك، فقد حدثت إضرابات كثيرة في قطاعات البنوك، والتأمين، والاتصالات، والطاقة، والسكك الحديدية، واستخراج الليترول، والطيران، إلخ، للاحتجاج بصفة عامة، ضد الخصخصة، وترجع الاستثمارات، وللتدخل المبالغ فيه للمصالح الأجنبية. ومع أن هذه التحركات لم تثر ضجة كبيرة، ولم تدم لمدد طويلة، إلا أنها أحييت الكثير من الآمال. وظهرت ردود فعل أخرى. وحتى وقت قريب، أيدى الفلاحون الأغنياء ترحيباً كبيراً بسياسات العولمة، وللتبادل الحر، لأنها منسّهل تصدير منتجاتهم، ولكنهم تعلموا من الخبرة العملية، أن الأمر كان مجرد خدعة، فقد كانوا يأملون أن يتمكنوا من تصريف منتجاتهم في البلدان الأخرى بالأسعار العالمية المرتفعة، ولكن سرعان ما اكتشفوا أن ما حدث هو أن الحبوب المستوردة من وراء البحار قد غزت سوقهم المحلي بسبب انخفاض أسعارها. وكذلك وجد الرأسماليون الصناعيون، الذين بهرتهم في أول الأمر، موجة التحرير، فهياروا أنفسهم لرفع الرقابة على الصناعة، والرقابة على حرية التبادل، ورفع القيود على تسعير المنتجات، بدعوا يشعرون بالقلق من منافسة المنتجات المستوردة، مثل السيارات، أنها تعرض للخطر مبيعاتهم في السوق المحلي. ويعود الانخفاض الكبير في معدل النمو، بالأكثر لهذا العامل، ولهذا بدأت الاحتجاجات ضد استيراد المواد المصنعة تصدر عن رجال الصناعة للهوند. وقد عبر عنها التجمع الرئيسي للصناعيين، وهو اتحاد التجارة والصناعة الهندي.

وهكذا فالأرض مهددة بين كل الأوساط الهندية، لظهور معارضة قوية ضد جميع السياسات والممارسات المتمشية مع العولمة. ولكن الأبنية للتنظيمية اللازمة لظهور تحد جماهيري ومتناسك لها، ما زالت ضعيفة. وإذا كانت بعض المنظمات المختلفة قد بدأت بعض التحركات الجماهيرية لتحدي العولمة، فإنه لا يوجد بعد، تنسيق حقيقي فيما بينها، ولم تنلق بعد، على استراتيجية مشتركة. وعلى ذلك، فهناك حاجة حقيقية لتكامل جميع قوى المعارضة، والخطوة التالية، يجب أن تكون اندماج حركة المعارضة الوطنية مع حركة المعارضة الدولية ضد العولمة النيولبرالية.

#### هـ- رد الفعل والمعارضة من القاعدة

لقد رأينا كيف أن أهداف الدستور الهندي للمساواة والاشتراكية بعيدة عن التحقق، وهنا يحق لنا التساؤل عن رد فعل الشعب، وخاصة رد فعل الوكالات التطوعية التي تضم للمنظمات غير الحكومية، للتسي تختلف كثيراً من حيث الحجم، وأهدافها، ومجالات نشاطها، وأساليب عملها، ومصادر دخلها. وبصفة عامة، يمكن التمييز بين

نوعين من الوكالات التطوعية، وهي تلك التي تمارس الأعمال الخيرية، والمساعدات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية التي تهتم بالتنمية والتي تدافع بالدرجة الأولى عن العدالة الاجتماعية، والمشاركة الجماهيرية. ويمكن أن ندرج ضمن هذا النوع الأخير، عددًا من الحركات الاجتماعية، مثل الحركات النسوية، وحركات حماية البيئة، وحركات صغار الفلاحين أو للنضال الفلاحي. وسنقدم فيما يلي، مثالين لهذا النوع من المنظمات، لتوضيح أشكال مقاومتها، ثم نقدم بعض التطبيقات العامة.

#### ١- حالة: رابطة للنساء المشتغلات لحسابهن

من المعروف أن الفئات الأشد فقرًا، وخاصة بين المناطق الريفية في الهند، في ممبيس الحاجة إلى قروض ميسرة وذات فائدة معتدلة. وفي المناخ الاقتصادي/الاجتماعي/السياسي حيث تسود معايير للتنمية الموجهة نحو سيادة السوق، وإهمال اتجاهات إعادة التوزيع، فإن أي جهد جماعي موجه نحو لتشغيل الذاتي، بالاستعانة بالقروض الصغيرة، يعتبر ذا مغزى نحو تحسين حالة الفقراء، ورابطة النساء المشتغلات لحسابهن، مثال على ذلك.

ورابطة النساء المشتغلات لحسابهن تهتم بجميع العاملين في القطاع غير الرسمي، ابتداءً من الباعة المتجولين، وحتى سائقي عربات "الريكشا". وقد بدأت بشكل متواضع، عام ١٩٧٢، في أحمد أباد (جوجرات)، ولكنها تضم اليوم حوالي ٢٥٠ ألف عضو، موزعين في جميع أنحاء البلاد. والرابطة تساعد، بصفة خاصة، للنساء على الانخراط في المجتمع عبر استراتيجيات للنضال والتنمية، وهي تناضل بالأكثر ضد القيود الكثيرة التي تواجه النساء الفقيرات، حيث تركز بحوثها حول البحث عن فرص العمل، والدخول، والتغذية، والرعاية الصحية، وتوفير الأصول والمساكن، إلخ. وبتجميع المخدرات الصغيرة، ينشئ العاملون صناديق تقوم بإقراض من يقومون بإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة، أو من يحتاجون لدفع بعض النفقات الملحة. وتسدّد القروض مع فوائد معقولة، بحيث يعيد الصندوق لإرضائها لمنتفعين جدد. وهكذا أثبتت رابطة للنساء المشتغلات لحسابهن، أن الفقراء يمكنهم بفضل تنظيم أنفسهم جماعياً، أن يحاربوا الفقر بأنفسهم بطريقة مستقلة.

وفيما بعد، شجعت حكومة كيرالا هذا النوع من القروض الصغيرة جداً، وكذلك بعض بنوك القطاع العام، مثل "البنك الوطني للزراعة والتنمية" (وهو الذي يدعم البنوك التي تمول وكالات للقروض الصغيرة جداً)، وعدد آخر من المنظمات غير

الحكومية مثل "وكالة ميسور للتوطين والتنمية"، و"حركة المساعدة المهنية من أجل التنمية"، وهي هيئات تمتلك القدرة التنظيمية على تجميع المخدرات، وتقديم القروض. وفي الواقع، فإن إقامة النساء لهذه الأبنية لتقديم القروض للصغيرة جداً، من أبرز الأعمال الناجحة لمحاربة الفقر في الهند.

#### ١- "النارمادا باكوا أندولان"

لا توجد بالهند حركة احتجاج يمكن مقارنتها "بالنارمادا باكوا أندولان"، سواء فيما يتعلق بنوعية قانتها، أو بمدى التزامها بمصالح الفقراء. ومشروع السردار ساروفار في وادي النارمادا، في جوجرات، من أكثر مشروعات التنمية طموحاً في العالم، فالهدف منه هو بناء عدد من السدود وحفر قناة توزيع طولها ٧٥٠ كيلومتراً. ومنذ البداية وقفت النارمادا باكوا أندولان ضد بناء هذه السدود الكبيرة، بهدف حماية حقوق السكان، الذين سيُسردهم المشروع، وخاصة أولئك المهمشين تقليدياً، مثل القبائل والطوائف "المثبثة بالجدول". فطبقاً لبيانات اللجنة العالمية للسود، اضطر حوالي ٥٦ مليوناً من البشر لمغادرة أراضيهم بسبب هذه السدود، وهو رقم مزعج، والكل يعترف بذلك. ومع ذلك فعمليات الإخلاء مستمرة، على الرغم من أن حركات المقاومة قد بدأت تحقق بعض النجاح.

وكانت أكبر ضريبة تعرضت لها الحركة (النارمادا باكوا أندولان)، هو قرار المحكمة العليا، الصادر في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠، بإلغاء الحظر على بناء السدود في الهند، وقد أثار هذا القرار القضية الأساسية المتعلقة بحقوق السكان على الموارد الطبيعية، في مقابل متطلبات "التنمية" لحكومات الولايات. وقد توصلت المحكمة العليا إلى أنه لا يوجد مجال لحقوق الذين سيرغمون على مغادرة أراضيهم طالما أنهم سيعد توظيفهم بطريقة مناسبة. وبنت المحكمة قرارها على أساس الأرقام المقدمة من البنك الدولي التي تقول: "يمكن للمشروع أن يوفر الغذاء لحوالي ٢٠ مليون شخص، وأن يوفر الماء للاستخدامات المنزلية والصناعية لحوالي ٣٠ مليون شخص. وللنسبة بين عدد المنقعيين من المشروع، وعدد المتأثرين به تبلغ ١٠٠ إلى ١". وقرار المحكمة يثير الكثير من القضايا الأساسية بشأن الحقوق الديمقراطية، والتنمية. وقد كانت مشروعات الإثشاءات هذه دافعاً، منجماً للذهب بالنسبة للمقاولين، والبيروقراطيين، والساسة، وهؤلاء هم الذين يتخذون جميع القرارات المتعلقة بالتنمية، أما السكان الأصليون، الأكثر تضرراً بهذه المشروعات، فصوتهم لا يُسمع أصلاً. ومن

السهل التحدث عن إعادة توطين السكان المتضررين، ولكن لم تتخذ أية خطوات في هذا السبيل منذ اشترطت المحكمة ذلك منذ ١٤ عاماً. ومع بداية أعمال الإنشاء، يستمر النضال.

#### النضال الشعبي: بعض الملاحظات العامة

لا تستطيع الديمقراطية البرلمانية أن تمثل مصالح الفئات المهمشة، فهذه الجماهير يُنظر إليها كاحتياطي من الأصوات تتلاعب بها أحزاب المعارضة السياسية لخدمة مصالحها. فليس من المدهش لذلك، أن تظهر خلال العتدين السابقين موجة من الحركات الاجتماعية التي تحاول أن تعبر عن مصالح الفقراء، وتتولى الدفاع عنهم، وتبرز وزلمهم وقوتهم.

وإذا كان النضال من أجل الاستقلال قد قللته بالأساس البرجوازية المتوسطة والطبقة، فإن النساء قد لعبن فيه دوراً مهماً، وإذا كان دورهن قد توارى بالتدريج بعد مرحلة الاستقلال، فقد بدأن منذ الثمانينيات، يلعبن دوراً متزايداً في النضال من أجل قضايا مثل أعمال العنف التي يتعرضن لها، والنضال من أجل توسيع حقوقهن (مثل حق الإنجاب، والحق في الملكية)، وتمثيل أكبر في البرلمان، إلخ. والحق أن النساء في الهند قد تشجعن كثيراً بعد ظهور هيثا "النيشاياتي راج" \* والمجالس المنتخبة في المسد. وقد قرر التعديلان رقما ٧٣، و٧٤، للامستور في عام ١٩٩٤، تخصيص ثلث المقاعد على الأقل، في المجالس المحلية للنساء.

وفي الشمال كما في جنوب البلاد، يناضل "الداليت" باستمرار من أجل الاعتراف لهم بهوية جديدة، ووضع اجتماعي جديد. ويستمد هذا للنضال إلهامه من "أمبيكار" (وكان هو نفسه من "الداليت"، وعُرف بأنه مهندس الامستور الهندي)، أكثر من غاندي، أبو الأمة. فقد كان أمبيكار يعتقد أن التكمير الكامل للأبنة الاجتماعية الهندوسية، هو وحده الكفيل بتحرير "الطوائف الدنيا" من الحرمان الذي تروخ تحته تقليدياً، في حين كان غاندي يريد إعادة إحيائها على صورة "هاريجان" أي "أبناء الله"، في داخل المجتمع الهندوسي.

أنت عملية الإصلاحات التي تهدف إلى تهيئة الاقتصاد الهندي، وتكيفه مع الرأسمالية المعمولة إلى تهميش عدد من فئات المجتمع، وفي مواجهة ذلك، ظهرت

---

\* نظام الحكم المحلي الذي أنشئ في الهند عام ١٩٥٩.

أشكال من المقاومة على المستوى المحلي، إلى جانب المقاومة المنظمة من النقابات. ولأحد الأمثلة على ذلك، هو حملة مقاطعة زيت النخيل الذي قامت به بعض قرى ولاية كيرالا استجابة لمبادرة البلدان التي علنت من انخفاض أسعار المنتجات الزراعية، كنتيجة للاتفاقيات المبرمة مع منظمة التجارة العالمية. وهنا تمثل مقاطعة الواردات الأجنبية سلاحاً حقيقياً للمقاومة، وهو أحد الأساليب الأكثر فاعلية للنضال ضد سيطرة رأس المال الأجنبي.

وفي الواقع، هناك حاجة كبيرة لتوسيع دائرة العمل السياسي بتسييس قضايا التنمية هذه، وإخالتها في البرامج السياسية. ومن المعروف أن كلمة "السياسة" لا تكتسب تعاطف الجزء الكبير من السكان، فالعملية ترالف لديهم، الإجرام، والفساد، و"التصطك". ولذلك، لن يتحقق تقدم مستقر، إذا لم يرق الشعب بإصلاح المؤسسات العامة، والعمليات السياسية، عن طريق الهيئات التطوعية، ووسائل الاتصال.

## ٥- العالم العربي والشرق الأوسط

### ١- العالم العربي\*

تسود علاقة ملتزمة بين المجتمعات العربية والحدثة الديمقراطية، ويتجسد للتعبير الرئيسي عن هذا الالتباس في السلطات الأتوقراطية المبنية على القيادات التقليدية، والإسلام المياسي الذي يدفعه للسخط العنيف ضد ما تسببه الرأسمالية من استقطاب. وفي هذا السياق، لا يخلو نشاط الآلاف من المنظمات غير الحكومية، وغيرها من النشطين في المجتمع المدني العربي من التناقض، رغم ما يعبر عنه الخطاب السائد من تحية لهذا للنشاط. ومصادر تمويل هذه للمنظمات، وللطبيعة الأتوقراطية للحدول، تفرض عليها للرقابة، والتبعية، وجمهورها للمستهدف محدود، ومشاركته في النشاط محل شك، وهي بصفة خاصة، تقصي الدول جزئياً من مسؤوليتها عن الاحتياجات الاجتماعية للشعوب، وتلعب بذلك، دوراً في فقدان الحس المياسي لتلك الشعوب. ولا يمكن تصور تحول هذه المجتمعات للديمقراطية الحقيقية إلا عن طريق النضال السياسي والاجتماعي للفعال، من أجل المصالح المشتركة.

### أ- السياق التاريخي للصراعات المعاصرة

#### ١- الدولة الأتوقراطية في مواجهة تحدي الحدثة

لا توجد في العالم العربي دول ديمقراطية. فلا توجد به سوى دول أوتوقراطية، ولكن هذا لا يعني أن الأنظمة العربية لا تتمتع بالشرعية في نظر شعوبها، أو أنها لم تتمتع بهذه للشرعية من قبل. وكما يقول هاشم شرابي، فسلطة الدولة تعني دائماً،

---

\*سمير أمين. هذا المقال هو حصيلة للمداخلات المتبادلة في حلقة دراسية بشأن الحركات الاجتماعية في العالم العربي، نظمها في القاهرة، عام ٢٠٠١، حلمي شرابي من مركز البحوث العربية، وسمير أمين وعلى الكنز من المنتدى العالمي للبدائل، وشارك فيها: جهاد الزين، وغيمية شرف الدين، وسناء أبو شقرة (لبنان)، ومنير الحمش، وميشول كريلو (سوريا)، ويوسف أبو الحسن (الإمارات العربية المتحدة)، وشريف حتاتة، وإسماعيل صيوري عبد الله، وإبراهيم سعد الدين، وفوزي منصور، وشهدية الباز، ولميينة رشيد، ولحمد بهاء شعبان، وألفونس عزيز، وعافية سيف الدولة، وعبد الغفار شكر، ومحمد سيد أحمد، ومحمد السيد سعيد، ويسري مصطفى (مصر)، وحيدر إبراهيم.

السلطة للشخصية، لا مسطرة للقانون، كما يقضي تعريف الدولة الحديثة. وهذا للتشخيص يصف الأوضاع على طريقة ماكس فيبر، ولكنه يقتضي الاستدراك بأن هذه الشرعية لا تتحقق إلا بقدر ما تنادي بأنها تستند إلى التقاليد (وبصفة خاصة للشرعية الإسلامية)، ويقرر للناس بذلك. وعلى مستوى أكثر عمقاً، يؤكد شرابي العلاقة بين الأتوقراطية والطبيعة الأبوية للقيم الاجتماعية، ويعني بها أكثر بكثير مما يوحي به التعبير المبثّل "الذكورية" (بمعنى سيادة الرجل على المرأة في المجتمع). والأبوية هنا تعني نظاماً مبنياً على الطاعة على جميع المستويات: فالتعليم في المدرسة أو العائلة يقضي على أية طبيعة انتقادية في المهد، وإضفاء القداسة على لترتيب دخل الأسرة (بخضوع المرأة والأبناء)، وفي دخل الشركة (خضوع الموظف لصاحب العمل)، وفي الإدارة (خضوع المروّس للرئيس)، وللرأى المطلق لأي تفسير للدين، إلخ.

كانت للنهضة الأوروبية الناتجة لدينامية اجتماعية داخلية، أي حل التناقضات الداخلية الخاصة بأوروبا باختراع الرأسمالية. وفي المقابل، لم يكن ما أسماه العرب، من باب التقاليد، بنهضتهم — النهضة العربية للقرن التاسع عشر — نهضة حقيقية، بل كانت رد الفعل لصدمة خارجية. وليس هنا المكان المناسب للرجوع إلى نقاد بل مظاهرها، وتطوراتها المختلفة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أنها لم تنتج الانقطاعات الضرورية مع التقاليد التي تتحدد بمقتضاها الحداثة. وهي لا تستوعب معنى العلمانية، أي الفصل بين الدين والسياسة، وهو الشرط لإدخال للتجديدات على السياسة بحرية وبالتالي الديمقراطية بالمعنى الحديث. والنهضة تعتقد أنها تستطيع أن تستبدل بالعلمانية قراءة جديدة للدين بعد تنقيته من المفاهيم للظلامية التي لحقت به. وحتى يومنا هذا، لم تفهم المجتمعات العربية أن العلمانية ليست "خاصية" غربية، وإنما أحد شروط الحداثة. والنهضة لا تفهم مغزى الديمقراطية، بصفتها بالدقة، الحق في الانقطاع الكامل عن التقاليد، وهي تبقى لذلك، أسيرة لمفاهيم الدولة الأتوقراطية، فتتمنى مجيء المستبد "العدل" وحتى ليس "المستبّر". ومغزى الفرق بين المفهومين كبير، فالنهضة لا تفهم أن الحداثة ينتج عنها كذلك، تطلع المرأة نحو تحررها، أي حقها في التجديد، والانقطاع عن التقاليد. والنهضة تنزل بالحداثة إلى مجرد مظهر لما تنتجه، وهو التقدم التقني.

ولا يعني هذا العرض المبسط جداً، أننا نتجاهل التناقضات التي جرى التعبير عنها في إطار النهضة، ولا أن بعض المفكرين الطليعيين قد كان لديهم الوعي بالتحديات الحقيقية للحداثة، من أمثال قاسم أمين فيما يتعلق بأهمية تحرير المرأة،

وعلى عبد الرزاق فيما يتعلق بالعلمانية، وعبد الرحمن الكواكبي فيما يتعلق بالديمقراطية. ولكن أياً من هذه الاختراقات لم تنبثق نتاجاً للطبيعة، وعلى العكس، فقد كان رد فعل المجتمعات العربية هو رفض السير في الطريق المشار به. وهكذا لم تكن النهضة نقطة البداية للحدث على الأراضي العربية، بل بالأحرى نقطة إجهادها. ونظراً لأن المجتمعات العربية لم تتدخل بعد في الحدث، رغم أنها تتعرض لمبادئ التحديثات يومياً، فإن للشعوب العربية لا زالت تقبل بصفة عامة، مبادئ الحكم الأتوقراطي، وهذا الأخير يتمتع بالشرعية، أو يفقدها، على أسس أخرى غير علم. تحقيقه للديمقراطية. فإذا ما تمكن من مقاومة العدول الاستعماري، أو بدا أنه كذلك، أو إذا تمكن من إحداث تحسن ملحوظ في ظروف الحياة للكثيرين، إن لم يكن للكل، فإن الحكم الأتوقراطي... وقد أصبح مستتباً مستتباً... يحصل على شعبية مضمونة. ويؤدي عدم دخول المجتمعات العربية إلى الحدث بعد، إلى حصول المشروع الإسلامي، الذي يعلن رفضه لقاطع لها، على أنه الموضوع المركزي لأيديولوجيته، على مثل هذا القبول القوي.

وإلى جانب مبدأ رفض الحدث، تحقق السلطة الأتوقراطية شرعيتها من التقاليد. وقد تتعلق هذه التقاليد بملكية وطنية دينية، كما هو الحال في المغرب (ومما له مغزى هنا، أن أياً من الأحزاب المغربية لا يشكك في شعار تلك الملكية: الله، الوطن، الملك)، أو ملكية قبلية، كما هو الحال في بلدان الجزيرة العربية. ولكن يسود نوع آخر من التقاليد، من الجزائر وحتى العراق، أي على جزء كبير من العالم العربي، وهو الموروث عن الدولة العثمانية، والذي نسميه "السلطة المملوكية".

والأمر يتعلق بنظام معتد (متراتب بدرجة أو أخرى، ومركزي أو لامركزي) يشارك فيه رجال الحرب، ورجال التجارة، ورجال الدين. ونحن نقول بوضوح "رجال"، فالمرأة مستبعدة تماماً من كافة مراكز المسؤولية أياً كانت. وهذه الأعمدة الثلاثة ليست متجانسة، بل هي مندمجة في سلطة حقيقية واحدة.

فهمل يمكن أن يقال إن هذه السلطة في العالم العربي، قد أدخلت من أنواع التجديد ما يمكن أن يعني أن الصورة التي رسمناها أعلاه إنما تعود إلى ماضي عفا زمنه؟ سنرى فيما يلي أن الدولة الأتوقراطية، وما يرتبط بها من أساليب الإدارة السياسية، لا زالت معنا، ولكنها دخلت مرحلة أزمة عميقة تأكلت معها شرعيتها لحد كبير، وأصبحت أقل قدرة على مواجهة تحديات الحدث. والدليل على ذلك هو ظهور الإسلام

السياسي، واضطراب الصراعات السياسية، وأيضاً عودة الصراعات الاجتماعية للظهور.

## ٢- الإسلام السياسي

من الأخطاء القاتلة، الاعتقاد بأن بروز حركات سياسية تنتسب للإسلام، نتج في تعبئة جماهير كبيرة، هو النتيجة الحتمية لبروز شعوب متخلفة سياسياً وثقافياً على الساحة، غير قادرة على فهم أية لغة غير لغتها الظلامية التي تكاد ترجع إلى تخلف الأسلاف. فالإسلام والشعوب الإسلامية لها، مثل بقية شعوب العالم، تاريخ من التفسيرات المختلفة للعلاقة بين العقل والدين، بين التحولات والتوافقات بين المجتمع والدين السائد. ولكن حقيقة هذا التاريخ ينكرها الخطاب الأوروبي المتمركز، كما تنكرها الحركات المعاصرة التي تنتسب للإسلام. وكلا المجموعتين تتقاسمان في الواقع، التحيز الثقافي الطابع، الذي يقول بأن الخصائص المميزة لمسارات الشعوب، وأديانها، ذات طبيعة ثابتة، لا يمكن تغييرها، ومتعدية للتاريخ. وفي مواجهة المركزية الأوروبية للغرب، لا يقدم الإسلام السياسي إلا مركزية أوروبية مقبولة.

وظهور الحركات التي تنتسب للإسلام، هو في الواقع، التعبير عن هبة ضيفة ضد النتائج المدمرة للرأسمالية بشكلها الحالي، وضد الحداثة غير المستكملة، والخادعة التي تصاحبه. إنها للتعبير عن هبة مبررة تماماً ضد نظام ليس لديه ما يقدمه للشعوب المعنية.

والخطاب الإسلامي الذي يقدم نفسه كبديل عن الحداثة الرأسمالية (التي تتضمن إليها خبرات الحداثة الاشتراكية التاريخية)، ذو طبيعة سياسية لا دينية. أما أوصاف الأصولية التي تُنسب إليه كثيراً، فلمت منه في شيء، وهو لا يشير إليها أصلاً، فيما عدا بعض المتقين الإسلاميين المعاصرين، الذين يتوجهون بهذا الخطاب للغرب أكثر مما يوجهونه لجماهيرهم.

والإسلام الذي يترجمونه هو التقيض للاهوت التحرير، فالإسلام السياسي يدعو للخضوع لا للتحرر، والقراءة الوحيدة التي سارت في اتجاه التحرر، كانت تلك التي نادى بها الداعية السوداني محمود طه، الذي أعظمه نظام المبري في الخرطوم. ولم يؤيده أي من التيارات الإسلامية لا "الراдикаلية"، ولا "المعتدلة"، أو يتقدم للدفاع عنه أي من المثقفين الذين ينتسبون "للنهضة الإسلامية"، أو الذين يتحاورون مع هذه الحركات.

لقد كان الإسلام السياسي الحديث من اختراع المستشرقين العاملين في خدمة السلطة البريطانية في الهند، ثم تبناه المودودي الباكستاني بالكامل. وهو يتحدث مفهوم الحديثة التحريري ذاته، ويرفض مبدأ الديمقراطية من الأساس — الذي يعني حق المجتمع في بناء مستقبله بيده عن طريق انتزاع الحق في وضع القوانين (بعيداً عن مبادئ "الشريعة" التي لا تمتص). ومن هنا نفهم السبب في تفضيل قوى الغرب للإسلام السياسي في مقابل للحركات الوطنية للداعية للتحرر.

والإسلام السياسي الحديث ليس رد الفعل للإساءات المزعومة للعلمانية، كما يدعي البعض، فمع الأسف، لم يوجد مجتمع إسلامي، علماني حقيقة، في الأزمنة الحديثة، فيما عدا في الاتحاد السوفييتي السابق، ومن باب أولى، لم يعان مجتمع إسلامي من تسلط سلطة "ملحدة" لها كانت. ولكتفت الدول شبه الحديثة مثل تركيا للكمالية، ومصر لناصرية، وسوريا والعراق تحت سلطة البعث، بتدجين رجال الدين (الأمر الذي كان يحدث دائماً في الماضي)، لتعرض عليهم خطباً لا يهدف إلا إلى إسباغ الشرعية على لاختياراتهم السياسية.

ومن وجهة النظر الأساسية هذه، لا يوجد فرق بين الثورات العمساء "الراديكالية"، وتلك التي تحاول الادعاء بأنها "معتدلة"، ومشروعات كل منهما مستطابقة. ولا تخرج حالة إيران عن القاعدة للعلمة، على الرغم من الارتباك الذي أحدثه انتصارها، بفضل الالتقاء بين ازدهار الحركة الإسلامية، والصراع ضد دكتاتورية الشاه ذات التوجهات الرجعية لاجتماعياً، والمتامكة سياسياً.

ولا يوجد صراع بين خطابي الرأسمالية الليبرالية المعولمة، والإسلام السياسي، بل يكمل كل منهما الآخر. والأيديولوجية "الطائفية" على الطريقة الأمريكية، التي برز لها اليوم، تلغي الوعي الاجتماعي والصراع، ليحل محلهما بعض "اللهويات" الجماعية المزعومة التي تتجاهل هذا الصراع. واستراتيجية سيطرة رأس المال تستغل هذه الأيديولوجية لتنتقل الصراع من المجال الحقيقي للتناقضات الطبقية، إلى مجالات متخيلة، حضارية تتعدى التاريخ ومطلقة. والإسلام السياسي لا يعدو كونه ضرباً من "الطائفية" من هذا النوع.

وتعرف المؤسسة الأمريكية، بدهائها المعهود، كيف تحصل على فائدة أخرى من الإسلام السياسي، فهي تستغل "تخططات" بعض الأنظمة التي تسترشد به — طالبان على سبيل المثال — (وهي في حقيقة الأمر، ليست بتخططات، وإنما هي من صميم برنامج الإسلام السياسي)، كحجة للتدخل، بالعنف إذا لزم. والحركة السياسية الوحيدة

التي تنسب للإسلام، وتكديها القوى الكبرى بلا تحفظ، هي حزب الله في لبنان، الذي يشارك في النضال ضد الإمبريالية، تحت تأثير الظروف الموضوعية المحلية، وهي ليست مصادفة.

## ب-الصراعات العنصرية والنضال الاجتماعي

### ١-للهضة والوطنية للشعبوية

إذا نظرنا في عجلة إلى الأوضاع العامة اليوم، لوجدنا ببساطة أن لا شيء قد تغير، فالسلطة المملوكية باقية كما هي. ولول أوجه الشبه للافتقار مع السلطة المملوكية، هو التدخل بين عالم الأعمال وسلطة الدولة، فهو دققنا النظر، لوجدنا أنه لا يوجد "قطاع خاص" حقيقي، فلا يوجد الكثير من الرأسماليين المستقلين بإدارة أعمالهم بفضل ملكيتهم للخلاصة لشركاتهم.

ووجه الشبه الثاني هو استخدام للشرعية الإسلامية التقليدية المحافظة، فالملاحظ أنه كلما ازداد لشك في شرعية السلطة المملوكية الكومبرادورية بسبب استسلامها الواقعي لمصالح الإمبريالية السائدة، وكلما مايرت مطالب للعملة للبرالية، كلما حاولت التعويض عن النقص في للشرعية الوطنية الناتج عن هذا الاستسلام، بالمغالاة في خطابها "للمسلم".

ومن الحكمة أن نرى في النموذج "الأتوقراطي العسكري التجاري (المملوكي/الكومبرادوري/الرعي) المحافظ ثقافياً ودينياً" الناتج "لتخلف"، ليس بصفته "تأخر" أو "مرحلة" من مراحل التطور، وإنما أحد أوجه التوسع للرأسمالي العالمي المستقطب. فهذا الأخير لا ينتج الحدثة (ومن وراثها للديمقراطية المحتملة)، وإنما نقبضها، أي حدثة الأتوقراطية، وحدثة الفقر. أما الحدثة والديمقراطية الحقيقية فتكتسب بالوقوف ضد القوى المسيطرة للنظام العالمي، لا بالسير في ركابها.

ولم يكن من المتصور في العالم العربي، منذ مائة عام، أو حتى منذ خمسين عاماً، أن تحدث هذه الردة الحالية للأتوقراطية المملوكية، وعلى العكس، بدا أن الصفحة قد طويت نهائياً. وفي مرحلة أولى، بدا أن العالم العربي — على الأقل في المركزين المصري والسوري — قد بدأ عملية تحديث برجوازية حقيقية، وأن محمد علي، ونهضة القرن للتاسع عشر، قد مهدا لها. وكلفت الثورة المصرية لعام ١٩١٩، هي التعبير للقوي الأول على هذا، ولم يكن من باب الصدفة أن هذه الثورة جرت

تحت الشعار الأقرب إلى العثمانية في تاريخ العالم العربي، وهو: "الدين لله، والوطن للجميع"، ولخبرات علماً يجمع بين الصليب والهلال.

وفي السلطنة العثمانية، بدأت "اللتظيمات" تطوراً موزياً، ورثته الولايات العربية، بل طورته بعد انهيار السلطنة. وظهرت السناير، واللقوانين المدنية، والأحزاب البرجوازية "البرالية"، والانتخابات البرلمانية، مما دفع إلى الأمل بأن المجتمع قد صار في الاتجاه للصحيح، رغم كل مظاهر للضعف والنقص المصاحبة. ووضعت النتائج الهزيلة في مجال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية، والتي يفسرها الضعف الواضح للبرجوازية الناشئة، في مواجهة إمبريالي المرحلة وحلفائهم من الرجعية المحلية، وما نتج عن ذلك من ازدياد حدة الأزمة الاجتماعية، نهاية لهذه المرحلة الأولى الفاشلة في العالم العربي.

وكانت المرحلة الثانية هي مرحلة الوطنية الشعبية لسنوات الخمسينيات، والستينيات، والسبعينيات. فقد بدا أن الناصرية، والبعثية، والثورة الجزائرية المنتصرة، قادرة على دفع الأزمة الاجتماعية للخلف، عن طريق اتباع استراتيجية للمواجهة أكثر صلابة أمام الإمبريالية (وسمحت للمساعدة السوفيتية بذلك)، وسياسة تنمية اقتصادية واجتماعية نشطة. وقد طويت هذه الصفحة لأسباب ليس هنا مجال تحليلها، تجمع ما بين التناقضات الداخلية للنظام وحدوده من جهة، والتغيرات في الظروف الاقتصادية والميادية العالمية.

والأزمة الاجتماعية اليوم، أكثر حدة بما لا يقاس بالنسبة لما كانت عليه منذ مائة عام أو خمسين عاماً. لا بسبب أن المجتمع بصفة عامة قد ازداد فقراً، بل بالعكس، فهناك تقدم واضح بالنسبة لمتوسط الدخل الحقيقي، ولا بسبب أن الثروة موزعة بطريقة أقل عدلاً من السابق، وإنما بالعكس، فقد توسعت الطبقات المتوسطة التي زلت في مصر، من ٥ إلى ٣٠% في شرائحها العليا، ومن ١٠ إلى ٥٠% في مجموعها خلال ٥٠ عاماً (وفقاً لجلال أمين). ولكن الحداثة قد لحقت كذلك بأوضاع الفقر.

ويتضح عمق الأزمة بملاحظة درجة التكدس في المدن في العالم العربي، حيث تسير لظاهرتان معاً. وأكثر من نصف العالم العربي يقيم اليوم في المدن، ولكن هذا لم يحدث نتيجة لثورة مزدوجة صناعية وزراعية، تشبه لحد ما، تلك التي بُني على أساسها الغرب الرأسمالي المتقدم، والعالم السوفيتي، والتي تتبناها الصين المعاصرة منذ نصف قرن. وبالعكس، تحدث هذه الظاهرة بسبب عدم قيام أي من الثورتين

الصناعية أو الزراعية. وكل ما حدث هو انتقال البؤس المتزايد لسكان الريف إلى المدن، دون أن يكون النشاط الحديث أو الصناعات الحديثة قادرة على استيعابهم. ويختلف تركيب الطبقات والفئات الاجتماعية للشعبية التي تعاني من هذه الأزمة بشكل كامل عما كان عليه الحال في العالم العربي منذ قرن، أو خمسين عاماً. فالاعتبار عن الأزمة يظهر إذن، في أشكال الحياة السياسية، والأيدولوجيات والتنظيمات، وأشكال للنضال الاجتماعي.

وبعد طي صفحة الوطنية الشعبوية، حل محل نظام الحزب الواحد سيئ السمعة، انفجار من تعدد الأحزاب، الأمر الذي سارعت وسائل الإعلام العالمية لتحيته بوصفه بداية لتطور ديمقراطي، نشأ بشكل طبيعي وتلقائي عن الانفتاح على السوق، كما تروج المقولات الراجحة. والمثير للعجب هو أن هذا الانفجار لتعدد الأحزاب ولكبه تراجع كبير للوراء في اتجاه للنظم للمملوكية الأتوقراطية.

## ٢- القطاع الثالث من الواقع الاجتماعي

وهنا نشير إلى أحد تلك التعبيرات الراجحة في الخطاب المعاصر. وهذا التعبير، مثله مثل بقية التعبيرات التي يجري تبادل مرادفات لها مثل "المجتمع المدني"، "تعبير ملتيس، غير محدد، يشير إلى مظاهر من الواقع جديدة، وأخرى غير جديدة بالمرّة، دون أية محاولة للتمييز بين هذه وتلك.

وقد مرّ العالمان العربي والإسلامي بتاريخ متشابه لحد كبير، ونظّل بقايا تلك الأنظمة القديمة حية حتى يومنا هذا. لقد ظلت المؤسسة الدينية — رغم عدم وجود تنظيم متماسك مثل الكنيسيتين الكاثوليكية أو الأرثوذكسية — خاضعة لحد كبير لسلطة الدولة، أي للخليفة أو السلطان المحلي. أما في البلدان التي اتخذت فيها هذه المؤسسة طابعاً قريباً من الكنيسة — كما في إيران الشيعية — فقد وضعت تحت السيطرة للحزمة لدولة الشاه (خاصة منذ عهد الصفويين في القرن الثامن عشر). والثورة الإسلامية في إيران، لم تفعل إلا أنها قلبت الأوضاع فأخضعت الدولة لسلطة المؤسسة الدينية.

وفي العالم المدني، حيث لا يوجد تنظيم خاص بالمؤسسة الدينية، مما هيأ المجال لظهور الكثير من "الإخوانيات" — للصوفية أو غيرها — التي حاولت دائماً أن تستغل عن سلطة الدولة، فقد حرصت هذه الأخيرة على محاربتها أو تحييدها بقدر ما تمكنت من ذلك. وحتى في تركيا الكمالية، التي أعلنت علمانيتها، جرت "ثورة" المؤسسة

الإسلامية لا إلغاؤها، ولا حتى تجاهلها كما قيل في الكثير من الأحيان. وبهذا المعنى، فقد تابعت السلطة للكمالية نفس أهداف السلطنة العثمانية، وهي استخدام الدين لتحقيق أهدافها الخاصة.

وتتميز اللحظة لراهنة بحملة من جانب رأس المال لكسب أراضٍ جديدة، وبإذات تلك التي بقيت حتى الآن "خارج السوق"، إما لوجودها ضمن مجال الخدمات العامة للدولة، أو لإدارتها بواسطة المؤسسات الدينية أو للجماعية، التي لا تتماشى مع معايير الحياة الجماعية إلا بقدر محدود. فكيف يتم فصل، في نهاية المطاف، ازدهار تلك الحياة الجماعية (أي المنظمات غير الحكومية) - سواء أكانت مندمجة في المؤسسة الدينية أو خارجها - مع للتوسع في قيم الاقتصاد السوق ومعاييرها؟ كيف تتكفّل أو تختلف مفاهيم الخدمة العامة مع تلك التي يتطلبها رشاد السوق؟ هذه هي القضايا التي يحاول الخطاب المعادي للدولة تغطيتها، والتي علينا مواجهتها صراحة.

وللمدافعين عن النظرية الليبرالية، مقولات بسيطة في هذا المجال - ومن هنا قوة أثرها - وإن كانت بدون أساس علمي، أو سند تجريبي، وبمقتضى هذا الخطاب، فإن الجماعات (أي الحياة الجماعية)، والقطاع الخاص، أكثر كفاءة من القطاع العام في أداء الخدمات الاجتماعية التي يحتاج إليها المجتمع. فالدولة هي المرادف، في أحسن الفروض، للبيروقراطية العقيمة، وكثيراً ما تعتبر عن التسلط، وهي دائماً وراء تبذير الموارد دون شعور بالمسؤولية، لأن تكلفة الخدمات التي تؤديها تختفي بين أبواب ميزانية للدولة. وفي المقابل، فإن الجمعيات، ومن باب أولى القطاع الخاص، تجيد حساب للتكلفة لأنها تنفّغ من أموالها، وهي تستطيع الاستجابة لتغير الاحتياجات لأنها مرنة بطبيعتها. أي أن الجمعيات والقطاع الخاص، بعكس الدولة، أكثر تعبيراً عن الأداء الديمقراطي، وعن الشفافية، والخضوع للمساءلة. وهذا الضرب من الديمقراطية هدفه الحرية بالمعنى الذي يضيفه "جون هابك" على هذه للقيمة الفريدة: ألا وهي حرية الأقوى، التي تتجاهل المساواة التي بدونها لا تقوم الديمقراطية.

ولكن الواقع يثبت بالعكس، للتوق الواضح للقطاع العام مقارناً بالجمعيات، وخاصة بالقطاع الخاص (والمقارنة لا تصح إلا في لدخل نص المجتمع، أو بين مجتمعات متقاربة في مستوى التنمية والثروة). ومن جهة أخرى، فالشفافية وتقبل المساءلة المالية أقل صعوبة في التحقق في القطاع العام منها في القطاع الخاص، نظراً لأنه من الممكن التقدم باستجابات برلمانية، وإجراء تحقيقات بشأنها، في حين تختفي الثانية وراء مرية العمل الخاص.

### ٣- الحياة الجماعية، انفجار حقيقي أو ذر للرماد في العيون؟

#### تكاثر المنظمات غير الحكومية

إن انفجار الحياة الجماعية في العالم العربي، كما في غيره، خلال الأعوام العشرين الأخيرة، ظاهرة لا يمكن إنكارها. وتقول الأرقام — وهي تقريبية لحد كبير، وفي الأغلب تقل عن الواقع — أن هناك ٥٥ ألف جمعية (منظمة غير حكومية) مسجلة في الجزائر، و١٥ ألف في مصر، و١٨ ألف في المغرب، وقد يزيد الإجمالي في العالم العربي عن ١٠٠ ألف. وقد تضاعفت هذه الأرقام بمعدل يتراوح بين ٥ و ١٠، حسب البلد المعين خلال العشرين عاماً للماضية.

وأغلب المنظمات غير الحكومية تحصل على إعانات خاصة من مصادر محلية (أي ليست من الخارج)، وتصل هذه الإعانات إلى أرقام كبيرة للمنظمات الكبرى التي تعمل في مجالات للتعليم، والصحة، وغيرها من الخدمات الاجتماعية، أو للمعيرة كذلك. ومصدر هذه الإعانات هو "الحبوس" (في حالة المغرب)، أو من قطاع المؤسسات المالية الإسلامية (البنوك الإسلامية ضمن آخرين)، أو من رجال الخير، وهم من أصحاب المليارات من قطاع الدولة/ الأعمال/ للتجار الإسلامي. وهناك تيار ضمن هذه الإعانات مصدره دول الخليج البترولية، موجه للمنظمات المرتبطة بالتجار الإسلامي دون غيره.

والمصدر الثالث للتمويل ينتج من بيع للخدمات، ويستفيد من هذا المصدر حوالي ثلث المنظمات غير الحكومية، وخاصة الأكبر من بينها، التي تعمل في مجالات للتعليم والصحة. ولكثير من هذه المنظمات تقوم في الواقع، بأنشطة تجارية صرفة، حتى مع ادعائها بأنها تعمل "تخسير الإنسانية". وهنا أيضاً، نجد من الشائع الخلط بين هذه الأنشطة وبين الأنشطة السياسية الأيديولوجية للتجار الإسلامي.

ونأتي في النهاية للتمويل الخارجي، سواء أكان من حكومات (أو هيئات)، أو من هيئات تابعة للمنظمات الدولية (البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الأوروبي خاصة)، ولا يوجد حصر كامل لهذا التمويل، مثله مثل المصادر الأخرى، ويستفيد منه نحو ثلث المنظمات غير الحكومية. وإشراف الأجهزة الحكومية في البلدان العربية، على الإعانات الخارجية هو القاعدة العامة، ويُفترض الحصول على موافقة مسبقة في جميع الحالات تقريباً. ويبدو في حالة مصر، على الأقل، أن المائح الرئيسي هو برنامج المعونات الأمريكي، الذي توجد اتفاقية بينه وبين الحكومة المصرية بهذا الشأن. وتذهب معونات هذا البرنامج إلى عدد لا بأس به من المنظمات

غير الحكومية ذات الحجم المتوسط تقدم بعض الخدمات، أو تنفذ بعض برامج التنمية، التي ترضى عنها السلطات المصرية (وهي تحصل على إعانات حكومية)، وكذلك التسير الإسلامي (والذي ينتمي لبعض منها إليه صراحة). ويبدو أن المانحين الأوروبيين من أعضاء الجماعة الأوروبية (وخاصة هولندا)، يتابعون الأنشطة في شمال أفريقيا، ولبنان، وفلسطين.

ولا يتميز تمويل المنظمات غير الحكومية بالشفافية، ولا بالمساءلة بأي شكل من الأشكال. ويعكس الخطاب السائد بهذا الشأن، فإن الأمر يتعلق بمجموعة من المؤسسات والأنشطة التي يخلفها تعميم يزيد بكثير عما يحيط بالمنظمات والأنشطة الحكومية، التي تعلن ميزانياتها ويمكن الاطلاع عليها، على الأقل.

وتعمل جميع المنظمات غير الحكومية تحت إشراف الحكومي الدقيق، فيما عدا حالة كل من لبنان وفلسطين، لحد ما. ولا يسود في العالم العربي المبدأ الديمقراطي القائل بحرية تأسيس الجمعيات، وإن الدولة لا تحتفظ بحق للتدخل (الذي يصل إلى المنع)، إلا في حالات يحددها القانون، وتحت إشراف المحاكم. وبالعكس، فالقاعدة العامة السائدة، هي ضرورة التصريح المسبق في جميع الحالات.

وتعمل شبكات المنظمات غير الحكومية في مجالات متعددة، ولكن يمكن بصفة عامة، حصرها في خمسة أنواع رئيسية.

النوع الأول منها يتعلق بتأدية أعمال تدخل عادة ضمن خدمات الدولة (التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية)، وهذه تمثّل الجزء الأكبر من الموارد المالية لمجموع الجمعيات (أكثر من الثلثين). وتعطي البحوث التي جرت على مجمل البلدان العربية، الحجم النسبي التقريبي للخدمات الاجتماعية التي يقدمها هذا "القطاع الثالث" للحياة الاجتماعية. ويأتي على رأس هذه للخدمات للتعليم والتدريب من المدرسة إلى الجامعة، والدراسات المهنية المختلفة، ويتبعها مجموع الخدمات المتعلقة بالصحة، والطفولة، وتنظيم الأسرة، وغيرها من الخدمات الاجتماعية المشابهة.

وتأتي المنح الحكومية، بتلك الواردة من الخارج، بالأكثر للنوع الأخير من الخدمات، وليس للتعليم والصحة. وذلك لأن هذه البرامج ترسم في إطار الموضة للشعلة لخطط "مكافحة الفقر" ولعل ذلك مقصود بالذلة لاجتذاب تلك المنح. ويأتي جانب كبير من المنح من الحركات الإسلامية، ومعها إشرافها، وهو أمر لا يحاولون إخفاؤه، بل بالأحرى ينادون به.

والنوع الثاني منها هو الذي يتولى مشروعات محددة للتنمية، ويبلغ حوالي ١٥ % من عددها. ونصفها تقريباً يهتم بمشروعات حضرية صغيرة (مشروعات الحرفيين الصغيرة، والتعاونيات، والتجمعات المهنية)، والنصف الثاني، يهتم بالمشروعات الريفية. وهذا أيضاً تلعب الإعانات العامة والأجنبية دوراً حاسماً، في حين لا تلعب الإعانات الإسلامية إلا دوراً هامشياً.

ويشمل النوع الثالث للمنظمات التي تدافع عن الحقوق، سواء أكانت حقوق الإنسان بصفة عامة، أو حقوق العاملين، أو بصفة خاصة حقوق المرأة ومطالبها.

والنوع الرابع، يهتم بصفة خاصة بالحقوق — الثقافية إن لم يكن السياسية — لما يطلق عليه في الحديث لدولي اسم "الجماعات"، أو "الأقليات"، وهي تعبيرات ترفضها هذه الجمعيات أو الهيئات بحق، لأنها تعتبر نفسها تمثل جزءاً لا يتجزأ من مجتمع وطني واحد. ومن هذا النوع الجمعيات المحلية، للكثيرة، في المغرب التي تهتم بتعزيز الثقافة الأمازيغية. وتقوم الكنائس، ومن بينها القبطية في مصر، والتي تتبنى ذات الروح، بإشياء للكثير من الجمعيات التي تهدف للتدعيم الروابط مع شعوبها.

والنوع الخامس يشمل "جمعيات رجال الأعمال"، وهو نوع جديد يترعرع بنجاح في بعض البلدان العربية، وهي تنظيمات قوية فعلاً.

والحجج التي يقدمها أنصار ومنقرو الحياة الجماعية بصفة عامة، سواء في البلدان العربية أو غيرها، معروفة. وأغلبها تصاغ في عبارات عامة جداً، لا تصلح عند مناقشة الآفاق التي قد تفتحها أنشطتها، أو لا تفتحها، والحدود التي تضعها على هذه الأنشطة الظروف الملمومة للمجتمعات العربية المعاصرة، والقوى السياسية التي تنصارع داخلها، وهوامش الحرية التي تسمح بها الدولة الأنوقراطية، ولا الوسائل المقترحة لتخطي هذه الحدود. كذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار التنوع الكبير لعالم الحياة الجماعية.

### مميزات الحياة الجماعية

ومستقدم هذا بعض الملاحظات العامة التي تسلي لنا الإحاطة بها من مجموع الدراسات والمناقشات التي تحت يدينا.

وبداي ذي بدء، نلاحظ أن حركة الدفاع عن البيئة لم تمد جنوبها في العالم العربي، فلا توجد حركة بيئية ولحده تستحق هذا الاسم، في أي من البلدان العربية،

ربما باستثناء بعض المنظمات، المظهرية، ولكن دون أي نشاط حقيقي، والتي يتولاها بعض الأفراد استجابة للدعم الخارجي.

ثم نلاحظ أن الحركة النسائية لم تصبح القوة التي تستطيع مواجهة التحديات للخطيرة التي تمر بها المجتمعات العربية. وهذا يجب أن نميز بين الحركات النسائية بمعناها الحقيقي (أي تلك الحركات التي تعمل على تغيير الواقع الحالي)، وبين "مشاركة المرأة في التنمية". ويقدم المدافعون عن النظام بوضعه الحالي، أرقاماً عن نشاط المرأة لا تعبر عن الحقيقة بأي شكل من الأشكال، فإن نشاط المرأة في التعليم أو الصحة يخدم المرأة والرجل على حد سواء.

وتدخل التيار الإسلامي في هذا المجال يزيد الأمور سوءاً. وتكثف الدراسات التي أجريت بشأن هذا المجال في مصر (عزة خليل)، على أن استراتيجية هذا التيار تعمل على تدعيم استكالة المرأة للقانون الحالي المجحف، مع بعض المساعدات لتحسين الأوضاع المادية، تقدم على سبيل الإحسان، لا كحق من الحقوق.

وثالثاً، قيل في كثير من الأحيان إن نشاط الجمعيات يُوجه إلى جمهور تتجاهله الأشكال السابقة للتنظيم والنشاط الاجتماعي مثل الدولة، والأحزاب السياسية، والنقابات، وليس من شك في أن المجتمعات العربية اليوم تختلف كثيراً عما كانت عليه منذ نصف قرن، فالأزمة الاجتماعية — أي الاستقطاب الداخلي للمقابل للاستقطاب الموازي على المستوى العالمي الرجوع للتوسع الرأسمالي الذي ازداد حدة في عصر الليبرالية الحالية — تعني أن ما بين ثلث ونصف سكان الحضر ينتمون إلى القطاع "غير الرسمي". وهذا معناه ازدياد الفقر، في أشكاله الحديثة، بحيث أصاب حوالي ثلث سكان الحضر في البلدان العربية، طبقاً لتقديرات البنك الدولي. ويسير هذا الإفقار الحديث لسكان المدن، مع الإفقار "التقليدي" لأهل الريف (وهو ليس تقليدياً، بل هو إفقار نتج من التحديث الرأسمالي خاصة في صورته الليبرالية)، الذي يصيب نسبة أكبر من ذلك من سكان الريف.

والسؤال في مواجهة هذه الأوضاع هو: هل يجب التركيز على متطلبات استراتيجية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية جديدة تهدف إلى عكس اتجاه التهميش الراهن، أو يجب القبول بالأوضاع الحالية والاكتفاء بالتعامل معها والتخفيف من أضرارها؟ والخطاب السائد يشير إلى أن الاختيار الثاني هو وحده "الواقعي".

وفي الوقت نفسه يدعي هذا الخطاب أن الواقع يؤدي إلى نتائج عملية مهمة، وهي أن الأشكال "التقليدية" للصراع الاجتماعي التي كانت تحدث في أماكن العمل المحددة،

وذلك التركيز عادة (المصنع، أو الإدارة، أو التجمع المهني، أو التعاونيات، ...)، لم تعد تشمل إلا نصف السكان للعاملين على الأكثر، وقد فقدت فاعليتها لهذا السبب، وبالتالي مصداقيتها، وهذا صحيح جزئياً وحسب. وفي المقابل، فإن التركيبات الاجتماعية الحديثة، كما يقال، تضع مكان السكن، أو المجاورة، في مركز متطلبات التعبئة والتحرك الجماهيري، وهذا أيضاً صحيح إلى حد ما.

ومع ذلك فدراسة ما يحدث فعلاً في المجال غير الرسمي السائد، يستدعي الانتقاد، فصحيح أن الجزء الأكبر من نشاط الجمعيات موجه إلى هذا المجال، ولكن الدراسات التي جرت بشأن هذه التحركات تثبت، مع الأسف، أن هذه التحركات لا تحاول إشراك المستفيدين من المشروعات في النشاط حقيقة. وفي نصف الحالات التي جرى تحقيق بشأنها في مصر، وفي بلدان أخرى، يعترف المسؤولون بأنهم حتى لا يطلبون هذه المشاركة، وفي النصف الآخر، يقولون إن "لخذ رأي" المعنيين أمر صعب (ولا يشار في أي الحالات تقريباً، لمشاركتهم). والأسباب التي يقدمونها لهذا الموقف بالغة التعاقبة: فلمنتفعون جهة، ولا يعرفون ما يحق للفائدة لهم إلخ. ولهذا السبب فإن "التحركات التلقائية" التي تنشأ في تلك الأوساط بعيدة عن نشاط تلك الجمعيات، وتوصف (بحق) بأنها "غير قانونية".

أما الخطاب عن "التحرك في القاعدة" فهو مجرد خطاب فارغ، ولهذا لا يتعجب المرء من أن المستفيدين يتصرفون كـ"تباع"، وفي ظل هذه الأوضاع ليس من الغريب أن تسود أوضاع "المحسوبية" بين المسؤولين. وهذه الأوضاع تؤدي إلى إبعاد الجماهير المعنية عن السياسة بل معادتهم لها (كما يرونها تطبق بين الجمعيات، أو بين الدولة، وبينها). ولذلك تعود الجماهير إلى تقاليد الشعبوية الأتوقراطية، التي عرف الإسلام السياسي كيف يقد أساليبها.

وربما، النسبة الغالبة من التحركات في الإطار المدروس (مجموعات للتدخل الخمس التي درست) ليست مستقلة عن الدولة، مما يعني أن هذه الحياة الجماعية، هي إلى حد كبير نوع من ذر الرماد في العيون. وأركز هنا على الحديث عن الأغلبية، لأن منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، والحقوق الاجتماعية، وحقوق المرأة استثناء من القاعدة.

وهكذا نكل التحقيقات على أن غالبية جمعيات "المجتمع المدني" لا تشكو من الدولة، وما يقرب من ٧٠ بالمائة منها تمتدح "برائيتها"، بل ومساندتها. وهذه الجمعيات لا تهتم بأن تصدر حكمها، بل حتى أن تعرف السياسات الكلية التي تعمل في

إطارها، وهي لا تعارض اللبرالية الاقتصادية، ولا العولمة التي تُعتبر المرجع الأخير لها. وتوجد علاقات تعاون حقيقي بين الكثير من الجمعيات والدولة، وهذا يعني الحصول على دعم مالي حكومي، إلى جانب التنسيق في نشاطها مع الإدارات الحكومية المعنية بهذا النشاط. ولا تشعر الجمعيات بالأسف لفقدان استقلاليتها بهذا الشكل، ولعل هذا ناتج عن غياب أفكار رائدة لدى المسؤولين عن هذه الجمعيات، أو لعله يعود إلى عدم اهتمامها بالاستقلال أصلاً.

لما اتهم السلطة للمنظمات غير الحكومية بأنها تلعب دور حصان طروادة لحساب الاستعمار، فهو أمر يؤثر السخرية، على أقل تقدير، لأن حصان طروادة الرئيسي هو الدولة الأتوقراطية المملوكية. ويثير الخطاب الإسلامي الذي يوجه الاتهام للمجتمع المدني بأنه المورد "الغريب"، السخرية هو الآخر، لأن الإسلاميين يقبلون عملياً اللبرالية المعولمة. أما أولئك الذي يعدون هذه الاستراتيجيات — هيئات المقاومة والنضال في المجتمع المدني — فهم الذين يتعرضون للعداء من جانب الدولة، والإسلام السياسي، والهيئات الأجنبية المعنية.

### ج- النتائج والبدائل

والمجتمع المدني العربي، هو انعكاس لحالة الدولة والمجتمع السياسي في المنطقة، شأنه في ذلك شأن غيره. ووضع الدولة، والأحزاب السياسية — بوصفها سبنة — في مقابل المجتمع المدني — الذي يتحلى بكل الفضائل التي ينسبها له الخطاب السائد — لا يعدو كونه دليلاً على سذاجة لا تتغير.

وفي المحصلة النهائية لم يتبين أن نشاط المجتمع المدني كان أكثر كفاءة، أو أرشد إدارة من الخدمات التي يقدمها القطاع العام. وعند فحص "المشروعات" التي خططتها المكاتب التي تتلقى الإلهام من "ملحي المساعدات" (وخاصة البنك الدولي)، حالة بحالة، نجد أن تصميمها سيئ، ولا تتماشى مع الظروف المحلية، ولا تواجه المشاكل الحقيقية، وحالات الفشل لا حصر لها. والمقارنة بين هذه المشروعات والخدمات التي تقدمها الدولة، تنتهي عادة لصالح هذه الأخيرة، على الرغم من كل الانتقادات التي وُجّهت لها.

وبالنسبة للأهداف المرجعية للخطاب الذي يلهم أغلبية هذه المشروعات، نجد أن للنتائج عادية، أو أقل، "تأثير" يتزايد، والنسبة من "المكان المستهدفين"، للاستفادة من

المشروعات تبقى أقلية. أما "تمكين" هؤلاء السكان فيبقى كلاماً لجوف لا يتحقق في الواقع.

وهذه الأنشطة في مجموعها، ليست "كثرة كفاءة" من تحرك للدولة إذن، ولا هي بأقل منها تكلفة. وعلاوة على ذلك، فهذه الأنشطة لا تتمتع بالشفافية، ولا تخضع للمساءلة بدرجة أكبر من نظيرتها الحكومية، بل لها أقل منها في الواقع. وأخيراً، لا تتمتع بإدارة أفضل، ولا تتميز بالديمقراطية.

والسبب في ذلك، هو أن الاستراتيجيات الأساسية التي تتبنى عليها هذه التحركات، وهي ذات استراتيجيات للدولة، هي في نهاية المطاف، استراتيجيات رأس المال السائد على المستوى العالمي، وكذا المحلي، والتي لا تقدم حلاً لمشاكل الشعوب المعنية.

ما ورد في المسطور السابقة لا يتطابق إلا بمجموع تحركات المجتمع المسمى بالمدني (والدولة) على أساس المبدأ (الخاطيء) المسمى بالتوافق، أي المدرج في إطار منطق الليبرالية المسيطرة.

وفي المقابل، يفتح النضال السياسي والاجتماعي الذي يجري، في داخل الأحزاب أو ضدها، ومع النقابات العمالية، والنقابات المهنية، ومنظمات الدفاع عن الديمقراطية، وعن حقوق الإنسان، وعن حقوق العاملين، وعن حقوق المرأة، الطريق أمام الفرص لإيجاد البدائل الممكنة. وهذا للبعد الخلاق للمجتمع السياسي والاجتماعي المنغمس في النضال من أجل تغيير علاقات القوى الاجتماعية، هو القاعدة لبناء مستقبل آخر، أكثر عدالة، ومسواة، وقرب لتحرير الأفراد والشعوب والأمم.

والمرحلة الحالية تتميز بتفتت للصراعات السياسية والاجتماعية، وأدى للفراغ الأيديولوجي المترتب على تآكل ثم انهيار مشروعات المجتمعات الوطنية للشعبوية، ثم الاشتراكية القائمة بالفعل، إلى حرمان هذه الصراعات - في المرحلة الحالية لتطورها - من أن تكون بديل ممكنة. وعلى أية حال، فالخُطاب السائد يدعوها إلى للتخلي عن هذا الطموح والاكتماء "بإدارة الثنئون اليومية". ويقدم خطاب ما بعد الحداثة، الصيغة "العلمية" لهذه الأيديولوجية الاستسلامية، أما للصيغة "الدلوجة" فتتحدث عن تنظيم الحكم الجيدة (good governance).

ولن يوجد البديل إلا انطلاقاً من النضال الفعلي، والتفكير النظري لا يمكن أن يحل محل النقاش في القاعدة، وكلا الأمرين ضروري ولكن فعليتهما لا تتحقق إلا بالارتباط الكامل بينهما. ويتحقق "العودة إلى الصراع الاجتماعي (الطبيعي)" - وهو الهدف من هذا الجدل - بالتجمع حول المصالح المشتركة الحقيقية التي تحدها

الجماعات المعنية ذاتها، وتحديد أهداف مرحلية تحقق مكاسب، وتحسن الظروف المادية والأدبية لهذه الجماعات، وتوجيه النضال نحو هذه الرؤية. ويؤدي النضال الذي يسير على هذا النهج كذلك، إلى تدعيم الأساليب الديمقراطية الضرورية، ويفرز اتجاهات شعبية حقيقية جديدة.

#### أعمال أخرى لنفس المؤلف

. AMIN S. et El Kenz A., Le Monde arabe: enjeux sociaux et perspectives,  
Paris, L'Harmattan, 2002.

## ب- إسرائيل

فضلاً عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يحتل مقدمة الصورة، خاصة منذ وصول آرييل شارون إلى رئاسة الوزارة، فإن التناقضات الاجتماعية الداخلية في المجتمع الإسرائيلي لا تتوقف عن الظهور. وهذا ما حاول أن نبزره في هذا التحليل، الذي يحاول أن يكشف أن مشروع العولمة للنيلبرالي له آثاره الاجتماعية في إسرائيل كما في غيرها من البلدان، حتى إن تميزت هذه الآثار بسبب الظروف التاريخية الخاصة الحالية. وهذا يأتي ضوءاً خاصاً على عملية السلام، وخاصة اتفاقيات أوسلو، لأنها تندرج في إطار مشروع للانتماج الإقليمي لإسرائيل في الأوضاع للنيلبرالية السائدة. ويبين التحليل أن أي تقييم يجب أن يجري عبر تحليل يحدد الأهداف، ويكشف اللون الحقيقي للرؤية.

### تمهيد

حتى من قبل سيادة مفهوم العولمة، لم يكن من الممكن أن نتحقق دولة إسرائيل إلا في إطار عالمي في السياسة والاقتصاد. وفي الواقع لم يكن للمشروع الصهيوني أن يتجسد في شكل دولة يهودية ذات سيادة، لو لم يكن لبعض القوى العظمى مصلحة سياسية و/أو اقتصادية كبيرة في ذلك، وحدثت لذلك، دوراً عالمياً لهذه الدولة. ولم يكن الاقتصاد الإسرائيلي للقوى، وقوتها العسكرية، وحصانيتها الدائمة، لتتحقق دون دعم دولي سياسي، وعسكري، واقتصادي. ولا شك أن هذا للتأييد لم يكن أبداً مجانياً، ولكن كان له مقابل من الخدمات التي قدمتها للقوى الإمبريالية التي تولت دور الراعي للدولة اليهودية، ولحده بعد الأخرى.

ودون الدخول في دراسة تاريخية مطولة، يمكننا تلخيص دور الدولة الإسرائيلية في إطار النظام الإمبريالي العالمي، خلال السنوات من الخمسينيات وحتى الثمانينيات، في دور جندي للحراسة الإقليمي، في مواجهة خطر الحركة الوطنية العربية، وكقاعدة متقدمة للكتلة الإمبريالية في مواجهة الاتحاد السوفيتي. ومن أجل القيام بهذا الدور، تلقت دولة إسرائيل معونة اقتصادية وعسكرية لا سابق لها (بمتوسط ٤ مليار دولار في العام لدولة بلغ تعداد سكانها ٤ ملايين في الثمانينيات)، الأمر الذي حولها، خلال

أربعة عقود، إلى قوة إقليمية حقيقية، مندمجة بالكامل في الجهاز العسكري الأمريكي، وتتمتع بوضع متميز في إطار العلاقات الاقتصادية، والتجارية لدولية. وكان لتدهور الحركة الوطنية العربية في السبعينيات، وبالأخص لانهيار الاتحاد السوفيتي، أن يؤدي بالضرورة، عاجلاً أو آجلاً، إلى تعديل دور إسرائيل السياسي والعسكري. وكانت حرب الخليج، هي الفرصة لضبط أوضاع الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، بما يتلاءم مع النظام العالمي الجديد.

### حرب الخليج والنظام العالمي الجديد

سمح الهجوم الإمبريالي ضد العراق عام ١٩٩٠، بتجميع أغلبية الدول العربية على شكل تحالف عسكري كبير تحت الهمنة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية للولايات المتحدة. وكان إسرائيل قد استعادت من هذا التحالف، ولم يُسمح لجيشها بالرد على هجمات صواريخ المسكود العراقية على مدنها، أكد للطبقة الحاكمة فيها أن قواعد اللعبة في طريقها للتغيير، وأنه من الضروري إعادة التفكير في دور الدولة الصهيونية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

ويقدر خضوع الأنظمة العربية للتبعية للإمبريالية الأمريكية، وقيامها بدور الضامن للمصالح الأمريكية في مواجهة الحركات الشعبية، أو لأي نظام قد يتصدى للإدارة الأمريكية، فإن دور إسرائيل العسكري لا بد وأن يتراجع بالتدريج. وهذا ما أدركه منذ نهاية الثمانينيات شيمون بيريز وفريقه "مسيان بيريز"، ففي عالم أحادي القطبية، وسيطر عليه تماماً السوق وقوانينه، ستفقد إسرائيل بالتدريج أهميتها العسكرية، وعليها أن تستبدل بها الدور الاقتصادي.

ولكي تلعب دوراً في عالم العولمة النيولبرالية، وفي "الشرق الأوسط الجديد" الذي تقيمه الإمبريالية الأمريكية، على إسرائيل أن تَطْغِعَ علاقاتها مع البلدان العربية المجاورة، ولتحقيق ذلك، عليها أن تضع حداً للقضية الفلسطينية. وهذا هو الهدف من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ويحده بقليل، تصريح المبادئ الموقع في أوسلو عام ١٩٩٣. ومن وجهة نظر بيريز وفريقه، فلهدف الأممي لاتفاقيات أوسلو ليس الفلسطينيين، وإنما للتطبيع مع العالم العربي، وفتح أسواقه. وبمجرد توقيع اتفاق مع الحركة الوطنية الفلسطينية، ستقوم البلدان العربية المجاورة، التي لاندمجت فعلاً في إطار التحالف الإمبريالي تحت الهمنة الأمريكية، بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وستتبعها بقية الدول العربية، والدول الإسلامية مثل إندونيسيا بسوقها الضخمة.

وفي المنظور الإسرائيلي-الأمريكي، تقترن الحرب والسلام معاً لفرض سيطرة السوق، والسياسة الليبرالية تحت الهيمنة الأمريكية. وكان على حرب الخليج أن تحقق على المستوى الإقليمي، وقوف أغلب الدول العربية تحت مظلة الهيمنة الأمريكية، والتأكيد على ذلك، وكان على مؤتمر مدريد، ترجمة هذا الانتصار السياسي-العسكري إلى حزمة من المشروعات الاقتصادية الإقليمية، تلعب فيها إسرائيل دوراً مسيطراً. وهكذا تتحول إسرائيل من دولة عظمى (صغيرة) عسكرياً على المستوى الإقليمي، وقاعدة متقدمة للأسطول السادس الأمريكي، إلى قوة عظمى (صغيرة) اقتصادية، وقاعدة متقدمة إقليمية، للشركات متعينة الجندية الأمريكية، والأوروبية واليابانية كذلك. ونظراً لامتعتها بتفوق تكنولوجي، وبينة تحتية متقدمة، فمن حق الدولة اليهودية أن تتطلع إلى لعب هذا الدور المهيمن.

ومما ساعد على وضع ضرورة إعادة توجيه السياسة الإسرائيلية في أوائل التسعينيات، على جدول الأعمال، أنه قد جرت في تلك الحقبة إعادة هيكلة للطبقة الحاكمة في إسرائيل، تقوى خلالها للقطاع الخاص المرتبط بالتكنولوجيا الأكثر تقدماً (هاي تيك)، ووثيق الصلة بالسوق الدولي، سواء في مجال الاستثمار أو للتوزيع. وكانت ضرورة توسيع السوق للمتاح لهذه البرجوازية الجديدة أمراً حتمياً، ولما عجز كسب هذه الأسواق الجديدة بالحرب، كان لا بد من كسبها بالسلم. وتحتاج الأنعام الحديثة المسيطرة من البرجوازية الإسرائيلية إلى الاستقرار من جهة، لجذب الاستثمارات، ومن جهة أخرى، للتطبيع مع العالم العربي لكسب الأسواق العربية، وكذلك بقية الأسواق المغفلة في وجه رأس المال الإسرائيلي بسبب الصراع العربي-الإسرائيلي.

وهكذا فالسالم مع العالم العربي لاختيار ضروري من أجل الاندماج في العولمة الرأسمالية، ولذلك كان على القطاعات المسيطرة من البرجوازية الإسرائيلية أن تختار السلم، ولخفض النسبي من درجة تسلح البلاد. وليس من قبيل الصدفة أنه في خلال العقد الماضي، كانت كل مبادرة سلمية من جانب الحكومة، تقابل بالتحية عن طريق حملة إعلامية في الصحافة اليومية، مدفوعة من اتحاد الصناعيين الإسرائيليين، والبنوك الكبرى. وبعد اتفاقيات أوسلو، والقاهرة، عام ١٩٩٤، عقد المؤتمر الاقتصادي في الدار البيضاء، حيث استقبلت إسرائيل بالأحضان، إلى جانب مصر، والأردن، وبلدان المغرب، وبلدان الخليج.

## الشرق الأوسط الجديد

وخلال السنوات الخمس التي تلت حرب الخليج، بدأ لدوائر الأعمال الإسرائيلية أن كل الأمور تجري في المسار الصحيح: فالاستثمارات الأجنبية تنفق، وأسهم للصناعات المتقدمة ترتفع في البورصات الغربية، وجرى توقيع اتفاقيات اقتصادية بين إسرائيل وتونس والمغرب، وبعض بلدان الخليج خاصة قطر. وأقامت إندونيسيا علاقات شبه دبلوماسية، وكذلك اقتصادية مع الدولة العبرية. وفي الوقت نفسه وقعت الأردن على معاهدة الصلح، وبدأ أنه من المتوقع أن يتبعها توقيع معاهدات مماثلة مع سوريا، ولبنان، الذي كانت إسرائيل تريد الانسحاب منه بأي شكل بسبب الضرر الموجهة للمقاومة الوطنية اللبنانية. وهكذا انضم الأردن إلى مصر كجمال للاستثمارات الإسرائيلية خاصة في مجال صناعات النسيج، التي كانت مهمة بالأيدي العاملة في هذه البلدان، وهي أرخص بخمس مرات من اليد العاملة الفلسطينية، التي كانت حتى ذلك الوقت، أساس للتوسع في هذا القطاع الصناعي.

ومن وجهة نظر شيمون بيريز وعالم الأعمال الإسرائيلي، تلك كانت مجرد البداية، فالشرق الأوسط الجديد الذي يطمون به، صحراء شاسعة لا تنتظر إلا التحضر بواسطة التكنولوجيا الإسرائيلية. وإذا كانت الصهيونية القديمة في الثلاثينات والأربعينات كانت تريد "إزهار الصحراء"، أي فلسطين — من وجهة نظرهم بالطبع — بزراعة غابات الصنوبر، والطماطم، ثم القطن فيما بعد، فإن صهيونية العام ٢٠٠٠، تريد أن "تحضر" الصحراء الشاسعة — بنفس النظرة العنصرية المتعالية على الشرقيين — أي العالم العربي، بأجهزة الكمبيوتر، ولجهزة المسح الإلكتروني الطبية التي ينتجها لجيل الجديد من الفنيين المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق. وفي إطار تقسيم العمل الدولي، سيلعب رأس المال الإسرائيلي دور الشريك الأصغر لرأس المال الأمريكي، والأوروبي، بدرجة أقل، متخصصاً في أحدث أنواع التكنولوجيا، خاصة البيوتكنولوجي. كذلك ستملعب الدولة اليهودية، بفضل بنيتها التحتية الحديثة، دور للقاعدة الإقليمية للشركات متحدة للجندية التي تريد الاستثمار في المنطقة.

وإلى جانب مشروعاته الإقليمية، حاول شيمون بيريز وفريقه الإجابة عن كيفية استمرار استغلال رأس المال الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية في إطار الوضع السياسي الجديد، بعد عقود من الاحتلال الإسرائيلي، أو بعبارة أخرى، كيفية الجمع بين انفعال الشعبين واستمرار الاستغلال. وكانت إجابة شيمون بيريز هي إقامة مناطق صناعية

على الحدود بين الأراضي الإسرائيلية وبين المناطق الفلسطينية المستقلة ذاتياً، وفيما بعد، بين إسرائيل وفلسطين.

وستكون هذه المناطق، منطلق حرة بالمعنى الكامل، حيث لا توجد قوانين اجتماعية، أو قوانين عمل جديدة بهذا الاسم، مما يجعل العمال للقائمين من غزة أو الضفة الغربية، عمالة رخيصة جداً، في خدمة للشركات الإسرائيلية أو الدولية المنشأة في هذه المناطق. وبعد ثلاثة عقود مما وصفته الاقتصادية سارة روي بأنه "فرض التنمية" في المناطق المحتلة، سيكون العمل في هذه المناطق الحرة هو السبيل الوحيد للحياة لآلاف العمال الفلسطينيين الذين كانوا خلال الثلاثين عاماً الأخيرة البناة الحقيقيين لإسرائيل، في صناعة البناء، والصناعات الخفيفة، والخدمات.

وكما نرى، فالتقلبات أوسلو ليست مجرد مشروع سياسي يحاول تحييد المقاومة الفلسطينية، والتخلص من الوجود الفلسطيني الذي يهدد الطبيعة اليهودية للدولة الصهيونية، ولكنها أيضاً، مشروع اقتصادي، يحاول أن يجد مكاناً لرأس المال الإسرائيلي في النظام السياسي الاقتصادي الذي أقامه للحلفاء الإمبريالي في العقد الأخير من القرن العشرين. ومن وجهة نظر القطاعات للنشطة من البرجوازية الإسرائيلية، لا تمثل السيادة الإسرائيلية على قبر النبي يوسف، أو مستعمرة إسرائيلية على أبواب نابلس، إلا التقليل في مقابل مليارات الدولارات المنتظرة من اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط في ظل العولمة الليبرالية. طبعاً بشرط تحقيق الإطار السياسي الذي تحدد في العاصمة للزوجية، وموجهة للخارجية الأمريكية.

ولكن هذا لم يأخذ في الاعتبار لشكال للمقاومة المختلفة — للمتناقضة أحياناً — "لشرق الأوسط الجديد" سواء من داخل إسرائيل، أو في الشرق العربي. وقد قالها منذ بضع سنوات، آلان جريش عندما حذر خلال نقاش جرى في التلفزيون الفرنسي أولئك الذين أكدوا نجاح عملية أوسلو، قائلًا: "إذا كان من المؤكد أن أوسلو تعني تحقيق العولمة، ومصالح البرجوازية الإسرائيلية، في الإطار الإسرائيلي-الفلسطيني، فإن فشلها المحتمل، سيكون نتيجة تحرك القوى الاجتماعية والسياسية التي تعارض بالذات، هذه العولمة لأسباب اقتصادية واجتماعية، أو لأسباب وطنية وثقافية...". وقد أثبتت أحداث السنوات الأخيرة، صحة تقدير رئيس تحرير "الموند دبلوماسيك" في مواجهة أولئك الذين يتجاهلون إرادة الشعوب، ويحتربون عملية للعولمة، والهيمنة الأمريكية، كترأ لا فكك منه.

## المقاومة العربية

إن مقاومة الحركة الوطنية العربية لعملية أوسلو استندت إلى رفض ما بدأ، بحق، أنه فرض لإرادة القوي على الضعيف، وتقديم ثمن للعدوان، ومحاولة إغرض الاستعمار الصهيوني، والهيمنة الإمبريالية، خاصة الأمريكية، على العالم العربي. ونجاح لولايات المتحدة في جر أغلبية البلدان العربية خلف رايقتها المقاتلة إبان أزمة الخليج، لا يغير من واقع أن أغلبية مواطني هذه البلدان، كانوا يشعرون بالتضامن مع العراق، وبأن النظام العالمي الجديد الذي ستقيم الحرب في الشرق الأوسط، يمثل تهديداً لهم، واعتداء على كرامتهم. وإذا كان صدام حسين، بعكس ما يقول به بعض الزعماء الوطنيين، ليس صلاح الدين، فإن حرب الخليج كانت، إلى درجة كبيرة، نوعاً من الحرب للصليبية الحديثة، التي أُرلد منها للغرب، أن يفرض ثقافته وقيمه، وخاصة السوق الرأسمالي ومنتجات الشركات متعددة الجنسية، بمساعدة بعض الكومبرلادور المحليين، على العالم العربي.

وحقيقة أن الاعتراف بإسرائيل، ودورها المهيمن في الشرق الأوسط، يلعب دور الصدارة في هذا "الشرق الأوسط الجديد"، إنما تؤكد في نظر الجماهير العربية، الغطرسة التي ينطوي عليها المشروع، وبالتالي مقاومتها له، حتى وإن بقيت هذه المقاومة أساساً سلبية وتقليدية. وهكذا، يصبح رفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل، هو التعبير عن مقاومة "الشرق الأوسط الجديد"، وهو الشكل الإقليمي للعولمة الليبرالية. وهكذا بقيت المشروعات الإنكليزية الكبرى التي تمخضت عنها للجان المتعددة الأطراف التابعة لمؤتمر مدريد، مجرد خيالات إمبريالية، كما بقيت الاستثمارات الإسرائيلية في العالم العربي، والمشروعات المشتركة الإسرائيلية العربية محدودة للغاية.

ومنذ البداية، كان من الواضح أن تطبيع العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، هو الشرط لتمكين البرجوازيات العربية من تطبيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دولة إسرائيل، ومن هنا أهمية نجاح عملية أوسلو كشرط لقيام "الشرق الأوسط الجديد". ولكن هذه العملية تعرضت هي الأخرى، لمقاومة، أو بالأحرى لعدة مقاومات، أدت، بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، إلى فشلها. وكانت أهم هذه المقاومات تلك التي أبدأها الشعب الفلسطيني ذاته، والذي بعد أن أعطى قيادته الفرصة للتفاوض حول "حل وسط تاريخي" مع الدولة الصهيونية، توصل إلى النتيجة أن المطلوب منه هو ببساطة، الاستسلام الكامل لا حل وسط. وإذا كانت المقاومة قد بدأت على يد منظمات اليسار الوطني،

ويدرجة أكبر الحركات الإسلامية والأصولية، إلا أنها أصبحت، بعد قيام الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠، عمل مجموع الشعب الفلسطيني، والحركة الوطنية بالكامل.

ومع ذلك، فقد رتب كثير من الفلسطينيين لأنفسهم مكاناً مناسباً في إطار النظام الاقتصادي السياسي لأمس، وخاصة بروتوكولات باريس بشأن العلاقات الاقتصادية والمالية، والتجارية، بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وهكذا قامت "احتكارات" بعض القادة السياسيين والعسكريين، والتعاون بين بعض قطاعات رأس المال الفلسطيني والإسرائيلي، والامتيازات المختلفة — على شكل أوضاع خاصة سميت "الشخص المهم جداً" (VIP) رقم ١، ٢، إلخ — التي منحتها قوات الاحتلال لمن رغب في ربطهم عضواً بسيطرتها. ولكن جميع هذه الامتيازات، وظهور طبقة كومبرادورية حقيقية، لم يستطع كسر حركة المقاومة الوطنية، ويفرض على جماهير الفلسطينيين نظام السيطرة الإسرائيلي الجديد. لقد كان التعاون مع إسرائيل محدوداً، وكان لا بد لاستمراره من دفع مقابل قليل، ولكن حكاه إسرائيل لم يكونوا على استعداد لدفع هذا الثمن، لأنهم بالعجوبة المعهودة في المستعمرين، تصوروا أنهم ببعض الحلي للزجاجة، سيكسبون للقادة الفلسطينيين، أو لبعض منهم على الأقل، لمشروعهم الاستعماري الجديد، وهو تحويل فلسطين إلى عدد من البلاتوهات. وهكذا فشلت، حالياً على الأقل، عملية التطبيع بين إسرائيل والفلسطينيين (عملية أمس)، وبالتالي المشاريع الكبرى "للشرق الأوسط الجديد" المعولم، كما وصفها شيمون بيريز في كتابه البرنامجي.

### المقاومة في إسرائيل

وهناك سؤال يفرض نفسه، وهو إذا كان الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي المحتمل، يفتح السبيل لهذه الأفاق الاقتصادية، فما الذي منع الليبرالية الإسرائيلية، وخاصة قطاعاتها الحديثة، من اتخاذ الخيارات السياسية الضرورية، والتقدم بالتنازلات الحتمية للوصول لهذا الاتفاق؟ وما هي القوى الاجتماعية والسياسية في داخل إسرائيل ذاتها، التي أفضلت هذه المشروعات الطموحة للتكامل الإقليمي عبر اتفاقات أمس؟ ونقودنا هذه الأسئلة مباشرة إلى جوهر تحليل التناقضات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، للدولة اليهودية والمجتمع الإسرائيلي. فمُنذ نهاية السبعينيات، تكونت كتلة اجتماعية جديدة أخذت بالتكديح في منازل الهيمنة السياسية للطبقات السائدة تقليدياً، والتي تمثلها منذ الثلاثينيات، الحركة العمالية.

وكما حدث للكثير من الدول الناشئة، فقد قامت بيروقراطية ميسابية عسكرية بعملية خلق الدولة وكذلك بعملية تراكم رأس المال، خاصة بإدارة أموال للمساعدات الأجنبية، عن طريق توزيعها بين مختلف الطبقات الاجتماعية. وكان حزب العمل، الذي استمر مسيطراً سياسياً حتى نهاية السبعينيات، هو الذي خلق البرجوازية الإسرائيلية، وخلصه قطاع للصناعات الكبيرة، التي لا زالت مرتبطة أساساً بهذا التيار. ولأخذت للطبقات الشعبية، وخاصة من أصل يهودي عربي، تتجمع تدريجياً وراء أحزاب المعارضة، أولاً لليمين العلماني (الليكود)، ثم وراء الحزب الديني الشرقي (أي ذو الثقافة لليهودية العربية) شاس. وكان رفض سلطة حزب العمل يستند إلى دوافع اجتماعية وثقافية: اجتماعية لأن الحزب بدا يظهر أكثر وأكثر، على أنه حزب الأغنياء، وثقافياً، لأن للحركة العمالية، وخاصة جناحها اليساري، كانت تعبر وبصرامة، عن التعلقي والازدراء لكل ما ليس غريباً وعلمانياً، على الأقل في الصورة الصهيونية.

ومنذ بداية الثمانينيات، أخذت إسرائيل، تحت ضغط البرجوازية الجديدة من جهة، والمؤسسات المالية الأمريكية والدولية من جهة أخرى، في عملية تفكيك تدريجية للدولة الاجتماعية، وخصخصة للصناعات والخدمات العامة، مثلها في ذلك مثل الكثير من البلدان. وبعد جيلين من عقلية "الرواد"، والإشادة بالقيم الوطنية في مقابل المال والأعمال، ساهرت إسرائيل بالكامل العولمة وأيديولوجيتها، فحلت قيم كسب المال، والربح، والسوق، والربحية، والفردية، محل "المصلحة الوطنية"، والمسؤولية الجماعية، واتجاهات المساواة، وأسلوب الحياة البسيط. ولأخذ الأغنياء يزدادون غنى بشكل صارخ، ويبدون للعجبية بصفاتهم يمثلون التقدم على الطريقة الأمريكية، في حين يزداد الفقراء فقراً، خاصة بسبب توقف الدعم للصناعات التي خلقت خصيصاً لتشغيلهم في المناطق التي رأت الدولة أن تزيد من كثافة الوجود اليهودي بها، وكذلك بسبب خصخصة الخدمات العامة.

وعلى خلفية هذا الاستقطاب الاجتماعي، انقسم المجتمع الإسرائيلي، في أقل من فترة عشرة أعوام، سياسياً إلى قسمين، فمن جهة، اصطفت الطبقات المسورة، العلمانية والغربية الطابع، وراء حزب العمل، مدافعة عن مشروع مجتمع يكرر بالحرف للنموذج الأمريكي، ويأمل في الاستمتاع بمزايا "القرية العالمية". ومن للناحية الأخرى، وقف للمستبعدون من هذا المشروع اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، أي اليهود العرب، والجماعات الدينية، والفقراء.

وقد وضع آرثر فنكلستين، المتخصص الأمريكي في شئون الدعاية، في عام ١٩٩٦، لزعماء اليمين، الاستراتيجية والشعارات التي مكنتهم من تكوين كتلة كبيرة تضم كل المعارضين لاتفاقات أوسلو، ولهيمنة حزب العمل عامة. فقد نجح زعيم الليكود في جمع أولئك الذين يعدلون العرب لأسباب أيديولوجية، وأولئك الذين اعتبروا أن هناك تهديداً للطابع اليهودي لإسرائيل، وذلك لدوافع ثقافية — على أساس من الدين أو الهوية — جمعهم جميعاً وراء الشعار: " بنيامين نتنياهوو يخدم لليهود"، والشعار "تريد دولة يهودية". وكان انتصار بنيامين نتنياهوو يعني رفض "الشرق الأوسط الجديد" الذي تمثلته اتفاقات أوسلو، والأمل في العودة إلى مجتمع أكثر تضامناً، وأكثر يهودية. وغني عن البيان أن بنيامين نتنياهوو، المتأثر بعمق بالناشورية، وباليمن الجمهوري الأمريكي، لم يكن أقل تحمساً من سلفه العمالي، للخصخصة، و"التكيف الهيكلي" الذي يلزم به صندوق النقد الدولي، ولكن خطابه الوطني المعادي للعرب، بدا لجزء كبير من السكان على أنه وعد بالعودة للقدس المفقود.

ولتف حول شعارات: "بيريز يبيع مصالحنا للمصريين والأردنيين"، و"أموال الضرائب تتجه إلى غزة"، عشرات الآلاف من العمال المهدين بفاق مصانعهم (خاصة في النسيج)، الذين تصوروا أن عملية السلام هي المسؤولة عن بؤسهم، مع أن الاستثمارات في البلدان العربية لم تكن ذات قيمة. والسبب في ذلك تعثر عملية السلام من جهة، والمناخ من قبل بلدان جنوب شرق آسيا التي تزيد جاذبيتها عن مصر والأردن.

### الخيار الأصولي

وفي وجه المشروع الاجتماعي للطبقات الميسورة، والكتلة العمالية، المتجه بالكامل نحو للعولمة النيولبرالية، يتبلور بالتدريج، مشروع مضاد يهدف بالانقسام، ويقوده اليمين الوطني، مشروع للانكفاء على الذات، قومي وديني، تمتزج فيه أصولية بلا تنازلات، وعسكرية قومية متطرفة. وهذا المشروع يهدف بالانقسامات، لأنه من جهة يتجاوز كثيراً ما يعتبره اليمين حلاً سياسياً معقولة في إطار الوضع الدولي، ومن جهة أخرى، لأنه لم يكن وارداً بالمرّة، لأنصار نتنياهوو، للتخلي عن عملية التكيف الهيكلي، والخصخصة.

ويبدو كما لو أن صراع الطبقات، سيظهر بعد حين، في دخل كتلة اليمين ذاتها، حيث يظهر تيار شعبي قوي، يمثل حزب شاس، يدفع بإسرائيل إلى نوع من الحكم

الشعبي الديني، على الطريقة الإسرائيلية. وفي هذه الحالة سيجد اليمين القومي نفسه مدفوعاً، تحت تأثير مصالحه الطبقية، إلى الالتقاء مع العماليين، وراء اختيار للعلماء في حدها المطلق. ويرمز الظهور العابر لحزب الوسط الذي يضم بعض الخارجين على الليكود، مع بعض مهندسي عملية أوسلو من اليسار العمالي، لما قد يكون أحد الأقطاب المقبلة للمسرح السياسي في إسرائيل. وفي مواجهة هذا للتجمع للبرجوازية الإسرائيلية، يمكن أن يصبح حزب شاس نقطة للتجمع لجزء كبير من الطبقات غير المحظوظة، التي تجد فيه التعبير عن كرامتها المهذرة، وعن قيم التضامن، وإجابات ملموسة على الآثار المدمرة لعمليات الخصخصة، تأخذ شكل عيادات، ودور حضانة، ومدارس يحصل فيها الأطفال على رعاية متكاملة في مقابل مبالغ تافهة.

ولا يضير أحداً أن هذه الخدمات يصاحبها حشو للأفكار الأصولية، وإنما قد يسمح، في الكثير من الأحيان بتربية قدر من الهوية، وبث نوع من نظم القيم، قد يقف في طريق تحول الكثير من الأجيال الأخيرة، من شباب الجماعات اليهودية ذلت الثقافة العربية، نحو الجنوب والانحراف.

وهكذا وكما في الكثير من البلدان الأخرى، تجد أجزاء كبيرة من الطبقات الشعبية الإيجابية على تهديدات العولمة النيولبرالية في الأصولية، والانطواء الجماعي، والوطنية، بدلا من البديل الاشتراكي والدولي. ولا يستطيع "اليسار الصهيوني" الذي يقف على رأس الحملة الصليبية من أجل تفكيك الدولة الاجتماعية، والسيطرة المطلقة للسوق، الادعاء بأنه يصلح بديلاً للطبقات الشعبية، أو قيادة للطبقة العاملة التي لم تستطع حتى الآن تحويل وزنها الاجتماعي إلى قوة سياسية. أما اليسار غير الصهيوني صغير الحجم، فقد اختار منذ مدة أن يركز نضاله في اتجاه إنهاء الاحتلال، تاركاً للتصدي لمشاكل المجتمع، وللاحتياجات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للطبقات المحرومة من المجتمع الإسرائيلي، لمستقبل غير منظور.

### الشباب ضد العولمة

وعلى هامش القوى السياسية القائمة، وفي استقلال كامل عنها، بدت ظاهرة جديدة خلال العامين الماضيين، قد تكون لخطوط العريضة لمقولة جماهيرية حقيقية أولى لمشروعات النيولبرالية، وآثارها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بل والسياسية. والأمر يتعلق بمئات من الشباب الإسرائيلي الذي ارتفع وعيه لا بالصراع العربي الإسرائيلي، وإنما بمشاكل المجتمع (الفقر، والبيئة، والتمييز، والعمالة المهاجرة)،

والذي ساعدت التعبئة الدولية الواسعة ضد العولمة على تخلاذه مواقف راديكالية. وهؤلاء الشباب الذي لم يبلغ، في كثير من الأحيان، الخامسة والعشرين، لم يحاصروا حرب لبنان، ولم تؤثر الانتفاضة الأولى عليهم كثيراً، فقد وصلوا إلى اللضج في خضم "عملية السلام"، ويسودهم الإحساس العام بأن الصراع العربي الإسرائيلي قد أصبح في عداد التاريخ.

وقد كون هؤلاء الشباب شبكة مرقطة عبر الإنترنت مع الحركات التي شاركت في مظاهرات سيلل، وبراغ، وميلانو [؟]، بل قد شارك البعض منهم فيها، وعادوا منها لإسرائيل بخبرات نفعتهم نحو الراديكالية بعمق. وقد أخذ هؤلاء الشباب في السنوات الأخيرة، ينظمون مظاهرات أخذت تجنح أكثر وأكثر نحو معاداة الرأسمالية صراحة، متنقلة من الموضوعات البيئية مثل طريق السيارات الجديد عبر إسرائيل، إلى مهاجمة مك دونالد، ومن مك دونالد إلى خصخصة التعليم، وإغلاق مصانع النسيج في جنوب البلاد.

والمشكلة الأساسية مع هذا الجيل الجديد من المناضلين، هي جهلهم، بل أحياناً، عدم اهتمامهم، بالقضية الفلسطينية الإسرائيلية. ومنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة، لم تشارك هذه الحركة التي تتجه نحو التحول إلى حركة حقيقية معادية للعولمة، إلا بقدر محدود في حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني. وهنا يتحدد هدف رئيسي للقوى السيسمية اليسار القديم، والتي تحظى بالكثير من الاحترام من جانب هذا الجيل الجديد المناضل، ألا وهو الربط بين النضال ضد العولمة للنيلبرالية، والتعبئة حول مشاكل المجتمع، والنضال ضد الاحتلال، والتضامن النشط مع الفلسطينيين. والأمر يتعلق بإثبات أن هناك علاقة وثيقة بين تحرير للشعوب، وبين النضال ضد النظام الإمبريالي الجديد، وهو أمر ليس من الصعب إثباته، ولأنه في إسرائيل، يجب التعبير عن هذا الارتباط بالتضامن الثابت مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر الوطني.

وهناك من الأسباب ما يدعو للأمل بأن يتم هذا الالتقاء، وفي هذه الحالة، سنبداً لأول مرة في الثورة العربية، معركة تجمع بين معاداة الرأسمالية ومعاداة الاستعمار، في إطار دولي حقيقي، يسمح مع الوقت، بقيام جبهة إسرائيلية فلسطينية ضد الإمبريالية، والرأسمالية، والاستعمار الصهيوني.

## ٦- أفريقيا جنوب الصحراء \*

تعرضت أفريقيا جنوب الصحراء، منذ اندماجها في العولمة النيوليبرالية، إلى أزمة بنيوية خطيرة، فشبها للقارة لم تتقلب في أحضان الحداثة، ولا تولت شئونها بنفسها. وعلاوة على ذلك، فعملية العولمة الجارية تشل ظهور قوى تعمل على إحداث تغييرات جذرية. وعلى الرغم من السيطرة الأيديولوجية للعولمة، وقدرتها الكبيرة على التحريك، فالشعوب الأفريقية تقاوم، وتعمل على إيجاد بدائل، سواء ما بعد الليبرالية، أو ما بعد للرأسمالية. وسنرسم فيما يلي، صورة سريعة وبليغتها، لأوضاع هذه الأزمة، وبعض الأشكال التي تتخذها هذه المقاومة الأفريقية، وخاصة من جانب المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية.

### أ- أزمة أفريقيا جنوب الصحراء

#### ١- طبيعة الأزمة وتطورها

تمر أفريقيا جنوب الصحراء بأزمة بنيوية عميقة، تعود أسبابها لعجزها عن التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي المفروض عن طريق المبالغة في قيمة للتجارة ثلاثية الأطراف. ففي مرحلة تجارة العبيد، نظمت للدول الساحلية ذاتها بفضل اندماجها في النظام للسائد حينئذ، ويفضل ما ملكته من أسلحة نارية، خربت البلدان الداخلية بحثاً عن العبيد لبيعهم كقوة عمل في السوق العالمي، وهكذا تحولت إلى ميسور توصيل لهذا النظام. وكان إلغاء تجارة العبيد في القرن التاسع عشر، إيذاناً بالنهاية لهذه الدول، فلم يبقَ أي من هذه الدول بعد لاختفاء هذا النظام الذي كانت تكون إحدى حلقاته، بل إن أياً منها لم تلجح في التحول إلى دولة حديثة وفي غياب ذلك، تكسبت الإثنية.

---

\* برنارد فونو تشويجوا، وأشير كاسندا. هذا المقال هو حصيلة المناقشات في حلقة دراسية للحركات الاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء، نظمها في دكا، عام ٢٠٠١، سبور أمين، ورنار فونو تشويجوا من مكتبتي العالم الثالث، وحضرها، ضمن آخرين، ديمبا موسى ديمبلي، وأماندي هلي ديمنج، ومختار ضيوف، وموليا كاتكويدا، وهين مارييه، وعبد الرحمن نديليه، وكولسي أ. إيسين، وجورج زونجولا تالاجا، وفلور سار، وشمس الدين سي.

وبعكس المرحلة السابقة، كانت ظاهرة الاستعمار قاصمة في آثارها، وقلبت المجتمعات الأفريقية رأساً على عقب، وهذه كان دورها توريد المنتجات التي احتاجت إليها أوروبا على نطاق واسع، سواء للصناعة (النحاس، والحديد، والمنجنيز، والذهب، والألماس، والالومنيوم، إلخ)، أو من الزراعة (الخشب، والبن، والكافور، والقطن، إلخ). وقد سادت ثلاثة أشكال من علاقات العمل خلال هذه المرحلة، وهي: اقتصاد التجارة (التي ربطت الفلاح الصغير بنظام السوق العالمي للمنتجات الاستوائية، مع الإبقاء عليه تحت سلطة مراكز الاحتكار (بالتحكم في ما يحصل عليه لقاء عمله مثلاً)، واقتصاد الاحتياط (المتمحور حول صناعات الاستخراج، القائمة على أساس أجر العمل المتدنٍ)، واقتصاد النهب (حيث تستولي شركات الامتياز على إنتاج الفلاحين دون مقابل تقريباً).

وواجهت حركات التحرير والاستقلال تحديات ضخمة، دارت حول الكثير من القضايا مثل كسب السيادة الوطنية، أو بناء اقتصاد مستقل، أو كسب للشرعية عن طريق التقدم الاجتماعي، أو صناديق الاقتراع، إلخ. وأدت الخلافات بين القادة الذين نادوا بضرورة الاعتراف بدور الثقافة الزيجية، وما قدمته للحضارة العالمية (إ. منجور، ١٩٧٧)، ولزعماء الذين نادوا بأسبقية الاستقلال السياسي كشرط لتحقيق التحرر الثقافي (أ. كابرال، ١٩٧٥)، إلى تئذد الاتفاق على مشروع للمجتمع يصلح للقارة ككل.

ومع قيام الاستقلال، انتهت للقارة مشروعين اجتماعيين مختلفين، ولكن لياً منهما لم يتبن قضية الديمقراطية. فالقادة الراديكاليون، أو المنادون بالاستقلال، ربطوا مشروعهم بثلاثة محاور: أولاً السيادة، ثم بناء دول حديثة على أساس للموارد الطبيعية والبشرية التي تزخر بها القارة، ومن هنا تعلقهم بفكرة الوحدة الأفريقية. أما الاقتصاد، فجاء في المرتبة الثالثة لأنه لم يكن هدفاً في حد ذاته، بل كوسيلة لتدعيم السيادة، وتعزيز التقدم الاجتماعي.

وإلى جانب الاتجاه السابق، تبلورت رؤية نيو كولونيالية تتبنى فكرة تحديث الدول في إطار البليقة الموروثة عن عهد سيطرة الاستعمار، وتنتظر هذه الرؤية للاقتصاد قطاع خاضع لتوطينه الداخلي الخاصة، الأمر الذي برر استمرار السير وفق النموذج الاستعماري الذي يؤكد للتبعية التقنية، وللتجارية، والمالية، مستنداً إلى الدعم السياسي للقوى الاستعمارية السابقة والولايات المتحدة، لا دعمها الاقتصادي.

ومن المفيد أن نُذكر بأن كلا من الاتجاهين تطور في سياق الحرب الباردة، وأن أياً منهما لم يتحقق بالكامل. ولم يتم أحد بدراسة قضية الديمقراطية بعمق. فنكروما مثلاً كان يعتقد بإقامة دولة ديمقراطية تجمع للممالك والولايات الموروثة من أفريقيا ما قبل الاستعمار، ولكنها تعدلت تحت تأثير الحكم الاستعماري غير المباشر (قوامي نكروما، ٢٠٠١). ولقد زعماء آخرون مثل جوليوس نيريري، على البعد الاجتماعي للدولة الجديدة، بالتأكيد على التوافق بين الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية والاشتراكية الأفريقية ("لوجام"). وفي نموذجي المجتمع، تميز القطاع العام، ضمن صفات أخرى، بالاستغلال المفرط للفلاحين. ولدى إيفلاس للنموذج الميادي، خاصة تحت ضغط أزمة الديون، إلى تنشين للنموذج الليبرالي.

## ٢- نقد للنموذج الليبرالي

تدعو الليبرالية في أفريقيا لإقامة دولة لكل حجماً من دولة للتنمية، ولكنها أكثر كفاءة منها، وحيث تتحرر الطاقات الفردية بفضل اقتصاد السوق، وغني عن البيان أن نحدد النتائج الثقيلة لمثل هذا المشروع، سواء من الجوانب الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية. ونؤكد هنا أن أسلوب خدمة الديون كان السلاح للرئيسي الذي أجبر عن طريقه القادة الأفريقيون على القبول بسياسات العولمة الاقتصادية الليبرالية، التي فرضها السبعة الكبار تحت مسميات "فاق واشنطن"، أو "برامج التكيف الهيكلي". وهو الذي مثل رأس الحربة في المعركة ضد بناء دول حديثة.

وفيما بين عامي ١٩٨٠، و١٩٩٦، تضاعف حجم الدين الخارجي ثلاث مرات، فارتفع من ٨٤,٣ مليار، إلى ٢٣٥ مليار دولاراً. وتحول أفريقيا جنوب الصحراء، كل عام للخارج، ما يساوي أربعة أضعاف ميزانياتها الاجتماعية لخدمة هذا الدين. وعلى الرغم من هذه التحولات الضخمة، فإن العجز عن دفع الأقساط المستحقة بالكامل، يؤدي لزيادة قيمة الدين باستمرار. وتبقى شبه القارة أسيرة دين لا ينتهي، تغذيه مجموعة من الآليات تبدأ من الفهم النظري لماهية الدين، وحتى طريقة حسابه، مروراً بحزمة من القيود الأيديولوجية والسياسية. وعلى سبيل المثال، نذكر هنا غياب أية تفرقة بين دين مكروه، ودين مشكوك في شرعيته، ودين له ما يبرره؛ والإدراك السيئ للمشاكل الاقتصادية لأفريقيا؛ ووضع الدول المدينة تحت الوصاية؛ ونزع للشرعية عن السلطات المحلية؛ وأساليب الإحصائيات الملتبسة؛ وتفضيل الخطاب الأيديولوجي على مواجهة الحقائق، إلخ.

أدى انهيار الدولة تحت ثقل العولمة الليبرالية، إلى حرية انتقال رؤوس الأموال، ولكنه بالأكثر، دعم منطق النهب الذي ميز العلاقة بين الاقتصاد العالمي وأفريقيا منذ القرن السادس عشر. هذا هو ما تكشف عنه تصرفات قلدة للجيوش المحاربة الذين يستولون، بلا وازع، على الثروات المعدنية الموجودة بالمناطق التي يسيطرون عليها، ويدخلون في مشاركات مع تجار السلاح والمخدرات، والبنوك الأجنبية، والشركات المعدنية الجنسية في قطاع المناجم، لتعزيز المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأجنبية. وتتخذ هذه الظاهرة أبعاداً مثيرة للقلق، بصفة خاصة، في أنجولا، وليبيريا، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأفريقيا ما بعد الاستعمار، مثلها مثل أفريقيا تحت حكم الاستعمار، ليست مثلاً للديمقراطية. وحتى قبل أن يبتدع السبعة الكبار فكرة الحكم الرشيد، كان الشعب الأفريقي قد تظاهر في الكثير من المرات مطالباً بوضع حد لنظم الحزب الواحد، وفتح باب النقاش الديمقراطي، وإنهاء أوضاع المحسوبية السياسية. وجرى هذا النضال في مجالات مختلفة، أهمها نطاق الحركات الاجتماعية، ودوائر المجتمع المدني. فما هي أوضاع هذا النضال اليوم في لقارة الأفريقية؟ وكيف يجري التعبير عن الإفقار الحالي للشعب الأفريقي، والقيود التي تفرضها العولمة النيولبرالية؟

## ب- المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

### ١- المجتمع المدني

للفكرة السائدة عن المجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء، تشمل الجمعيات غير السياسية، وغير الأيديولوجية، ومن هذا المنطلق، تستبعد من بينها الجمعيات الدينية، لأنها تتبنى، نظرياً، أهدافاً أيديولوجية. وهذه الفكرة تستبعد جميع أشكال التنظيم، وللتعبير التي تناضل للطبقات الشعبية عبرها من أجل تغيير العلاقات الاجتماعية. وهي تحول المجتمع المدني إلى مجموعة من الجمعيات العاجزة، لأنها تتخلى عن محاولة تغيير المجتمع، وتتأقلم مع متطلبات إعادة إنتاج النظام السائد.

وفي هذا السياق، فاللاعبون الرئيسيون هم المنظمات غير الحكومية، ويمكن تقسيمها بحسب مجالات نشاطها. وتأخذ المجموعة الأولى منها على عاتقها القيام بالخدمات المسؤولة عنها الدولة في الديمقراطيات ذات الاتجاهات الاجتماعية، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية. وهذه المنظمات تضع برامج نشاطها في إطار محاربة الفقر. والمجموعة الثانية، تشمل المنظمات المرتبطة بمشروعات

محددة للتنمية، وهي تشمل حوالي ١٥% من المنظمات المسجلة في أفريقيا جنوب الصحراء. أما المجموعة الثالثة، فتضم المنظمات المشغلة بالدفاع عن الحقوق سواء كانت حقوق الإنسان بصفة عامة، أو حقوق العاملين، أو حقوق المرأة ومطالبها. وتتجه أنشطة هذه المنظمات، بصفة رئيسية، نحو تفهم النظام اللبرالي، والمآزق التي يسببها للعالم الثالث.

وتحصل المجموعتان الأوليان على حوالي ٨٥% من ميزانية المنظمات غير الحكومية، في حين تحصل المجموعة الثالثة بالكاد على ١٥% الباقية منها. ويؤثر اعتماد الكثير من هذه المنظمات على الخارج، على توجهاتها لحد كبير، ويترتب على ذلك تبعية مالية، إلى جانب الانحياز الأيديولوجي. وتضطر الكثير منها، أن تتبنى، حتى عن غير إقتناع، وجهات نظر دفاعي الأموال، والدول الكبرى، في أثناء مؤتمرات القمة، أو المؤتمرات العالمية.

وتهتم الحكومات المحلية في أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك الدول المانحة، بابتعاد المنظمات غير الحكومية عن السياسة، وهي تنزعج من أنشطة المنظمات التي تضع لها كهدف معان، كشف عيوب النظام النيو لبرالي. وتعمل السلطات على الحد من خطورة هذه المنظمات، إما بحرمانها من الدعم المالي، أو بإنشاء منظمات موازية لها، غنية، وقريبة من السلطات.

وأياً ما كان الأمر، فالترقة بين المنظمات ذات التوجه السياسي وغير السياسي في أفريقيا اليوم، ليس واضحاً، فالتدهور في ظروف المعيشة بلغ حداً من السوء يجعل الناس لا يفكرون إلا في الاحتياجات الضرورية للحياة، ولا يفكرون في المستقبل إلا في المرتبة التالية. وتقرض الاحتياجات الضرورية تراجع للنضال من أجل تغيير العلاقات الاجتماعية، والوعي السياسي به. فضلاً عن ذلك، فإذا كان من السهل نظرياً، للترقة بين البعد السياسي واللامناسي للمنظمات، فإن تلك المحاولة تصبح من قبيل اللامان في الواقع العملي.

## ٢- الحركة النقابية الأفريقية

بدأت الحركة النقابية في أفريقيا في الثلاثينيات والأربعينيات، بتوجيه ودعم من النقابات الأوروبية، وقد توسعت وتدعمت خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، في عتبة مرحلة كسب الاستقلال. وقد توسعت صفوفها بانضمام لكثير من الفلاحين ومن المتقنين الأفريقيين، إلى جانب محاولات للتخلص من الوصاية الأجنبية،

والتصدي لعدة جهات منها النضال من أجل الاستقلال، والوحدة الأفريقية. وهذا يفسر الكثير من التذبذب في النضال السياسي والقبلي للكثير من الزعماء الأفريقيين من أمثال أحمد سيكو توري، وفيلكس هوفويه بواتيه، وبتريس لوموبا، وقولمي نكورما ريبو. هنا أن الصراع القبلي، والنضالية السياسية يسيران جنباً لجنب، سواء فيما يتعلق بمطالب العمال والفلاحين، أو بتحقيق للتطلعات نحو الاستقلال، والوحدة الأفريقية.

وبعد الاستقلال، تعرضت الحركة القبلية لتحول عميق كنتيجة للاهتمامات السياسية الجديدة للمرحلة، وفي الواقع، كانت أغلبية البلدان الأفريقية، بعيداً عن العداء بين الشرق والغرب، أسيرة فكرة بناء الوحدة الوطنية. واعتبرت هذه الوحدة للشرط الأولي للتنمية، وبالتالي الحدثة. وتحت اسم الوحدة الوطنية، ويهدف التحكم في السلطة، فرض على الشعوب الأفريقية نظم الوحدة السياسية (الحزب الواحد)، الذي تعتبر الانقلابات مجرد امتداد له، وجرت للتغطية على أية اختلافات ليبرولوجية، أو دينية، أو إقليمية. واعتبرت المصلحة الوطنية، ومتطلبات التنمية، معايير يجب احترامها، وتتولى أياً تمايزت خاصة. وهكذا تحولت الانقلابات من حركة تدافع عن مطالب أعضائها، إلى حركة تضم الجماهير الشعبية، وتكفها لزيادة الإنتاجية. وتجاهلت للتفسير الجديدة، الأساليب التقليدية للتحرك العمالي مثل الإضرابات، واستبدلت بها الخطاب الأخلاقي للأعضاء، وتعريفهم بواجبهم كمواطنين.

وخلال هذه المرحلة، عاشت للحركة الانقلابية بوصفها حركة معارضة، ورقابة على السلطة، ضمن قيود أولئك الذين أنشأوها. وهنا نمت حركة نقابية تتجاهل الخلاقات والأمال الشعبية، وتستمد شرعيتها من خضوعها للسلطة، أي للحزب الواحد الذي تتلقى منه التوجيهات، وكذلك التمويل. وهكذا أصبح من المعتاد، في هذا السياق، أن نجد الزعماء القبليين يتلقون التكاليفات السياسية، أو يشغلون المناصب الوزارية، أو يؤيدون بلا تردد، المبادرات الحكومية. وفي هذا السياق من "القبالية المسؤولة"، عمل اتحاد العمال الوطني السنغالي كفرع من الحزب الاشتراكي (برنار فونو تشويجوا، ٢٠٠١، ص ٢١)، لما في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، فقد امتص الاتحاد الوطني لعمال زائير ببساطة، في داخل الحزب الواحد، وهو الحركة الشعبية

---

مجلس من بين الجيل الأول من الزعماء الأفريقيين، الذي لم يمر بالحركة القبلية، فأعلمهم كد سامم في تأسيسها، وتوجيهها، ثم استخدموا كرسى الرمح في الوصول إلى السلطة. وهكذا فعل سيكو توري، وهوفويه بواتيه، ولوموبا.

للثورة، ونفذ جميع توجيهاته بأمانة، طوال ثلاثة عقود. أما في النيجر، فقد فرض الاتحاد الديمقراطي للنيجر نفسه كحزب وحيد، ولم يكتفِ بلخصاص النقابات، وإنما لمتصها بأكمل. وهكذا تحول الاتحاد الوطني لعمال النيجر، إلى مجرد سير توصيل بين السلطة والعمال (مامادو جازيرو، ١٩٩٧، ص ١٢٧).

وأعطت رياح الحرية التي هبت على القارة في أوائل التسعينيات، دفعة جديدة للحركة النقابية. وفي خضم الانتقادات والمطالب التي أثّرت في المؤتمرات الوطنية، وفي محافل التعديلات الدستورية، التي انعقدت في أغلب البلدان الأفريقية، مُنِع صوت النقابات مطالباً بالتنجيد الحزبية، وتداول السلطة السياسية عبر انتخابات حرة وشفافة. أما في المجال الاجتماعي الاقتصادي، فقد نادت برفض برنامج التكيف الهيكلي، وتحسين الأوضاع العامة للعمال، وخاصة برفع الأجور، وتحسين ظروف العمل، والاعتراف بالحقوق النقابية الأساسية التي كُتبت لسنوات طويلة بحجة المحافظة على السلام الاجتماعي، والتنمية. ولم يتوقف الأمر عند حد الخطاب الأجوف، بل تبعت هذه المطالبات، تحركات ملموسة من جانب المنظمات النقابية، مثل الإضراب في مظاهرات، وحركات للعصيان المدني<sup>١٠</sup> وإنشاء لجان النضال الديمقراطي ضد الأعياب للقادة السياسيين، ولتعزيز مكاسب الصحة الديمقراطية.

وخروجاً على فكرة أن أغلبية النقابات الأفريقية قد اتبعت خطأً متشابهاً، سندرس بصفة خاصة، الخبرة النقابية لجنوب أفريقيا، وذلك من جهة، لأثر التاريخ الطويل من التمييز العنصري في ذلك البلد (الأبارتيد)، ولما له من وزن اقتصادي، وهيبة على المسرح السياسي الأفريقي، حالياً.

والحركة النقابية لجنوب أفريقيا، قوة اجتماعية وسياسية لا يمكن إنكارها. وقد ظهرت مع بدء العمل في المناجم، ولكن لم يتم الاعتراف بها إلا نحو عام ١٩٢٤، حيث تأسس مجلس جنوب أفريقيا للحرف والعمل، الذي كان يضم جميع العمال غير المتخصصين — بغض النظر عن أعراقهم — إما عن طريق النقابات المختلطة، أو المنظمات النقابية لكل جماعة عرقية. وبعد الحرب العالمية، أوقف تشدد التمييز العنصري هذا لتطور، فقد منع نظام الأبارتيد قيام نقابات مختلطة، ولم يعترف

<sup>10</sup> ويشير هنا، ضمن أشياء أخرى، لألم المدينة المينة التي نُظمت ضد حكومة موبوتو في كينشاسا، والإضرابات المتتالية لنقابات المدرسين في النيجر خلال الأعوام ١٩٨٩-٩٠، و١٩٩١-٩٢، احتجاجاً على تأثير إجراءات التكيف الهيكلي على التعليم. (مامادو جازيرو، ١٩٩٧، ص ١٢٨-١٢٩).

للعمال للمود بحق الانضمام إلى النقابات، واعتُبرت منظماتهم مجرد مؤسسات تعليمية.

وتحت لكثير من الضغوط الداخلية والدولية، اضطر النظام للتخفف من بعض سوءاته، وألغى نظام المعاملة المزدوجة نظرياً، عام ١٩٧٩. ومع استمرار التأكيد على رفض اشتغال النقابات بالسياسة، سُمح للعمال السود بتكوين النقابات، كما سُمح بقيام النقابات المختلطة. وفي يناير ١٩٨٠، أنشئت أول نقابة سوداء للعمال، وهي نقابة عمال النقل الأفريقيين. ومنذ ذلك التاريخ، تسارعت خطى إنشاء الحركة النقابية، متضمنة التنوع العرقي للمميز لمجتمع جنوب أفريقيا (البيض، والملونين، والسود، والمختلطة)،<sup>١١</sup> إلى جانب التفرقة الكلاسيكية بين العمال وأصحاب العمل.<sup>١٢</sup>

وعلى الرغم من المظاهر، فالحركة النقابية لجنوب أفريقيا ليست مبرأة من الصراعات والتناقضات الداخلية. وعلى سبيل المثال، نذكر المشاكل التي ثارت بشأن مشروع استثمار أموال المعاشات والإعاقات لأعضاء مؤتمر جنوب أفريقيا للنقابات في قطاع الشركات. فمن وجهة نظر قادة هذا الاتحاد النقابي، يعتبر هذا الاستثمار مبرراً لما يحققه من ربحية، ولما يمنحه للاتحاد من فاعلية اجتماعية وسياسية.<sup>١٣</sup> ولكنه يثير بعضاً من القضايا الأساسية خاصة للرأسمالية الجنوب أفريقية، وطبيعة الحركة النقابية لهذا البلد. فعندما يستثمر مؤتمر جنوب أفريقيا للنقابات في القطاع الخاص، ألا يدخل هذا إلى الحركة النقابية مبادئ تجارية تتعارض مع القيم، والعمل الجماعي الذي

---

<sup>١١</sup> في عام ١٩٨٣، وعلى أساس التنوع العرقي، كانت هناك ٥٦ نقابة للبيض، و ٣٥ للملونين، و ٢٣ للسود، و ٨٠ مختلطة.

<sup>١٢</sup> كان عدد نقابات العمال في عام ١٩٨٢، ١٩٩ ١٩٩ نقابة، ونقابات أرباب العمل ٢٦٢. ومن ضمن الكثير من اتحادات النقابات التي نشأت، يمكن الإشارة إلى أهمها وهي: مجلس نقابات جنوب أفريقيا، الذي تأسس عام ١٩٥٤، ويضم ٥٧ نقابة، وحوالي نصف مليون عضواً واتحاد عمال جنوب أفريقيا، ويضم ١٢ نقابة، وحوالي ١١٠ ألف عضواً ومؤتمر جنوب أفريقيا للنقابات الذي تأسس عام ١٩٨٥، ويضم حوالي ٣٤ نقابة السود بشكل أساسي، وعدد أعضائه حوالي ٥٠٠ ألف.

<sup>١٣</sup> ومن بين المبررات المقدمة، ما يلي: "هناك فرص كبيرة للاستثمار أمام صال هذا البلد، وعليهم الاستثمار وفقاً لمبدأ الشعور بالمسؤولية الذي يسمح لهم بتكر من التحكم في الأحداث، وفي أماكن محشة العمال، وفي خلق استراتيجية منسقة للاستثمار النقابية. وسنقوم بالاستثمار في مجموعة كبيرة من المجالات ولقطاعات، ولكننا نطمح أن عملية اشتراك السود أن تحقق لية نتيجة إذا لم تلعب دوراً فعالاً في القطاع المالي الذي يتحكم في الاقتصاد. كذلك سنستثمر في قطاعات مثل الصحة، والبناء، والصناعة، حيث سنستفيد من ملكية وسائل الإنتاج لتحقيق أولويات برنامج البناء والتنمية". (ج. كوخ، ١٩٩٧، ص ٦٣).

كان يمثل دافعاً قوياً للفتاوية؟ وكيف سينصرف المؤتمر عند حدوث صراع بين العمال وبين الشركة التي استثمر فيها أمواله؟ وكيف سيواجه القيود الحالية للعملة النيو-لبرالية التي من بين قسماتها الأساسية، فصل العمال، وتخفيض الأجور، ونقل المصانع بحثاً عن عمال أقل أجراً؟ فضلاً عن ذلك، فهذا الوضع يثير التساؤل عما إذا كان مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة" ميسود في مجال القيادة الاجتماعية والسياسية للحركات الاجتماعية.

### ٣- المنظمات النسائية

تحقق خلال العقود الثلاثة الأخيرة، توافق في الرأي بشأن تحسين أوضاع المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، سواء على مستوى المؤسسات الحكومية، أو للمؤسسات الدولية، أو للمنظمات غير الحكومية، وأفريقيا جنوب الصحراء ليست غريبة عن هذا التوافق في الرأي. وعلى الرغم من التقيد الجامد بمرجعيات التقاليد، والثقافة، فإن القليل من الأفراد، والهيئات، في أفريقيا جنوب الصحراء، هم الذين يعارضون هذا الانتماء المزوج. ويشهد على هذه الظاهرة، التوسع الكبير في عدد المنظمات التي تتاضل من أجل قضية المرأة على الأرض الأفريقية، والانغماس المتزايد للنساء الأفريقيات في اللقاءات الدولية، وفي النضال من أجل التغيير السياسي في بلدانهن<sup>١٤</sup> وإذا كانت مشاكل المرأة قد أصبحت أكثر بروزاً منذ المبعينيات، بفضل تحرك الأمم المتحدة،<sup>١٥</sup> ضمن فعاليات أخرى، فهناك بحوث نظرية، حول الموضوع جرت قبل ذلك. ومن بينها، تشير إلى وجهة النظر التقليدية، ذات التوجه لخير، التي كانت سائدة حتى أربعين عاماً مضت، والتي تقصر دور النساء على العمل المنزلي، والإنجاب.<sup>١٦</sup> وهي تعتبر النساء مخلوقات ضعيفة، معرضة للعدوان، وفقيرة، وسلبية، وتحتاج بالضرورة إلى مساعدة للرجال، وحماية للمجتمع، والجماعة. وفي مواجهة هذه النظرة، أصدرت إيستر جومبوروب، عام ١٩٧٠، كتابها الشهير: "المرأة والتنمية

<sup>١٤</sup> ويشير عدة إلى الدور الذي قامت به النساء الأفريقيات في التمييز والمشاركة بقوة، في المؤتمرين العالميين في القاهرة (مؤتمر السكان العالمي، عام ١٩٩٤)، وبيجين (رحلات: السلام، والمساواة، والتنمية، عام ١٩٩٥).

<sup>١٥</sup> لقد اعتبر عام ١٩٧٥، "عام الدولي للمرأة"، والأحلام ١٩٧٥، إلى ١٩٨٥، "عقد المرأة". وفي هذا السياق، اعتضت الأمم المتحدة مبالغ كبيرة لتعزيز قضية المرأة.

<sup>١٦</sup> وسأزال هذا التوجه سائداً، مع الأسف، في أغلب المجتمعات الأفريقية، بل إنه يحوم حول أغلب الخطاب الأفريقي الشائع، والتصرفات اليومية للأفريقيين بغض النظر عن الانتماءات الثقافية.

الاقتصادية"، الذي تؤكد فيه الدور الإنتاجي بصفة خاصة، للمرأة، وتلقي الضوء على مشاكلها المميزة. وتبرز المؤلفة لآليات إخفاء دور قوة عمل المرأة، وكيفية تخصيصها لهذه الأعمال، واستغلالها، كما تدّين عملية تقسيم العمل في الزراعة على أساس "النوع الاجتماعي". وكان هذا التحليل نقطة البدء لتوجه جديد لمشاكل المرأة، ألا وهو "إمماج النساء في التنمية".

ومفهوم "إمماج النساء في التنمية" يشمل ثلاثة اهتمامات متتالية، وهي: المساواة، والصراع ضد الفقر، ورفع الكفاءة. والاهتمام بالمساواة، يعني اندماج النساء في أنشطة التنمية على نفس مستوى الرجال، وهو بذلك يتجاهل علاقات القوى بين هذين النوعين الاجتماعيين. أما التوجه للصراع ضد الفقر، فيقوم على أساس أنه للقضاء على فقر النساء، فلا بد من رفع إنتاجيتهن، وهو لا يأخذ في اعتباره القيود المبنية على اختلاف الأدوار، والأوضاع الاجتماعية للمرأة في المجتمع الأفريقي. أما رفع الكفاءة، فيفترض توفير الدعم التقني، والمالي لأنشطة المرأة الإنتاجية، كوسيلة مفيدة للتنمية في مجموعها.

وبصفة عامة، يتعرض مفهوم "إمماج النساء في التنمية" لكثير من الانتقاد، فهو يقلل من أهمية الاختلافات البيولوجية بين الجنسين لمصلحة نظرة مبنية على نوع من الحتمية الاجتماعية. فباعتباره النشاط الإنتاجي للمرأة رداً كافياً على مشاكل الفقر، وضعف التنمية التي تعاني منها، يتجاهل هذا المفهوم البنى الاجتماعية التي تنتج عن المساواة، وتتحول المرأة إلى مجرد أداة إنتاج. وفي ظل مظاهر للكرم نحو النساء، تتحول نظرية "إمماج النساء في التنمية" إلى فخ لهن، حيث تبدو عملية الإمماج في التنمية، قريبة للشبه لحد كبير إلى كونها شكلاً حديثاً من أشكال الاستغلال التقليدي الذي كن يتعرضن له.

ومذ بضع سنوات، ظهر توجه جديد يتطلع للطلو محل توجه "إمماج النساء في التنمية"، وهو يضع مشكلة المرأة في إطار علاقة للسلطة، ويسمى "اتجاه التمكين". وهو ينظر لمشاكل المرأة في إطار يمثل العلاقة غير المتوازنة بين الشمال والجنوب، أي في إطار لا مساواة تعود أسبابها للسلطة والسيطرة. وطبقاً لهذا التيار للفكري، فإن تحسين أوضاع المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، يرتبط بشكل وثيق بمشاكل السلطة، وهذا يعني تدعيم السلطة السياسية، والاستقلال الاقتصادي، والقدرة على ممارسة الحقوق القانونية، مما يعني لا فقط ضمان العدالة للنساء الأفريقيات، وإنما منحهن كذلك، أداة فعالة للنضال ضد التهميش.

وهذه التوجهات في مجموعها، تمثل الخلفية لتحرك المنظمات النسائية في أفريقيا. وتحت تأثير المتغيرات المختلفة (المجال العام أو الخاص، في المدن أو في الريف، والفئات الاجتماعية، ومستوى التعليم، والدخل، وعمر العضوات، إلخ)، يتجاوز للتحرك النسائي للحدود النظرية التي رسمناها أعلاه، ويغطي للكثير من المجالات، ويتخذ اتجاهات متعددة، من بينها اشتغال النساء بالسياسة. وسنكتفي كمثال، بهذا النشاط السياسي للنسائي فيما يلي.<sup>١٧</sup>

وفي الواقع، فحتى بضع سنوات خلت، كان المسرح السياسي الأفريقي حكراً للرجال، وكانت للنساء مبعديات عن المجال العام، إما بأليات مؤسسية، أو باسم التقاليد والعرف. وطبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة، فإن ٨% فقط من الإناث الأفريقيات لهن مكان في هيئات اتخاذ القرار على رأس الدولة (كافوي أنجاماجبو-جونسون، ١٩٩٧، ص ٦٢). ولكن هذه الحقيقة يجب ألا تضللنا عن الدور الحقيقي الذي تلعبه المرأة الأفريقية في المجال السياسي. وهناك نوعان من الانغماس، فمن جهة الحركة للتقائية، الجزئية، والمربطة بالأحداث، ومن جهة أخرى، للتحرك للمنظم طويل المدى. وفيما يتعلق بالنوع الأول، نذكر بصفة خاصة، أنه في النضال ضد الدكتاتوريات الأفريقية، كانت النساء في طليعة المصالحات الشعبية. لقد كن أول من نزل إلى الشوارع، وفي مالي، وتوجو، والنيجر، تصدين بشكل رائع لأفة القهر، ونجحن في جر بقية السكان للنضال. وساهمت تحركاتهن بشكل حاسم في سقوط النظام الحاكم في مالي، وفي عقد مؤتمرات وطنية حاسمة لمحاسبة للقائمين على السلطة، وفي تحديد شكل الهيئات السياسية الجديدة في عدة بلدان<sup>١٨</sup> (كافوي أنجاماجبو-جونسون، ١٩٩٧، ٦٨).

وهذا النوع من التحرك لا يستهدف الحصول على السلطة، ولا إحداث تغيير بنيوي جذري، بل يهدف إلى تغيير في قيادة المؤسسات القائمة. وكما يحدث كثيراً، فيمجرد انتهاء الثورة، تنتهي التعبئة بالكامل، وفي هذا الصدد، يدين قوامي نينسين غياب أي مشروع مشترك<sup>١٩</sup> ليلعب دور الحافز لهذه الصراعات (قوامي نينسين، ٢٠٠١، ص ٢٢٢). وهذا يمثل الحد للشائع لمسار هذا النوع من الحركات الاجتماعية.

---

<sup>١٧</sup> ونترك هنا، عن قصد، الحديث عن أشكال أخرى مرموقة لحركات النساء الأفريقيات، مثل مجال المهنيات (تقنويات، والطبيبات، والمجالاتيات، والمتاجرات، إلخ)، ومجال العمل في الأحياء السكنية.

وكمثال على التحرك للمنظم طويل المدى، لدينا، ضمن حركات أخرى، تجمع الروابط النسائية " في نوجو، و "بيو بيوي" في السنغال. وقد وضعت الأولى من هاتين المنظمين هدفا لها تحقيق المطالب الشعبية من أجل الديمقراطية، أما الثانية، فتناضل من أجل المساواة في الحقوق للجميع، وخاصة بالنسبة للنساء. وفي سبيل ذلك، تتناضل من أجل التوعية بقضية النوع الاجتماعي، والاعتراف المؤسسي ببعض حقوق المرأة في السنغال، وفي بلدان غرب أفريقيا (برنار فونو تشويجوا، ٢٠٠١، ص ١٨). ومثل بقية الحركات الاجتماعية الأفريقية، تولج المنظمات النسائية ذات القوى الضاغطة التي تحد من للتنمية في القارة الأفريقية. ونذكر منها على سبيل المثال، النيوبرالية المسفدة، ونتائج إجراءات التكيف الهيكلي، وضغوط للتقاليد، والقيود الدينية، وللتبعة المالية بمواء بالنسبة للدولة، أو للمؤسسات المالية الدولية. ويثير تجمع هذه العوامل للجدل حول قدرة هذه للمنظمات على تغيير الهياكل الاجتماعية للقائمة، حيث تربط في إطار الرؤى البديلة بين العلاقات بين الرجل والمرأة، من جهة، وبين الشمال والجنوب كذلك. ومع ذلك يظهر وعي جديد: فلا يمكن تصور تنمية أفريقيا وتحريها، دون الحركات النسائية.

#### ٤-الحركة الطلابية الأفريقية

نشأت أغلب للمنظمات الطلابية في أثناء المرحلة الاستعمارية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تلبث أن تميزت بأنشطتها السياسية. وبالنسبة لطلاب الجامعات في البلدان الحاكمة، أصبح النضال ضد الاستعمار والإمبريالية هو صيحة الحرب الأساسية، تتبعها فكرة الوحدة الأفريقية أو إعادة بناء القارة. وأشعلت شخصيات مثل ق. نكروما، وأ. كابرال، حماس الشباب، وحفزت نشاطهم. وفي ذلك السياق، نشأت المنظمات الطلابية مثل "اتحاد الطلاب الأفريقيين في فرنسا"، و "رابطة طلاب التجمع الديمقراطي الأفريقي"، و"الجماعة الأفريقية للبحوث الاقتصادية والسياسية".

أما بالنسبة للحركات التي قامت على الأرض الأفريقية، مثلما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلاً، أضيفت للصراع من أجل الاستقلال، مشاكل للتنظيم للعامل لمؤسسات الجمهورية، وتنشيطها. وفي أكثر من مرة، دعي الأساتذة للجامعيين والطلاب لا للمشاركة في المفاوضات بشأن المستقبل السياسي للبلاد فحسب، وإنما لملاء الفراغ في المؤسسات الحكومية والتعليمية. ويفضل وعيهم الوطني المرتفع، أثبت الطلاب قدرتهم على دعم السلطة السياسية بهدف تعزيز رفاهية السكان.

ولسوء الحظ، لم تتجح هذه الروح للشبابية طويلاً، في مقاومة الطموحات الفردية، وضغوط السلطة. وبسجة بناء الوحدة الوطنية نجح القادة الأفريقيون في تحويل المنظمات الطلابية إلى أبنوق للدعية لأفكارهم السياسية، أو في أسوأ الحالات، في القضاء عليها. وكثيراً ما أخذت حركات الطلاب الجامعية في بحر من الدماء.<sup>١٨</sup> ومع مراعاة الأوضاع النسبية، فإفريقيا هي واحدة من أكثر مناطق العالم التي يجري فيها إغلاق المؤسسات الأكاديمية والجامعة لأسباب سياسية.

وفي مواجهة فقدان الاستقرار، واليأس، والفقر، اضطر الكثير من زعماء الطلاب إلى الاختيار بين المنفى (هروب العقول)، أو التعاون مع النظام لبقاء. وعن طريق سيلة مدروسة لاجتذاب الأفراد، نجح هذا الأخير في إقامة حلف موضوعي بين أصحاب الدرجات الجامعية والطبقة الحاكمة. وكما يحدث في ظاهرة الأنابيب المستطرفة، تحولت المؤسسات الأكاديمية إلى أبنوق دعوية للخطاب السياسي، كما تحول الحماس التنظيمي للحركات الطلابية ليهوام مع رغبات السلطات السياسية.

ومع ذلك، نجد هنا وهناك، بعض الهبات من المطالب الطلابية الراديكالية أو المهنية. ولأن ظهور الأشكال الديمقراطية في أوائل التسعينيات، لصحة، أو بالأحرى عودة حركة طلابية من نوع جديد، تولج المشاكل الجديدة للعولمة، والبيئة، والمساواة، والهجرة، وهروب العقول، وإصلاح نظام التعليم، إلخ. وفي هذا السياق، تعتبر معارضة الجامعيين في نيجيريا لسياسات التكيف الهيكلي ظاهرة مشجعة (برنار فونو تشويجوا، ٢٠٠١، ص ١٩). وفي ذات السياق، يبدو لنا أن مشاركة الحركات الطلابية المنغالية في مشروع ضريبة توبين، أو الاتحاد من أجل ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين (ATTAC)، دليل على وعي جديد بالصراعات والأهداف الجارية.

## ٥- المنظمات الفلاحية

كان ريتيه ديمون يقول: "إن الفلاح الرواندي هو في الوقت ذاته مفتاح التنمية في رواندا، ورهانها"، وتطبيق هذه الحكمة على القارة في مجملها، مع شيء من التحفظ. فإفريقيا ليست قارة مصنعة فيما عدا جمهورية جنوب إفريقيا، وأغلب سكانها ينتمون

<sup>١٨</sup> وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، تذكر منحة ٤ يونيو ١٩٩٩، التي دبرها العسكريون بأمر من السلطة السياسية التي كان الطلاب قد ساقوها قبل ذلك بضع سنوات دعماً لقيام الأمة.

لأصول ريفية أو فلاحية، والكثير من بلدانها لا تتمتع بثروات معدنية، وتعتمد أساساً على الزراعة من أجل التنمية. وحتى حينما يكون الوضع مختلفاً، فإنه من الخطأ تجاهل نصيب الإنتاج الزراعي في تركيب الناتج القومي. وتلعب مشاكل التنظيم الفلاحي، وحركيته، دوراً أساسياً في الجدل بشأن مستقبل أفريقيا.

وفي أثناء الحقبة الاستعمارية، كان الفلاحون من بين القطاعات الأكثر تعرضاً للقهر والاستغلال. وكثيراً ما كانوا يُجبرون على التخلي عن أجدادهم لمصلحة المستعمر، ثم يضطرون للانتقال إلى أراض أقل خصوبة، وأصعب في زراعتها. وإلى جانب الاضطراب لبيع قوة عملهم بأسعار بخسة، كان يُفرض عليهم إنتاج محاصيل موجهة للتصدير، ولا تخدم إشباع حاجات معاشهم اليومية. وخلق الصراع ضد الاستعمار بعد الحرب لديهم الأمل في قيام مقاومة فعالة حول آليات تنظيمية ذات كفاءة.<sup>١٩</sup> ويندرج تأسيس هوفويه يولنيه للثقلبة الزراعية الأفريقية، عام ١٩٤٤، في هذا السياق، وقد نجحت للثقلبة في إلغاء أعمال السخرة التي كانت تُفرض على الفلاح الأفريقي. وقد استمرت لسنوات طويلة تفضل للريف على المدن، بما يعني الاهتمام الدائم بمصير حركات الفلاحين.

وقد تمخضت مرحلة ما بعد الاستقلال عن مصاعب جديدة للفلاحين، فكما حدث في بقية القطاعات، حظر نظام الحزب الواحد، قيام أي تنظيم فلاح لا يخضع للحزب، ولم يعد يُسمح بوجود أي تنظيم منافس للاتحادات الرسمية. وكانت النتيجة إصابة حركة الفلاحين بالضعف والتمزق الشديدين. وهكذا يعاني الفلاحون الأفريقيون من تسلط الدولة، والقيود المالية (إلغاء للتقنين، وانخفاض الأسعار العالمية، والأعباء الضريبية)، والارتيكولات المترتبة على القوانين العقارية التحكمية، ويتعرضون للخراب، والخيانة، والتمزق كما يقول ريليه ديمون.

وعانت بوركينا فاسو، والسنگال من هذا الاتجاه في سنوات السبعينيات، جزئياً، بسبب عجز سلطات الدولة عن التعامل مع أزمة الجفاف (أوسيني أويديراوجو، ٢٠٠١، ص ٥). وجاءت رياح الديمقراطية في التسعينيات، بالتوسع في فرص الانفتاح للحركات الاجتماعية، ومن بينها منظمات الفلاحين، بما يسمح لها بمزيد من الظهور والمبادرة. ولكن مع الأسف، تحولت رياح الديمقراطية هذه، إلى عاصفة هوجاء من

---

<sup>١٩</sup> وللم يستنظر الفلاحون الأفريقيون النضال ضد الاستعمار ليقوموا بالمتنصر، وقد اتخذت مقاومتهم أشكالاً مختلفة، وأحياناً غير متوقعة، مثل المصنوع الملصق، وابتكار أشكال للتنظيم الاقتصادي من أجل البقاء، ورفض مشروعات التحديث، الخ.

للنيولبرالية، أدت بما فرضته من إجراءات التكيف الهيكلي، والتركيز على القدرة التنافسية، إلى إساءة أوضاع الكثير من هذه المنظمات، وإضعاف قدرتها على للتربط المنظم.

ولا بد من التأكيد على أن منظمات الفلاحين في أفريقيا، تمر بمرحلة حرجية، حيث تؤثر بعض العوامل الداخلية سلباً على استقرار هيكلها، وقدرتها على مواجهة الهجوم النيولبرالي. ونذكر منها هنا ظاهرة الهجرة، وهروب الفلاحين من الريف، مما يؤدي لتفريغ هذه المنظمات من عناصرها الأكثر نشاطاً. ونضيف إلى ذلك الحروب التي تخرب الكثير من البلدان الأفريقية، وتجعل من الصعب، بل من المستحيل، أية محاولة لتنظيم الفلاحين ذي الطابع الاجتماعي والاقتصادي. والتدخلات السياسية، والتمييز والتطهير العرقي، الجارية في أفريقيا جنوب الصحراء حالياً، هي كذلك تشكل من تفكيك منظمات الفلاحين، ويضاف إلى الضعف الاقتصادي الواضح لها، نقص ملموس في تدريب القادة، وتنظيم الأعضاء.

والمحصلة النهائية، أنه يتبين أن توازن القوى ليس في صالح الحركات الاجتماعية الراديكالية، والوضع حرج ولكنه غير ميؤوس منه، ويستدعي دراسة جديد: لاستراتيجيات الصراع، والأسس التي يبنى عليها. وهذه هي مشكلة البحث عن مبادرات، والتي يجب عليها بالطبع، أن تجمع بين المشاغل المحلية، والأوضاع الاقتصادية الكلية.

## المراجع

- . OSERUP B., *Lafemme dans le developpement economique*, Paris, PUR, 1983.
- . CABRAL A., *L'arme de la theorie*, (ed. Mario Andrade), Paris, Maspero, 1975.
- . FOUNOU-TCHUIGOUA B., *Afrique subsaharienne: etat des lieux, etat des luttes*, Document du FTM, 2001.
- . GAZIBO M., *Gloire et misere du mouvement syndical nigerien*, Politique

- . KAFUI A., La politique est aussi l'affaire des femmes, Politique africaine, n°65, 1997.
- . KOCH Eddie, 1997, cite dans Problemes politiques et sociaux, n° 810 (1997).
- . KWAME N., Social Movements for Alternatives in Africa: Achievements, Difficulties, Prospects and Conditions for Meaningful/Irreversible Success, Seminaire du FTM, Regionalisation, mouvements sociaux et strategies pour une alternative a la crise africaine, Dakar, 9-12/04/2001
- . MARTENS G., Le long chemin vers l'unité syndicale africaine, GeneveAfrique, vol. XXIX, n°1, 1991.
- . OUEDRAOGO O., Bilan et perspectives des mouvements paysans ouest-africain depuis les programmes d'ajustement structurel, Document du FTM, 2001.
- . SENGHOR L., Libertés 3: Négritude et civilisation de l'universel. Paris, Seuil. 1977.

#### مؤلفات للمؤلفين حول نفس الموضوع

- . Et si l'Afrique refusait le marche ?, Alternatives Sud, Vol. VIII (2001), n°3.
- . AMIN S. et al., Afrique :Etat des lieux, Etat des luttes, Paris, L'Harmattan, 2002.

## ٧- أمريكا اللاتينية \*

كانت المقومات والنضال في أمريكا اللاتينية، منذ إدخال الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية، شديدة وكثيرة. وبعد مرحلة من التنمية القومية ومن التنظيمات الشعبية، نسقت السلطات العسكرية لبرنامج القارة في الاقتصاد الرأسمالي المعولم، وذلك بخلق أصوات الحركات الاجتماعية، تنصف المرحلة الليبرالية الجديدة التي نتجت عن ذلك، على المستوى السياسي، بوجود "ديمقراطيات خاضعة للرقابة". كما تتميز الصراعات الاجتماعية المعاصرة، ليس فقط بمعارضة ضخمة لمشروع منطقة التبادل الحر بين البلاد الأمريكية، لكن أيضا بحركات كثيرة ضد عمليات الخصخصة. هذا وقد ظهرت وفقا للتقسيم القطاعي، حركات للفلاحين وللشعوب الأصلية وللعمال والطبقات المتوسطة وللنساء، بالإضافة إلى حركات سياسية ودينية. كما اتسعت نقاط الالتقاء خلال أعوام التسعينيات. وتتميز هذه المبادرات باستخدام وسائل حديثة للاتصال وبالتطلع إلى أشكال من الديمقراطية أكثر اهتماما بالمشاركة، وهي تواجه تحديات جديدة: العلاقة بالسياسة، الاحتياج إلى وجود تقارب مضاد للنظام، تجريم الحركات الاجتماعية والسيطرة العسكرية على القارة.

أصبحت القارة الأمريكية اللاتينية التي شاهدت ميلاد المنتدى الاجتماعي العالمي الأول في بورتو اليجري بالبرازيل، رمزا لتقارب الحركات الاجتماعية، مثلما أصبحت "دافوس" رمزا للقوى المسيطرة للرأسمالية العالمية. ومن المهم بناء على ذلك، تحليل المجال الذي ظهرت فيه هذه المبادرة من أجل تفهم بعض الخطوط الجوهرية.

---

كلارك و سبيري

## (أ) المقاومات و النضال في سياقها التاريخي

نشأت للنضالات الحالية في سياق تاريخ يجب تذكره عند وصفها أو تحليلها، وفي الواقع أن للرأسمالية التجارية هي التي يبدأ بها تاريخ إبحار للقارة في الاقتصاد العالمي الذي كانت تسيطر عليه أوروبا في تلك الحقبة من الزمن. وقد أدى نهج ثروات للمنطقة إلى التراكم الأولي الذي حدث في بدء التنمية للصناعة الأوروبية، والذي كانت تكلفته البشرية مأساوية : الإبادة الجماعية لهنود أمريكا من جهة، واستبعاد الأفارقة من جهة أخرى.

أسست للرأسمالية للصناعة سيطرتها الاقتصادية على القارة، لكن بدون إقامة مستعمرات حقيقية كما في أفريقيا أو في آسيا. وفي الواقع أن الأقليات البيضاء أو المولدين البيض هم الذين أعلنوا الاستقلال عن بلادهم الأصلية القديمة، مما جعل الاستثمار أمرا غير وارد. وانقلب الصراع في قلب النظام بسرعة لمصلحة مصالح إنجلترا أولا، ثم الولايات المتحدة التي أعلنت مبدأ "مونرو" (أمريكا للأمريكيين).

كانت الصراعات الاجتماعية في غضون هاتين الفترتين كثيرة، لدرجة أنه يكفي استرجاع البعض منها : كانت هناك حروب قتلتها الشعوب الأصلية في مجموع القارة من أجل إعاقة عملية وضعها تحت الوصاية، كما تمرد العبيد ولاسيما في منطقة الكاريبي: كوبا وهايتي.

رحبت حركات فلاحية بالمقدمات الأولى للرأسمالية لقرارية، مثال ذلك في البرازيل مع حركات الاحتجاج الاجتماعي الدينية وقد شهد القرنان التاسع عشر والعشرون على انقسامات داخل المجموعات الاجتماعية للساندة، بين المقاومين للتغيير والمرتبطين غالبا بمصالح الأوليغارشية (حكومة الأقلية المستقلة) الزراعية، ولليبراليين المؤيدين للتحديث للرأسمالي.

في مطلع القرن العشرين، قامت في المكسيك ثورة سياسية واجتماعية ذات طابع قومي، مضادة للإمبريالية و زراعية (زاباتا و بانشو فيلا). وبينما كانت الصناعة المحلية تنمو بالتدريج - ذات أهمية في المخروط الجنوبي، وفي كولومبيا والمكسيك، لكن هامشية في الدول الأخرى- ظهرت للصراعات العمالية، ولصطدمت بقمع شرس. والمثال على ذلك منحة مدرسة سالتا ماريا دي إيكوكوي في شيلي، التي سببت موت الآلاف من عمال النحاس الذين قاموا بإضراب في المؤسسات التي يسيطر عليها رأس المال الأمريكي الشمالي.

باختصار، إذماج أمريكا اللاتينية التابع في الرأسمالية العالمية لا يرجع تاريخه إلى الوقت الحاضر، وقد تسبب في أوضاع من الظلم وفي عمليات تخريب ثقافي عميقة كانت هي البداية لصراعات اجتماعية شديدة جدا. السمة الرئيسية للفترة المعاصرة هي التوجه الليبرالي للاقتصاد العالمي، أي "وفاق واشنطن". ولقد تأثرت القارة مباشرة بسياسات الخصخصة والتحرر، والصراعات الاجتماعية التي اتسعت تحمل الدليل المتعذر محوه على ذلك.

#### ب ) القارة من التخوم الاقتصادية والسياسية والثقافية

تعتبر القارة الأمريكية الجنوبية كيانا جغرافيا اقتصاديا محددا، ويؤكد هذا على الأخص في سياسة الولايات المتحدة أو المؤسسات المالية العالمية بالنسبة لها. غير أن الأوضاع القومية متباعدة جدا، كما تتغير الصور التي تأخذها الصراعات الاجتماعية من دولة أو من منطقة إلى الأخرى تبعا لعوامل مثل: درجة التصنيع، ومقاومة الأوليغارشيات الزراعية، أو الأهمية النسبية للشعوب الأصلية.

بعد عصر للتنمية القومية المبني على استبدال السلع المستوردة بإنتاج محلي ومركز بناء عليه على سوق داخلي، كانت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية هي محركه الأول، بدلت القارة حديثا انماجها في الرأسمالية المعولمة.

في الواقع أن للنموذج السابق قد تآكل سريعا، لاسيما بسبب تكلفة نقل التكنولوجيا واكتساب المهارة. قس على هذا ما حدث من جهة أخرى في باقي بلدان الجنوب (نموذج باندونج، وفقا لتعبير سمير أمين). وقد خلق قدوم التكنولوجيا العسكرية الشروط السياسية والاجتماعية اللازمة لانتقال الاقتصاد المعتمد على السوق الداخلي إلى اقتصاد تابع للإمبريالية الاقتصادية، كما تضاعفت الاستثمارات برؤوس أموال أجنبية بشدة لتدعم البنيان الاحتكاري للاقتصادات القومية.

مع إخفاق نموذج للتنمية الوطنية، قاسى اليسار في كثير من الدول تدهورا سياسيا وانقسامات داخلية. فكانت هناك أزمة للشعبوية في البرازيل والأرجنتين وكولومبيا وبداية السيطرة العسكرية على النظام السياسي. وقد فرضت الديكتاتوريات العسكرية للتخلي عن نموذج للتنمية الوطنية، وإلغاء الإصلاحات الاشتراكية في حالة شيلي تحت حكم بينوشيه، وافتتاح الاقتصادات القومية على السوق العالمية. كان قمع الحركات الاجتماعية والسياسية وحشيا. فقد أنتجت الهياكل الاقتصادية المصدرة للزراعة والتي توارثها ديكتاتوريات تساندتها الولايات المتحدة، في أمريكا

الوسطى وجزء من الكاريبي، حركات شعبية وطنية مسلحة استولت على السلطة في كوبا ونيكاراغوا وهائتي. كوبا بمفردها هي التي قاومت الإنماج المباشر في النظام الاقتصادي الذي تقوده الولايات المتحدة، لكن ثمن هذا كان هو الحصول الاقتصادي. وخلال هذا الشتاء قمت بعض الحركات الاجتماعية في كلفة أنحاء القارة، وكذلك الكنائس المسيحية ولاسيما الكنيسة الكاثوليكية التي تجددت بفضل مجمع الفاتيكان II واجتماع المجلس الأسقي الأمريكي اللاتيني في "ميديين" عام ١٩٦٨، مساحات كبيرة من التفكير (لاهوت التحرير) ومن العمل الاجتماعي (الاتحادات الكنسية في القاعدة). انسحب العسكريون الذين ضاق عليهم الخناق بسبب ضخامة المظاهرات والضغوط الاجتماعية والسياسية من وجهة الأحداث، موقظين بذلك أملا هائلا في العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. غير أن نتائج التحولات الديمقراطية لم تكن على المستوى المتوقع لها : فيلات للحكام السابقين من العقاب، واستمرار المحسوبية والفساد، وتركيز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي النخبة، كلت جميعها دلالات على استحالة التغيير "من أعلى". يضاف إلى هذا أن وسائل الاتصال الجماهيرية بقيت تحت سيطرة مجموعات اقتصادية كبيرة، وأن المنظمات المالية الدولية لا تترك هوامش من حرية الحركة للسياسات القومية إلا نادرا، كما تضخم الدين الخارجي بشكل خطير. وكل هذا لم يساعد على ممارسة ديمقراطية تمثيلية بالفعل.

تأصلت الليبرالية بمسركة ، ولا سيما تحت تأثير المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، التي فرضت شروط الائتمان الخاصة بها (برامج للتكيف الهيكلي من بين أشياء أخرى) هذا مع مطالبتها بالتشدد في السياسات النقدية، وتقليل وظائف الدولة من منظور عمليات الخصخصة وخفض نفقاتها، والسداد المنتظم لخدمة الدين... وقد توفيق كل هذا مع سياسة تصحيح معدل تراكم رأس المال. كما سمحت الليبرالية للثالث (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) بترسيخ وضعه في مركز دائرة الاقتصاد العالمي، وأزلت أمريكا اللاتينية إلى مكانتها التقليدية في تخوم هذه الدائرة. ولضمت السلطات الاقتصادية المحلية التي لها مصلحة في اتباع الدور الكومبرادوري أي دور للوسطاء، بسهولة إلى السياسة الليبرالية. وكما يقول أمير صادر "لم يحدث أبدا أن انتشر نموذج بهذا القدر من الشمول في القارة، كما لم ينته أبدا إلى إخفاق يدعو للرناء إلى هذه الدرجة" (أمير صادر، ٢٠٠٢).

كانت النتائج الاجتماعية لهذا التحول المقاوم للتغيير مفاجئة: زيادة الفقر، وتزايد التفاوتات، وانهدار الخدمات العامة، والفصل الجماعي، وإفلاس المشاريع الصغيرة، وهشاشة ظروف العمل ونمو القطاع غير الرسمي. كما تأثرت مجموعات اجتماعية أكثر فأكثر بهذه السياسة.

وكما تشير "مارتا هارنيكر" في عملها المؤلف عن هذه القضية (٢٠٠٢)، الأمر لا يتعلق فقط بالمجموع المتزايدة عددياً من الفقراء، لكن أيضاً بطبقة متوسطة منهورة، ومنتجين زراعيين صغار ومتوسطين وأعضاء التعاونيات، والشعوب الأصلية، والأشخاص الذين يزولون منها حرة، والعاطلين، والعمال في الخدمات العامة، ونساء القطاع غير الرسمي، وصغار المدخرين، والمقاعدين، وحتى صغار الضباط في الجيش والشرطة، باختصار هؤلاء الذين يطلق عليهم "هليو جالاردو" تعبير "الشعب الاجتماعي". وإذا كان نموذج التنمية الوطنية قد دعم الطبقة العمالية نوعاً ما وبالتالي الخضوع الحقيقي من العمل لرأس المال من خلال نظام الأجور، فإن عصر النيوليبرالية كان تأثيره في المقابل هو تجزير الخضوع للصريح، أي من خلال عدد كبير من وسائل استنزاف الفئات (دين خارجي، معدل الفائدة، تنمية للرأسمالية المالية)، شروط ممنوعة للاستثمارات للخارجية، الجنتل الضريبية، إلخ...).

كان للتأثير على الحركات الاجتماعية خطيراً. فبعد أن تم إفسادها على يد النظم العسكرية، تضاعفت أكثر بسبب التوجه الاقتصادي الجديد.

وانتقلت صراعات الطبقات فعلياً إلى المستوى الثاني كما تطورت للثقات على أرضاع دفاعية ومطالب مباشرة. وظهرت بالمقابل مطالب جديدة مبنية على مفهوم الحقوق الشاملة: التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، السكن، الغذاء، الهوية الثقافية. كما أنها تتبلور ضد السياسات النيوليبرالية تحديداً، وعمليات الخصخصة، وعدم استقرار العمل، وخفض الأجور، وإغلاق عدد من المؤسسات. غير أنه لا يمكن تهمها إلا بإرجاعها إلى السياق الكلي للنظام الرأسمالي الذي ينتهي دائماً بتمييز بعض الطبقات الاجتماعية على حساب الأخرى. وفيما يلي بعض الأمثلة.

### ج ( للنضالات ضد البرنامج النيوليبرالي

تسعت المعارضة - التي تعبر عنها بخاصة حركة الزيباتيين في المكسيك منذ عام ١٩٩٤- لاتفاقيات التبادل الحر بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، في مجموع القارة، وذلك ضد مشروع امتداد هذا النموذج إلى جميع البلاد الأمريكية. وقد كان هذا

الصراع القاري للموضوع الرئيسي لمسيرة الأكثر من خمسين ألف شخص التي انتهت بها المنتدى الاجتماعي للعالمي الثاني في بورتو أليجري. كما يؤثر التهديد الوثيك بدمج/ خضوع القارة للاقتصاد الأمريكي الشمالي، عددا لا يحصى من المقومات ويعجل بالمضي في تكوين تحالف ضخم يجمع بين حركات أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وكندا.

كانت النضالات الأكثر بروزا هي تلك التي أُدبرت ضد عمليات خصخصة عدد من الخدمات العامة، كما حدث في بوليفيا، وفي كوشابامبا من أجل الماء، وفي باراجواي، والإكوادور وبوليفيا من أجل الكهرباء ، وفي فنزويلا من أجل المواصلات العامة، وفي شيلي من أجل الضمان الاجتماعي، إلخ. وتجمع مثل هذه التحركات أشخاصا من أوساط شعبية ومن طبقات متوسطة، دون أن تخلق حركات دافعة بالضرورة. كما تظهر في الأماكن التي تستغل فيها الأزمة بوجه خاص، نماذج جديدة من التنظيم الاقتصادي: وهذا هو الوضع في الأرجنتين مع نظام المقايضة. يتحقق أيضا في بعض المجموعات الاجتماعية رعي جديد: حركات فلاحية، شعوب أصلية، نشاط جديد للثقافات، نساء. كما تميز أساليب مستحدثة ردود الأفعال ضد السياسات النيوليبرالية: إضرابات مدنية، احتلال أماكن عامة، إقفال طرق، مظاهرات بالقنود، إلخ.

#### ١ - الحركات الفلاحية

الصراعات الفلاحية عديدة. نجدها في مزارع الموز في بنما ضد الشركات متعددة الجنسية التابعة للولايات المتحدة، وفي باراجواي من أجل الحق في الأرض وفي الائتمان، إلخ. إلى جانب حركات الشعوب الأصلية، كانت الحركات القروية في غضون السنوات الأخيرة من ضمن الحركات الأكثر فعالية في القارة. ويجب القول إن السياسة النيوليبرالية تتميز بمحاربة حقيقية للإصلاح الزراعي و بتركيز جديد للأراضي. أيضا لم تعد الطبقات الحاكمة الزراعية مدفوعة بالتأكيد نحو النجاح، كما أصبحت ليستراتيجياتها من النوع الدفاعي، مثال ذلك في البرازيل وكولومبيا وجواتيمالا. لكن جزءا من البرجوازية التجارية والمالية التي أثرت من خلال النيوليبرالية، يستثمر أمواله جزئيا في الزراعة ، لينمج الأخيرة في مكانة أكثر تقدما من النظام الرأسمالي ولاسيما الموجه للتصدير. يؤدي هذا إلى استبعاد عنيف أحيانا لصغار الفلاحين ، الذي لا يستطيعون الصمود أمام حرمانهم من نظام الائتمان وأمام

انخفاض الأسعار بسبب افتتاح الأسواق، وحيث تم تنظيم التعاونيات بنقطة كما في نيكاراجوا، تشرف هذه التعاونيات ببطء على الموت.

أهم الحركات الفلاحية في أمريكا اللاتينية هي وبلا منازع حركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل وهناك عدة أسباب يمكن الاستداد عليها لتفسير جانبية هذه الحركة اليوم، وهي: عدد الأشخاص الذين تؤلف بينهم وهم أكثر من ٤٠٠ ألف عائلة؛ البرنامج السياسي الذي تنميه، وهو يتعدى للرغبة الفردية في الحصول على أرض ليستوجه نحو رؤية كلية للمجتمع؛ وأخيراً ما يظهره أعضاء هذه الحركة من إبداعية ونضالية وعناد في النفاذ عن قضيتهم من خلال احتلال الأراضي والمباني الحكومية والمسيرات الطويلة التي تشق البرازيل.

تتميز حركة الفلاحين بلا أرض بصراعات كبيرة للحد وبضغط اجتماعي وسياسي كبير. ويدون أن تشكل حزباً سياسياً، تضافي هذه الحركة مع ذلك على نفسها بعداً اجتماعياً سياسياً ذا ثقل. وإذا كان هدف الحركة الأول الذي يبرر مسلكتها إزاء التسليم بالمساواة أمام حق الحصول على الأرض (كل إنسان له الحق في تأمين معاشه بطريقة مستقلة)، هو امتلاك الأراضي، فإن هذه المطالبة مقيدة في مشروع اجتماعي أكبر، مناصر للمساواة ومتكامل وديمقراطي وبيئي، تسعى حركة الفلاحين بلا أرض إلى استخدامه في ممارستها اليومية لدخل المزارع الجماعية لحركة الفلاحين بلا أرض.

يخضع للتنظيم الداخلي للحركة لمبادئ الديمقراطية بالمشاركة، لتضع نفسها هكذا في نطاق توجه جديد كرد فعل ضد المركزية والديمقراطية والطوعية. وعلى المستوى الاقتصادي، ينظم الإنتاج وفقاً للمبدأ التعاوني. كذلك تشجع حركة الفلاحين بلا أرض - مع الحفاظ على هدف الحصيلة المرتفعة لضمان استمرار الاعتراف بها ونجاحها - على التنمية البيئية باستخدام تقنيات بديلة لتخصيب الأرض، وعن طريق حفظ البذور البادية ورفض وسائل مقاومة الآفات الضارة بالنظم البيئية. أما الوصول إلى الصحة فيتم من خلال تطبيق العلاج بالأعشاب (معالجة الأمراض بالأعشاب) المنتجة في مزارع حركة الفلاحين بلا أرض، وتحقق هذه الحركة بناءً على ذلك استقلالية الفلاحين بالنسبة لشركات الأدوية متعددة الجنسية.

بالمثل يتبع نموذج التطعيم المنفذ مبادئ الليبرالية في علم التربية، مفضلاً التدريب الجماعي المتواصل في مضمون سياسي، ولذا تأمل والموقف الانتقادي بالسياسة المحتويات المنقولة في أثناء التدريب.

## ٢- حركات الشعوب الأصلية

يشكل ظهور حركات للشعوب الأصلية على المسرح الفكري، بالتأكيد، ولحدا من أبرز الأحداث في التاريخ الاجتماعي الحديث لأمريكا اللاتينية. واليوم تظهر الشعوب الأصلية التي كانت تتميز أساساً حتى وقت قريب بعلاقات السيطرة والاستغلال أو التمييز التي كانت تستهدف هذه الشعوب منذ عهد الاستعمار، والتي تجمعت منذ زمن بعيد في وضع "الشعوب-الهدف"، بصفتها "الفاعل" وبصفتها الممثل المحتمل لتطور إيجابي ثقافي واجتماعي وسياسي غير مسبوق.

وبيلما تتكشف العولمة المعاصرة تحت الكثير من المظاهر المفجعة بالنسبة لهؤلاء السكان المهمشين، فإنها في المقابل تخلق أيضاً عوامل ظهورهم كلاعبين اجتماعيين ذوي هوية متميزة.

كما أن التجويل بالعولمة يحمل في طياته بذور إعادة التأكيد الثقافي المحلي أو الإقليمي. فمن المعروف أن القوة التفتيكية للمنطق الاقتصادي الليبرالي تخرق التضامات القومية وتحت على تقسيم اللاعبين الاجتماعيين الرئيسيين والهويات الجماعية. ويصاحب هذا الاتجاه في أمريكا اللاتينية كما في أماكن أخرى، تولد للحركات ذات الهوية الدينية، القومية أو العرقية.

ظهرت الأمثلة الأكثر رمزية من حركات الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية (الزبابية في المكسيك والكوناي في الإكوادور) لكنها ضعيفة البنية بالتأكيد وليست في مأمن من الانحرافات الأصولية، أو العنصرية، أو الرجعية التي يمكن مصادفتها في أماكن أخرى. وقد توصلت اليوم إلى إظهار بعد مزدوج ثقافي واجتماعي في صراعاتها السياسية في الأساس. كما أنها توفق بطريقة مبتدعة بما فيه الكفاية، بين الانتماء العرقي والاحتجاج الأخلاقي والأنشطة الاجتماعية والسياسية. وتستند مطالباتها إلى حد ما على معرفة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، وكذلك على المفردة المعيقة للدولة وعلى انتقاد نموذج التنمية الليبرالي. هذه التمردات ذات الهوية القوية بما فيه الكفاية حتى لا تضعف والمتفتحة بما فيه الكفاية حتى لا تتطوى، تضاعف من نقاط الارتباط - المحلية والقومية والدولية - دون أن تعارضها. كما أنها تبدي، من قبل

الشعوب الأصلية التي تشجعها، رغبة في تحرير وفي امتلاك وفي السيطرة على التحديث، بالإضافة إلى رغبة في تركيز الصراع على مقربة النظام السياسي وعلى الدولة في علاقتها باللاعبين الاجتماعيين ، أكثر من تركيزها على التشكيك في النظام الاقتصادي المهيمن.

من كل هذا يتبين أن هذه الحركات البارزة قد تعلمت الدرس من المنافسات الشديدة في الماضي بين النقابات الفلاحية وتنظيمات الشعوب الأصلية، عندما كانت الأولى ذات المظهر "الطبيقي"، تعطي الأولوية في تحليلاتها ومطالباتها للروابط الاجتماعية وللوضع الاجتماعي لقاعدتها. أما للثانية، الأكثر اهتماما بالثقافة، فكانت تميل إلى تمييز الخيارات المتمسكة بالهوية لاسترجاع التقاليد، بل وتجديد النظم القديمة، حتى إذا كانت غير عادلة على المستوى الاجتماعي. لم تكن المنافسات بين الزعماء و توجهاتهم بلا ثمن في هذه التقسيمات للحركة الشعبية، والفلاحية والشعوب الأصلية، وانتهت بترسيخ واستقطاب الأوضاع الخاصة بكل جماعة منها.

واليوم، إذا كانت العدالة الاجتماعية لا زالت هي الهدف المقصود، فإن البحث عنها يتوقف من الآن فصاعدا على تحميل المسؤولية للسلطة ، وعلى الاعتراف بالسلطات وعلى إعادة تقويم الديمقراطية. كذلك نعلن لزامية الجديدة أنها قد أسست شرعيتها على محاولاتها لتجاوز الاستبدادية والظلمية والجمود العقائدي والسيطرة العسكرية. وبما أن المتمردين الهنود يتمسكون بالهوية، فهم أيضا يتصفون بالثورة والديمقراطية وينادون بالنقاء المقاومات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تتعرض للسلطة المطلقة لمسوق يعمل على عدم المساواة ومدمر للهويات الخاصة. أما التحدي الذي تطرحه هذه الصراعات الخاصة بالشعوب الأصلية - من "المابوش" في شيلي والأرجنتين إلى "المايا" في أمريكا الوسطى، مروراً بالـ "أيمارا" والـ "كيشوا" في الأنديز، وكوفا" في بنما، إلخ - فهو التوفيق بين مبادئ الاختلاف (والاعتماد المتبادل للمجالات السياسية والثقافية) و للمساواة (تجديد النظرية المناصرة للمساواة).

هذا وتطالب هذه الحركات باستقلال بدون انفصال، وبتكامل بدون استيعاب. كما ترد للتنظيمات الهندية على التوحيدية الكاسحة للعولمة وعلى انتماج السلطات الوطنية، بهندوة تحترم الهويات: "معترف بنا متساوين ومختلفين" ، "متساوون لأننا مختلفون" وفقا للتعبيرات الخاصة بالزعيمة الزابانية "أنا ماريا".

هذه المثالية وهذا الطموح إلى إجماع مطالبات خاصة ذات طابع عرقي في الصراعات الاجتماعية القومية والدولية، واتحاد جديد بين الدول والشعوب مضاد للرأسمالية، لا تولد من فراغ . إنها تتأسس على ظهور نخبة من الشباب المبدع في قلب التجمعات التقليدية، وعلى صراعات الأجيال وعلى تمزق روح الإجماع التقليدية للجماعات التي يسببها التحديث، وتتأسس كذلك على الميراث للمعاد فيه للنظر من القيم الخاصة بالشعوب الأصلية. لكنها تقبس أيضا من المؤثرات الثقافية والسياسية العديدة التي كانت للحركات صاحبة هذه المثاليات هدفها في العقود الأخيرة : سواء كان هذا على المستوى الديني، من الثيارات المستوحاة من لاهوت التحرير، أو على مستوى اجتماعي سياسي بدرجة أكبر، من تنظيمات فلاحية ونقابية وحركات ثورية انحسرت الآن.

تترصد العديد من المخاطر أو الانحرافات بالطبع لحركات الشعوب الأصلية هذه: القمع أولا، ومحاولات الإخماد، وجذب الأعضاء بعيدا عن الحركة، وتقييدها داخل الأطر المؤسسية، والتجديد. ليس هذا فقط لكن أيضا أخطار لتتشد العرقي للحركات نفسها، والانطواء داخل الهوية، والارتداد الاستبدادي أو على العكس، الإضعاف والتآكل التدريجي لقدرات هؤلاء اللاعبيين على المقاومة. بحيلة أكبر، وعلى مستوى أكثر نظرية، يمكن أيضا لهذه التمردات أن تكون ضحية لمنظور تحليلي يميل إلى تعارض هذه الحركات الاجتماعية الجديدة مع القديمة، وذلك عن طريق جعل حدثا أفكارها وطريقة تنظيمها وكأنها مطلقات لا تقبل النقاش. والمطالبة في مقابل هذا باستنفاد موارد هذه الحركات المعاصرة للشعوب الأصلية في إطار نظرية جامدة، يمكن أيضا أن تكون لها نتائج مؤسفة على الحركة.

بعيدا عن مصير وعن بقاء الجماعات الأصلية والشعوب الأصلية نفسها، نجد أن أشكال التكامل الاجتماعي والوحدة القومية في إطار عولمة الاقتصاد والثقافة الغربية هي المستهدفة. والإجابة التي سوف تقدمها هذه الحركات لحل القضايا الشائكة مثل : التعددية الثقافية لدخل الدول/الأمم التي تعاني من أزمة ونموذج الحكم الذاتي الذي يجب وضعه والعلاقة بالسياسة والاستيلاء على السلطة، سوف يتوقف عليها مستقبلها بالطبع ، ولكنها يتوقف أيضا على ارتباطها حركيا مع صراعات ومقاولات أخرى. لأننا نعرف أنه فيما يتعلق بهذه المواضيع المتناحضة وجدانيا والخاصة بالاستقلالية وبالعلاقة مع السلطة وبالتعددية الثقافية، يمكن للإصلاحات المؤسسية والبنوية الجارية (في المكسيك وجواتيمالا وفنزويلا وبوليفيا ٠٠٠٠) أن تكون إما موظفة بوجه خاص أو

متسقة مع النموذج النيولبرالي السائد، أو تكون متوافقة مع منطق ديمقراطي يتوجه نحو التحرر والصمود لهذا النظام.

### ٣- الحركات العمالية

السقطات قديمة جدا في أمريكا اللاتينية، وقد صاحبت للنضالات التي قادتها في الأرجنتين والمكسيك والبرازيل وشيلي وبيرو وكولومبيا وفنزويلا، تطور التصنيع. وكانت ترتبط غالبا بأحزاب سياسية شعبية (مثل الليبرونية)، أو اجتماعية ديمقراطية، أو ديمقراطية مسيحية، لتفقد بالتالي إلى حد كبير استقلالية نشاطها عندما كانت هذه الأحزاب تصل إلى السلطة. وقد لعب اتحاد النقابات الأمريكي الشمالي AFL-CIO دورا توحيدا خطيرا، لكن يشوبه غموض كبير، لأنه، بالإضافة إلى دوره، كان هو النزاع "الاجتماعي" لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة.

نشاهد منذ أعوام السبعينيات، بفضل تطور المقرطة، ميلاد نشاط نقابي جديد أكثر استقلالية وأكثر راديكالية وأقل بيروقراطية، كما تميل مناهجه إلى أن تكون أكثر ديمقراطية، والنقابية الجديدة للمركز الموحد للعمال في البرازيل هي للنموذج الأصلي المحدث لهذه التجديد النقابي. كما كان هذا المركز البرازيلي من جهة أخرى أحد اللاعبين المؤسسين للمنتدى الاجتماعي العالمي، تماما مثل حركة الفلاحين بلا أرض. أما في الأرجنتين فقد ظهرت أيضا وعلى أسس مشابهة نقابة خاصة بالأقلية (مركز العمال الأرجنتينيين). كما عادت في غضون فترة النيولبرالية، الأنشطة النقابية الخاصة بالمطالب من جديد، على الرغم من حدوث سلسلة من القتل. تفجرت كذلك للصراعات الاجتماعية في كل مكان تقريبا، في الصناعة (فولكس فاجن في المكسيك)، في المناجم في بوليفيا، في الإنشاءات والموانئ في بيرو وفي شيلي، ولدى العاملين في الخدمات العامة. هذا بصرف النظر عن المعارضات الأكثر شمولية ولاسيما في الأرجنتين وفي باراجواي. كل هذا ساعد النقابات الأقدم على الانفتاح على آفاق جديدة، وعلى الانضمام في بعض الحالات إلى الائتفاء من أجل عولمة أخرى.

غير أن الحركة العمالية لا تزال ضعيفة في عدة قطاعات، ولا سيما في صناعة التشغيل من الباطن، في المكسيك وأمريكا الوسطى وفي منطقة الكاريبي. أما في أماكن أخرى (الهندوراس) فهي منقسمة وتعاين من أزمة. وفي كولومبيا يتم ردها من خلال الجيش و للقوات شبه العسكرية (١٦٥ عملية اغتيال في عام واحد). إذن فالصراعات

في هذا القطاع خطيرة وقاسية، حتى إذا كانت الطبقة العمالية لازالت تمثل الأقلية بين جموع العاملين في القارة.

#### ٤- الطبقات المتوسطة

امتد الاحتجاج إلى الطبقات المتوسطة التي أضعتها السياسات النيولبرالية بشكل كبير. لكن هذا نادرا ما يتعلق بحركات حقيقية منظمة. فالأمر يتعلق باحتجاجات صغار المدخرين، وريبات البيوت، والمتقاعدين. هذا وقد انضمت أيضا بعض التنظيمات لأعمال المعارضة مثل سائقي الشاحنات في شيلي، والمقاولين للصغار والمتوسطين في البرازيل وفي الأرجنتين، والمدرسين والأساتذة في الإكوادور أو الأطباء في السلفادور، الذين ياضلون ضد خصخصة الضمان الاجتماعي. وقد تجاوزت عدة حركات رد الفعل بشأن نقطة محددة، لتسجل نفسها في بعد أكثر إجمالا لمعارضة النيولبرالية، وهذا هو الحال بالنسبة للاتحاد البرازيلي للمقاولين من أجل المواطنين، الذي يهدف إلى تعبئة المقاولين وأصحاب المهن الحرة، بقصد تنمية الإحساس بالانتماء إلى الوطن وتجويد الديمقراطية والنفاذ عن العدالة الاجتماعية والأخلاق". ويعد هذا الاتحاد المهني، بفضلاه ضد التعصبات السياسية المرتبطة بالمقاولين وبرغبته في تشجيع التحالف بين التنظيمات الممثلة للمصالح الشعبية والأحزاب اليسارية، نموذجا جديدا للنضالية : وهو الخاص بالمقاولين التقدميين ضد العملة النيولبرالية، ومن أجل إعادة توزيع الثروات واحترام الحقوق الاجتماعية.

#### ٥- حركات النساء

حركات النساء هي في مقدمة الاحتجاجات الاجتماعية ضد النيولبرالية التي هزت الدول الأمريكية اللاتينية. ولقد جمعت المسيرة العالمية للنساء في الهندوراس ٨٠ تنظيما تقريبا من أجل عمل مشترك. كما أدى نشاط الحركات النسائية في جواتيمالا إلى إقرار قانون بخصوص استخدام العنف ضد النساء، هذا بالإضافة إلى أن مجلس نساء المايا فعال بوجه خاص. أما حركة أمهات ميدان مايو في الأرجنتين، فهي معروفة جيدا وقد اكتسبت أبعدا تجاوزت العمل من أجل المقوقدين، لتتطرق إلى آفاق أعم. وقد نشأت الحركات النسائية، كما في أماكن أخرى، في قلب الطبقات المتوسطة، ولهم تشجيعها الثقافة السائدة في أمريكا اللاتينية. والحدث الجديد هو مشاركة نساء من طبقات شعبية في أعمال الاحتجاج الجماعية أو في النقابات. أما الأحدث فهو للتنظيم

في شكل حركات نسائية حقيقية ، كما أن للتوجه القاعدي ينتقل من راديكالية نسائية إلى راديكالية لاجتماعية تعبر عنها النساء.

## ٦- الحركات البيئية

لا توجد عناية كبيرة بالأبعاد البيئية في أمريكا اللاتينية عن طريق المؤسسات. فقلما نجد أحزابا بيئية وإذا وجدت، فإنها تكون غالباً هامشية. لكن للتلوث على نطاق واسع، والتدهور السريع لنوعية الحياة في مناطق للعواصم، واستغلال الثروات الطبيعية غير الخاضع للرقابة، بالإضافة إلى كوارث بيئية عديدة، قد جعلت البيئة واحدة من أهم القضايا التي تشغل الحركات الشعبية والمنظمات غير الحكومية.

## ٧- الحركات السياسية أو المرتبطة بتنظيم الدولة

ينتشر الشك بما فيه الكفاية، في القارة كما في أماكن أخرى، تجاه الأحزاب السياسية. فيشار مثلا إلى أن ٨١٠ ألف شاب في شيلي لم يسجلوا أسماءهم في القوائم الانتخابية. كما يزيد الامتناع عن المشاركة في الانتخابات في كولومبيا على ٥٠ ٪. لكن هذا لا يدعو كثيرا إلى الدهشة في الديمقراطيات الخاضعة للحوصاية وفي مواجهة تزوير آليات التوافق، واستعارة اليمين لمفردات لغة اليسار، وحقيقة أن الكثير من أحزاب اليسار تدبر السياسات النيولبرالية، وأيضا في مواجهة الفساد. وقد ظهرت نماذج سياسية جديدة، كما في فنزويلا أو بطريقة عابرة في الإكوادور، مع عسكريين قوميين. وكما تقول 'مارتا هارينكر' اليمين يمكن له أن يستغني عن الأحزاب السياسية، أما اليسار فلا، لأنه في حاجة إلى سلطات قلادة على أن تضطلع ببرنامجه. اتخذت بعض الحركات شكل الأحزاب، تحت صور مختلفة، مثل الساندينين في نيكاراغوا، ولافالاس في هايتي، والفلاحون بلا أرض في البرازيل، وجبهة فارابوندو مارتشي في السلفادور. لكن هذه التجارب لم تكن مقنعة بما فيه الكفاية بالنسبة لبرنامج حقيقي بديل، وذلك يثبت أن التمسق الحركي بين اليسار الاجتماعي واليسار السياسي ليس بالعمالية السهلة. فالعقبة الانتخابية تفرض بمنتهى السرعة تسويات سياسية تبعد الأحزاب أو مرشحيها عن أهدافهم الأكثر جوهرية، والتغيير في موقف حزب العمال البرازيليين خلال الحملة للرئاسة الأخيرة فيما يتعلق بديون العالم الثالث أو منطقة التبادل الحر بين البلاد الأمريكية يبلغ جدا في هذا الشأن.

يمكن أيضا الإشارة إلى أنشطة وحركات مرتبطة بإدارة الدولة . فقد لحنج للكثير من العاملين في القطاعات العامة ضد خصخصتها، كما حدث في كوستاريكا حيث استوجب سحب القناتون الذي كان في طور الإعداد، وكذلك في الأرجنتين وبيرو والمكسيك وبوليفيا وفنزويلا. يضاف إلى هذا أن تجارب الإدارة بالمشاركة قد نشأت في الميدان السياسي، كما في بورتو ألجيري بالبرازيل، ثم انتشرت شيئا فشيئا في المكسيك وبوليفيا وفي أماكن أخرى.

توجد حركات مقاومة مسلحة في كولومبيا ، حيث تتغذى الصراعات الاجتماعية على رفض الطبقات المتمتعة بتقليديا بامتيازات، التنازل عن أكل جزء من نفوذها الاقتصادي ومسيطرتها السياسية، ولا سيما في المجال الزراعي. وقد تعقدت الأمور بسبب تجارة المخدرات التي أدت إلى زيادة تركيز النفوذ الاقتصادي والفساد. كما قدم، إعطاء حركات المقاومة المسلحة الأولوية لأسلوب الصراع المسلح، للمنطق العسكري في كثير من الأحيان على الأهداف الاجتماعية. يضاف إلى هذا أن الولايات المتحدة مسلحة "بخطة كولومبيا"، قد دخلت المنطقة بحجة للكفاح ضد تجارة المخدرات، من أجل استئصال حركات المقاومة وإعادة تسليح القارة من منطلق الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تمثله كولومبيا. وقد تسبب هذا التهديد الجديد في معارضة تنتشر أكثر فأكثر في كافة أنحاء القارة.

#### ٨- الحركات الدينية

شكلت حركات المسيحيين اليسارية، أو كنيسة الفقراء التي لعبت دورا هاما في بعض الدول، الدافع لعقاب كنسي قوي خلال أحدث مرحلة من النيولبرالية، وانخفضت أهمية الجماعات القاعدية، لا سيما بسبب نقصان المصلحة المتاحة لها في الكنيسة الكاثوليكية. وقد لعبت هذه الحركات دورا محركا في الحركات الشعبية في أمريكا الوسطى والإكوادور والبرازيل والمكسيك. كما تلقى الدفاع عن الشعوب الأصلية وعن تنظيماتها الاجتماعية، دعما كبيرا من قبل الأساقفة في المكسيك وفي الإكوادور والبرازيل. غير أن الأهمية المتزايدة للحركات المحافظة دخل كاثوليكية، تخفي اليوم نشاطا لم يكف عن الوجود على الرغم من تهميشه.

لما من جهة الحركات الدينية ذات الأصل البروتستانتية، فلا زالت أبعداها فردية جدا. كما أن هذه الحركات، مع تليبتها الحاجة إلى صياغة اجتماعية جديدة على المستوى الجزئي وإلى البحث عن معنى، تنزع عموما للصفة السياسية عن أعضائها.

ومع اتخاذها الشكل المؤسسي، اكتسب البعض منها هيوما سيياسية بدرجة أكبر، تتحقق في صورة أحزاب محافظة صوما، سواء كانت دينية كما في أمريكا الوسطى، أو علمانية كما في البرازيل.

## د) أبعاد الصراعات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية

### ١- الانتفاضات

تم تنظيم سلسلة من التتبعات القطاعية أو بين القطاعات سواء دخل الدول أو على مستوى القارة. وعلى المستوى القومي يمكن الإشارة، بالنسبة للإكوادور، إلى اتحاد قوميات الإكوادور الأصلية، وتنظيم الحركات الاجتماعية الذي نشأ في عام ١٩٩٥، والجمعية الوطنية (١٩٩٩)، ومجلس الشعب (١٩٩٩)، وبرلمانات شعوب الإكوادور (٢٠٠٠). أما في الهندوراس، فقد تم بعد إعصار "ميتش"، إنشاء "الإنترفور" الذي يضم حركات اجتماعية ومنظمات غير حكومية. كما ظهرت على المستوى القومي عدة مبادرات جديدة مرتبطة بالمندى الاجتماعي العالمي في الأرجنتين وكولومبيا والإكوادور والبرازيل وحتى في مناطق بالأمازون (موزعة على عدة دول) أو في "ميناس جيريس" بالبرازيل. ويتطابق هذا بالنسبة للعديد من الحالات مع ما تسميه "مارتا هارنيكر" بـ "كنكون" كنل اجتماعية بديلة.

لجتمتع للمرة الأولى في كيتو بالإكوادور، منتدى اجتماعي أمريكي لاتيني يضم كما في بورتو أليجري، حركات اجتماعية ومنظمات غير حكومية، باستثناء الأحزاب السياسية (أحزاب اليسار تجتمع في منتدى سلو باولو)، وللتذكر أن المنتدى الاجتماعي العالمي للمقام في بورتو أليجري، يشكل للمسودة للواعدة بأكبر مجال شعبي عالمي بديل.

### ٢- استخدام وسائل حديثة للاتصال

الاستخدام الموسع لوسائل الاتصال الإلكترونية، واضح جدا بالنسبة للوضع الجديد في أمريكا اللاتينية. هذا لا يلغي حتى اليوم، الفواصل بين الحركات، لكن الاتصالات بالخارج قد تطورت بشدة. المثال الأول على ذلك هو المثال الخاص بالزائبيين وبالقومندان "ماركوس". وقد لجأ المتعلقون مع الحركة بتوسع إلى الإنترنت مع قدرتهم الكبيرة على السيطرة على محتوياته. كما تمتلك حركة الفلاحين بلا أرض شبكة متسعة من الاتصالات العالمية. نود أن نشير أيضا إلى أن المنتدى

الاجتماعي العالمي يستخدم عدة مواقع على شبكة الإنترنت، وأن الحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية قد دخلت بنقل شديد في عصر الاتصالات الإلكترونية بمساعدة العديد من المنظمات غير الحكومية القارية أو الخارجية وبدعم من أجهزة اتصال وإعلام خاصة بالقارة مثل الاتحاد الأمريكي اللاتيني للإعلام.

### ٣- التحديات

لا تمضي الديناميكية الجديدة التي تدير الحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية في المرحلة النيولبرالية للرأسمالية العالمية، في طريقها دون أن تواجه تحديات خطيرة. فقد سبب الفضل الاجتماعي للبرنامج الاقتصادي ردود أفعال متزايدة في الواقع، تؤدي إلى عدم الإقرار بشرعية النظام. كما كانت ردود الأفعال الحاضرة محدودة وملموسة بوجه خاص، مما يمكن أن يشكل للبدلية لمعارضة أكثر عمومية، لكنه يمكن أيضا أن يخفف الحركات إلى تحركات أو تنظيمات مجزأة.

ومن هنا تحد أولي وهو تحديد الأهداف. توجد التيارات الواقعية التي يمكن أن تكتفي بسهولة شديدة بانتصارات وقتية وجزئية، بينما تسعى التيارات الأكثر جوهرية إلى تحول في العمق. وترتبط هذه التيارات من جهة باتجاهات "قاعدية" تخشى وجود نخبة جديدة (تحبذ للنخبة على حساب الجماهير)، ومن الجهة الأخرى بتيارات "عمودية" في حالة فقدان للتوازن منذ تجارب "الإشراكية الحقيقية". وبناء عليه فإن التوافق بين النشاط اليومي وبين التحرك المقاوم للنظام على المدى الطويل، هو التحدي الأول الأساسي لنجاح التحولات.

التحدي الثاني هو العلاقة بالسياسة، وبدونه لن تتمكن صياغة البدائل من أن تتنافس الهياكل الاقتصادية الاجتماعية المسيطرة. فهو يتطلب للتفكير في أشكال جديدة للتنسيق بين الديمقراطية التمثيلية (السياسة) وبين الديمقراطية بالمشاركة (إشراك المجتمع المدني)، أصبح يتم التصدي بشكل متزايد لموضوع المشاركة داخل الأحزاب، لكن الخوف من المراجعة السياسية، جعل الحركات الاجتماعية حذرة. وإذا كانت للحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية وظائف محددة في مواجهة الدولة، فيجب عليها مع ذلك أن تتوصل إلى إقامة اتصالات عضوية. كما يبتعد الاتجاه الحالي عن الحزب الأرحم الطليعي الذي يتصدى لجميع المطالبات، ليمضي في اتجاه الانقضاء بين التنظيمات السياسية.

التحدي الثالث هو تجريم الحركات الاجتماعية على يد للنظام المسيطر، والقمع الذي يمارس الآن وسوف يمارس أكثر في إطار نجلها نفسه. فقد وصف سفير الولايات المتحدة في بوليفيا، المرشح للرئاسة في عام ٢٠٠٢ "يفو مورالز" الذي وصل إلى المركز الثالث بفضل التصويت في الانتخابات، بالارهابي. وكما حدث على مستوى العالم، لم تكن مردودات أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلا مباشرة بصفة استثنائية. أما نتائجها على المدى الطويل، فتتعلق إلى السيطرة العسكرية على القارة (خطة كولومبيا)، وسحب الإقرار الشرعي بالحركات الاجتماعية وتدعيم الأنظمة اليمينية المتحالفة مع الولايات المتحدة.

#### ٤- الأهداف والبدائل

الأهداف و الخيارات المقترحة كثيرة جداً، وليس من السهل التوليف بينها، لكن من الممكن تسجيل بعض الأفكار المكررة. فالأمر يتعلق في النظام الاقتصادي بفك الارتباط وبالبحث عن أشكال أخرى للتكامل مع الاقتصاد العالمي. كما أن تدعيم المحاور الاقتصادية الإقليمية الضعيفة حالياً (ميكروصور - ميثاق الأنديز - السوق المشترك لأمريكا الوسطى)، هدف حالي.

استرداد السيادة في مواجهة السلطة متعجبة الجسدية، هو مطلب آخر صريح أو ضمني لكل الذين يريدون تعزيز الأمن الغذائي واستخدام الموارد المحلية من أجل رفاهية الشعوب. وهذا بالتحديد ما يعبر عن نفسه في مختلف التحركات ضد التخصصية. كما يشجع الجميع الاقتصاديات الإقليمية ضد الدمج في الاقتصاد الأمريكي عن طريق مشروع منطقة للتبادل الحر المعمم في مجموع البلاد الأمريكية. ينضم لهذه الرؤية الاقتصادية الكلية، الانشغال بشأن تشجيع أنماط جديدة من الإنتاج أكثر ديمقراطية وأقل ارتباطاً بالسوق الرأسمالية، وهناك عدة تجارب تجرى حالياً غير أنها ليست جميعها من وجهة نظر مضادة للنظام بالفعل.

هناك مهمة أخرى معاصرة نجلها داخل الحركات، تماماً كما نجلها في عمليات الانقلاب (المنعدي الاجتماعي العالمي)، وهي المطالبة بالديمقراطية بالمشاركة. وليست فقط خبرات التنظيم السياسي للمدن، المكتسبة مؤخراً على يد أحزاب تقدمية، هي المقصودة من خلال هذا التعبير، بل إن مشاركة الأعضاء المنضمين في اختيار توجهات نقاباتهم، وحرية العاملين في أن يختاروا بأنفسهم أسلوب تنظيم للعمل واستخدام للسلطات (التسيير الذاتي)، بالإضافة إلى الاستفتاءات الشعبية ومشاورات

شعبية أخرى، ترسم جميعها حدود الانتماء للمتعدد والفعال إلى الوطن والدافع إلى التحول الاجتماعي.

أخيراً، نود أن نشير إلى الأهداف البيئية والثقافية. ففي الواقع أنه من منظور تحسين نوعية الحياة، يوضع احترام البيئة في المقدمة، وخصوصاً من خلال حركات الشعوب الأصلية. كما أنها هي التي تصر على الاستقلال الثقافي، وهو ما تتم المطالبة به أيضاً في مجال الوسائل الإعلامية وبخاصة للموسيقى والسينما. هذا هو السبب الذي يؤدي إلى انضمام العديد من الفنانين إلى الحركات الاجتماعية. ومن المعترف به أكثر فأكثر أن للثقافة أيضاً مجالاً للمقاومة والمطالب الاجتماعية.

### الاستنتاجات

استعادة النضالات الاجتماعية التي أنقصت الديكتاتوريات العسكرية من نشاطها، وصعوبة الاندماج في النظام النيوليبرالي الذي أدى إلى تفريد الصراعات وتجزئتها، وانسحاق قطاعات اجتماعية جديدة لدخل الصراعات نفسها، والتشديد على نوعية الحياة والثقافة كمطلب شعبي، والنماذج الجديدة للمطالبة بالديمقراطية، والبحث عن نقاط التقاء، كل هذا يميز عالم القارة الاجتماعي. لكننا لا زلنا بعيدين عن أن نكون قد استعرضنا هذا العالم، وبعيدون أكثر عن أن نكون قد استهلكنا الأفكار بخصوص إسهام تجربة كهذه في وضع نظرية الحركات الاجتماعية.

وضع "بولفنتورا دي سوزا سلفاتوس" رؤية نظرية في الرقم ٥ من المرصد الأمريكي اللاتيني الذي نشرته "كلاكسو". إنه يربط لا سيما الأنماط الجديدة للصراع، التي سميناها الحركات الاجتماعية الجديدة أو الاشتراكية الجديدة، أو الحركات متعدية الطبقات، في السياق العالمي الجديد. كما لم تعد علاقات الإنتاج هي الأساس، من وجهة نظره، إذ إنه يتكلم عن علاقات إعادة تكوين. فمن جهة - كما يقول - يتوقف تحديد الأهداف على البشرية في مجموعها، ومن الجهة الأخرى الذاتية هي التي تتحدد. وهو يلاحظ وجود ثقافة تحرر جديدة ومطالبات بالاستقلال والحكم الذاتي واللامركزية والتعاون والمشاركة، ويتخذ هذا أيضاً في أمريكا اللاتينية طابعاً شعبياً.

استخلص المؤلف نفسه ضرورة التوفيق بين محورين، محور التقنين/التحرر من جهة (الأول يتوجه إلى لرسمية والثاني تطالب به الاشتراكية)، والعلاقة بين الذاتية والانتماء إلى الوطن من الجهة الأخرى. المحور الأول ينطبق بالأوضاع المثبتة فيما يخص النظام الاقتصادي، تنظيم للرسمية للحصول على نتائج مباشرة أو تشجيع

المتحرر البشري، ومعارضة هذا المنطق تشكل موضوع المناقشة. أما المحور الثاني فيتوجه إلى التوتر بين الحلجات الذاتية (الأسرية) والاندماج في حاجات المجتمع. ويستنتج 'بوفانتورا دي موزا' أن للحركات الاجتماعية المعاصرة تطرح على نفسها هذه الأسئلة بأسلوب حيائي (خلص حياة الإنسان).

من المؤكد أنه لا بد من التصدي لهذه المسائل التي تثير جوانب نظرية وباستراتيجية في نفس الوقت، لكن المقصود أيضا هو وضعها داخل إطار من التأمل بخصوص انطلق العام للرأسمالية المعولمة.

قبل كل شيء، لا زالت العلاقة بين رأس المال والعمل موجودة، وهي تشمل في بعض الحالات على عدد من الأفراد أكثر من ذي قبل، حتى إذا كانت الأوضاع مختلفة (إنهاء تنظيمات العمل، اعتماد مقاولي الباطن، إلخ). خضوع الاقتصاديات المحلية الصريح للعولمة الرأسمالية، هو السذي يضر بعد ذلك بالمجموعات الاجتماعية المتزايدة دالما، وفي الواقع، فإن عددا متزايدا من القطاعات أصبح معنيا بالمنطق التجاري (خدمات عامة - تعليم - صحة - فلاحين صغار) نتيجة لضغط عمليات الخصخصة وللاكيات غير المباشرة الكثيرة لابتزاز الثروات على يد مجموعات اجتماعية تتمتع بالامتيازات، وهذا هو ما يفسر توسع مقاومات معينة. هكذا تدخل أمريكا اللاتينية نفسها في تاريخ للحركات الاجتماعية المعاصرة.

## المراجع

- Baschet, jerome, Letincellezapatiste - Insurrection indienne et resistance planetaire, Paris, Denoel, 2002.
- . CETRI, L'avenir des peuples autochtones: le sort des premieres nations, Alternatives SudVol.VII n°2, Paris-Louvain-la-Neuve, L'Harmattan - CETRI, 2000.
- . CLACSO, Observatorio Social de America Latino, n°5, sept. 2001.
- . CLACSO, (Observatorio Social de America Latino, n°6, janv. 2002.
- . DE SOUSA SANTOS Boaventura, Los nuevos movimientos sociales, Observatorio social de America latina no,5, Buenos Aires, 2001.
- . DUTERME Bernard, Indiens et zapatistes - Mythes et realties d'une rebellion en sursis, Bruxdles, Luc Pire, 1998.

- . GAMACHIO P., Le Lotte in Africa, Asia, America latina, Rome, Mazotta, 1981.
- . HARNECKER M., Amerique latine, ache strategique: articuler la gauche organisee en parti et la gauche sociale, Montreal, 2002.
- . LE BOT Yvon, Violence et modernite en Amerique latine. Indianite, societe et pouvoir, Paris, Karhala, 1994.
- . RAES F., Le MST au Bresil, entre luttes paysannes et nouveau mouvement social, Lusotopie, 2001,63-90.

#### مساهمات إضافية

- . ALONSO Aurelio, La sociedad cubana en los anos noventa y los retos del comienzo del nuevo siglo.
- . DENIS Roland, Nuestra revolucion, Venezuela.
- . HARNECKER Marta, Tared estrategica: articular izquierda partidaria e izquierda social para construir un gran bloque social antineoliberal.
- . HIDALGO FLOR Francisco, Ecuador: resistencia popular persistente al implacable modelo neoliberal.
- . KENNEDY Mirta, El mundo visto por los pueblos: Honduras.
- . MONCAYO Hector Leon, Colombiafrente a la globalizacion: una mirada desde abajo.
- . PARKER Crstian, Chile: la busqueda de una insercion competitiva en el mercado global.
- . RAMONDETTI Miguel, Argentina.
- . RUBIO Roberto, A mas de una decada de politicas neoliberales en el Salvador.
- . SADER Etnir, Que Brasil e esse ?.
- . VILLACORTA Alberto Enriquez, Guatemala, entre la exclusion la esperanza.
- . WING-CHING Isabel Sandi, Ajuste structural y movimientos sociales. Costa Rica 1999-2000.

Textes rediges dans le cadre du rapport Mondialisation des Resistances et  
consultables sur le site du Forum Mondial des Alternatives: [www.forum-alternatives.net](http://www.forum-alternatives.net)

أعمال لنفس المؤلفين حول الموضوع

- ' Les mouvements sociaux enAmerique latine, Alternatives Sud, Vol. I  
(1994),n°4.

## ٨- أمريكا الشمالية \*

حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كانت أبعاد الحركة الشعبية في أمريكا الشمالية إيجابية. وقد تجذت سنوات من الجهود التنظيمية والسياسية في التوفيق بين العديد من الحركات الاجتماعية، في صراع ضد النيوليبرالية، على مستوى محلي وقاري وحتى دولي. فكان هناك تضامناً ثنائياً - شمالياً وثنائياً - جنوبياً على وشك أن يقوى ولا سيما في مواجهة مشروع إقامة منطقة للتبادل الحر بين البلاد الأمريكية، للنيوليبرالية. بعد ذلك طرأت فجأة الأحداث التي نمرقها، فكانت الصدمة مهولة وبخاصة على مستوى وسائل الإعلام التي بادرت بوصف مجموعة للحركات الاجتماعية بالشيوعية. أما الحكومات فقد سمعت باسم الأمن القومي، إلى فرض مجموعة من التوقيين الخائفة للحريات والتي تقصد التنظيمات الشعبية مبتذلة.

لكن كم سيكون مثيراً للدهشة أن نرى هذه الحركة الضخمة تتوقف عن مواجهة السياسات النيوليبرالية وتنتجها لمشنومة بالنسبة للشعوب، انضم من جهة أخرى إلى الصراع ضد النيوليبرالية، بعد آخر وهو الصراع ضد الإرهاب.

### ١) بعد الفقاعة

يمكن أن يوصف الوضع الأمريكي الشمالي لسنة ٢٠٠١، بنهاية الأزدهار الاقتصادي الطويل لأعوام التسعينيات. فقد تأثرت القطاعات المتقدمة مثلها مثل الصناعات "التقليدية" (حوالي ١,٥ مليون وظيفة ملغاة). في مواجهة هذا، تتوقع الدول وكذلك الشركات التجارية الكبرى، تحويل الأزمة الجارية إلى حملة جديدة لدعم النيوليبرالية.

---

بيير بوديه

## ١- الاقتصاد الجديد، أوهام وحقائق

من البديهي تماماً أن نمو مفوات للتسعينيات الذي أطن عنه رئيس بنك الائتمان الفيدرالي الأمريكي "آلان جريفسبان"، بوصفه بداية عصر جديد، قد أفضى الرأسمالية الأمريكية. لكن منذ بداية عام ٢٠٠١، ظهرت حقيقة أخرى: فقد أصبح واضحاً أن هذا النمو جاء نتيجة لارتفاع حاد بسبب المضاربة، دون علاقة مناظرة مع نمو الإنتاجية والاستثمارات. حتى قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، تضخمت هي أيضاً بفعل المضاربين (ر. برينر، ١٩٩٨). والاقتصاد يعاني بالفعل من الطاقات الفائضة (انخفاض معدل الاستغلال من ٨٨% في عام ١٩٩٥، إلى ٦٣,٤% في عام ٢٠٠١). -انحسر فرض الاتحادات المتوقعة بين الشركات بعد صراعات مضنية، وإنشاء مؤسسات صلافة، بالسوق بدلاً من إصلاحه. كما خفضت معدلات الأرباح من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١ (من ٨٥٨ مليار دولار إلى ٧٦١ مليار). - انخفاض الدخل الرأسمالي المتوسط لعام ١٩٩٩ عن نظيره في عام ١٩٧٢ بنسبة ١٤%.

- كما تلح ٧١% من الاثنى عشر مليون وظيفة التي تم خلقها منذ عام ١٩٩٥، في قطاع التجارة والخدمات حيث تسود الأجور المنخفضة. وهذا الوضع من "الأباتهيد الاقتصادي" يؤدي إلى ارتفاع خطر في الاستدانة سواء للأشخاص أو للمؤسسات، مما يترك جلقاً بأكمله من المجتمع عرضة للسقوط في الوقت الذي يبدأ فيه الركود.

يمكن للمشكلة أن تتفاقم على المدى القصير إذا قررت رؤوس الأموال الأجنبية التي تجتذبها معدلات الفائدة العالية والقيمة المتضخمة للدولار الأمريكي، الانسحاب. ففي عام ١٩٩٥ كانت رؤوس الأموال الأجنبية تمثل فقط ٨% من مجموع الاستثمارات المحققة في الولايات المتحدة، لكن في عام ٢٠٠٠ ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٦%. ومن الواضح أنه لا يمكن لهذا المعجز التجاري الضخم (٤٥٠ مليار دولار سنوياً أي ٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي) أن يستمر دون دخول رؤوس أموال على نفس المستوى تقريباً (Left Business Observer، فبراير ٢٠٠٠).

## ركود جديد

منذ لحظة توليه الرئاسة في بداية عام ٢٠٠١، وجد الرئيس جورج دبليو بوش نفسه في مواجهة مشاكل خطيرة:

- سلسلة من صلاحيات التصريح التي أثرت بقوة ، ورفعت معدل البطالة الرسمية إلى ٦%.

وإذا أخذنا في الاعتبار المسجونين (حوالي مليوني شخص) وسكان آخرين - "متوارين" - بدون عمل، لأصبح المعدل مرتفعاً بشكل كبير .

- تراجع مؤشر "لمسدك" الخاص بشركات التكنولوجيا المتقدمة، بنسبة ٦٦% خلال عامين.

- ولجئت "كاسب" تكامل السيلاد الأمريكية، اضطرابات جسيمة ولاسيما في الأرجنتين والإكوادور والبرازيل، إلى درجة أن عددا من المؤسسات المالية الأمريكية أصبح قلقا بشأن قدرة هذه الدول على الوفاء بالديون.

ولتفسير الاتجاه، أطلق الرئيس جورج دبليو بوش برنامجا للاستثمارات في مجال البترول والطفلة النووية، كنوع من رد الجميل للمؤسسات التي مولت حملته الانتخابية بشكل . كذلك ألغت الإدارة الأمريكية، باسم "أزمة الطاقة"، توقيها على بروتوكول كيوتو الذي من شأنه الحد من انتشار الملوثات. وبشكل مواز، أحيا جورج دبليو بوش سابق التسليح، كنوع من "الكينزية العسكرية". لكن هذه الإعادة لتوزيع الميزانية تقيد فقط عددا من القطاعات الثرية عموما إلى رؤوس الأموال، لكن المقلّة نسبيا في خلق الوظائف.

#### الأثرتهاد الاقتصادي في الولايات المتحدة

- يمتلك ١% من الأمريكيين دخلا يفوق دخل ٩٥% من السكان.
- يمتلك ٤٠٠ أمريكي ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي، أي بقدر ما يمتلكه ١٠٠ مليون أمريكي.
- أصبحت الاستدانة منذ عام ١٩٩٠ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه (من ١٨٥ مليار إلى ٥٨٤ مليار دولار) كما هبط معدل الانخار الشخصي خلال نفس الفترة من ٧% إلى ٢%.
- بمعدل متوسط أجر واحد من الرؤساء للتقنيين للشركات ٣٢٦ مرة الأجر المتوسط لعمال ( ١٠,٦ مليون دولار مقابل ٣٠٠,٢٥) كما أصبح الحد الأدنى لأجر العامل أقل بنسبة ٢٠% مما كان عليه عام ١٩٦٨.

- يعيش ٤٤,٢ مليون شخص بدون تأمين طبي، أي بزيادة قدرها ١٣,٦% بالنسبة لعام ١٩٨٩).

المصدر: **United for a Fair Economy, Economic Apartheid** (Data Center, أكتوبر ٢٠٠١).

بدون الوقوع في نظرية عن مؤامرة ليا كانت، نقول إن الغارات ضد نيويورك وواشنطن قد جاءت في الوقت المناسب. وقد أقر الرئيس نفسه بذلك قائلا : "هذا الوضع يمثل فرصة".

من المؤكد أنه يريد هكذا أن ينقذ للوضع على المدى القصير بأن يجعل من نفسه "ريسا وطنيا".

أما واقعا، فقد تمكن من أن يفرض تغييرات هيكلية، كان يمكن أن تكون غير مقبولة قبل صدمة سبتمبر، تتضمن تخفيضات قاسية في "الأجر الاجتماعي" الذي تمثله الاستثمارات الحكومية في مجال الصحة والتعليم والخدمات العامة. بالإضافة إلى تجنيد الحملة من أجل إعادة تشكيل للبلاد الأمريكية لمصلحة الولايات المتحدة.

## ٢- إحياء الحملة النيولبرالية

انطلقت هذه الحملة بالفعل منذ يناير من عام ١٩٩٤، مع توقيع اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. وبعدها بدأت المحادثات من أجل إقامة منطقة للتبادل الحر بين البلاد الأمريكية التي من المفترض أن تتضمن ٣٤ دولة من نصف الكرة الأرضية (كل بلاد الأمريكتين الثلاث ما عدا كوبا). وقد سمحت هذه المبادرات إلى حد كبير للولايات المتحدة بتوسيع مدى سيطرتها على ما كان من قبل خارج نطاق هذه السيطرة. وعلى عكس ما يعلنونه، فإن هذه المباحثات لا تهتم إلا قليلا بالتجارة أو "بالتبادل الحر".. أما في نطاق البلاد الأمريكية، كما يوضح "تورفال بروني"، فالهدف هو "دعم إجراءات تحرير الأسواق الداخلية، وجعل الاحتفاظ بامتيازات السلطات العامة فيما يتعلق بالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أكثر صعوبة". كما سوف ترغب الولايات المتحدة بالتأكيد، إن أجلا أو عاجلا، في هدم مؤسسات الخدمات العامة (سيلي باكيرو وإيميلي ريفيل، ٢٠٠٠). أما الاتجاه، في غضون ذلك، بالنسبة لولتي المكسيك وكندا، فهو جعل سياساتها الاجتماعية تابعة لسياسات الولايات المتحدة. وهكذا تخفض نظم التأمين ضد البطالة الكندي الذي كان يتميز نسبيا بالسخاء، والذي كان موجودا قبل سريان اتفاق

للتبديل الحر الأمريكي الشمالي، إلى المستوى الأمريكي للمتكفي جدا (انخفضت بالفعل مبالغ التأمين ضد البطالة المنفوعة من ٧٥% إلى ٣٦% من الراتب كما في الولايات المتحدة). تلاحظ أيضا عاصفة عارمة من الاستيلاء على شركات كندية ومكسيكية، بواسطة شركات أمريكية.

وقد قامت هذه للشركات الأمريكية عن طريق المناطق الحرة في شمال المكسيك، بتغيير مقر عدد كبير من المصانع التي تعين عددا كبيرا من الأيدي العاملة رخيصة الثمن، كما تمتص القطاعات التي تستفيد من أكبر قدر من حرية الوصول إلى الأسواق الأمريكية، مجموع الاستثمارات تقريبا، وهي بالأخص القطاعات التي تدفع أجورا منخفضة. وهذا ما يفسر الهبوط بمقدار ٤٠% في متوسط الأجر في الساعة منذ عام ١٩٩١. هذا وتفضل الطبقات المسيطرة المكسيكية والكندية أن تتحرك في ظل العملاق الأمريكي: فوضع الخادم في طبقة الأغنياء، مفضل لديهم عن مواجهة الطبقات الشعبية في بلادهم.

#### ب) دول في أزمة

في ظل كل هذا التطور، تعاني كل الطبقات المسيطرة في أمريكا الشمالية، بدرجات متفاوتة من أزمة في الشرعية. فالمسكان يعتقدون بشكل متزايد أن أصحاب الأمر جميعا من "جانب واحد".

كذلك توجد أزمة في القيم: فحماية الاستهلاك والفردية تتلاشي من جهة بصوت عال وبقوة بأن السعادة القصوى مرتبطة بامتلاك ثروات ذاتية، لكن من جهة أخرى هناك عودة قوية وبشكل متنوع، للأصولية الدينية ولأيديولوجياتها المتسلطة والامتنالية. فقد أمكن الاستماع، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلى رئيس اليمين المسيحي، للقس "جيري فالويل"، يؤكد أن الولايات المتحدة قد نالت جزاءها لأنها تسامحت مع الشؤون جنسيا والمجهضين. في غضون ذلك، وفي ظل العولمة، تتحول البرلمانات إلى قاعات تسجيل. نود أن نشير أخيرا إلى أن الاتجاه المساند هو التركيز بدرجة أكبر على المساليب القهر والردع.

## ١- مؤسسات سياسية تفقد شرعيتها

فاز جورج دبليو بوش في الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام ٢٠٠٠، بعدد أقل من الأصوات التي حصل عليها منافسه آل جور. وقد حدث هذا نتيجة لتسريع انتخابي مضاد للديمقراطية، تقوم بناء عليه هيئات للناخبين بكل ولاية، باختيار الفائز، وقد تم حسم نتيجة هذه المواجهة أخيراً بواسطة محكمة الولايات المتحدة العليا، التي تم تعيين أغلب أعضائها من خلال الإدارات للجمهورية قبل عام ١٩٩٤. الأسوأ من هذا أيضاً أن عملية الانتخاب قد أطيحها النش ولا سيما في فلوريدا، حيث حرمت إجراءات معينة، عدة عشرات آلاف من المواطنين من الإدلاء بأصواتهم، معظمهم من الأفروأمريكيين.

بعيدا عن هذه الواقعة، أصبحت الحقائق الآن مزعجة جدا :

- يتبع المنتخبون منظمات انتخابية ، قادرة على أن تجمع مئات الملايين من الدولارات.

- تكلفت الحملة الانتخابية للرئاسة الأخيرة ٣ مليارات دولار، أي أكثر من عام ١٩٩٦ بمقدار ٤٠% .

- يأتي ٨٠% من تمويل الأحزاب السياسية من ١% من السكان .

- الولايات المتحدة هي البلد الغربي الوحيد الذي لنترع حق التصويت من آلاف المواطنين "المتهمين" بأنهم خرقوا في وقت أو آخر ، القانون الجنائي (أكثر من ١٣% من الأفروأمريكيين وفقا لمنظمة) "هيومان رايتس ووتش".

## ٢- ديمقراطية

وفقا للقواعد، يستبعد النظام الانتخابي الفردي إلى حد كبير الأحزاب الثلاثة، ليصبح للتصويت منحصر بين حزبين كبيرين مثل الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة. ثم أيضا استبعاد للتيارات السياسية التي تمتلك مستويات عالية من التمثيلية (١٠ - ١٥% وأكثر) وهو ما يضمن لهؤلاء في كل الديمقراطيات الأخرى تقريبا، الدخول إلى الحيز السياسي المؤسسي. وعلى الرغم من وجود نداءات كثيرة من أجل تغيير هذا النظام المضاد للديمقراطية، فإن لا شيء يتحرك لأن الوضع الراهن ملائم جدا للمدافعين عن "النظام" وعن "الملكية".

من المظاهر الأخرى لأزمة للشرعية، هو التسوية بين الأحزاب الكبيرة. فالحزب الديمقراطي الذي تسنده، حسب العرف، القطاعات الشعبية قد تحول، فلم تعد هناك

فروق جوهرية بينه وبين الحزب الجمهوري المعروف تقليدياً بأنه حزب اليمين والأوساط التجارية والمجمع العسكري للصناعي.

#### ٢- تطلّق اليمين "المتشدد"

أصبح اليمين المتشدد في صعود، وهو يرتبط بالتحرك المسيحي الأصولي، والأمير يتعلق بكوكبة من الجماعات التي لا يبتعد البعض منها كثيراً من الناحية الأيديولوجية عن ميليشيات اليمين المتطرف، مثل تلك التي نسفت مبنى فيدرالي في لوكلاهما منذ عدة سنوات. كما يمتلك هذا اليمين المتشدد نقاط ارتكاز قوية في وسائل الإعلام الجماهيرية وفي شبكة متسعة جداً من الجمعيات الخيرية. أيديولوجية هذا اليمين هي عبارة عن جراب شعوي، (ضد الدولة الفدرالية)، ومعاد للفقراء (ضد البرامج الاجتماعية) وعنصري (ضد الأفروأمريكيين واليهود والمسلمين). والأصوليون يستمدون أيضاً قوتهم من عدد من القضايا : الصراع ضد حق الإجهاض، وضد الشذوذ الجنسي، وضد الفصل بين الدين (الديانة الوحيدة المعترف بها هي طبعاً المسيحية) والدولة. منذ السنوات العشر الأخيرة، انخرس اليمين المتشدد بجدية في الحزب الجمهوري، للتسّال إلى أعلى قمم الدولة من جهة، ولقرض "مركزية" أيديولوجية باتجاه اليمين من جهة أخرى. وجدير بالذكر أن عدداً من زعماء إدارة بوش الحالية ومنهم وزير العدل "جون أشكرافت"، ينحرون من هذا الحزب.

#### ٤- معاقبة وتجريم

على أثر أزمة لشرعية، أصبح المستبعدون "طائفة خطيرة". فمُنذ عدة سنوات، أرسيت المؤسسة السياسية الأمريكية "تولفاً آمناً". وقد أدى الإيدياء الهائل للاعتقال إلى أن يصبح مليوناً شخص تقريباً مسجونين (مقابل ١,٤ مليون في عام ١٩٩٤). أما خارج السجن، فيمارس إرهاب الدولة الأمريكية من خلال حكم الإعدام. وفي تكساس تم منذ انتخاب جورج دبليو بوش (١٩٩٤) إعدام ١٤٠ شخصاً. ونود أن نشير إلى أن الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية ونيجيروا وباكستان وإيران، هي البلاد الوحيدة في العالم التي تجيز إعدام صغار السن أو المتخلفين عقلياً. لكن القمع ينتشر بشكل كبير خارج السجن، كما أن الحياة اليومية تقتحمها مجموعة من النظم التي تسمح للحكومات بحفظ ملفات تتعلق بالمواطنين. كذلك تنتشر ظاهرة المدن المسورة التي لا يمكن الدخول فيها بدون دعوة، في كل مكان.

التدابير الجديدة التي تم اتخاذها منذ الحادي عشر من سبتمبر تعزز هذا التطور، وهي تقصد المهاجرين واللاجئين بوجه خاص. فقد تم استجواب أكثر من ١٠ آلاف شخص أغلبهم من أصل عربي وإسلامي، كما تم اعتقال ٢٠٠٠ شخص منهم. وجرى استبعاد قناتون عرض لمتهم أمام قاض قبل حبسه، وكذلك لقراض البراءة أيضا. وفي نطاق موجة الصراعات المضادة للعولمة، تدخلت أجهزة قمعية مؤخرًا بطريقة عنيفة على العموم، كما حدث في سياتل (ديسمبر ١٩٩٨) وفي الكييك (أبريل ٢٠٠١). وفي هذه المدينة الأخيرة، حيث اعتدًا. كان للتعبير عن أفكارهم بطريقة سلمية، كانت مظاهرة ضد قمة رؤساء الدول الأمريكية، هي الفرصة لنشر القمع بشكل غير مسبوق. ولأول مرة في كندا، استخدم البوليس رصاصات بلاستيكية، من التي يتم استخدامها عادة في فلسطين وأيرلندا الشمالية. هكذا تتفق الأيديولوجية مع تطبيق الأمن القومسي بطريقة مماثلة لما كان مفروضًا في عهد "ماك كارثي" عضو مجلس الشيوخ في أعوام الخمسينات.

### ج) مظاهر قوة وضغط الحركة الشعبية وضغطها

منذ عدة سنوات، أصبح جزء رئيسي من الرأي العام سريع التأثر بالمطالبات والانتقادات التي تعبر عنها حركة ضخمة، هي نوع من تحالف الاتحادات الذي تشكل في وقت ما بين سياتل (ديسمبر ١٩٩٩) وكييك (أبريل ٢٠٠١). لكن منذ الحادي عشر من سبتمبر ساد الموقف شك كبير، وتبقى معرفة ما إذا كان هذا التطور قد حدث ليستمر، أم أن الأمر يتعلق برد فعل قومي متطرف سريع الزوال.

### ١- مفاجأة سياتل المبارة

على مدار أعوام الثمانينيات، اهتزت للحركة الشعبية بشدة. فقد انتقل معدل الانضمام إلى النقابات، في سياق أعمال القمع والتشريعات المضادة للنقابات، من ٣١ % في عام ١٩٨٠ إلى أقل من ١٣%. غير أنه في بداية أعوام التسعينيات، كانت هناك بعض الإشارات التي تعلن عن تغيير. فقد أعاد بعض الشباب والمدافعون عن البيئة والقطاعات المسيحية الملتزمة، انتقاد الرأسمالية "الموجودة بالفعل"، إلى موضع الاهتمام والعناية. وبإلهاء من للزياتيين، سمع بعض المنشقين عن المجتمع الأمريكي في حركة شيليس، صوت "لا" شجاعة وهائلة للنيوليبرالية المنتصرة. للرمز كان مستقرا، خصوصا وأن الثورة للزياتية قد حدثت في الوقت الذي تم فيه توقيع

اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي. ولهذا السبب، كان لهذا الدافع أثر رايديكالي. كما تم تنظيم مجموعة حقيقية من الشبكات بأسلوب لا مركزي، ومتحرك، ومناضل، تضم طلاباً، ومدافعين عن البيئة، وجماعات للدفاع عن حقوق الإنسان.

لكن في سياتل في ديسمبر ١٩٩٨، أصبح كل شيء واضحاً: ٥٠ ألف متظاهر من الشباب (سلاحف)، والمدافعون عن البيئة، ومحبو السلام، في وقت واحد مع سائقي الشاحنات بالإضافة إلى عمال آخرين قادمين من النقابات المناضلة. كما تقاربت الحركة النقابية بالفعل مع الحركات "الجديدة"، وهذا هو ما أعطى لمظاهرات سياتل طابعها الجماهيري.

بعد عدة أشهر، أعلنت الحركات المضادة للعولمة للكرة في الحيد في المدن الأمريكية، مستخدمة بطريقة رمزية مؤتمرات الوكالات الموجودة في قلب العولمة، بما في ذلك مؤتمرات الحزبين الجمهوري والديمقراطي. من البديهي أن هناك شيئاً جديداً قد تبلور بكل وضوح في سياتل حيث انضمت عناصر مقاومة محلية إلى رؤية دولية حقيقية. لكن الحركة المضادة للعولمة الأمريكية للشمالية لا زالت لها نقاط ضعف مهمة، منها قلة مشاركة الجماعات الأفروأمريكية والأقليات الأخرى.

## ٢- النهضة النقابية

لقد غورت النهضة النقابية المسلمات، ولا سيما داخل اتحاد العمال AFL-CIO القوي، الذي يرتبط رئيسه الجديد "جون سويلي" بالقطاع المناضل. وقد نظم العاملون الكنديون في نقابة عمال السيارات والذين يشكلون النقابة الأكثر التزاماً في كندا، في عام ١٩٩٥، سلسلة من الإضرابات للدائرة ليربطوا بشكل إرادي بين المطالبات النقابية والقضايا الاجتماعية (حق الصحة والتعليم والخدمات العامة ذات المستوى المرموق). وفي عام ١٩٩٧، شن ٢٠ ألف عامل أمريكي الإضراب ضد UPS وهي شركة متعدية الجنسية للاتصالات والاتصالات.

هذا للصمود كان له صدى إيجابي لدى الجمهور، فقد شاهدت نقابات قوية ولا سيما نقابة سائقي الشاحنات، نبشاً فرق جديدة تتحدى للنقابة التقليدية وتنظيماتها المناصرة تقليدياً لأصحاب العمل والحكومة. هناك أيضاً ظاهرة أخرى مهمة، وهي إنشاء "تحالفات شعبية-نقابية-طلابية"، مثل شبكة العدالة في العمل، التي نجحت في توحيد عدة آلاف من النقابات المحلية ومن المجموعات المشتركة في المراكز لصناعية الكبيرة الموجودة في البلاد.

وفي أماكن أخرى، قام الطلاب المجتمعون في "اتحاد الطلبة ضد ورش الأعمال الشاقة" في العديد من الأبنية الجامعية، بحملات ضد لشركات متعينة الجنسية التي منها Nike و Reebok وعلامات تجارية أخرى مرغوبة من الشباب. غير أنه بعد إعادة الحسابات نجد أن الحركة النقابية الأمريكية لم تنجح بعد في تغيير علاقات القوى . فبالنكيد أن ٤٠٠ ألف عضو جديد قد تم تسجيلهم في اتحاد AFL-CIO خلال عام ٢٠٠٠، لكن في خلال نفس الفترة، تم إلغاء ٦٠٠ ألف وظيفة منضمة إلى نقابة، ولا سيما في أعقاب إعادة للتركز في المكسيك في أكثر الأحيان.

### ٣- للكيك وتحالف قوس قزح

تجلت فعالية تحالفات قوس قزح التي تضم نقابات، وتنظيمات مجتمعية، وشباب، ومناصريين لتحسين وضع المرأة في المجتمع، ومدفعين عن البيئة، من جديد عام ٢٠٠١ في السياق الكيكيكي. فعلى المستوى المحلي، نجد أن للتعبئة الضخمة جدا للمدعوة بواسطة اتحاد نساء الكيكيك، هي التي دقت جرس إيقاف الحركة. لبي آلاف النساء و الرجال نداء اتحاد نساء الكيكيك ولجئوا شوارع جميع البلديات للكيكيكية، للاحتجاج ضد الفقر، وضد عولمة الميولبرالية، وضد استخدام العنف ضد للنساء. نتيجة لهذا كان الإعداد لقمة سكان البلاد الأمريكية التي تمت الدعوة إليها للاعتراض على مشروع منطقة للتبادل الحر بين البلاد الأمريكية، هو الفرصة لتتأرجع هائل من تنقيف وتعبئة للشعوب. وفي غضون بعض الوقت غيرت "الهيمنة" معسكرها: اجتنبت مطالبات الحركة مشاركة السكان الوجدانية. ولجأت "لا" مدوية، لمشروع منطقة للتبادل الحر بين البلاد الأمريكية، كل للمجتمع بصاحبها برنامج لإعادة بناء البلاد الأمريكية، مجهز بالتضامن مع منظمات شعبية مكسيكية وبرازيلية وشيلية إلخ. وقد أثبتت لأهم مهمة من الحركة الشعبية، من خلال هذا الدجاج، أنه يجب الاستمرار في إقامة تحالفات ضخمة على قاعدة اجتماعية بقدر ما هي أيديولوجية، توحد بين تعبئات جماهيرية، في أعمال تنقيف وتوعية عميقة، مما يشكل أسس اقتراح مواطني ديمقراطي وديمقراطي.

#### ٤- بحثاً عن المساواة

شكلت عمليات اللجنة الهائلة التي تضطلع بها الحركة الاجتماعية، إلى حد كبير، مستوى تسييس شعب بدا خلال عدة أعوام أنه قد استسلم لأعراض مقولة "لا يوجد بديل" لكن في الولايات المتحدة وإلى حد كبير في كندا أيضاً، بنت الحركة نفسها تقليدياً، خارج مشروع بديل سياسي.

#### بيان قمة شعوب البلاد الأمريكية (مختارات)

- إننا نعيش في بلاد أمريكية موسومة بتباينات لا تحتمل: ٥٠٠ مليون يعيشون في أمريكا اللاتينية في الفقر يبلغ مجموع ديون أمريكا الجنوبية غير المحتملة ٧٩٢ مليار دولار؛ توجد ٨٠% من الأصول تحت يد الولايات المتحدة و كندا.

ما الذي نريده

- إننا نطالب بالاحترام المطلق للحقوق البشرية، الشاملة والمساوية والتي لا تتجزأ.

- إننا نريد أن نبنى جسوراً بين شعوب البلاد الأمريكية، وأن نتغذى من تعددية حقائنا التاريخية وثقافتنا، وأن نتعمق بالتبادل في ممارسة ديمقراطية تمثيلية وبالمشاركة.

- إننا نريد الاحترام الكامل لحقوق العمل الأساسية، التي منها حق التجمع، وحق التفاوض بشأن التعاقبات الجماعية، وحق الاضراب. كما يجب أن تطبق هذه الحقوق أيضاً على العمال المهاجرين.

إننا نريد دولا تعمل من أجل المنفعة العامة، وقادرة على للتدخل بهمة لتأكيد احترام جميع الحقوق البشرية، بما فيها، بالنسبة للنساء، حق الأمومة الاختيارية؛ من أجل دعم الديمقراطية، متضمنة حق الاتصال؛ من أجل تأكيد الانتاج وتوزيع الثروات. إننا نريد أن تضمن الدول الحصول الشامل والمجاني على تعليم عام وجيد، وعلى خدمات اجتماعية وعلى خدمات صحية، متضمنة الخدمات المخصصة للنساء (ولادة - منع حمل - إجهاض)؛ وأن تمنع الدول استخدام العنف ضد النساء والأطفال؛ وأن تضمن لدرام البيئة من أجل الشعوب الحالية والأجيال المستقبلية.

- إننا ننادي شعوب البلاد الأمريكية بتكثيف تعنتها من أجل محاربة مشروع منطقة التبادل الحر بين البلاد الأمريكية وتطوير أشكال أخرى من التكامل مبنية على الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية وعلى حماية البيئة.

- "لا لمشروع منطقة التبادل الحر بين البلاد الأمريكية! نعم هناك عالم آخر

ممكن! كيبك، أبريل ٢٠٠١

في السياق الحالي، يحذر العديد من الشباب المناضلين مما يعرفونه "كسياسة"، فليدهم تجانس طبيعي مع أفكار العمل المباشر، والديمقراطية المباشرة، والتمرد المدني غير العنيف. لكن، وبدون إنكار أهمية التظاهر والعمل المباشر، يعتقد جزء كبير من المناضلين "للجدد" و "للقدامى" أنه لا بد من إيجاد طريقة لإعادة الاعتبار للعمل السياسي. ففي أثناء الحملة الرئاسية الأخيرة في الولايات المتحدة، تحالفت قطاعات شعبية مع ترشيح "رالف نادر" للمحكمة في الحركات الشعبية، كما صوت ٣ مليون ناخب من أجله ومن أجل برنامجه المضاد للنيوليبرالية.

لا زال للبحث جارياً عن صيغة للتدخل سياسياً، إلى جانب التساؤل عما يجب وضعه كبديل سياسي، بما أن الأمر لا يتعلق بإعادة ما تم بنائه من قبل. كما يتابع مناضلو أمريكا الشمالية باهتمام ما يجري في أماكن أخرى من العالم ولا سيما في البرازيل :

"حكومات المشاركة للشعبية في البرازيل تريد تخطي الأسلوب القديم الخاص بالحكومات المعادية للديمقراطية، الذي يركز السلطة في قليل من الأيدي، والذي يتجاهل الغالبية العظمى من السكان. الفكرة هي أن الشعب يجب أن يصبح هو المحرك الأول لتاريخه. والمقصود هو تطبيق طريقة لممارسة السلطة تحارب إساءة استخدام السلطة، والمحسوبية، وتعهد بالسلطة إلى الشعب.(مارتا هارنيكر، ٢٠٠١)

#### ٥- عودة "مطاردة الساحرات"

تفعل الطبقة المسيطرة في أمريكا الشمالية كل شيء من أجل تحويل "المناخ الجديد" ما بعد الحادي عشر من سبتمبر إلى رأسمال. فالمحتشون باسم القوى المسيطرة، سوف يخرجون جميع الساحرات من الصندوق، مع احتمال إعادة الحياة للسيدات جوزيف ماك كارثي.

هذا الهجوم يدفع بالكثيرين إلى اللجوء ومنهم جزء من الحركة النقابية الأمريكية، التي ساندت إدارتها "الحرب الصليبية ضد الإرهاب". وفي ظل هذا الجو العدائي للحركات الاجتماعية الذي تغذيه بارنتوريا وسائل الإعلام، تم تأجيل مظاهرات خطيرة بل وإضرابات. فكان تأثير هذا ملبياً على حركات المهاجرين بوجه خاص. مع ذلك لم يصل لآزمن بعد إلى الإحباط النفسي، وكما يكتب "جيرمي بريشر" للمناضل المتصل جداً في الحركات الاجتماعية الجديدة: "يجب أن نتذكر أن شعبية جورج بوش الأب قد ارتفعت بعد "الانتصار" في الكويت، مثل شعبية نجله اليوم. لكن هذا لم

بمنعه بعد عام واحد، من أن يضر الانتخابات في قلب أزمة. كما أن مظاهرات ميكل التي برهنت على الرغبة في العولمة "من القاعدة"، قد حدثت تماماً بعد "انتصار" للقنابل على "صربيا". فمسواء أن يكون ابن لادن أو الآخرين من حينة جورج دبليو بوش مشاريع أخرى لم لاء، يبقى الصراع للجوهري اليوم بين "العولمة من فوق" و "العولمة من تحت" (جيرمي برينشر، ٢٠٠١)

### المراجع

- . BRENNER Robert, The Economics of Global Turbulence, New Left Review, n°229, 1998
- . BRETCHER Jeremy, Les Etats-Unis apres le 11 septembre, octobre 2001.
- . HARNECKER Marta, La gauche a l'aube du XXI<sup>e</sup> siecle, Montreal, Lanctot, 2001.
- . PAQUEROT Sylvie, REVIL Emilie, ZœM et l'integration economique des Ameriques, Montreal, Eau-Secours, avril 2000.

### مساهمات إضافية

- . MANSUETO Anthony, The World from Below :A view from the United States, texte redige dans le cadre du rapport Mondialisation des Resistances et consultable en anglais sur le site du Forum Mondial des Alternatives: [www.forum-alternatives.net](http://www.forum-alternatives.net)

## ٩ - أوروبا الشرقية \*

دخول بلاد الشرق المفاجئ خلال أعوام التسعينيات في للرأسمالية المتوحشة، أصاب اقتصادياتها وتركيباتها الاجتماعية وعقلية سكانها بالاضطراب إلى حد كبير. وبالرغم من فضيحة عمليات الخصخصة الاحتياطية، وهدم آليات الحماية والتضامن الجماعية، ومفوط المؤشرات الاجتماعية المصاحب، إلا أن المقاومات الشعبية واللقابية والسياسية لم تنجح في التبلور.

يساهم رفض السياسات المرتبطة بالأنظمة الاشتراكية، والانجذاب إلى أوروبا الغربية، في هيمنة عقيدة النيولبرالية بلا منازع. ومع ذلك تظهر الصراعات المحلية للعيان.

إن نفاذ البصيرة في مولجة سياسات صندوق النقد الدولي، وتكوين تحالفات دولية، هي للعناصر اللازمة لإعادة بناء قوى سياسية ولجتماعية تقدمية.

### (أ) الغوص في التخوم للرأسمالية

بعد عشر سنوات من تفكك الاتحاد السوفيتي، يشعر المرء بفصمة في الحلق عند معاينة الكارثة الاجتماعية الاقتصادية التي صاحبت إمماج أوروبا الشرقية في "العولمة". غير أن هذه الحقيقة ليست معروفة بشكل جيد بالمقارنة مع الحقيقة الأكثر "كلاسيكية" الخاصة بالبلاد الملقبة بالعلم للثالث أو الجنوبي - في محيط دائرة "الاقتصاد العالمي" للرأسمالية. إن آراء شعوب أوروبا الشرقية - المتعددة بالضرورة - في التحولات التي تخضع لها، تملك في الوقت الحاضر القليل جدا من الوسائل للتعبير عن نفسها، وبالتالي لا يتم أخذها في الاعتبار، وذلك لأسباب يلزم توضيحها إذا كانت هناك رغبة حقيقية في محاربة هذه الأوضاع. إن شعوب أوروبا الشرقية التي كانت تخضع بالأمس لكتاتورية الحزب الأوح ولديابات الكرملين، قد استنتجت بسرعة أنه لم يكن لديها شيء لتفقد، مشبهة كل تنكير بالمكاسب الاجتماعية أو للقيم الاشتراكية، بالجنين الرجعي إلى الماضي. هذا وقد فرض ستالين "الاشتراكية" المحققة بمرسوم،

---

كاترين ساماري

مقتبضا بتحقيق سعادة الشعوب، لكنه كبح كل تحليل انتقادي للمجتمعات المقهورة، وكل أشكال التنظيم المستقل.. إذا فهذه الشعوب لديها القليل جدا من الخبرة الديمقراطية التي تستطيع من خلالها الصمود للعقائد الجديدة، وتنظيم نفسها ضد نماذج جديدة من الاضطهاد.

تدعي الليبرالية أيضا، أنها فعالة وأنها تحمل في جعبتها وصفات، وحرية شاملة تستعدى للطبقات. وبناء عليه، لا توجد حاجة إلى مشاورات ديمقراطية: فالسوق و"الخبراء" في خدمته "يعرفون" بالطبع، مثل الحزب بالأمس، ما هو صالح للجميع. الأسوأ من هذا أن من كانوا بالأمس خادمي "الشيوعية الجاهزة للاستعمال" الطبعين، أصبحوا اليوم في أكثر الأحيان، أسوأ مروجين "للفكرة الوحيدة" الجديدة، كما أنهم مقاومين للشيوعية ( بصفتها البرنامج التحرري).

فجر سقوط سور برلين وإخلال التحدية السياسية في بداية عقد التسعينيات، الأمل في إعادة توحيد تقدمية للقارة الأوروبية. لكن المرحلة الجديدة من العولمة للرأسمالية تطبيع آثارها على التحولات المفروضة في أوروبا الشرقية بأسلوب مبالغ وارتدادي بوجه خاص، وذلك لطمس كل أثر وكل طيف لخيارات بديلة لشكل المجتمع، لأن هذا هو الهدف الحقيقي. وبناء عليه يجب أيضا إنكار كل فائدة وكل شرعية للماضي الخاص بشعوب أوروبا الشرقية، باعتبارها مظاهر من الحياة في معتقل كبير.

كما أن الاستخفاف بتاريخها وخبرتها وكفائتها والقيم التي يمكنها التمسك بها، ينجلي كل يوم في سلوك "الخبراء" الغربيين المتعجرف. ويجب الانتباه إلى معالي الكلمات نفسها: ليس المقصود هو "الانضمام إلى أوروبا" - الإمبريالية الأوروبية الغربية تهدف بفعلها هذا إلى القيام بما تقوم به الإمبريالية الأمريكية (لكون الولايات المتحدة هي "أمريكا"، كما يمكن للاتحاد الأوروبي أن يجسد كل أوروبا). يجب على يسار أوروبي جذير بهذا الاسم أن يكون متشددا في اقتناده لإمبرياليته الخاصة، وأن يتصدى للتفسيرات للتسلطية التي تتجاهل شعوبا بأكملها.

تهدف لخطة إذا إلى البدء في مسيرة يمكن أن تأخذ وقتا : الشروع في الاعتراض على السياسات السائدة وأيديولوجياتها التي تخلق أصوات أوروبا الشرقية. ولا تستطيع هذه الخطة بالتأكيد أن تزعم أنها تعالج مختلف الأوضاع ولاسبما في قلب كومونولث الدول المستقلة المنحدر من الاتحاد السوفييتي السابق، لكنها ترسم الخطوط الأولى لعمل لا غنى عنه، يسترعي نظرة مفكري أوروبا الشرقية اليساريين على أوضاع شعوبهم، ويسمح بشئ من التراجع لآراء وجهات النظر السائدة التي تميز

غالباً "المتخلفين" من بلاد البلقان أو من كومونولث الدول المستقلة باستثناء الجمهوريات البلطيقية من ناحية، ومن الناحية الأخرى "التلاميذ المجتهدين" من أوروبا الوسطى. والمقصود هو السماح بنظرات متقاطعة وصافية على بولندا والمجر (مرشحين جديرين بالثقة للاتحاد الأوروبي) من جهة، وعلى بعض "المتخلفين" (بلغاريا - رومانيا - روسيا - أوكرانيا) من جهة أخرى. كما يجب توجيه نظرة خاصة إلى انفجار العديد من الاتحادات القدرالية (يوغوسلافيا - تشيكوسلوفاكيا - الاتحاد السوفييتي).

وهنا يبرز التماثل الكبير جداً بين تدهورات هؤلاء ولولئك الاجتماعية، من ناحية أخرى، عبر مؤرخ بولوني اسمه "برونيسلاف جيريميك" بمرارة عن الدينامية الاجتماعية الاقتصادية الحقيقية للتحولات الـ...ية في بلده ( "المتقدمة" مع ذلك في التحول) أثناء مؤتمر بالسيوريون في نهاية أعولم للتسعينيات، قائلًا: "كنا نعتقد أننا نمضي نحو الشمال، فإذا بنا قد ذهبنا نحو الجنوب!" لأن الانتماء دون حماية في "الاقتصاد العالمي" الرأسمالي يعني العودة إلى وضع "الأطراف أو التخوم" التي تسيطر عليها مصالح قوى "المركز للمتقدم" وشركائه متعددة الجنسية. إنه يعني اتجاهًا إلى إضفاء طابع شبه المستعمرات على هذه البلاد من جديد، مع سيطرة رأس المال الأجنبي، في بلد مثل بولندا، على أكثر من ٧٠% من البنوك.

لقد عبرت الانشقاقات الثورية خلال هذا القرن، عن محاولات للانفصال عن "تسمية التخلف" المفروض من خلال أسلوب تصاعد نفوذ رأس المال في محيط دائرته. وينكسر "يفان أفكركوتش" في تناوله للتاريخي لأبعاد مسيرة للتكامل الرأسمالي العالمي، فيما يخص يوغوسلافيا، المقاومة المزدوجة لهذه التسوية/الخضوع، التي قامت بها مسيرة إزالة الاستعمار في أعولم الخمسينيات والستينيات من جهة، وتسمية "الكتلة الاشتراكية" المكتفية ذاتيًا بأكثر مما ينبغي من جهة أخرى.

إن توقّف أو أزمة الإيرادات ذات الاتجاه المعاكس للتيار، والانفتاح على الوصفات الليبرالية، قد ظهرا في كثير من الحالات في بلاد أوروبا الشرقية كعودة إلى "الخط الطبيعي". فقد كان أمل الشعوب هو الاتجاه على الأقل نحو "طراز اجتماعي للسوق" على الطريقة السويدية أو قريب من ألمانيا في أعولم الستينيات. وكان معنى هذا، نسيان أن علاقات القوة المتردية ما بعد الحرب الباردة، قد "حررت" رأسمالية متوحشة "خطها الطبيعي" - هو - مثل عولمة للقرن التاسع عشر للرأسمالية - تعميق عدم المساواة ما بين البلدان ويدخلها.

## ب) القصص للنجاح في وسط أوروبا؟

منذ منتصف التسعينيات، عاودت البلدان الواقعة في مدار الاتحاد الأوروبي النمو والحقيقة أن قصص النجاح نسبية جداً، لأنه بقدر ما تكون أوضاع معينة في وسط أوروبا أفضل مما هي في أماكن أخرى، فإن ذلك لا يرجع أبداً إلى تطبيق الوصفات الليبرالية، لكن وقيل كل شيء، إلى الميراث المتفاوت من الماضي ومن السياسات "غير القويمة". ونظرة على التشيك وعلى سلوفاكيا، أغنى الجمهوريات اليوغوسلافية القديمة، والتي لا زالت اليوم أكثر الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي نمواً، يمكن أن تؤكد هذا الكلام. وحتى في الدول "المتقدمة" مثل بولندا والمجر، نجد أن ضخامة وتمثال الخصائر منذ عشر سنوات، في منتهى اللوضوح. كما أن شمولية الوصفات المنبثقة عن توافق واشنطن، تعلم النتائج المبتذلة بشناعة لهذه السياسات، والتي تؤكدنا تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عدة سنوات. فقد أظهر تقرير عام ١٩٩٩ حساباً ختامياً مفاجئاً للعقد الذي بدأ بسقوط حائط برلين. وإذا كان النمو قد انتعش منذ منتصف أحوال التسعينيات في بولندا أولاً ثم في بلاد وسط أوروبا مثل المجر، إلا أنه ضعيف البنية (توجد دائماً في بولندا مخاطر بوقوع أزمة وهروب رؤوس الأموال الأجنبية).

وحتى "الأحسن" سابقاً مثل جمهورية التشيك، أصليها للركود في الوقت نفسه. والنتيجة أنه في نهاية أعوام التسعينيات، كانت بولندا هي الوحيدة التي استردت مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي كانت عليه في بداية العقد، أما سلوفاكيا والمجر وسلوفاكيا فتقترب منه، وجميع البلدان الأخرى بقيت منخفضة عنه بكثير. وفي جميع الحالات، كان هناك تحول كبير يفرض نفسه وراء هذه الأرقام، وهو عبارة عن سيادة مؤكدة للعلاقات المالية والتجارية، معتمداً على سياسة خصخصة جبرية، تهدف أولاً إلى هدم الحمائيات القديمة، وتجر معها في أغلب الأحيان، وفي نطاق للمبادئ الليبرالية المتطرفة، لتشكيك في الوظائف الأساسية للدولة. وبناء عليه فقد تم الإزدهار في أوروبا بعد عدة سنوات مما يسميه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "كساداً ضخماً"، مذكراً بضخامة أزمة ما بين الحربين. يستشهد التقرير أيضاً بأرقام البنك العالمي التي تقدر عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من أربعة دولارات يومياً في مجموع "كتلة" أوروبا الشرقية، بأربعة عشر مليوناً في عام ١٩٨٩، و١٤٧ مليوناً بعد ذلك بخمس سنوات.

"التحول يقل"، كان هو عنوان تقرير لصندوق النقد الدولي في نهاية العقد.

لقد صاحب تراجع التصنيع هبوط بمقدار سبع سنوك في معدل حياة الرجال في روسيا في أعوام التسعينيات. ويجب أن يقاس الانخفاض الكبير والعام في مستويات المعيشة (ويتأكد أيضا من خلال التحليل على الأسس الإقليمي والنوعي الاجتماعي) داخل كل بلد ، وتميم البطالة الجماعية، والحرمان الجسم من للحصول على الرعاية الصحية والتعليم، في ضوء الماضي.

### ج) المقاومات الاجتماعية وحدودها

الآن تطرح قضية المقاومات الاجتماعية والنقابية لإمماج أوروبا الشرقية في نخوم العولمة النيولبرالية. وبمعكس ضعف هذا البعد جيدا الوضع الحالي للأمور، حيث لا يزال صوت الشعوب في هذه البلاد أضعف من أن يسمع، بعكس الأماكن التي توجد للحقوق الديمقراطية بها تقاليد بعيدة المدى، وقد أبرزنا من قبل بعض أسباب هذا الجو الخافت. ويمكن أن يضاف إليها الميراث الليبروقراطي من النقابات القديمة - سيور نقل حركة الدولة في النظام القديم؛ والفساد الذي ينقل على النقابات الجديدة "المستقلة" لكي تصبح بالفعل سيورا لنقل حركة سياسات الخصخصة؛ والنشورات الأيديولوجية التي يسببها قيام أحزاب يقال عنها يسارية بتنفيذ سياسات يمينية؛ وأخيرا ظروف الأزمة شديدة القسوة، وحتى صعوبة النضال من جانب شعب يحتم عليه في كثير من الأحيان أن يعيش عيشة الكفاف عن طريق زراعة قطعة أرضه الصغيرة أو الإكتار من الأعمال الصغيرة.

كل هذا يساهم في إضاح السبب الذي جعل تدهورا اجتماعيا بهذا الشكل لا يتسبب في وقوع الكثير من الانفجارات، لكن هذه المبررات لا زالت غير كافية. إذ إن تحليل انكفاء جزء من أجهزة النظام القديم ومن النخبة المثقفة نحو الإصلاح الرئسمالي، يضع الخطوط الأولى لتحليل مكمل لا بد منه. لكن هناك مسألة أخرى جوهرية لا بد من أخذها في الاعتبار لتفهم صعوبة المقاومات، وهي: مجموعة الكليات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي تبقى على هذه المقاومات في صورة معلنة.

يجب في المقام الأول للتمكن من تحليل الميراث المتدهور والمعاكس من مؤسسات العهد السوفييتي الكبرى، بصفتها أماكن ممارسة النهج الاشتراكي من قبل العاملين، والتي كانت تنظم أحيانا أقاليم بأكملها. هناك كانوا يجدون الوظيفة، وإلى جانبها يجدون مساكن، ودور حضانة، ومستشفيات ومراكز لتوزيع المنتجات التي يندر

وجودها في المتاجر في كثير من الأحيان. ومن روسيا إلى بولندا مروراً بالمجر وسلوفاكيا، نجد أن المؤسسات الكبرى هي الأكثر صعوبة في تغيير بنيتها، لأن المنطق الرأسمالي ينطوي على التخصص أو تجسيد هذه الخدمات في شكل خدمات عامة، وهذا ما يصطدم من جهة مع الفقر المتزايد ومع ميزانيات المحليات المصعبة بالعجز الشديد، وأيضاً بالتكلفة المالية والبيروقراطية لهذه التغييرات البيروقراطية، ولهذا تهمل هذه الخدمات. كما تدفع سيطرة الاعتبارات المالية، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، والحفاظ على المؤسسات التي لا يتم فيها صرف أجور، للطبقة العاملة إلى البحث عن أعمال صغيرة في أماكن أخرى.

يجب أيضاً تحليل الفتح الاجتماعي الاقتصادي والنفسي للسوق، وعمليات التخصص الجماعية عن طريق المساهمة العمالية والشعبية واسعة النطاق. هذا النمط من "التخصص بدون رأسمال" (عن طريق توزيع كربونات على العاملين والمواطنين، تسمح لهم بتملك حصص من مؤسساتهم)، كان هدفه هو إجازة عمليات التخصص عن طريق إسقاط كل حق في الإدارة الذاتية للمؤسسات عن طريق العمال بصفتهم هذه. وبهذه الطريقة جرى تجاوز أية مقومات اجتماعية للتخصص، مع السماح في مرحلة لاحقة بعملية مريبة جداً للتركيز الملكية شاركت فيها الماليات.

يلزم أخيراً عند تقاطع مجموعتي القضايا المذكورة أعلاه (دور الأشكال القديمة للملكية ورواسبها ولا سيما في المؤسسات الكبرى من جهة؛ وأنماط "التخصص" بدون رأسمالين من جهة أخرى) للتمكن من تحليل التنوع الضخم في المقاومات المعلنه للمنطق الرأسمالي، مروراً بالمحافظة على، أو إدخال نماذج من الملكية الجماعية التي يصطدم أسلوب إدارتها بسرعة فكماش مصادر التمويل العامة. فمن روسيا إلى المجر على سبيل المثال، يمكن الكشف عن مقاومة للتعاونيات الزراعية لضغوط عمليات التخصص بصورها القانونية المختلفة. لا شك أيضاً أنه بعيداً عن العواصم التي تتركز فيها واجهات الإصلاح الرأسمالي، يمكن اكتشاف صور من التعاون تبدأ من الإنتاج لمجرد الحفاظ على الحياة، إلى ابتكار أشكال محلية للإنتاج التضامني. كما سوف نلاحظ أن هناك وراء بطء عمليات التخصص في سلوفاكيا، مقومات موروثية من الماضي المسير ذاتياً - سائدتها إضراب عام يتسبب في سد السبيل أمام قانون التخصص الأول الذي أشار به "جيفري ساكس" في عام ١٩٩٠. كذلك يمكن نغم الرهان المتناقض على عمليات التخصص لحساب مجموع العاملين

بالمؤسسات المختار بكثافة من قبل الطبقات العاملة في روسيا، ضمن بدائل مختلفة للخصخصة في النصف الأول من أعوام التسعينيات.

في جميع هذه الحالات، كما أوضحت حلة بولندا، حيث كان الموظفون يكونون أغلبية المساهمين، كانت القيود التجارية المفروضة بالقوة من قبل سلطات الدولة الجديدة التي تقبل للتقليل من مهامها الاجتماعية، تضغط على هذه المقاومات المعنوية: وذلك بغياب اعتمادات البنوك المخصصة والإعانات المالية للحكومة، وهذا يعطي ليد السوق الخفية القوة للرهيبة التي نعرفها، المقاومات المعنوية موجودة، لكنها لا تجد المساعدة النقابية والميسية التي تساعد على الترابط الجماعي. وكما في النظام القديم، لا زالت هذه المقاومات تبحث في كثير من الأحيان، بلا أمل، عن دعم السلطات المحلية والمركزية التي تتجنب بين البحث عن الدعم الانتخابي والخضوع للمنطق النيوليبرالي الذي يمنحها وحده، في الوقت الحاضر، مصداقية دولية.

#### د) الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة

ما هو إذا في هذا السياق وفي التدهور الحالي، الجزء الذي يرجع إلى نظام الحزب الواحد للتقسيم وإلى "النومكلتورا" (الموظفون الكبار المستحذون على السلطة) التي كان أصحابها يتمتعون بالامتيازات بالأمس، والذين يحتلون اليوم غالبا للمراكز الأمامية في هذه الشخصيات المافوية؟ وما الذي يتعلق منه بالسياق الدولي وبالمؤسسات الليبرالية المفروضة من الخارج - وما هي هوامش المقاومة والبدائل - لدخل أو خارج البناء الأوروبي؟

يضع "لاسو لدور" خطأ تحت تقليل الفروق في التنمية بين أوروبا الشرقية وبلاد "المركز" الرأسمالية المتطورة، حتى أعوام السبعينيات. لكنه يذكر بالصعوبة التي وجدها الأنظمة البيروقراطية ولاسيما في الاتحاد السوفييتي، في الانتقال من نمو كبير ومتسع (كمي) إلى نمو أكثر تركيزا على الجودة والإنتاجية.

وعلى هذه الخلفية الداخلية بالأساس، حيث حققت الإصلاحات المجرية مكاسب حقيقية في الاستهلاك، يشدد نفس المؤلف على الأثر السلبي لعدة عوامل دولية مثل: سياسات "الحرب الباردة التكنولوجية" التي خضعت لها بلاد الكتلة السوفييتية (أي الحظر المفروض على المؤسسات الغربية من تصدير التكنولوجيات الأكثر تقدما وبخاصة إلى الاتحاد السوفييتي)؛ ولزمت أعوام السبعينيات البيروقراطية التي ضغطت على شروط للتبادل التجاري؛ وسباق التسلح في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة

في عهد رونالد ريغان، التي تأثر بها الاتحاد السوفيتي بشدة في بداية عقد الثمانينيات؛ وأخيرا أزمة الدين في أعوام الثمانينيات.

يجب التركيز على سباق التسلح وعلى أزمة الدين (وهي معروفة بدرجة كبيرة، وجرى تحليلها في بلاد الجنوب أكثر من أوروبا الشرقية) لتفهم المنعطف التاريخي لأعوام الثمانينيات، فقد أعطى الدين الخارجي للدائنين والمؤسسات المالية الدولية ركيزة قوية خارجية لفرض عولمة رأسمالية في أوروبا الشرقية. أيضا وكما هو الحال بالنسبة لبلدان العالم الثالث، أحدث ارتفاع معدل الفائدة في بداية الثمانينيات، المرتبط بالمسئولة المتوفرة بفضل الدخول للبترولي الوفير في أعوام السبعينيات، أزمة ديون يصاحبها تغيير في إمكانات التدخل من قبل صندوق النقد الدولي. يؤدي كذلك التشديد على أن سياسات الإصلاح الهيكلي الخاصة بصندوق النقد الدولي، قد تم بالفعل نقلها بطريقة مخفية عن طريق المعايير المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي على البلدان المرشحة للمضوية من أوروبا الشرقية، والتي تفرض عليهم صفات ليبرالية معروفة عالميا.

لكن الضغوط الخارجية لا تقصر كل شيء، فمواقف واختيارات الفاعلين للدائنين وللذين تستحق هي أيضا التحليل في سياق تاريخي لم يحدث من قبل. ومن بين هذه النخب: اختار حزب عن اقتناع أو منفعة أن ينقل لبلاده، بلا قيد أو شرط، وفاق واشنطن؛ وآخرون أرادوا الخصخصة لمصلحتهم هم وليس لمصلحة رأس المال الأجنبي؛ وآخرون يبحثون عن "طريق ثالث" تهيمن فيه مسألة المصلحة على الخيارات الديمقراطية أو الأخلاقية أو الاجتماعية. كما تعطي التمايزات الاجتماعية التي ترجع إلى ظهور البرجوازيات الجديدة، الفضلية لمسئولي القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بوضع تصديري جيد (أي تحقق مزيدا من العملات الأجنبية)، والذين ينتفعون من أوضاعهم كوسطاء ماليين في مرحلة تتميز بتحويل كل شيء إلى مال، وبالاتفتاح الدولي للاقتصاد. كانت ردود الأفعال على أزمة الدين متباينة في البلدان المعنية، لكن أيضا وفي الوقت نفسه، من قبل كبار الدائنين للدوليين.

يجب بالتأكيد بحث موضوع توحيد ألمانيا، الذي تتجلى أهميته الرمزية والحيوي-استراتيجية، على حدة. فقد انفتحت البرجوازية الألمانية كل عام ومنذ عام ١٩٨٩، مائة مليار دولار تقريبا من أجل امتصاص صدمة هذا التوحيد. ولأن تكلفته كانت مرتفعة للغاية بأكثر مما كان متوقعا، قررت الدولة الاتحادية تمويل عجزها عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال رفع معدل الفائدة عام ١٩٩٢، فتسببت

ففي الأزمات المالية والركود الأوروبي عام ١٩٩٣، لكن وإن كانت البرجوازية الألمانية على استعداد لأن تدفع (وأن تجعل غيرها يدفع) ثمنًا مرتفعًا لهذا التوحيد الاستراتيجي، فإنها لم تكن مستعدة (كما لم تكن البرجوازيات الغربية الأخرى مستعدة) لأن تدفع المزيد من أجل استيعاب بلدان أوروبا الشرقية الأخرى بنفس الطريقة. غير أن هناك فرقًا دقيقًا بالنسبة للهدف الاستراتيجي التالي بعد سقوط حائط برلين، وهو بولندا.

إذاً إن نوعيته ترجع إلى الطابع المكثف والاستثنائي لتعبئة ١٢ مليون عامل بولندي في نقابة "تضامن" المستقلة، عند منعطف عقد الثمانينيات. فكتير من "الخبراء" الذين كانوا يرشدون هذه النقابة كانوا "معادين للاشتراكية"، كما تمت رشوتهم بكثافة من قبل رؤوس الأموال الأجنبية. لكن أول الإجراءات التي اتخذت مقاومة الشيوعية، كان الانقلاب السياسي الذي قاده الجنرال "الشيوعي" ياروزلنسكي والذي قمع نقابة "تضامن". بالإضافة إلى هذا، إن الخلط في معاني الكلمات عندما يتم قمع نقابة باسم "الاشتراكية"، لم يكن يعني مساعدة من العاملين للخصخصة. وهذا من جهة أخرى ما يسرر لمبدأ تمت تعبئة النقابات الأمريكية من أجل رشوة، زعماء "تضامن"، مثلما فعلوا في مواجهة الإضراب الآخر في بداية هذه الفترة، وهو إضراب عمال مناجم دونباس في أوكرانيا. ويجب في نفس الاتجاه إضافة أن إلغاء الديون المستحقة على بولندا من قبل الولايات المتحدة، في بداية أعوام التسعينيات، كان يهدف هو أيضا إلى تسهيل علاج بالصدمات مكروه شعبيا (دون التمكن من جهة أخرى من ترسيخ سلطة من قام به، وهو "بالسبروفيتش"، الذي تم إقصاؤه في الانتخابات للثلاثية). هذا الإلغاء السياسي جدا للديون، كان مستثاء، وقد ساعد ضمنا على استعادة النمو البولندي في منتصف العقد.

تتمت الثلاث حالات الأخرى لبلاد مستقلة بالديون (رومانيا، والمجر، ويوغوسلافيا) ثلاثة ميلاويروفت مختلفة. فقد سددت رومانيا خلال أعوام الثمانينيات في عهد شاوليسكو، جملة ديونها. لكن ثمن هذا كان انفجارا اجتماعيا، كلف الليكتاتور حياته. أما اختيار لقادة الشيوعيين المجرين فكان مختلفا: حيث اتجهوا إلى بيع أفضل المؤسسات المجرية إلى رأس المال الأجنبي، حتى قبل تغيير النظام في نهاية العقد، وذلك لتخفيف التكلفة الاجتماعية لسياسة التكتشف، ولمحاولة المحافظة على سلطتهم. كما كانت المجر، من جهة أخرى، هي الدولة الوحيدة في أوروبا الشرقية التي اختارت في بداية أعوام التسعينيات، نمطا من الخصخصة عن طريق البيع المباشر. كانت عدم

كفاية رأس المال المتراكم بصفة عامة في هذه البلاد، حيث كانت الأموال تلعب دورا هامشيا، تعني أن المشتريين الوحيدين للممكنين كانوا من الخارج. وهكذا اجتذبت للمجر نصف مجموع رؤوس الأموال المباشرة الأجنبية المتجهة للاستثمار في أوروبا الشرقية (علينا مقارنة مبلغا مجمعا من ٢٠٠٠ دولار تقريبا للمواطن الواحد عن لفترة ١٩٨٩/١٩٩٩، بمبلغ أقل من ٨٠ دولار للمواطن الواحد بالنسبة لروسيا)، وأدى هذا لقيام حملة انتقاد ضد الشركات متعددة الجنسية الأجنبية في المجر أثناء انتخابات عام ٢٠٠٠.

يجب إضافة أن الدينون اليوغوسلافية التي قدرت بمبلغ ٢٠ مليار دولار في بداية عقد الثمانينيات، قد حدثت أيضا بسبب ارتفاع سعر البترول (الذي كان له تأثير خطير بوجه خاص في بلد كان قد تنزل عن استخدام ثروته من الفحم في عقد الستينيات من الانفتاح على السوق العالمي)، وارتفاع معدلات الفلدة. كما كانت المقامات لسياسات التقشف التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، كبيرة وشملت آلاف الإضرابات على مدار عقد الثمانينيات، لكن دون ترابط ودون فعالية على العموم. انتهى قمع للتيارات المنشقة - سواء أكانت من اليسار الماركسي المرتبط بالتمسير الذاتي، أو كانت تيارات ليبرالية قومية أم لا - في يوغوسلافيا كما في "البلاد الشقيقة"، بأن أفقد سمعة حزب لوحد، يتغلغل فيه الفساد أكثر مما ينبغي، ويتشعب في عدد من الليبروقراطيات القومية بقدر ما كان في يوغوسلافيا من جمهوريات ومقاطعات.

وقد دعمت أزمة الدينون مبدأ "كل لنفسه" ووجهت للكثير من قادة الأحزاب القوية في يوغوسلافيا كما في البلاد الأخرى التي تنتمي إلى الاشتراكية، إلى سياسات الخصخصة، وبعيدا عن منح المجتمع ترابطا ليبراليا، سوف تعجل هذه السياسات بالتفكك الاجتماعي والقومي للاتحادات الفدرالية.

#### هـ) من السوق بلا حدود إلى الزيد الزيد

هذه المسألة بالتحديد هي التي تدعونا للمقارنة بين انهيار ثلاثة لاتحادات فدرالية، يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي، إلى التفكير فيها. القضية المثارة أعلاه من قبل العوامل الداخلية (التي تأخذ الشكل الذي يسميه "إيفان إيفيكوفيتش" القومية العرقية) والعوامل الخارجية (ضغوط ومنطق الحكومت الغربية)، تستحق أن تطرح بالتأكيد فيما يخص الأزمة البلقانية بصفة خاصة، حيث تشكل المادة للماتمة

لمعالجات مختلفة، لا نستطيع أن نناقشها هنا بمنهجية (كلاين ساماري وجان-آرنو ديرينز، ٢٠٠٠).

على منوال "إيفان إيفيكوفيتش"، من المفيد أن يتم التأكيد على السياق العام لظهور الاقتصاد العالمي الرأسمالي، كما حدث منذ أكثر من قرنين، فيجد المقاومات التي تميزت بالقضاء على الاستعمار في أعوام الخمسينيات والستينيات، والتجربة السوفيتية، يشير إلى أن المرحلة الجديدة من العولمة الرأسمالية (التي تتسم خصوصا بالبناء الأوروبي)، يلاحظها (كشروط أولي؟) التفتت القومي العرقي للاتحادات الفدرالية القديمة - بما أن البلقان أصبحت ولمرة أخرى، منطقة "لتجريب" العدائي. كما أنه يشدد، بصفة خاصة، على أن القوى الكبرى الغربية سوف تفر، بطريقة مماثلة - في نطاق بليلة ما بعد الحرب الباردة - ، تدخلتها في "مختبرات" الشرق الأوسط والبلقان، وفي العراق وفي صربيا، وتتشى "تجمعات" (مجموعات من البلدان الخاضعة لنظام التبادل الحر).

تحليلات "إيفان إيفيكوفيتش" سوف تتعش المناقشات اللازمة. فليس واضحا أن البديل للانفجار القومي العرقي، للمجمد من خلال برنامج آخر رئيس وزراء يوغوسلافي في عام ١٩٨٩ "ألتي ماركوفيتش"، كان في إطلاق مقاومة الليبرالية، بل يمكن على العكس، تفسيره كبرنامج ليبرالي للخصخصة على المستوى اليوغوسلافي - يحظى من جهة أخرى، في تلك الفترة بقبول صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة ومعظم الحكومات الأوروبية (ما عدا ألمانيا والفاشيكان اللذين كانا يفضلان انفصال سلوفينيا وكرواتيا). كما يبدو لنا أن فشل هذا المشروع لم يحدث فقط بسبب تدعيم نفوذ "سلوبودان ميلوسيفيتش"، إذ إن السلطات السلوفينية والكرواتية كانت تريد هي أيضا أن تقوى عن طريق الخصخصة لمصلحتها، وعلى مستوى جمهورياتها، وأن تندمج مباشرة وبأسرع ما يمكن في النظام الرأسمالي والأوروبي. وحدث، من جهة أخرى، نفس الشيء بالنسبة لجمهورية التشيك والجمهوريات البلطيقية.

خلف هذا الانفجار، سواء كان مرغوبا فيه من قبل الحكومات الغربية أم لا، يجب قياس القوة التلصكية للمنطق الاقتصادي الليبرالي: إنها تفكك على الأخص التضمينات في الميزانية للمناطق الشقية تجاه الأخرى، وتسبب مناصات (تأخذ أشكالاً قومية عرقية) حول الحصول على جائزة الملكية الخاصة للمقاطعات، ولثرواتها القليلة للتصدير بالعملة القوية. ولا يحتاج الأمر إلى مؤامرة غريبة لتأكيد هذا المنطق (بما

في ذلك المطالبة بحقوق تقرير المصير التي تدخل في صراع مع مبدأ استقرار الحدود الذي دافعت عنه أيضا حكومات حلف الأطلسي بطريقتها ووفقا لتقديرها).

ليس مؤكدا على أية حال أن تكون هذه الأعراض المترتبة للخاصة بالمناطق الغنية، والتي دمرت يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي، غير موجودة في الاتحاد الأوروبي، فالمعارك المتعلقة بالميزانية في الاتحاد الأوروبي، هي عامل ضعف كبير جدا، ولا سيما في إطار توسيع يتطلب رؤوس أموال كبيرة. كما أن تحفظات أعضاء الاتحاد الأغنياء عن دفع المزيد من أجل الآخرين، هي أيضا معبرة بنفس درجة التحفظات السلوفينية عن الدفع من أجل كوسوفو، أو ترددات لومبارديا تجاه جنوب إيطاليا، أو الفلاندر بالنسبة لبقية أجزاء بلجيكا.

#### و) مصير مشترك في قلب الاتحاد الأوروبي؟

غير أنه من الواضح جدا أن الاتحاد الأوروبي يبقى في جميع الإسهامات في دراستنا هذه، هو الأفق الوحيد للجدير بالثقة، لمقاومة تقدمية في أوروبا الشرقية. وحتى إذا كان من الممكن أن توجد أولهم عن حقيقة الاتحاد الأوروبي، فإن الرغبة في الانضمام إليه تستمر، عادة، حتى مع المعرفة لثمة بعيوب البناء الأوروبي وهي: أبعاده الليبرالية المفككة اجتماعيا بالنسبة للبلدان الأعضاء وقليلة الديمقراطية. كما أن هناك فكرة مهيمنة متكررة، أنهت جميع التحليلات التي استعنا بها، ويمكن تلخيصها ببساطة كالآتي: أيا كانت حقيقة البناء الأوروبي، فإنه لا مناص منه، والوجود داخل الاتحاد ومحاولة تغييره أفضل من التهميش والبقاء خارجه بدون أي نفوذ. هناك أيضا إدراك لضرورة التميز عن انتقادات اليمين القومي الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي، كما يوجد شعور بأنه لا بد من وجود حيز أوروبي حتى يتم التصدي بفعالية للعملة الليبرالية.

تستحق وجهة النظر الموضحة هنا الاستماع، بالنسبة للتيارات اليسارية في بلاد الاتحاد الأوروبي التي تعترض بالأحرى على التوسع باتجاه الشرق (بحجة "نتوطد أولا ثم نتوسع") أولا لأن موقف الرفض الآتي من اليسار الأوروبي الغربي يمكن أن يتطابق مع الدفاع عن "قلعة أوروبية"، استبدل الأغنياء فيها حائط برلين بأسلاك شائكة وديمقراطية نتجة أكثر فأكثر لمصلحة من يدفع للضرائب، وبصفة خاصة لأن التوسع نحو الشرق يسهم في تأكيد الحاجة إلى معاهدات أخرى، وإلى مفهوم آخر عن "أمن" القارة غير المفروض في النطاق الأطلسي، وإلى ميزانية حقيقية

وموسعة إجمالاً من أجل مشاريع التنمية المشتركة - أي فرض ضريبة على رؤوس الأموال - و إلى معايير للتقارب غير مبنية على توحيد العملة، لكن اجتماعية وتميل إلى المماواة.

بعد عشر سنوات من التجارب في أوروبا الشرقية - و ٢٠ سنة في العالم - تكسبت النيولبرالية، كما يقول لنا لاسلو أندور، "هزيمة سياسية" تتمثل في عدم وفاء وصفاتها بالفرض، وهذا ما اتضح في أزمة عقد التسعينيات المتكررة، وفي التعميق المطبق للفتوريات. وهو يقول: "إن نجاح قوى اليسار، يتوقف على قدرتها على التعاون دولياً، مع الاحتفاظ بمساعدة السكان الكادحين في البلاد".

مع معرفة أن الاتحاد الأوروبي اليوم هو أسلماً وسيلة لإعلاء مصالح الشركات متعنية الجنسية في أوروبا، يجب أن ندرك أية سياسة تقدمية بديلة توسيع الاتحاد تجاه الشرق كسياسة وخلق إقليمي وتنمية. لكنه يضيف: "يجب على شعوب هذه المنطقة أن تحتفظ بحق الاستفتاء بعد توقيع الاتفاقيات، والحق في أن تقول لا، إذا لم تكن شروط الانضمام تحقق كل المكاسب المأمولة". كما يجب أن يسلح المواقفة على البناء الأوروبي، نوع من "شروط التنمية الاجتماعية". فالأمر يتعلق في الحقيقة بحاجة اجتماعية وديمقراطية صالحة لمجموع شعوب البلدان الأعضاء - وليس فقط المرشحين للجدد - تمهد الأمر لمنطق أوروبا أخرى من أجل عولمة أخرى، يتبنى فيها التعاون بين الشعوب مبادئ مثالية.

## المراجع

A l'Est dix ans de recyclage des nomenclatures, Samovar, co-edition

Cahiers Marxistes, no,5 decembre 1999.

. Dossier Est 89-99, Que sont les espoirs devenus ?, Mouvements, n°6, (novembre-decembre 1999).

Les scenes politiques en Europe centrale et orientale, Courrier des Pays de l'Est. n 1013, (mars 2001).

L'elargissement a l'est de l'UE, Courrier des Pays de l'Est, n°1014, (avril 2001).

. Les economies post-socialistes: une decennie de transformations, Revue a'Etudes comparatives Est-ouest no. 2-3 Vol.30, (juin-septembre 1999).

Les transformations économiques dans la péninsule balkanique, Revue d'Études comparatives Est-Ouest, n°4, (décembre 1999).

. BERELOWITCH Alexis, RADVANYI Jean, Les 100 Portes sur la Russie - de l'URSS à la CEI, les convulsions d'un géant, Paris, Éditions de l'Atelier, 1999.

LHOMEL Edith et SHREIBER Thomas, L'Europe centrale et orientale, publication annuelle de la Documentation française.

PAGE J. P., Économie politique d'une décennie de transition, Critique Internationale, (hiver 2000).

. SAMARY Catherine, A l'Est, une transition vers l'inconnu, Le Monde Diplomatique, (novembre 1999).

. SAMARY Catherine, DERENS Jean-Armand, Les conflits yougoslaves de A à Z, Paris, Éditions de l'Atelier, 2000.

. Rapports du PNUD et de l'UNICEF, 1999.

ملاحظات أخرى:

. ANDOR Laszlo, Hungary

. BAZGA Nicolae, Romania

. BORISSOV Yuri, La transition bulgare

IVEKOVIC Ivan, Yugoslavia, fragmentation and globalization:  
some comparisons

. JASZUK Boleslaw, Poland - Effects of Transformation

. ROSENBERG Dorothy J. et al., Russia and the Global Economy: Conserving  
Poverty or an Opportunity for Social Progress?

. VERNIK Oleg, Ukraine

نصوص واردة في إطار تقرير "عولمة المقاومات" ويمكن الرجوع إليها في موقع  
المنتدى العالمي البديل : [www.forum-alternatives.net](http://www.forum-alternatives.net)

## ١٠- أوروبا الغربية\*

يتبادل شعوب معظم بلاد الاتحاد الأوروبي حالياً، نفس الأوراق النقدية ، فهل سيقدّم لهم الرموز المرسومة على هذه الأوراق مبهمة وغامضة جداً، مثل أوروبا نفسها؟

نمت في السنوات الأخيرة نماذج مختلفة من التحركات الجماعية، القديمة والجديدة، التقليدية أو الجزرية، ضد أوروبا التي يتم دمجها على أساس القدرة التنافسية وإلغاء التقنين لمصعب، فكل بلدانها تعرضت للمسلمين بالمكتسبات الاجتماعية والخدمات العامة خلال أعوام الثمانينيات والتمهينيات. تشكل هذه الأنشطة توتقاً متعدد وفعالاً، يشذ في مواجهة الاصطفاف المنضبط للقوى السياسية الكلاسيكية وراء مواقف نيوبورالية. غير أن أحد التحديات الهامة بالتمية لهذا التحرك، هو تحديد الأهداف السياسية التي يجري للرهان عليها على المستوى الأوروبي، و أن يسجل صراعاته ومطالباته على هذا المستوى.

### (أ) إصلاح الاتحاد الأوروبي أو تنقيحه أو رفضه

يستبر السكامل الأوروبي في كثير من الأحيان، كما يمارس حالياً، كأحد محركات العملة في شكلها النيوبورالي، أكثر من اعتباره كأداة لتجاوزاتها، أو بالأحرى ، تطورا بديلاً باعناً لشكل آخر من العملة. ومن هنا يستند الكثيرون بطريقة شبه صريحة، أن مقاومة الليبرالية المتطرفة تعني محاربة السياسة الأمريكية التي تجسدها، بقدر ما تعني محاربة سياسة الاتحاد الأوروبي التي ترافقها. هكذا، بالتمية للعديد من المتظاهرين المجتمعين في "نيس" في ديسمبر من عام ٢٠٠٠، تم تسجيل المعارضة لقمة أوروبية في السياق المباشر للمظاهرات "لمضادة للعملة" بمناسبة مؤتمر صندوق النقد الدولي في "براج" أو قمة منظمة للتجارة العالمية في "ميكل".

غير أنه هناك بخلاف ذلك الكثيرون الذين يشددون على أن تطور السكامل الأوروبي يمكن أن يشكل دائماً عاملاً للتوازن في مواجهة إلغاء التقنين، لا بل تمهيدا لشكل مختلف. يرى البعض أنه يمكن مواجهة هذا بولسطة عمل تصحيحات جادة

\* برنر ريانو

للاكليات الأوروبية الحالية، بينما يرى البعض الآخر أنه لا بد من إعادة التفكير نمواً في هذه الأكليات. لكنهم يتفقون جميعاً في التفكير في أن اللبّد القاري هو مساحة سياسية ملائمة في مواجهة الآليات العالمية، وأن إضافة المحلي (أو القومي) والعالمي لا يكفي، وأن البناء الأوروبي بشكل مساحة أساسية لكل المعارك الديمقراطية والاجتماعية. إذن، وفقاً لهذا الرأي، فالأهداف السياسية لمؤتمر قمة أوروبي مثل مؤتمر "نيس" و"جوتبرج"

أو "إسبيليه"، كانت تتميز عن تلك للخاصة بمؤتمر "براج" و"سياتل" أو "جنوا". ففسي "نيس" كان يجب الإلقاء بإجابات على الأسئلة المطروحة على حكومات نيابية (الآليات الديمقراطية داخل الاتحاد الأوروبي، مسيرة للتوسع، ميثاق الحقوق الأساسية)، بما أنه من المفترض في الاتحاد أنه بناء سياسي ديمقراطي، مع رقابة برلمانية (غير كافية) على الإجراءات التي لا يتم اختصارها في المباحثات السرية بين الخبراء الحكوميين، إلخ. كما كان يمكن الاعتراض على أسلوب عمل الاتحاد مع قبول هيكله فسي "براج" و"سياتل" أو "جنوا"، كان الصراع يتركز - في مواجهة هيكل "قضية" مغلفة بالغموض يقوم بها خبراء غير مسؤولين و ليس لديهم أي التزام بتقديم حساب على رؤوس الأشهاد عن تقويض شعبي - أولاً وبخاصة، على إخضاع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (فضلاً عن مسرح الأثنياع المسمى قمة الشافية) لرقابة ديمقراطية، وبالتالي الاعتراض على هيكلهما واقتراح إلغائهما أو إعادة بنائهما على أسس جديدة.

#### ب) تراجع الجدل الأوروبي

تراجع الجدل الأوروبي لاعتبارات كثيرة منذ انهيار حائط برلين، بينما كانت تنمو موجة جديدة من الحركات الاجتماعية. وإذا كان من الممكن الحديث عن مؤتمر لصندوق النقد الدولي وقمة كل سنتين للاتحاد الأوروبي، فهذا يعبر بإسهاب عن حالة الجدل على البناء الأوروبي.

هذا الجدل لا يزال غامضاً جداً في الدول الأوروبية، بما فيها الدول الأعضاء الأقدم عهداً. وهذا الارتباك موجود أيضاً بشدة في الحركات التي تثير المجتمعات المدنية الأوروبية، بينما تمر هذه الأخيرة بلهضة مصوسة. كما ينشأ هذا الارتباك عن التفاوتات التي توجد بالتأكيد، أقل من كونه ينشأ عن حقيقة أن المناضلين لديهم على ما يبدو إدراك متفاوت جداً بأهمية الهياكل المشتركة. هناك أيضاً مواجهة مع

ردود أفعال أيديولوجية مدموغة بالمضمون القومي وفي أحيان كثيرة بنزعة قومية لاشعورية، ترسم صورة عامة متبينة إلى أبعد حد، أكثر من المواقف السياسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي بحالته الراهنة، هكذا يتم إدراك ظواهر أساسية من وجهة النظر الأوروبية، بطريقة متبينة جداً، والإيجابيات (أو غياب الإيجابيات) السياسية متبينة أيضاً بنفس القدر.

وللافتناع بهذه الحقيقة، يكفي إحصاء عدد القضايا الأوروبية المهمة التي ليس لدى الحركات أو الأحزاب جدل أوروبي أو حتى داخلي بشأنها، أو لديها فقط القليل منه. لنذكر على سبيل المثال، مواجهات شعوب يوغوسلافيا السابقة، والعلاقة اليورو-متوسطية، والقضية الفلسطينية، والعلاقات مع بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، وقضايا السلام والأمن والروابط بين الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، ومشاكل حرية التجول والهجرة، والقضايا الثقافية والاجتماعية (على سبيل المثال حول مفهوم الخدمات ذات المنفعة العامة أو الإبداع الثقافي)، وسلطات الهيئات الأوروبية، والحيز الشرعي الأوروبي، إلخ. لبعض سوف يرد على كل واحدة من هذه المسائل، بأن الإجابة المرضية تستلزم تعميق آليات التكامل الأوروبي. وآخرون، على العكس، ممن يناضلون في حركات قريبة جداً من الأولى من خلال موضوعاتها وبرامجها، إن يسروا مع ذلك أي مخارج ممكنة إلا في الدفاع عن السيادة الوطنية، للغاية سوف يكون لديها، مهما يكن من الأمر، مشاكل كبيرة في تنظيم الجدل على المستوى لقاري.

### ج) الطول الوسيط الاجتماعية الجديدة

هذا هو السبب، لاعتبارات كثيرة، من هذا المنظور، في تراجع الجدل الأوروبي في غضون العقد الأخير، في حين كانت تلمو موجة جديدة من الحركات الاجتماعية في الكثير من الدول الأوروبية (بزخم متفاوت في الواقع). وقد ظهرت هذه الحركات، جديدة تقريباً من حيث نماذجها وأهدافها، في سياق محدد جداً خلال أعوام الثمانينيات والتسعينيات.

كانت أعوام الثمانينيات هي أعوام لتتصار الليبرالية المفرطة في أوروبا، في شكلها المتقدم جداً، وهو الانتشارية، لكن أيديولوجيتها المتعلقة بإلغاء التقنين دمغت أيضاً السياسات الفرنسية (حيث كان اليسار في السلطة) أو الإيطالية (في سياق أزمة "الجمهورية الأولى") والألمانية بالتدريج. وتندهر الطول الوسيط الاجتماعية التي أعدها الديمقراطيون الاجتماعيون والديمقراطيون المسيحيون في كل مكان بأوروبا،

بعنف مع الثورة التكتيرية في بريطانيا العظمى، وبالتدريج في القارة كلها. جاء بالإضافة إلى ذلك انهيار "الاشتراكية الحقيقية" السوفيتية ليعطي شرعية هائلة للبرلمان المتطرفين، في مواجهة تيارات اليسار الراديكالي، أو الاشتراكيين للديمقراطيين أو الليبراليين الاجتماعيين الذين لم يتهيؤوا إطلاقاً لهذا الحدث برغم أنه كان متوقعا.

لُفِّت "الملاذج"، وإذا كان قد تم القضاء على دولة الرفاهية الإنجليزية، فقد انقلبت أوضاع النماذج القارية إلى حد أن أفضت إلى انقلابات حقيقية. ونموذج الأراضي المنخفضة كان نمونجا جيدا، وهو الذي كان يعتبر "جوهر الديمقراطية الهولندية"، فمنذ عام ١٩٤٥، أبرمت الأحزاب السياسية الرئيسية والانقلابات بالإضافة إلى أرباب العمل، اتفاقيات تتعلق بالسياسة الاقتصادية. وحصلت الانقلابات عوضا عن الإشراف على الأجور وتخفيضات الميزانيات الاجتماعية، على ضمانات (رخوة) من الحكومة ومن أرباب العمل فيما يتعلق بالبطالة والخدمات الاجتماعية، لكن في خلال بضع سنوات، تغيرت طبيعة هذه الضمانات بالنسبة للأجراء الهولنديين: فشبكة الحماية الاجتماعية تستمر، حتى إذا كانت أقل تماسكا، وخصوصا بالنسبة للقطاعات الأكثر عرضة للمخاطر (شباب، نساء، مهاجرين)، غير أنها لم تعد في خدمة ضمان فرص العمل ولكن في خدمة مرونتها. ويبين الظهور المبالغ للظاهرة السياسية "بم فورتيون" تناقضات الاتجاه الجديد.

يمكن ملاحظة هذا التطور أيضا في الدول الإسكندنافية، حيث إذا لم يكن انقلاب الآليات قد أدى إلى تشقق خطير، فإنه يخلخل المجتمعات التي تصبح أقل مساواة. وهكذا يتدهور النظام في فنلندا. وقد زاد خضوع البشر لآراء المجتمع، كما تضاعفت مشاكل الحياة اليومية وخاصة بسبب البطالة. في الوقت نفسه تم تخفيض الميزانيات الاجتماعية، غير أن مجتمعات الدول الشمالية تعتبر الأكثر عدلا والأكثر أمنا والأكثر استقرارا في العالم، حيث تتميز فنلندا دائما بأقل فارق في الدخول (حتى إذا انخفضت هذه الدخول)، وبالقلبة الثانية من حيث القوة، وبمنظم للعلاج والحماية الاجتماعية يحظى بالتقدير. على أية حال، لقد أحدثت نفس الآليات، نفس النتائج في كل أوروبا الغربية، وبعنف أكثر في الجنوب حيث كانت الحلول الوسط السالفة هي الأكل مثقلة.

#### د) التصديت لإلغاء التقنين

كانت المقاومات لهذا التطور مختلفة، تبعاً لقوة الحملات، ولتقاليد الصراعات، ولوزن أجزاء الطبقات المتوسطة التي كان يمكن أن تستفيد من الوضع الجديد (ولاسيما في دول القحوم مثل أيرلندا والبرتغال). وهذه الصراعات الدفاعية التي كانت موجهة في الوقت نفسه ضد تراجع التصنيع نسبيا في أوروبا والذي أحدثه النظام الجديد لاقتصاد العالم، وضد إلغاء التقنين وعمليات الخصخصة، كانت في مجموعها فاشلة، ويرمز لهذا للفشل، إضراب عمال المناجم البريطانية.

كانت هناك أيضا أماط أخرى من النضال - حيث كانت علاقة القوة تسمح بذلك - مهمتها بالأحرى هي التكيف مع الوضع الجديد، ولاسيما البطالة الجماعية، وكان المقصود منها هو الدفاع، جزئيا على الأقل، عن المكتسبات الشعبية واقتراح حلول وسط جديدة. هذا هو على الأخص حال المعارك من أجل تخفيض فترة العمل في فرنسا وإيطاليا، وخصوصا في ألمانيا، مثل المعركة التي قادتها نقابة عمال الصلب بشكل أساسي، من أجل جعل ساعات العمل في الأسبوع ٣٥ ساعة فقط. وقد هيمنت هذه المعركة على السياسة النقابية هناك خلال أعوام الثمانينيات والنصف الأول من أعوام التسعينيات، واستمرت لمدة ١٠ سنوات قبل تطبيق أسبوع ٣٥ ساعة في أقسام صناعة التعدين والطباعة، لكن عندما بدأ تطبيقه، كانت النتيجة بعيدة عن إعادة توزيع العمل والتسوية الاجتماعية الجديدة المأمولة.

في أعوام الثمانينيات، هيمنت اتجاهات سياسية في ألمانيا ثم تغيرت في غضون أعوام التسعينيات، إذ فقد جزء كبير من النقابات المبادرة فيما يتعلق بمسألة وقت العمل. أما اليوم، فمصالح المؤسسات هي التي تهيمن في هذا الشأن، وفقا لمقتضيات السوق والإنتاج ومن خلال المرونة.

كل هذا لم يعق في نهاية الأمر المسيرة المنتصرة لليبرالية المتطرفة. غير أنه في نهاية أعوام التسعينيات تضح أن أجزاء كبيرة من الشعب الأوروبية ليست على استعداد للمضي أبعد من ذلك في منطق إلغاء التقنين. ففي فنلندا على سبيل المثال، يعتقد معظم البشر دائما في حسنات دولة الرفاهية ويرغبون في المحافظة عليها. كما أثبت استطلاع للرأي أجري في مارس من عام ١٩٩٩ أن ٩ فنلنديين من ١٠ يعتقدون أن الخدمات العامة مهمة جدا بوصفها عامل أمن، وأنه يجب الإبقاء عليها، وأكثر من ٧٠% من الذين أجري معهم استطلاع للرأي، كانوا يعتبرون أن تخفيض الميزانيات

الاجتماعية مبالغ فيه بشكل كبير. دليل آخر على ذلك هو شعبية إضرابات الخدمات العامة (الصحة، للتعليم، للنقل) الكبرى عام ١٩٩٥ في فرنسا.

### هـ) الأنماط الجديدة من الصراع الاجتماعي

تستلزم أيضا في هذه اللحظة أشكال جديدة من النضال و/أو المعارضة السياسية للنموذج المسيطر، بعيدا عن الصراعات الاجتماعية التقليدية الخاصة بالأجراء وبأشكال تنظيماتهم النقابية المألوفة ويلاحظ "كريستوف أجيون" النقابي والقائد لعدة حركات فرنسية، تطورا من ثلاث مراحل؛ الأولى، محاولة الاتحاد الأوروبي للنقابات لانتقال للحلول الوسط الاجتماعية للقومية إلى مستوى للتكامل الأوروبي، وأوضح أنها فاشلة. الثانية، هي بداية المقاومة لإلغاء التقنين (ولاسيما في حالة نضال عمال السكك الحديدية في فرنسا). المرحلة الثالثة هي للنضالات للتقائية التي تبرز وتتفشى فعالية الحركات (البطالة، البدون مأوى، البدون أوراق، إلخ) في هذا السياق، تحاول المسيرات الأوروبية ضد البطالة، التي تم تنظيمها في الأعوام من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠، للتعبير عن هذا النشاط الجديد على المستوى الأوروبي وخاصة بمناسبة قمم أمستردام وكولونيا.

تستلزم هذه الحركات أولا ضد أشكال الاستبعاد المختلفة، التي لا تهتم بها النقابات التقليدية المستغرقة في الدفاع عن الأجراء في القطاعات المحمية أو المستقرة، أو تهتم بها هامشيا مثل العاملين المؤقتين، للعاطلين، البدون مأوى، المهاجرين بأوراق أو بدون أوراق، إلخ، كل هؤلاء الذين تطلق عليهم الحركات الفرنسية اسم "البدون" وفي فرنسا، كانت حركة "البدون أوراق" هي أهم أحداث الساعة في ١٩٩٦-١٩٩٨، كما في البلاد الأخرى، في سويسرا على سبيل المثال مع حركات دعم المهاجرين واللاجئين هذه الحركات التي، لدى معظمها تاريخ من النشاط يمتد لعشرات السنوات، تظهر تصالبا غير عادي حتى إذا كانت للنتائج السلبية العديدة للمعجلة، ولاسيما في مجال حق الانتخاب، تقودها إلى أن تتفرد بنشاط يشبه عمل للنمل.

والأمر لا يتعلق فقط بالمستبعدين، لكن أيضا بالحركات ذات المظهر الأكثر كلاسيكية التي تتعلق بقطاعات استغلالية من المجتمع الحالي، سواء أكانت تقوم على خدمات عامة أعلنت للبيرالية المتطرفة للنظر فيها، والتي كانت موجودة في قلب الحلول للوسط الاجتماعية السابقة (نقل جماعي، صحة، تعليم، طاقة، توزيع مياه، إلخ)، أو كانت تطرح مشاكل بيئية مرتبطة بإشكاليات أوروبية (نقل، زراعة، طاقة،

توزيع مياه، وغدا بالتأكيد خدمات مالية، إلخ)، أو كانت أخيرا تؤثر في قضايا مهمة على المستوى الأيديولوجي (ثقافة، تعليم، إلخ). هكذا بدلت الإضرابات الكبرى لعام ١٩٩٥ في فرنسا التي تشكلت لاعتبارات كثيرة بداية هذه المرحلة من الصراعات الاجتماعية، في مجال الخدمات الصحية قبل أن تأخذ كل مداها في النقل الجماعي، مع اتخاذها مسألة الضمان الاجتماعي كنقطة مركزية.

في نهاية أعوام التسعينيات، كانت للحركات ضد الزراعة كثيفة الإنتاجية هي الأكثر وضوحا، لا سيما في فرنسا مع صراع الاتحاد الفلاحي الذي يختصم في نفس الوقت لشكل الأوروبي لتنظيم السياسة الزراعية (من المنظور الاجتماعي والبيئي)، والأوامر المفروضة من منظمة التجارة العالمية (في سياق الحرب الاقتصادية للزراعة اليورو-أمريكية).

هذه للفعالية ليست خاصة بفرنسا وحدها. ففي سويسرا على سبيل المثال، قام اتحاد الفلاحين السويسريين العضو في التنظيم الفلاحي الأوروبي، وفي Via Campesina من خلال هذا التنظيم، بدعوة أعضائه للمشاركة في أوائل المظاهرات الفلاحية الأوروبية وحتى للعالمية التي نظمت في جنيف، ضد وضع السياسة الزراعية لمنظمة التجارة العالمية موضع التنفيذ.

نفس الشيء في هولندا مع المنظمات الصغيرة NAV وNAJK، وفي ألمانيا وفي إسبانيا، إلخ، وهي حركات متعلقة بالأقلية لكنها فعالة جدا، كما أعطي لها لتطور المأسوي لأزمات 'جنون البقر' والحمى القلاعية، صدى كبيرا لنشاطها لدى الرأي العام.

إلى جانب، أو مع هذه الحركات الاجتماعية الجديدة أو المجددة، نمت في العديد من الدول الأوروبية مجموعات أو جمعيات تعمل مباشرة ضد العولمة أو تجلوزاتها. وقد شكل الصراع ضد فرض الاتفاق متعدد الجوانب بشأن الاستثمارات، في كثير من الأحيان للحظة الحاسمة لتبلور هذه المجموعات. لجنوب هذا الصراع بطريقة ذات مغزى، المتضامنين مع العالم الثالث، وحركات مسيحية (حملة يوبييل ٢٠٠٠)، والحركات النسائية، والراдикаليين للنوويين في أكثر الأحيان، وأحيانا كما في فرنسا، اقوى الآتية من عالم الثقافة (رابطة مخرجي الأفلام)، إلى جانب المدافعين عن البيئة (اصدقاء الأرض). وبسرعة جدا وفي كل مكان تقريبا، ظهرت حركات ضد سياسة صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ولكن أيضا ضد التخصصات (مثل في فنلندا، حملة Pro-Koskenkorva). كما انتشرت حركة ATTAC التي نشأت

في فرنسا من أجل فرض الضريبة على تحركات رؤوس الأموال (ضريبة توبين)، بسرعة في كثير من الدول.

وفي سويسرا، نظم للتحرك العالمي للشعوب الذي نشأ في اندفاعه للنشاط المنظم في أسبانيا، في فبراير من عام ١٩٩٨، حدثاً له أهمية تاريخية في السلسلة الطويلة من المظاهرات واللقاءات المضادة للعولمة، التي ظهرت في السنوات الأخيرة. كما أعطت المظاهرات الضخمة مثل التي تمت في سياتل وفي بورتو أليجري، رؤية شاملة لهذا للتحرك المتنوع بقدر ما هو فعال.

#### (و) البحث عن بديل

لكن إلى أن حد ترسم هذه التعديلات، المخطط الأول لعناصر البديل للنظام المسيطر الحالي؟

بإية طريقة تستطيع، أو تريد، هذه الحركات التأثير في الطريقة التي تتكامل بها أوروبا؟ حتى إذا كان بعض أصحاب القرار لا يتناولون هذه الحركات بعدم لكتراث (هكذا وجه المفوض الأوروبي بيسكال لامي" كلامه إلى مناقضى ATTAC )، فهي لا زالت بعيدة عن أن تكون مجموعاً ملتحماً.

هل يجب التفكير، إذا تفحصنا الوضع الألماني، أنه بسبب أن تحالف الأحمر/الأخضر ليس مشغول بالبال إلا بتحقيق الوضع السوقي الأفضل لألمانيا في السوق العالمية، سيأتي البديل رغم كل شيء من الحركة النقابية؟ أو هل كم يتساءل "جورنيرو بيريز" في أسبانيا، يجب تصور أن الممارسات اليومية للصراعات الاجتماعية، ترسم خطوط المستقبل وتعبّر أكثر من عشرات أو مئات البرامج الجميلة للمستحيل تطبيقها اجتماعياً؟ هل ممكن أن نجد عنصر إجابة في المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليجري، بوصفه للنطاق الذي سمح فيه بالتقاء المقومات الثلاثة الكبيرة للحركة العمالية: الفوضوية، والاشتراكية، والشيوعية؛ وحركة اجتماعية بديلة في الوقت نفسه؛ ومكان للمواجهة القاسية بين تحليلات الحاضر وخطوط المستقبل؛ وسعي لترجمة القيم والمبادئ إلى عروض سياسية جذيرة بالتصديق؛ ومحاولة لبناء ديناميكية جماعية لسلطة مضادة؟ يمكن تمنى هذا بالتأكيد.

خلال أرواح الثمانينيات والتسعينيات، كانت كل فكرة عن بديل سياسي اجتماعي تبدو طائشة. وفي نهاية أرواح التسعينيات عندما حل يسار الوسط تحت سيطرة الاشتراكية الديمقراطية، محل يمين الوسط في أغلب دول أوروبا الغربية، لم يترجم

هذا إلا إلى تغييرات هامشية، بل تتوغل أحيانا في الاتجاه النيوإيرالي أكثر من بعض الأحزاب اليمينية. منذ أعوام ٢٠٠٠ من جهة أخرى، نزع تدلول السلطة إلى السير في اتجاه مخالف (للمسا، إيطاليا، فرنسا، هولندا)، مع مخاطرة كبيرة جدا بسيطرة تأثيرات سلبية، فمبب لعدم البديل، ظهرت على الأحرى، ظواهر تفكك بالنسبة للتنظيم السياسي المساند؛ عزوف للشباب أو الطبقات الشعبية، عن المشاركة في الانتخابات، تراجع في اتجاه الحرفية، ارتدادات كارهة للأجانب، ترسيخ لليمين المتطرف، تخلل عنيف عن بعض المستبعدين، إلخ. كما سبب التفكك، في بعض الحالات، انشقاقات ثقافية تقدمية ضد "الفكرة الوحيدة". وبدا بالتدريج أن هذه الانشقاقات تصبح ذات مغزى، كذلك حصلت بعض التيارات اليسارية المتطرفة أو الخضسر على نتائج انتخابية ذات مغزى في بعض الدول. لكن مسيرة التجديد ففكرهم السياسي حتى يصبح من جديد "قابلا للتنفيذ"، في السياق الأيديولوجي والثقافي الجديد، هي بعيدة عن أن تكتمل (في الحالات التي بدلت فيها). يتجلى الشيء الأساسي للعيان على مستوى المجتمعات المدنية والحركات أكثر مما يتجلى على مستوى العرض السياسي بالمعنى الدقيق.

غير أنه ما الذي يمكن أن تشارك به هذه الحركات؟ إلى أي مدى تستطيع أن تطور علاقات القوى، وأن تغذي السياسة بمقترحاتها؟ كما يؤكد "كريستوف أجيون": يجب أخذ تنوع هذه الحركات في الاعتبار، ولا سيما في تعبيراتها الجزرية: اليسار المتطرف القفوضوي الألماني أو المستقل الألماني، أو مناضلو المراكز الاجتماعية الإيطالية أو المحاربون من أجل البيئة البريطانيون؛ مكونة من شباب (بريطانيا العظمى، ألمانيا، هولندا، إلخ) أو من شباب ومناضلين من الجيل السابق (إيطاليا، إسبانيا، إلخ). كما يجب إدراك إلى أي حد يمكن أن تكون هذه الحركات الدليل على تطور أيديولوجي عميق. وكما يلاحظ "باتريك فيفيري" من المجلة الفرنسية Transversales: فإنه خلافا لما كان في سنوات السبعينيات، فالمجتمع المدني معترف به اليوم كلاعب على المسرح الوطني والدولي. الشيء الجديد هو أن هذه الحركات تتبنى القضية السياسية الجوهرية، وهي قضية السلطة. ونظرا لموضوعية صراعاتها، تجد هذه الحركات نفسها عند نقطة تقاطع المنطق الذي يغلب عليه طابع المقاومة ومنطق التجريب. جلا شك إن "الفضل الإصلاحات الجزرية" هي أفضل ما يمكن للتوافق معه عند ظهور بدائل أكثر قدرة على التخثير من للمنطق الثوري الذي يتميز بالبعد التنظيمي. وهذه الحركات يمكن أن تكون راديكالية في الصراع - وهي

هكذا بالفعل - لكن عليها أن تقضي إلى حل على المدى القصير للمشاكل الملموسة،  
تضع نفسها بالتالي في عملية للتجريب.

إنها تظهر في لحظة محددة من التاريخ الأوروبي. يقول 'باتريك فيفيري': كلما  
بعدنا عن الصدمة الكهربائية للبندقية - الحرب العالمية الثانية - كلما ضعفت الطاقة  
الأولية لمشروع الاتحاد الأوروبي، وكلما أصبح يُعد إعادة السلام ممتنا، وكلما قد  
المشروع طموحه، وكلما جاءت التخوفات القومية لتفرغ حمولتها. و'أوروبا العظمى'  
التي ترسم لشعبية وعشرين، أو أربعين من الدول الأعضاء، هي نظام هجين، غير  
مرضسي بالطبع، لكنه أسس مع ذلك في إنشاء منطقة سلام. كما يهيمن عليها منطق  
المسوق الأوحده، لكنه ليس الوحيد المؤثر عليها.

الافتراض الذي يمكن أن نصوغه هو التالي: يجب تنفيذ المشروعين في وقت  
واحد، مشروع منطقة سلام مترامية، ومشروع أوروبا كونفدرالية، كمعمل تتحقق فيه  
ديمقراطية عالمية.

غير أن هذه المشكلة بعيدة عن أن يتحقق حولها اتفاق الآراء لدى المناضلين في  
حركات أوروبا، ففي الوقت الذي تكون فيه ٧٥% من التشريعات القومية تحت التأثير  
المباشر للتوجهات الأوروبية، يمكن أن يبدو من الضروري اعتبار أن ميدان الصراع  
المفضل هو ميدان الاتحاد الأوروبي، وأن هناك في تقدم أو تراجعها للتصبر، تقاس  
أوضاع علاقات القوى بين الطبقات وبين القوى الاجتماعية، كما تتجسد البرامج  
السياسية. لكن هذه الضرورة بعيدة عن أن تكون محل اتفاق: فالحركات الأوروبية  
ليس لديها فقط صعوبة في أن تكون ممثلة على مستوى السياسة الأوروبية، لكنه يشق  
عليها أيضا أن تتمثل أوروبا لنفسها. والصراعات الاجتماعية في الأمس، محصورة  
في المستوى القومي أو تحت القومي. فالسياسة قومية، والروابط الداخلية بين الحركات  
(بما فيها الائتلافات) في دول أوروبا المختلفة لم تحرر تقريبا منذ ربع قرن (بل إنها قد  
تراجعت في بعض الأحيان)، حتى بخصوص قضايا يعرف الجميع أنها ذات طبيعة  
أوروبية (بعض الخدمات العامة مثل النقل أو الطاقة تسايا حرية الانتقال والهجرة،  
البيئة، إلخ). والحقائق الثقافية والسياسية تستبوع أن يبقى الحال هكذا لمدة طويلة.

تتعلق أممية الأمس، وإلى حد كبير أيضا اليوم، بالقضايا الكبيرة الاستراتيجية.  
لكن المستوى الأوروبي يتعلق أيضا منذ عدة سنوات بالأهداف اليومية المحلية إذا  
فسن الضروري إيجاد أشكال جديدة من التفاعل والتعاون ولتمثيل وكسب التأكيد، التي  
بممارستها على مستوى الاتحاد، لم تمد من فئة القومية، ولكنها لم تمد أيضا من فئة

أهمية الأمن. وعلى القوى السياسية والاجتماعية أن تجرب طرقا جديدة لتتدخل بين المستويات المحلية والوطنية والأوروبية؛ وأن تؤمن روابط مستعرضة من خلال المؤسسات، والموضوعات المشتركة، إلخ؛ وأن تتمكن من تقييم ما يستطيع، من بين التجارب الوطنية المختلفة، أن يخدم كنقطة ارتكاز للجميع، على سبيل المثال: الدفاع عن الخدمة العامة في فرنسا، المبادرة المحلية في ألمانيا، الدفاع عن الحقوق الفردية في هولندا، إلخ.

يجب أيضا أن تملك الحركة الاجتماعية ناصية للجدل السياسي، كما يجب عليها أن تستغل مثلا فكرة التكوين الأوروبي المستخدمة من بعض السياسيين كأداة أو آلة ضغط، كترصة للجدل الأوروبي بشأن شكل المجتمع، وحقوق المواطنين، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المسألة الأوروبية تخص أكثر من الأوروبيين، لأنه كما يذكر 'باتريك فييري' تجد أوروبا نفسها مشدودة نحو رأسمالية إعلامية تلغي قوانين دولة الرفاهية، وبناءا عليه تبدأ معركة هائلة بين نموذجين للنظام: دولة الرفاهية من جهة، ومنظمة التجارة العالمية أو الاتفاق متعدد الجوانب بشأن الاستثمارات من جهة أخرى.

لا زالت أوروبا اليوم في قلب هذا التناقض، لكن كفة الميزان لم ترجح بعد.

### مساهمات إضافية

- . BIERNBAUM Heinz, Wirtschaftliche, politische und soziale Verhältnisse in Deutschland
- . HUDIG Kees et al., The Netherlands
- . LAITILA Anastasia, Challenging neoliberal economics - alternative movements and initiatives against globalisation in Finland
- . MAZZETTI Giovanni, // movimento per l'alternativa in Italia: un malato grave?

. MISIK Robert, Österreich.'Aufschwung des oppositionellen Szene unter einer rechts-konservativen Regierung

. PEREZ Manuel Monereo,La izquierda española entre la derrota, el hastio y la refundación.

. ROCHAT Florian, la Suisse

نصوص واردة في إطار تقرير "علامة المقاومات" ويمكن الرجوع إليها في

مواقع المنتدى العالمي للبدائل : [www.forum-alternatives.net](http://www.forum-alternatives.net)



## الجزء الثاني

### بعض الأهداف العالمية للصراعات المعاصرة

---

لا يمكن الحديث عن المقاومة والنضال في إطار الأهداف القومية أو الإقليمية وحدها، فهناك قضايا تتخطى الحدود، وتخص الإنسانية في مجموعها، وتثير تعبئة وحملات على المستوى العالمي. وليس من الممكن الحديث عنها جميعاً، وسنكتفي في تقرير "عولة المقاومة- أوضاع النضال" للعام ٢٠٠٠، باختيار البعض منها. وسنبداً بالطاقة، وبصفة خاصة بالبترول الذي يمثل تحدياً اقتصادياً، وبيئياً، وسياسياً، وجيو استراتيجياً من الدرجة الأولى من الأهمية. أما الماء، الذي يدخل أكثر وأكثر في إطار منطق السوق النيولبرالي، فقد أصبح رهاناً عالمياً. وتبدو ديون العالم الثالث كقمة جبل الثلج الذي يخفي آليات استخلاص ثروات الجنوب بوساطة اللاعبين الماليين التابعين للشمال. ويكشف الخطاب عن الفقر، أيديولوجية نظام يخشى من النتائج الاجتماعية لمنطقه الاقتصادي الخاص، ولكنه يرفض المماس بهذا المنطق. وتقف حركات النساء من أجل عولة بديلة، على رأس النضال ضد العولة النيولبرالية لأن النساء هن أول ضحايا هذه الأخيرة. وسمحت الأوضاع الدولية، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة، بتسارع التسلح العالمي، وتدخلات القوات المسلحة الأمريكية، ومضاعفة مخاطر الحرب، والتهديد بها.

## ١-البترول، مفاهيم السيطرة الاقتصادية \*

البترول من الموارد التي تثير شعبية الجميع، وتستخدم الولايات المتحدة الوعود تارة، والتهديدات تارة أخرى، من أجل استمرار سيطرتها على احتياطياته العالمية، ووسائل نقله، كما تفرض سياسة خفض أسعاره. وتعرض بلدان استخرجه لنتائج سياسية، واجتماعية، وبينية منمرة. ومع ذلك فهناك فرص للتخلص من هذا القهر، ولكنها تفترض تعاون الحركات الاجتماعية، والمستهلكين، والباحثين من أجل تحرير الدول المعنية، واحترام حقوق الإنسان، والاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة.

### أ-الرهانات المرتبطة باستغلال البترول

كان البترول يمثل خلال التسعينيات ٤٠% من الاستهلاك العالمي من الطاقة، وستستمر هذه الأوضاع حتى عام ٢٠٢٠. وهو يمثل ١٥% من قيمة للتجارة العالمية، ويعتبر من أهم المواد في بورصات التجارة العالمية، كما يعتبر المؤشر المهيمن على أسعار الطاقة، أي أن سعره يتخذ معياراً لمصادر الطاقة الأخرى. وتستهلك البلدان الصناعية نصف الإنتاج العالمي من البترول، مع أن عدد سكانها لا يتجاوز سبعة سكان العالم.

وتحتكر حوالي عشر شركات متعددة الجنسية البحث عن البترول واستغلاله. ومنذ صدمة للبترول العكسية عام ١٩٨٥، ومرحلة ذبذبة الأسعار الطويلة التي تلتها، استطاعت هذه الشركات، بفضل خصخصة قطاع البترول طبقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي، وقيادتها التكنولوجية، أن تسيطر حتى على مصادر النفط الجديدة لبلدان منظمة الأوبك. وفي الوقت نفسه، تقوم بعملية تركيز مزدوجة، تعمل على تكوين مركز بترولي عملاق، إلى جانب عملية تنويع ومشاركة في القطاعات الأخرى من سوق الطاقة مثل الغاز، والكهرباء النووية، وإنتاج الوقود من المنتجات الزراعية، وكذلك في قطاع التعدين. وتحفظ هذه الشركات بالمعلومات الاستراتيجية بشأن الموارد البترولية،

---

\*يرونو كارتون

وهي ترفض مشاركة البلدان المنتجة في هذه المعلومات، وتحرمها بذلك من المعطيات الجوهريّة اللازمة لتخطيط تنميتها.

والمستغلّون هم البلدان المنتجة، فمنذ انخفاض أسعار البترول عام ١٩٨٦، انقلد ميزان القوى ضد مصلحة بلدان الأربيك، التي لم تعد تستطيع التحكم في الأعرار وهي تجد نفسها مثقلة بالدينون، وغير قادرة على تمويل استثماراتها البترولية، ويزداد اعتمادها على الشركات متعدية الجنسية بلا انقطاع. ولم يعد أمامها من تصور لها بعد البترول، أو تنمية بديلة، فلم يعد لديها خيار سوى الخضوع للقهر البترولي. وتبدو قسرة بأكملها مثل أفريقيا وليس أمامها من طريق للتخراط في العولمة سوى الانخراط للرعي، فإفريقيا ذات الفلانة هي أفريقيا ذات الثروات تحت الأرض.

والولايات المتحدة مسئولة بصفة خاصة عن هذا التخير في ميزان القوى، فقد شجعت على زيادة الإنتاج في جميع أنحاء العالم بهدف المحافظة على انخفاض الأسعار بزيادة العرض. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أعلنت "الاستراتيجية الوطنية للطاقة" ضمان حرية نقل البترول في جميع أنحاء العالم، وهي ترأب بقعة أي تهديد محتمل لحرية هذه الطرق. وإذا ما شعرت البلدان الصناعية بأي خروج عن قوانين السوق فإنها لا تتورع عن استخدام القوة العسكرية. ومع ذلك فقلقت السوق وسياسة الأسعار هي التي تعرض الكثير من دول العالم الثالث لمخاطر الانفجارات للسياسة والاجتماعية.

#### ب- الكلمات التي تعبر عن علاقات القوى

##### ١- "البترول ضد الفلاحين"

جاء في مذكرة وجهتها نساء جماعة الأوفوي في نيجيريا عام ١٩٨٦، لشركة البترول الوطنية للنيجيرية، في أثناء احتلالهن السلمي لمنشآت ضخ البترول وتكريره الخاصة بالشركة: "إن الأرض هي رأس المال الأكثر قيمة وأهمية، والأداة لتحقيق الرفاهية للدولة وللأفراد. ومن الضروري معرفة أن شركة البترول الوطنية النيجيرية تحصل ما يقرب من ٦٥% من الأراضي الزراعية للأوفوي، في حين تحتل الشركات الأجنبية الخاصة حوالي ٣٠%، مما يترك لشعب الأوفوي حوالي ٥% من أرضه الزراعية. وعلى هذا الأساس، لا تفهم الجماعة لماذا تعاني من الحرمان من الماء النقي، والكهرباء في قرأها، ولماذا لا تحصل على العمل لأبناتها وبناتها، ولا على منح

التعليم لهم. وفضلاً عن ذلك، لماذا لا تحصل على قيمة التعويضات عن الأراضي المنتزعة للشركة الوطنية للبترول منذ ١٩٧٢".

## ٢- "الدولة التابعة للمستبد"

قال بول فيي خلال يوم بحث في مؤسسة لياليو بلسو الدولية، إن البلدان المنتجة للبترول تتميز بثلاث خصائص:

- لا يتناسب حجم العملة المستخدمة في إنتاج البترول بالمرة مع قيمة السلعة المنتجة، وهذا يعني أنه لا تُخلق طبقة عاملة حقيقية؛
- تمثل الموارد البترولية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن الميزات، خاصة إذا لاحظنا أن أغلب الموارد الأخرى تأتي من الرسوم الجمركية للمحصول على البضائع الواردة بفضل الدخل البترولي؛
- يحصل الدخل البترولي عن طريق الشركات متعددة الجنسية الكبرى.

"والنتائج المترتبة على هذه الأوضاع خطيرة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة المنتجة والأمة، فالدولة التي ينتقل الدخل البترولي عن طريقها، تكتسب قدراً من الاستقلال عن الأمة. فهي ترتبط بالخارج، أي بالقوى الخارجية التي تملحها الاستقلالية. وما دامت تشعر بالاستقلالية، وتعتمد على الخارج، وتوجه نحوه، فلا بد من أن تتخذ وضعاً استبدادياً بالنسبة للأمة..."

## ٣- "الإبادة الجماعية عن طريق البيئة"

يقول كوين ماروويوا زعيم الأوجوني في نيجيريا: في بلاد الأوجوني، تعتبر مواسير البترول الصدئة، ذات الصمامات غير المُحكمة، الحقول، وتقطع الطرق، وتسبب إلى جانب مصادر ماء الشرب. فنجد حقول المايهوت (نوع من البطاطا) عطية، ومياه الأنهار مغطاة بنقط زيتية" ويزيد مستوى تلوث مياه بلاد الأوجوني بالمواد البترولية بمقدار ٦٠ ضعف للمستوى المسموح به في الولايات المتحدة، طبقاً لتحقيقات البنك الدولي. ويعاني السكان من مستويات الأمراض للخاصة بالجهاز التنفسي، والدرن، والأمراض الجلدية بدرجة تفوق محلها في بقية البلاد.

#### ٤- نحن معمل لتجارب اشتراكية الديون

رسم الكاتب للكامبيروني مونجو بيتي صورة لعملية نهب موارد الأمة للكامبيرونية قسائلاً: "منذ بدء استغلال البترول في الكامبيرون، لم يحصل السكان على أية معلومات عن الكميات المستخرجة، أو للدخل المتحقق. فقد حثت شركة إلف على إيداع الدخل للبترولسي في حسابات مصرفية بالخارج، وقد علمنا عن طريق البنك الدولي أن هذا الدخل مثل، طوال عشرين عاماً، أكثر من ثلث الثروة الوطنية المنتجة. ونحن نعيش في بلاد لا يدخل فيها للدخل البترولي ضمن بنود للميزانية، وكلفت حكومة الكامبيرون تسبر ذلك رسمياً بالرغبة في بناء رصيد يمكن استخدامه في السنوات العجاف. وها هي السنوات العجاف قد جاءت ولم ير مكان للكامبيرون شيئاً من هذا الرصيد يعود. وقد شجع الدائنون للدوليين هذا الاتجاه بمنحهم قروضاً للبلاد لا يمكن تسديدها. وهذه الديون غير عادلة، فالشعب يقوم بتسديدها حالياً، في حين أنه كان من الممكن تجنبها لو استخدمنا الدخل للبترولي".

#### ج. المقاومة: نحو بناء مبادرات دولية

##### ٢- إعادة بناء للدولة

حاولت عدة حركات للمقاومة الشعبية خلال التسعينيات، إعادة بناء الدولة للتابية المستبدة، بطريقة سلمية، وهذا معناه الرهان على وجود مجال لاتخاذ القرار بعد النقاش. ففي نيجيريا على سبيل المثال، حاولت المقاومة الشعبية لترويج لخيار إعطاء الدولة مضموناً جديداً بالقتراح أن يجري فيها النقاش حول الخيارات الاقتصادية الممكنة. ففي نيجيريا، نظمت حركة المحافظة على شعب الأوجوني مسيرات في طول البلاد وعرضها عام ١٩٩٣، لمطالبة الحكومة الفدرالية بتنظيم مؤتمر وطني ذي صلاحيات ليدرس عدة قضايا مثل الاستمرار في الإنتاج البترولي، ومسئوليات القائمين بذلك، وتوضيح الجماعات المتضررة. ومع أن هذه المبادرة لم تنجح، فإنها ترسم الخطوط لمحاور سياسية وقانونية يمكن استغلالها على نطاق وطني.

##### ٢- مجال الاستهلاك الجماعي

يجب أن يتحدد أسلوب استهلاك البترول على أساس معايير أخلاقية لا اقتصادية، وأن يجري اتفاق جماعي على ذلك. وهذا اتجاه جديد في مركز النظام العالمي مبني على الرغبة في اعتماد موقف أخلاقي تتبناه هيئة عامة. ففي الولايات المتحدة قامت

الحركات الطلابية، ومنظمات المواطنين بالضغط على البلديات لتمنع التعامل في البترول مع الشركات التي تتعامل مع البلدان التي لا تحترم حقوق الإنسان. ونجح هذا الضغط في جعل هيئات إقليمية أمريكية مثل مدينة لوس أنجلوس وولاية ماساتشوستس، تكتفي قوانين تفرض على الهيئات العامة لتمويل البترول على أساس التمييز على أسس أخلاقية.

### ٣- إعادة تقييم المعارف، والخسائر، والتكلفة المستترة

اتفق بعض زعماء الفلاحين في الإكوادور، ومعهم بعض علماء البيئة الأمريكيان، مع بعض الفلاحين من الكاميرون وتشاد، على إعادة دراسة عن أثر مشروع بترولي قامت به شركة إسو، عام ١٩٩٩، لحساب البنك الدولي. وقد شرح زعماء الفلاحين من الإكوادور، للأفارقة هذا النوع من الدراسة. وكيف أن خسائر الموارد غير التجارية للأعمال سواء للغذاء أو الصحة، أو المأوى لا تؤخذ في الاعتبار. وقاموا معا ببحث لتقييم الخسارة التي تلحق بالأجيال من فقدان لمحصول شجرة مانجو لمدة ١٢٠ عاماً، وتغير الخصائر في انتقال البشر بسبب وجود عائق هو خط أنابيب. وكيف يمكن تقدير التكلفة لأمة بسبب ترك الرجال لأعمالهم الأصلية، والعمل في إنشاء خط الأنابيب، ثم البطالة بعد انتهاء العمل.

### ٤- عولمة المطالب

لجح للنضال النقابي، وضغط حركات حماية البيئة، في الدول الصناعية، في فرض قوانين تضمن العقود الاجتماعية للعمال، وحماية البيئة. وتعمل هذه الحركات على تعميم هذه الحماية للعمال والبيئة على نطاق العالم. وهذا يتعارض بشدة مع محاولات الشركات لتنظيم نشاطها بمقتضى قواعد تضعها هي نفسها، أي ما يسمى بالقوانين السهلة\*.

### ٥- نحو سيناريو مختلف للطاقة

ينبغي أن تبدأ المقاومة لأباطرة البترول على المستوى الفكري، بحيث تمارس التفكير الحر للانتقال من السياسات الحالية إلى تصور أشكال جديدة لإنتاج الطاقة وترزيعها. والمهم هو تخيل شكل من أشكال الطاقة لا يقبل بطبيعته الاستغلال المركزي أو الخضوع للسلطة. وقد قام بعض الباحثين والموظفين العاملين في أنحاء

مختلفة من العالم، باقتراح أشكال جديدة لتوفير الطاقة مبنية على أساس مزدوج يعارض الحتمية المفروضة حالياً، فمن جهة يزيد من كفاءة استخدام الطاقة في الشمال، ومن جهة أخرى، يحصل الجنوب على الطاقة بشروط معقولة.

وتقترح هذه المقاومة العمل وفق جدول الأعمال الآتي:

- إنشاء وكالة عالمية معنية بكفاءة استخدام الطاقة، وبأشكال الطاقة المتجددة. ويكون من واجباتها دعم الوسائل المستحدثة لرفع كفاءة استخدام الطاقة، وتعميم هذه الوسائل. وتتبعها أجهزة عامة وطنية مستقلة عن منتجي الطاقة، تعمل على تعزيز الجهود لإنتاج الطاقة بشكل لامركزي، وتشجيع اتخاذ القرارات بالاستفادة من الإمكانيات المتوفرة للاقتصاد في استخدام الطاقة.
- وقف الدعم المباشر وغير المباشر للطاقة الأحفورية.
- إعادة توجيه البحوث، علماً بأن ما يخصص حالياً لبحوث الطاقة المتجددة في البلدان التابعة للوكالة الدولية للطاقة، لا يتجاوز 8% من إجمالي تكلفة البحوث بشأن الطاقة.
- فرض ضريبة في البلدان الصناعية على الاستهلاك النهائي للطاقة، وتذهب حصيلة هذه الضريبة لبرامج رفع كفاءة استخدام الطاقة في بلدان الشمال والجنوب.

## ٣- الماء، مشكلة العالم في المستقبل، بين التخصص واعتباره إرثاً مشتركاً للإنسانية \*

منذ بضع سنوات، تكاثرت التقارير المزعجة حول مصادر المياه العذبة، ويتفق الجميع على أن قضية الماء - المحافظة عليه، واستخدامه، وتوزيعه - هي من المجالات التي يجب معالجتها على المستوى العالمي. ويستغل القائمون بالجدد على إدارة العالم اليوم، هذا الوعي الجديد بشكل تدريجي، ومنظم لصالحهم. ويعمل المسؤولون في الهيئات الدولية، في تنسيق مع أصحاب الشركات الكبرى المتعدية الجنسية المختصة بالمياه، على الوصول إلى توافق عالمي جديد ذي نتائج غير محدودة. وفقاً لأدعائهم، فإنه لكي يمكن إدارة شؤون الماء برشداً، لا يمكن الاستمرار في النظر إليه كحق للجميع تشرف عليه السلطات العامة، وإنما اعتباره قيمة اقتصادية، أو سلعة تخضع لظروف المرض والطلب. وتتظم مقاومة كثيرة لهذه الرؤية.

### أ- ظهور مشكلة عالمية: "أزمة المياه"

بالكاد منذ ثلاثين عاماً كان الماء يعتبر في مجتمعاتنا أحد موارد الطبيعة المتوافرة بلا حدود، والذي يمكن استخدامه بلا قيود مثل الهواء ويعكس البترول. ولكن التهديد المستزايد بنقص الموارد العالمية للماء، قد جعل منه، في نظر الرأي العام، المورد الاستراتيجي للقرن الواحد والعشرين، أو "الذهب الأزرق". وقد تحول هذا السائل، الذي لم يكن يثير اهتمام كبار متخذي القرار حتى وقت قريب، في بضع سنوات، إلى الموضوع الرئيسي لسلسلة من الملتقيات الدولية، وتقارير وكالات الأمم المتحدة، والاجتماعات من كافة الأشكال. واليوم، يعتبر خطر حدوث أزمة عالمية للمياه، أحد التحديات التي لا يمكن تجاهلها أمام الحكومات، والمجتمعات العلمية.

ولسعد الآن إلى عملية بناء مشكلة عالمية، وإثارة الوعي العالمي بها، ففي عام ١٩٧٧، عقد في مار ديل بلاتا (الأرجنتين)، المؤتمر الأول للأمم المتحدة بشأن الماء. ويوصي برنامج عمل "مار ديل بلاتا" الذي تمخض عنه ذلك المؤتمر الحكومات بأن

---

\*فرانسوا بوليه

تضع الخطط والبرامج الوطنية لتوفير الماء النقي، والصرف الصحي للمجتمعات، ولأن تحدد الخطوات المؤدية لذلك في إطار خطط وأهداف التنمية الاجتماعية/الاقتصادية، مع منح اهتمام خاص للقطاعات الأكثر احتياجاً. وفي إطار هذا المؤتمر أعلن عن "العقد الدولي لماء الشرب والصرف الصحي" من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠. ولكن أعوام للتنسيقات هي التي اكتسب خلالها ملف الماء الأولوية على جدول الأعمال السياسي العالمي.

وفي عام ١٩٩٢، يؤكد إعلان مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية "اعترافاً بالطبيعة المتكاملة والمتوافقة للأرض" \* فكرة التنمية المستدامة، ويرفع الاهتمام بالبيئة إلى مستوى أساسي في السياسات الوطنية والدولية. وقد أثار الخبراء للخمسة المجتمعون في دبلن في يناير ١٩٩٢، تمهيداً لمؤتمر ريو، الذعر بالقول: "تهدد ندرة الماء العذب واستخدامه بشكل متهتر بدرجة متزايدة إمكانية تنمية رئيسية بنيتاً ومستدامة. ويلحق للتهديد بمجالات الصحة، والرفاهية الإنسانية، والأمن الغذائي، والتصنيع، وكذلك الأنظمة البيئية التي تتوقف عليها هذه المجالات..."\*\* ومنذ تحقق "وعى" الوكالات الدولية الكبرى - والأمم المتحدة والبنك الدولي على رأسها - بالنتائج الحتمية للاستخدام غير المنضبط لموارد الماء العذب، أخذت وتيرة الاجتماعات بين الخبراء والحكام تتصاعد، وتولت التقارير والدراسات. كذلك أعيد اكتشاف البعد الجيو استراتيجي للماء، فمسبب لتوترات واضطرابات إقليمية تصل لحد الانفجار في بعض الأحيان، مثل ما يحدث في الشرق الأوسط، حيث يصبح التحكم في المنشآت المائية ومصادر المياه (مياه الأردن، ولليطاني، وهضبة الجولان)، من دواعي الحرب والسلام بين إسرائيل وجيرانها العرب.

واستجابة لقرار المؤتمر الوزاري في عام ١٩٩٤، في نورديك بهولندا، بشأن ماء للشرب، وصحة البيئة، ويتوجبه من البنك الدولي، أنشئ عام ١٩٩٦ المجلس العالمي للمياه والذي مهمته "تحديد المشاكل الملحة للمياه... برفع الوعي بها على جميع مستويات اتخاذ القرار، من أعلى السلطات وحتى الجمهور العام"، وأن يوفر "الآراء والمعلومات ذات الصلة للهيئات، ولمتخذي القرار بشأن تطوير السياسات والاستراتيجيات المناسبة [لشاملة] لإدارة مستدامة لمصادر المياه، وتنظيمها، مع

---

\* الملحق رقم ١ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

\*\* نباجة إعلان دبلن عن الماء من منظور التنمية المستدامة.

المحافظة على البيئة، والمساواة الاجتماعية والنوع الاجتماعي\*\*\* وعبر تنظيم المنتديات العالمية للمياه (مراكش عام ١٩٩٧، ولاهاي عام ٢٠٠٠) التي جمعت الآلاف من الخبراء، والحكام، وممثلي دوائر الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، ففرض المجلس العالمي للمياه نفسه على الدوائر الرسمية، كالموجه (شبه) المطلق في جميع القضايا المتعلقة بالماء، بإقامة توافق - سمي "الرؤية العالمية للماء" - حول طريقة مواجهة "مشكلة" الماء الملحة، ومجموعة الحلول القابلة للتحقيق.

وعلى الرغم من سلسلة الإعلانات، والقرارات الرسمية، وخطط العمل التي حفلت بها السنوات العشر الماضية، والتي رفعت مشكلة المياه إلى مستوى "أولوية الأنفة"، فإن المعطيات الأساسية لمشكلة الماء لم تتغير. فالتقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعنوانه: "الرؤية العالمية للبيئة لعام ٢٠٠٠"، يقدر أن ٢٠% من سكان العالم يعانون من عدم الحصول على مياه الشرب، وأن ٥٠% منهم ليس لديهم صرف صحي. ويؤثر الماء الملوث على صحة ١,٢ مليار شخص على مستوى العالم، ويساهم في وفاة ١٥ مليون طفل تحت سن ٥ سنوات كل عام. ويعيش ثلث سكان العالم في حالة نقص مائي، بمعنى أنهم لا يستهلكون سوى ١٠% من الماء العذب القابل للتجديد.

#### ب- نحو إدارة لزمة المياه بطريقة تخدم المصالح الخاصة

من المتفق عليه في الدوائر العلمية أن العوامل الثلاثة المسؤولة عن ظهور أزمة المياه، وتفاقمها هي:

- ١- زيادة الطلب. فقد ازداد الطلب على المياه منذ بداية القرن العشرين بمقدار ستة أضعاف، وذلك بسبب الزيادة السكانية، وزيادة استهلاك الفرد من الماء. ويلاحظ أن ٧٠% من هذه الكمية تستهلكها الزراعة لأغراض الري، و ٢٠% منها تستهلكها الصناعة، و ١٠% فقط في الاستهلاك المنزلي.
- ٢- تلوث الطبقات الجوفية. وهي مرتبطة بالأكثر بعملية التصنيع والتوسع الحضري في البلدان النامية، حيث يلقى بأغلب الصرف الصناعي والمنزلي مباشرة في الأنهار. ولكنها ترتبط كذلك بالإقراط في استخدام الأسمدة والمبيدات في الزراعة في الشمال والجنوب على السواء.

---

\*\*\* المادة رقم ٢ من النظام الأساسي للمجلس العالمي للمياه.

٣- التبذير في استخدام الموارد. تقرر الأمم المتحدة أن نصف مياه الشرب التي تجري تنقيتها تضيع في شبكات التوزيع، في حين أن أساليب لاري لا تتميز بالكفاءة، وقد تتسبب في فقدان ٥٠% من الكميات المستخدمة. وفي حين أن هذه المجموعة من الأسباب تفرض التساؤل العميق بشأن نموذج التنمية الذي يركز على الإنتاجية المرتفعة، وعلى المدى القصير، فإن هناك توافقاً في الرأي على توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنتاج وتوزيع وإدارة المياه بكفاءة باعتبارها سلعة اقتصادية ويبدأ هذا التوجه في الظهور منذ مؤتمر دبلن عام ١٩٩٢، حيث ينص للمبدأ الرابع والأخير، على: "الماء، بما له من استخدامات متعددة، ذو قيمة اقتصادية، ولذلك يجب اعتباره سلعة اقتصادية"، وتؤكد هذه النظرة، وتكتسب الشرعية من لقاء إلى إعلان. وهي تعتبر أن فكرة "مجانة" الماء، بل حتى فكرة "عموميته" هي أساس الأزمة التي يعاني منها العالم اليوم، لأنها دفعت إلى "التبذير في استخدام الماء، واستغلاله بطريقة تضر بالبيئة".

وفقاً لرأي أحد هؤلاء المنظرين (ج. ويميني، ١٩٩٤)، فإن إدارة المياه بوصفها سلعة اقتصادية، لها مزايا لا يمكن إنكارها، تستجيب للتحديات الكبرى لأزمة الماء. فهي تفرض على المستهلكين اعتبارها سلعة نادرة، مما يضغط الطلاب، ويقطع من أخطار التبذير. وهي تزيد من ربحية الاستثمارات في مجال الماء، وبذلك تشجع الاستثمار الخاص (الذي لا يغطي حالياً سوى ١٠% من تمويل مشروعات توزيع المياه)، على توفير البنية التحتية حيث لا توجد الآن. وقبل دور أكبر لقوى السوق يؤدي بالضرورة "لحلول أكثر كفاءة وعدلاً من بطء حركة القطاع العام. وأخيراً، تستبعد هذه الإدارة للتشوهات الاقتصادية مثل برامج الاستثمار العام المبالغ فيها، ودعم قطاع المستهلكين غير المنافسين.

وتتوفر الاعتراضات على هذا التوجه المفرط في اقتصاديته سواء على أساس المنطق، أو الخبرة العملية، أو الأخلاق، وقد وضع ريكاردو بتريللا وآخرون، أن المسؤولين الرئيسيين عن التبذير وانعدام الكفاءة المنتشر — الاستغلال الجائر، والتلوث الصناعي، وغياب رؤية وتخطيط عالمي متكامل وعلى المدى الطويل أن يتأثروا بارتفاع الأسعار، بالضبط بسبب المصالح الاقتصادية والمالية المعنية (ر. بتريللا، ١٩٩٨، ص ٦٦). وفي المدن التي خُصصت فيها عمليات توزيع المياه، ارتفعت تكلفة الماء بشكل كبير، مما أثر بشكل واضح على ميزانيات الأسر الفقيرة التي تتلق ما يصل إلى ١٠% من دخلها على استهلاك الماء، في حين أن تأثير ذلك على

المصدر الحقيقي للتلوث، ضئيل جداً. وفضلاً عن ذلك، فالماء وهو مصدر للحياة لا يمكن الاستغناء عنه، لا يمكن اعتباره مورداً يقيم بالنفود، أو يمكن مبادلتة بأي سلعة أخرى. وبالعكس، يجب اعتباره حقاً أساسياً لا يمكن التنازل عنه لكل بني البشر، وأن واجب الجماعة أن توفر الاستثمارات، وأساليب الإدارة والتوزيع الذي يضمن توافره لجميع أعضائها.

كيف إذن يمكن تفسير تصاعد الخطاب للدائر حول حل بهذه الدرجة من التبسيط، إذا كانت جميع المؤشرات تدل على أنه يتجاهل جميع المشاكل الحقيقية، سواء أكانت بيئية أم اجتماعية أم سياسية؟ الجواب بسيط، إذا لاحظنا أن السوق العالمي لاستهلاك الماء وتنقيته يبلغ حوالي ٣٠٠ مليار دولار في العام (أي حوالي ١% من الناتج الإجمالي العالمي)، وأنه يمثل مصدراً هائلاً — غير مستغل بدرجة كافية — للربح في نظر رجال الأعمال. وتدل سيادة هذا التوافق في الرأي، والالتقاء بين القرارات الرسمية للجهات الدولية الكبرى، ومصالح شركات المياه الكبرى، على قدرة ممثلي القطاع الخاص متعددي الجنسية على تحويل الانتقادات الموجهة إليهم — في حالتنا هذه من المدافعين عن البيئة — واستخدامها لصالحهم.

وبتل هذه الثقة التي لا حد لها من جانب الموظفين والخبراء في الهيئات الدولية مسئلة البنك الدولي، في مزايا تولي قوى السوق مسئولية توفير الاحتياجات الاجتماعية (التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، والآن الماء)، على الهيمنة الحالية للأفكار النيوليبرالية. وهي كذلك النتيجة للنسيج المعقد من العلاقات المتزايدة القوة بين الهيئات الدولية ودوائر الأعمال. وهذه العلاقات، تمثل في الحقيقة درساً في عمليات كسب التأييد، ومظهراً بثير للقلق للتكامل المتنامي بين هذين الواسطين، وبدلياً على التدخل بين المصالح العامة والخاصة المترتب على ذلك.

وبسبل توجه المجلس العالمي للمياه، والدور الذي يلعبه على هذا الاتفاق الضمني. فهذا المركز للتفكير، ذو التأثير الذي لا يبارى في شئون المياه، يبدو أنه وضع لنفسه شعاراً واحداً لا يحيد عنه، كما عبر عنه رئيسه (ونائب رئيس البنك السابق) إسماعيل سراج الدين، وهو: "إعطاء للقطاع الخاص الفرصة ليدير بكفاءة نظاماً يبدو اليوم كالمسيلة لتوفير أفضل الخدمات للقراء بأفضل الأسعار" (بثريلا، ١٩٩٨، ص ٦٥). وقد كون المجلس لجنة مكونة من شخصيات "غير ذات مصلحة" مثل جيروم مونو (الرئيس السابق لشركة المويس/ليونيز للمياه)، وموريس سترونج (مجلس رجال الأعمال للتنمية المستدامة)، وروبرت ماكتمارا (الرئيس السابق للبنك الدولي)، قامت

بتوجيه أصل المنتدى العالمي للمياه بلاهاي، الذي اشترك فيه العشرات من الوزراء، والذي كانت توصيته الحقيقية الوحيدة "لتحرك رئيسي" هي: "المحاسبة بسعر التكلفة الفعلي لخدمات المياه، لجميع الاستخدامات البشرية".

وتحمل الوثائق التي تصدر عن هذه الاجتماعات "لون التعابير الشائعة في خطاب المنظمات غير الحكومية" (ل. كين، ٢٠٠٠). ويساهم الحديث عن الصور التي يرسمها الأطفال بالقلم الرصاص، والإشارات للكثيرة للنوع الاجتماعي، وتمكين المجتمعات، والإصلاح الزراعي، على تحسين صورة التطلعات طموحة لا تهدف في الحقيقة إلا لدعم سيطرة الشركات متعددة الجنسية على خدمات المياه في العالم أجمع وتوسيعها. وهذا الترابط بين المصالح الاجتماعية، والبيئية، والخاصة هو ما تهدف إليه بشكل غير ملن الشركات متعددة الجنسية ذاتها. يقول جيرار ميسترليه (رئيس ومدير عام شركة السويس)، مدعياً الدفاع عن حق الجميع في الحصول على الماء، ومنادياً الرأي العام — كأي مناضل في جرين بيس — "الماء للجميع، ولا تأخير!" (مسترليه، ٢٠٠١).

#### ج- تعبئة المواطنين: الماء كحق للجميع

أنت للنتائج الكارثية لعدد من عمليات خصخصة توزيع الماء في بعض المدن الكبرى في الجنوب، والخطر المحدق بتعميم خصخصة خدمات المياه، إلى قيام عدد من المبادرات التي تعمل على عرقلة خطط شركات المياه الكبرى، وفرض للرؤية القليلة باعتبار الماء أحد حقوق الإنسان الأساسية، وأن المسئول عنه هو السلطات العامة. وتعدد هذه المبادرات، وتختلف في طبيعتها، ولكنها متلاقية، وتقرّح بين تحركات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، والحركات الشعبية، إلخ)، إلى لقاءات بين حكام لا يوافقون على أصولية السوق، مروراً بتقارير الباحثين المستقلين.

ويُبين الماء "لريكلدو بتريللا هو بلا شك، أحد مقترحات المواطنين الأكثر قوة، وانتشاراً. وهو مبني على أساس المبدأ القائل بأن الماء هو مورد حيوي عالمي يخص البشر أجمعين، وأن استخدامه يخضع للمبادئ التالية: ١) حصول الجميع على الماء كحق سياسي، واقتصادي، واجتماعي، لا يمكن التنازل عنه فردياً أو جماعياً؛ ٢) الإدارة المستدامة والمتكاملة بالتكافل. والهدف ذو الأولوية المترتب على المبدأ الأول، هو حصول السكان الفقراء في العالم على الماء النقي (٣ ملايين مأخذ للمياه)، ووقف الصراعات المسلحة حول المياه. ويعني المبدأ الثاني، وقف التمييز في المياه، وتوفير

نظم الصبرف الصحي للمدن التي يسكنها أكثر من مليون شخص وعددها ٦٥٠. وينادي البيان بالتحرك في اتجاهين: إنشاء تجمع عالمي "الماء والإنسانية"، يعتمد على منظمات المجتمع المدني، وتجمع آخر يضم "البرلمانيون من أجل الماء منتج عالمي مشترك".

وقد التقى المناضلون من المنظمات غير الحكومية، وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، ونسقوا تحركاتهم على المستوى الدولي، وفي أثناء للتجمعات العالمية المتعلقة بشئون الماء. وفي خلال منتدى لاهاي، لحتج مواطنون فلبينيون على أسعار الماء في مانيلا، وعلى نوعيتها الرديئة، بعد إسناد إدارتها لشركة ليونيز للمياه. وقد انتهزت منظمات أخرى هذه المناسبة لإسماع صوتها، ولكن لم يكن لهذه الاحتجاجات تأثير كبير على هذه الجماعة المختارة بعناية، والمقتتعة بمزايها للقطاع الخاص. أما المناقشات والمداولات التي جرت في دورتي المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو ألجيري فقد كانت أكثر فائدة، فقد مكنت من إجراء حوار ديمقراطي عميق بين مراصد المواطنين، والحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، والمدافعين عن البيئة، والباحثين بشأن أهداف إدارة للمياه، والمبادئ والقيم التي يجب أن تحكم استخدامه. وقد ساهمت في الاتفاق على استراتيجيات دولية مشتركة لتحقيق بعض الأهداف (حملات، ومظاهرات، ويرلمان الماء، إلخ).

في عام ١٩٩٩ أدت خصخصة خدمات المياه في مدينة كوتشامبا (بوليفيا) إلى قيام مظاهرات احتجاج جماهيرية، فقد أدى العقد بين السلطات وشركة بكتيل متعدي الجنسية، إلى رفع سعر المياه بشكل خطير (٤٠٠%)، دون ضمان وصول المياه للمجتمعات الريفية والسكان الأصليين. ولم تتوقف هذه الأحداث على مجرد هبة عابرة، فقد نظمت هذه المظاهرات، والاستيلاء الرمزي على المدينة، حركة "للتسويق من أجل الماء والحياة" التي تكونت بهذه المناسبة، وكانت تضم قطاعات المدينة الاجتماعية، والمناطق الريفية. وهذه المظاهرات الشعبية كانت البداية لعملية تسييس للصراع بين الحكام والشركات متعدي الجنسية، والجماعات المهمشة حول اعتبار الماء حق أو سلعة. وتشير المعطيات إلى أن هذا الشكل من الصراع سيتمد في الأوساط القلادة.

وعلى المستوى المؤسسي، أقر بعض الممثلين السياسيين والمواطنين من بلدان السبعة الأكثر فقراً، إعلاناً مشتركاً خلال قمة بشأن الماء انعقدت في البرلمان الأوروبي في بروكسل بين ٧ و٩ يونيو ٢٠٠٠. وأدان البيان بقوة الحلول التي

يقترحها "المسيطرون" في منتدى لاهاي التي تعتدي على الحق الأساسي في الماء باعتبارهم له حاجة حيوية وليس حقاً، وإخضاعه "لنطق... صناعة المياه العالمية الخاصة". ويقترح هذا البيان بصفة خاصة "الحصول على الماء بصفته حقاً إنسانياً أساسياً"، يخضع للإشراف العام، الديمقراطي والجماعي في إدارته، وضمان لامركزيته، وتدعيم التعاون بين الشمال والجنوب، وتعزيز حلول بديلة للخصخصة.

## المراجع

- . MESTRALLET Gerard, La vraie bataille de l'eau, Le Monde, 25/10/01.
- . WIMPENNY James, Managing Water as an Economic Resource, London, Routledge, 1994.

## أعمال أخرى للمؤلفين حول الموضوع ذاته

- . PETRELLA Riccardo, Le manifesto de l'eau. Pour un contrat mondial, Bruxelles, Labor, 1998.
- . L'eau, patrimoine commun de l'humanité, Alternatives Sud, Vol. VIII (2001), n° 4.
- . La ruée sur l'eau, Manieres de voir, n° 63 (septembre - octobre 2002)

### ٣- الديون الأجنبية، آلية انتزاع الثروة \*

إن تسديد الديون الأجنبية من أكثر آليات انتزاع الثروة من بلدان الجنوب، والآن بلدان الشرق كذلك، وقاحة على الإطلاق. وقد صار مصدراً لسطح عارم، وحملات متكررة على مستوى الكوكب. وتتوفر للحجج على أسس أخلاقية، بل واقتصادية وقانونية كذلك، لحدس وإدانة خطاب المؤسسات المالية الدولية بهذا الشأن. ومع ذلك، فإن إلغاء هذه الديون، لن يحقق وحده أثراً حقيقياً، بل يجب أن يندرج ضمن مجموعة متناسقة من التدابير تخلق الشروط لمنطق جديد للتنمية، ولللاقات بين البلدان، وهذا هو ما تعمل من أجله الكثير من منظمات المواطنين التي تناضل من أجل هذا الإلغاء.

#### أ- تحطيم دائرة الديون الجهنمية

يقول أخصار العملة النيولبرالية، إن على البلدان النامية (ويضمون إليها بلدان شرق أوروبا)، أن تسدد ديونها إذا كانت تريد الانتفاع بتدفق ثابت للاستثمارات الأجنبية. والواقع أنه منذ قيام أزمة الديون عام ١٩٨٢، فإن الأموال تتدفق من التخوم نحو المركز وليس العكس، كما يدعي دون سند من الواقع، مديرو المؤسسات المالية الدولية. فمنذ عقدين من الزمن، نلاحظ الانتقال الصافي للثروة، على نطاق كبير، من البلدان الفقيرة نحو البلدان الغنية، فقد أضيفت آلية تسديد الديون إلى آليات أخرى سابقة (المبادلات التجارية غير المتكافئة، ونهب للثروات الطبيعية والإنسانية)، ودعمتها كثيراً. فمنذ عام ١٩٨٢، أرسل سكان بلدان التخوم إلى الدائنين في المركز، ما يساوي عدة أضعاف خطة مارشال (وفي الطريق، تقاضت للنخب والمافيا المحلية عمولتها من هذه المبالغ الطائلة).

فمن المبرر إذن اتخاذ الموقف المضاد للخطاب الرسمي، وللتأكيد على ضرورة إلغاء الدين الخارجي لبلدان العالم الثالث. وبدلاً لتحليل أن ديون العالم الثالث (التي مُنحت أربع مرات منذ ١٩٨٢)، لا تمثل الكثير في مقابل الدين التاريخي، البيئي والاجتماعي، الذي يستحق لبلدان العالم الثالث قبل بلدان الشمال الغنية. وقد بلغ

---

\* إريك توماس، وأرنو زكلاري.

مجموع ديون العالم الثالث (دون احتساب ديون بلدان أوروبا الشرقية)، ١٩٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٠١ (٧٥% منها دين عام)، وهو لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الديون العالمية التي بلغت ٤٠ ألف مليار دولار (حيث يبلغ مجموع الديون العامة والخاصة للولايات المتحدة وحدها ١٥ ألف مليون دولار).

إذا جرى إلغاء ديون العالم الثالث العامة بالكامل دون أي مقابل للدائنين، فإن ذلك لا يعني سوى خسارة ضئيلة لا تتجاوز ٥% من قيمة المحفظة المالية لمجتمعات الشمال. وفي المقابل، فإن المبالغ التي تتوافر عندئذ للشعوب المدينة لاستخدامها في تحسين أوضاع الصحة، والتعليم، وخلق فرص للعمل، إلخ. ستكون كبيرة القيمة، ففي الواقع، تكلف خدمة الدين العام لبلدان العالم الثالث حوالي ٢٠٠ مليار دولار كل عام، وهو ما يساوي مرتين ونصف المبلغ اللازم لتغطية جميع الاحتياجات الإنسانية الأساسية لهذه البلدان طبقاً لتقديرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وهناك فكرة أخرى رائعة، تقول بأن تكلف الديون الجديدة يمكن أن يوزن أغلب ما يمتدده العالم الثالث. وهذا غير صحيح، ففي عام ١٩٩٩، سدد العالم الثالث للدائنين ١٠٠ مليار دولار زيادة عما تلقاه على شكل قروض جديدة (وهو ما يضاف كذلك إلى صبه للديون).

مجموع ديون العالم الثالث، وتمديداته بين الأعوام ١٩٨٠ و٢٠٠١ (بمليارات

الدولار)

المنطقة	قيمة الدين عام ١٩٨٠	قيمة الدين عام ٢٠٠١	للمدد بين عامي ١٩٩٩ و ١٩٨٠
أمريكا اللاتينية	٢٥٧	٧٨٧	١٧٢٢
جنوب آسيا	٣٨	١٥٩	٢٣٢
شرق آسيا	٨٩	٦٠٤	١٠٩٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٦١	٢٠٩	٢٤١
أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط	٨٤	١٩٧	٤٦١
الإجمالي	٥٢٩	١٩٥٦	٣٧٤٨

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، ٢٠٠١ و ٢٠٠٢

فسي المكسيك، تجري خدمة الدين العام الخارجي على حساب المنصرف على الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة...)، وكذلك الاستثمارات العامة (الإسكان والبنية التحتية)، وتخصص للحكومة ٣٠% من الميزانية لخدمة الدين الخارجي. وفي عام ٢٠٠١، سددت الحكومة مبلغ ٢٩ مليار دولار لخدمة الديون العامة الأجنبية.

وأخيراً، من الخطأ للتأكيد بأن المساعدات الخارجية للتنمية يمكن أن تعوض التأثير السلبي للدين الخارجي، ففي خلال عام ٢٠٠٠، لم تتجاوز المساعدات الخارجية مبلغ ٥٠ مليار دولار، أي رُبع ما يدفعه لخدمة الدين الخارجي. ووفقاً للبنك الدولي، فإن المساعدات الخارجية لا تمثل سوى ٠,٢٤% من الناتج القومي الإجمالي للدول المانحة، في حين أن الأمم المتحدة كانت قد حددت نسبة ٠,٧% من هذا الناتج. والواقع أن المساعدات الخارجية للتنمية قد هبطت بمقدار الثلث فيما بين عامي ١٩٩٢، و ٢٠٠٠، رغمًا عما تعهد به رؤساء هذه الدول الصناعية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢.

وقد أثبتت السوابق التاريخية لإلغاء الديون الأجنبية الفوائد الكبيرة التي تحققها، مثل إلغاء ٥١% من ديون ألمانيا الحربية عام ١٩٥٣، الأمر الذي سمح لألمانيا أن تصبح صاحبة أقوى اقتصاد في أوروبا، وقلطرة البناء الأوروبي. وهناك سوابق تاريخية أخرى، مثل إلغاء ديون الدولة للروسية عام ١٩١٧، وديون بلدان أمريكا اللاتينية بعد أزمة عام ١٩٢٩، وديون اليابان عامي ١٩٤١، و١٩٥٢، ونصف ديون بولندا لدى لاندس بارس عام ١٩٩١، ودين باكستان عام ٢٠٠١، بعد بدء حرب أفغانستان.

وقد أدت هذه الإجراءات لتنمية كبيرة في البلدان المعنية. ويؤكد البعض أن إلغاء الديون يخلق الباب نهائياً في وجه الحصول على رؤوس الأموال الدولية، ولكن هذا التأكيد لا يستند إلى دراسة جادة لتاريخ أزمات الديون (وأخر مثل عكسي هو حالة توقف روسيا عن تسديد الديون في أغسطس ١٩٩٨). فضلاً عن ذلك، فهذا للتأكيد لا يعني الكثير لأغلب بلدان العالم الثالث فهي لا تحصل على رؤوس الأموال هذه منذ سنوات. فوفقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لا تحصل سوى ٢٥ بلداً نامياً على سندات وقروض البنوك لتجارية، والاستثمارات المباشرة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٩، ص ٣١). ويلاحظ أن للتقرير يضع بلدان شرق أوروبا ضمن هذه البلدان المستفيدة، وأن مجموع البلدان للتنمية بهذا المفهوم يصل إلى حوالي ١٧٠ بلداً.

وأخيراً، نذكر بمفهوم "الديون الكريهة" الموجود بالقانون الدولي، والذي ينطبق على الكثير من ديون العالم الثالث، فما هو هذا المفهوم؟ يعتبر الدين "كريهاً" في عرف القانون الدولي عندما يكون عقد لحساب حكومة غير ديمقراطية، ولم يستفد منه سكان البلاد. "إذا افترض نظام مستبد ديناً لا يخدم احتياجات أو مصالح الدولة، ولا يخدم سوى مصلحة هذا النظام المستبد، وقهر الشعب الذي يقومه، يعتبر هذا الدين "كريهاً" بالنسبة لسكان البلاد في مجموعهم. ولا يكون هذا الدين ملازماً للأمة، فهو دين للنظام، أي دين خاص بالسلطة التي تعاقبت عليه، وبالتالي فهو يسقط بسقوط هذه السلطة" (أ. ن. ماك، ١٩٢٧). ويتحمل الدائنون قدراً من المسؤولية كذلك. والقانون الدولي يقضي بصفة عامة أن الاقتراض يجب أن يجري من أجل المصلحة العامة، ولا تحقق هذا للشرط تلك الديون التي تستخدم لأغراض تتعارض مع مصلحة الأمة مع علم الدائنين بذلك. والدائنون يكونون قد ارتكبوا بذلك عملاً معادياً لمصالح الشعب. وبناءً على ذلك لا يتوقع الدائنون من أمة تحررت من سلطة مستبدة أن تعترف بالديون الكريهة للشخصية لمثل هذه السلطة. وبصفة عامة، فينوك بلدان الشمال، وكذلك مديرو البنك الدولي، الذين لا يلقون بالاً إلى تكاليف المشروعات، ولا للخطط غير المدروسة، أو العقود المشبوهة، يتخذون بذلك مواقف معادية للشعوب، وعلى ذلك، تكون ديونهم باطلّة ومعومة.

ولكي يكون إلغاء الديون مفيداً للتنمية البشرية، من الضروري طبعاً أن توضع المبالغ المخصصة قبلاً لخدمة هذه الديون، في صندوق مخصص للتنمية، تحت الإشراف الديمقراطي لمجموع الشعب. وبعد عبور هذه الخطوة الأولى، لا مفر من اعتماد نموذج للتنمية العادلة اجتماعياً، والمستدامة بيئياً، محل الاقتصاد المبني على الاقتراض الدولي.

#### ب- الحملة الدولية بشأن مشكلة الديون

تحصل الحملة الدولية من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، مكثاً مركزياً في نشاط الحركة من أجل عالم مختلف. وهي تضم حركات متنوعة موزعة على اتمام جميع القارات، وتستند إلى أكبر التماس في تاريخ البشرية، بعد أن وقع عليه ٢٤ مليوناً من الأفراد بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠.

ومع أن مشكلة ديون العالم الثالث ليست حديثة (فقد بدأت الأزمة الحالية للديون، عندما توقفت المكسيك عن الدفع في أغسطس ١٩٨٢)، إلا أن الأمر استغرق عدة سنوات قبل أن تتكون شبكة دولية بهذا الحجم. وقد اتخذت الحملة من أجل التوقف عن دفع الديون الأجنبية للعالم الثالث بعداً شعبياً واسعاً، في الفترة بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٠، في أمريكا اللاتينية، وهي لقارة الأكثر تأثراً بهذه الأزمة. وحاول الكثير من المنظمات النقابية والفلاحية في أمريكا اللاتينية إثارة حملة تضامن مع هذه الحركة عبر القارة، كما أيدها فيدل كاسترو في تلك الحقبة (فيدل كاسترو، ١٩٨٥).

وفي عام ١٩٨٥، قرر رئيس بيرو آلان جارسيا، أن يحد من تسديد الديون الأجنبية بحيث لا تتجاوز ١٠% من قيمة الصادرات، ولكن للولايات المتحدة نجحت في عزله، ثم لتخلص منه. ولم تُجمع حكومات أمريكا اللاتينية لإرغامها لتكوين جبهة موحدة لتوقف عن الدفع. وخلال النصف الثاني من الثمانينيات، ارتفعت الكثير من الأصوات في أفريقيا جنوب الصحراء، تطالب بالتوقف عن تسديد الديون. واقترح توماس سفاكارا، الرئيس الشاب لبوركينا فاسو، في اجتماع لمنظمة للوحدة الأفريقية في ليس أبيا، تكوين جبهة أفريقية من أجل إلغاء الديون، ويعد اغتياله، لم يتقدم رئيس أفريقي واحد ليدافع عن هذه القضية.

أما في الشمال، فقد كانت هناك بعض المنظمات الرائدة في هذه القضية، مثل "الرابطة الدولية للفنيين والخبراء والباحثين"، في باريس، والتي باشرت هذه القضية ابتداءً من عام ١٩٨٣، أو "اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث" في بلجيكا، التي باشرت منذ ١٩٩٠، الحملة تحت شعار "هذا يكفي"، بمناسبة انعقاد اجتماع السبعة لكبار في باريس عام ١٩٨٩. وأعطى الحملة دفعة كبيرة في بدايتها، كتابان من تأليف سوزان جورج<sup>\*</sup>، ظهرا في عامي ١٩٨٩، و ١٩٩٢. وقد اكتسبت الحملة الدولية زخماً جديداً بنهاية التسعينيات عندما بدأت حملة "يويل ٢٠٠٠" (بتأييد من الكنيسة الكاثوليكية، والكنائس الإصلاحية). وفي مايو ١٩٩٨، قلم ٧٠ ألف بريطاني بالتظاهر بدعوة من "يويل ٢٠٠٠" في بريطانيا، بمناسبة اجتماع الثمانية لكبار في برمنجهام، مطالبين بإلغاء ديون البلدان الفقيرة.

---

<sup>\*</sup> سوزان جورج حاقياً، نقابة رئيس رابطة "ثلاث" في فرنسا، وتلعب دوراً نشطاً في الحملة ضد اتفاقية الاستثمارات العالمية.

وفي عام ١٩٩٩، بدأت رسمياً في جوهانسبرج حملة "يوييل الجنوب"، ومقرها في الفلبين، وهي تضم منظمات من جميع قارات الجنوب (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية)، منسقة عملها بحسب البلدان والقارات. كذلك نشأ عدد من الشبكات في بلدان الشمال وخاصة فرنسا، بقيام الحملة "الديون والتنمية" التي تضم عدداً من المنظمات غير الحكومية، واللقابات، والروابط مثل "تاك" (الرابطة من أجل فرض الضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين). وتكونت في إسبانيا، عام ١٩٩٩، "شبكة المواطنين من أجل إلغاء الديون الأجنبية"، والتي نظمت استفتاء شعبياً من أجل إلغاء الديون في ١٢ مارس ٢٠٠٠، اشترك فيه أكثر من مليون مواطن. أما شبكة "اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث"، فقد نشأت في بلدان الشمال (بلجيكا، وفرنسا، وسويسرا)، وفي بلدان الجنوب (خاصة في بلدان غرب ووسط أفريقيا، وكذلك المغرب). وهذه الشبكة تعقد حلقات دراسية مشتركة (في أمستردام مثلاً، في أبريل ٢٠٠٠، أو بروكسل في ديسمبر ٢٠٠١)، أو مؤتمرات دولية (مثل بانكوك، وجنيف في ٢٠٠٠، ودكار في ديسمبر ٢٠٠٠، وجنوا في يوليو ٢٠٠١، ولييج في سبتمبر ٢٠٠١، ويورتر-ليجيري خاصة بمناسبة محكمة للشعوب ضد الديون في فبراير ٢٠٠٢)، أو مظاهرات (خاصة مع اجتماعات السبعة الكبار، والجمعيات العمومية للمؤسسات المالية الدولية).

وقد قام عدد من هذه الشبكات بجهد منظم للتقارب فيما بينها، وتجري المناقشات عبر الحركة، فهل يجب أن يجري الإلغاء دون شروط أو بشروط؟ "يوييل الجنوب"، واللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، وشبكة المواطنين من أجل إلغاء الديون الأجنبية، ترى أن يكون بلا شروط (فالشروط الوحيدة المقبولة هي التي تفرضها شعوب الجنوب، خاصة بتخصيص المبالغ المحررة للخدمات الاجتماعية)، في حين تدافع بعض حملات اليوييل في الشمال (بريطانيا وألمانيا، إلخ)، وبعض حركات الجنوب (مثل بيرو)، عن الشروط التقيدية. وموضوع آخر للمناقشة هو: هل يجب متابعة الاستراتيجيات الجديدة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع انتقادها، أم يجب معارضتها بالكامل؟ وهل يجب إلغاء الديون العامة للخارجية لمجموع البلدان النامية، أو لبعضها فقط (الأكثر فقراً)؟

وباستثناء من عام ١٩٩٩، زلح حجم حركات الجنوب بالتدريج، فقامت مظاهرات كبيرة في بيرو (١٩٩٩)، والإكوادور (١٩٩٩، ٢٠٠١)، والبرازيل (سبتمبر ٢٠٠٠)، وجنوب أفريقيا (١٩٩٩ و ٢٠٠٠).

ولكن الحملة لا تقتصر على الشبكات المهمة بموضوع الديون بالتحديد، فالترابط فيما بينها دائم بالفطر للترابط الواضح بين الموضوعات التي تتحرك بشأنها مثل موضوع الأسواق المالية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية. وهكذا فإنهاء ديون العالم الثالث، مطلب رئيسي للمبر الدولي لرابطة "تاك"، والمنظمات مثل "٥٠ عاماً تكفي" (الولايات المتحدة)، و"مشروع بريتون وودز" (بريطانيا)، و"لعمل هنا" (فرنسا)، نظراً لأن هذه الديون هي التي تسمح للمؤسسات المالية الدولية بفرض برامج للتكيف الهيكلي التي تناضل ضدها هذه المنظمات. كذلك تناضل الحركة الدولية للفلاحين "غيا كامبيزينا" (التي تضم ٧٠ مليون فلاح، ومقرها في هندوراس)، ضد الديون؛ وكذلك تبنت "المميرة العالمية للمرأة" هذا المطالب؛ وبناءً على ذلك بعض المؤتمرات العالمية للعمال؛ وأخيراً، تدافع بعض الشبكات المهمة بالتجارة الدولية، مثل "التركيز على الجنوب العالمي" عن إلغاء الديون، بقدر كونها وسيلة لكي يفرض الدائتون على المدنيين أن يفتحوا أبواب الاقتصاد على مصراعها.

## المراجع

- . CASTRO Fidel, No hay otra alternativa que la cancelacion de la deuda, Editora Política, La Habana, 1985.
- . GEORGE Susan, Jusqu'au cou, Paris, La Decouverte, 1988.
- . GEORGE Susan, L'Effet Boomerang, Paris, La Decouverte, 1992.
- . SACK Alexander Nahum, Les Effets des transformations des Etats sur leurs dettes publiques et autres obligations financieres, Paris, Recueil Sirey, 1927.

## أعمال أخرى للمؤلفين حول الموضوع:

- . Anaud Zacharie et Eric TOUSSAINT, Sortir de l'impasse. Dette et ajustement, Co-edition Paris, Syllepse / Bruxelles, CADTM, 2002.
- . Anaud Zacharie et Eric TOUSSAINT (dir.), Afrique: abolir la dette pour liberer le developpement, Co-edition Paris, Syllepse / Bruxelles, CADTM, 2001.
- . Anaud Zacharie et Eric TOUSSAINT, Le bateau ivre de la mondialisation, Co-edition Bruxelles, CADTM / Paris, Syllepse, 2000
- . Eric TOUSSAINT, La Bourse ou la Vie. La finance contre les peuples, Coedition: Bruxelles, Luc Pire / Paris, Syllepse / CETIM, 1999
- . Raisons et Deraisons de la dette. Le point de vue du Sud, Alternatives Sud, Vol. IX (2001, no,2)

## ٤-الحرب ضد الفقر: الاستغلال السياسي للخطاب في النظام العالمي الجديد \*

لتأخذ موضوع الفقر مكاناً مركزياً في خطاب المنظمات الدولية منذ أوائل التسعينيات، فما السبب في هذا التطور؟ مع أن هذه المنظمات ذاتها ترسم صورة إيجابية للتنمية خلال الأعوام الثلاثين الماضية، ومع أن التبئنة الدولية خلال تلك الحقبة لم تكن ذات وزن كبير. لا بد من عزل السبب الرئيسي لهذا للموقف غير المفهوم لأول وهلة، عن الفقر كمشكلة في حد ذاتها، فالخطاب بشأن الفقر يلعب دوراً سياسياً في خدمة العولمة النيولبرالية. فنصور الفقر كما يراه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والبنك الدولي، هو الحجة الأساسية في مشروع التصفية الكاملة للحماية الاجتماعية، وترك الفرد يحل مشاكله بنفسه، وترك تنظيم المجتمع لقوى السوق. إن قصر عملية للتنمية على بُعد الحرب ضد الفقر، يعني النزول بحقوق الإنسان إلى مجرد الحق في الحياة، وعلى الحركات الاجتماعية أن تركز على تحليل خطاب "الحرب ضد الفقر" لفضح نشاط المنظمات الدولية، وصياغة مشروعها الخاص للتحرر.

### أ-الفقر والخطاب السياسي

والأمر يستحق للتساؤل بالنظر للتناقض الظاهري الغريب في خطاب المؤسسات المالية الدولية فهي من جهة ترسم صورة إيجابية لنتائج التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، للعقود الثلاثة الماضية. ومن الجهة الأخرى، تقترح إعادة توجيه مشروع التنمية، وإعطاء الأولوية الأولى لمحاربة الفقر. فإذا كانت نتائج التنمية إيجابية للحد الذي تدعيه، فلماذا تصير للحرب ضد الفقر فجأة بهذه "الضرورة للعاجلة"؟ صحيح أن البنك العالمي قد أعطى للحرب ضد الفقر أولوية منذ عام ١٩٧٢ (ر. مكتملرا، ١٩٧٢، ١٩٧٣؛ والبنك الدولي، ١٩٧٥). ومع ذلك، فمشروعات التنمية هذه، والتي كانت تركز على البلدان أكثر من تركيزها على البشر، لم ترَ للنور فعلاً. وعلى أية

---

\*فرانسين ميمستروم

حال، فمع دخول برامج التنشيط والتكيف الهيكلي إلى حيز التنفيذ في الثمانينيات، اختفى البعد الاجتماعي للتنمية.

وعلا موضوع الفقر في العالم الثالث للظهور بقوة في التسعينيات. فقد خصص له تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم بالكامل. وبعد ذلك نشر البنك عدة وثائق تهدف إلى تدقيق استراتيجيته (تقارير البنك الدولي لأعوام ١٩٩١، و١٩٩٣، و١٩٩٣ ب) وفي هذه السنة ذاتها (١٩٩٠)، نشر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقريره الأول عن التنمية البشرية. وأخيراً، عقدت الأمم المتحدة، في عام ١٩٩٥، القمة العالمية الأولى حول التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن. وكانت المحاور الثلاثة التي تركز حولها برنامج العمل للدول المشاركة، هي الفقر، والعمالة، والاندماج الاجتماعي. وفي عام ١٩٩٧، بدأ "العقد الأول للأمم المتحدة للقضاء على الفقر". ومنذ ١٩٩٥، صار الفقر من الموضوعات المتكررة في قمم السبعة للكبار، وفي المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. واستبدل صندوق النقد الدولي بتسهيلات التكيف الهيكلي، تسهيلات النمو وخفض الفقر.<sup>١</sup>

كيف يمكن تفسير هذا التوافق العالمي؟ ليس من المتوقع أن تكون الحركات الاجتماعية لأعوام الثمانينيات قد فرضت على المنظمات الدولية إعادة توجيه سياساتها بهذه الطريقة. صحيح أن جلين الحركة الاجتماعية العالمية التي نراها اليوم قد بدأ في تلك الحقبة، عندما بدأت أول المظاهرات، ولقمت البديلة لمؤسسات بريتون وودز والسبعة للكبار. وفي عام ١٩٨٩ عقدت في باريس، قمة السبعة الفقراء التي ضمت أفقر سبع بلاد في العالم. وساهمت المؤتمرات الموازية لمؤتمرات الأمم المتحدة لأعوام التسعينيات، في ظهور لشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني، ولكن اهتمام سائل الإعلام بهذه الأحداث كان شبه منعدم. ولم تتوان الحركات المؤيدة للعالم الثالث عن التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية، ولكنها لم تنجح أبداً في تحويل سياسات قسمون الدولي. أما بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة، فإن مجهوداتها خلال السبعينيات -خبرير توجهات موحدة، أو تنمية مبنية على "الاحتياجات الأساسية"، قد ولجعت

---

والحصول على هذه التسهيلات، وكذلك على مبادرة تخفيض الديون، على الابد المدني لتقديم وثيقة عرولتها:  
الإطار الاستراتيجي للحرب ضد الفقر".

١ في عام ١٩٨٤، نظمت حركة "قمة الاقصافية الأخرى" قمة بديلة أولى في مقابل قمة السبعة للكبار في لندن. كما انعقد أول مؤتمر بدولي في برلين عام ١٩٨٨، بمناسبة انعقاد الاجتماع السنوي لمؤسسات بريتون وودز، كذلك انعقدت دورة للمدير الدائم للشعوب.

التشكيك من جانب البلدان الفقيرة، التي استمرت في إعطاء الأولوية للتنمية، ودعم اقتصادها الوطني.

ولم يغيب موضوع الفقر في الواقع، عن الجدل في السبعينيات، ولكن لم يتحدث أحد عن حل المشكلة "بمحاربة الفقر"، وإنما عن التنمية على مستوى الأمم والشعوب. وخلال الثمانينيات، قامت اليونسيف بحملة ضد النتائج الاجتماعية السلبية لبرنامج التكيف الهيكلي، وقدمت فكرة التكيف "ذي الوجه الإنساني" (ج.أ. كورنيا، ور. جولي، وإ. سكيوارت، ١٩٨٧، يونيسيف، ١٩٨٩). وقد ساهم هذا التحرك لدخل الأمم المتحدة بالتأكيد في إبراز مشكلة الفقر في العالم، ولكنها لا تفسر الأولوية المفاجئة التي اكتسبتها هذه المشكلة في التسعينيات. والسؤال الملح هو لماذا وصلت مشكلة الفقر إلى قمة جدول الأعمال السياسي، وكيف حدث هذا؟

والإجابة للتفككية التي تخطر على البال لهذا السؤال هي أن مشكلة الفقر قد تعاقمت خلال أعوام الثمانينيات بالدرجة التي دفعت المجتمع الدولي إلى ضرورة إعادة توجيهه بالتعاون من أجل التنمية. ولكننا سبق أن لاحظنا أن المنظمات الدولية ترصد للنتائج الإيجابية للتنمية، فلا دراسات اليونسيف، ولا التقارير الأولى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا تقارير البنك الدولي، تتحدث عن نتائج سلبية. وتدين اليونسيف حقيقة أن البلدان الفقيرة، قامت بتخفيض الإنفاق الاجتماعي، ووضعت تكاليف التكيف على كاهل النساء والأطفال، وذلك لمواجهة القيود المفروضة على الميزانية معروفة للمؤسسات المالية الدولية. ويتحدث البنك عن التوزيع غير المتكافئ لعبء الفقر. ويقدر توقعاته لتطور الفقر حتى العام ٢٠٠٠، ولكنه يؤكد أنه حتى في البلدان التي ازداد فيها الفقر، كبلدان أمريكا اللاتينية، فإن المؤشرات الاجتماعية قد تماشكت بقدر كبير" (البنك الدولي، ١٩٩٠، ٢-٥). أما السبب الأول الذي يقدمه البنك ليبرر قوله بأن مشكلة الفقر صارت "المشكلة الأكثر إلحاحاً اليوم أمام مجتمع التنمية" (البنك الدولي، ١٩٩٠، ٣) فهو ذو طبيعة أخلاقية. ففي مواجهة التقدم لهائل للتنمية الاقتصادية، فإن حالة الفقر لأكثر من مليار من البشر، شيء "مؤلم"، ومخجل" (البنك الدولي، ١٩٩٠، ١).

أما التقارير الأولى للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فقد تحدثت عن المسؤولية الأخلاقية، والمصلحة المشتركة (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩١، ١٠، ٨٤، ٨٩). وأسف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لأن التنمية لم تخدم الجميع، فالتبليغ في الدخل يزيد باستمرار بين البلدان الغنية والفقيرة، مع أن المؤشرات الاجتماعية

تظهر بقليلاً أقل. والنتيجة أن المنظمات الدولية لم تعط الأولوية لمحاربة الفقر بسبب تقديرها أن للفقر قد ازداد في العالم، وتفاقمت معه المشاكل الاجتماعية. ويجب أن نلاحظ أنه في تلك الحقبة، لم تكن تتوفر لديها المعطيات الموثوق بها عن حالة الفقر المادي في العالم.

ازدياد الثراء على مستوى العالم، وازدياد الفقر على المستوى المحلي  
يقدر ازدياد الدخل العالمي، فإنه من الخطأ الحديث عن عولمة الفقر. والبنك الدولي يرسم صورة مليئة بالظلال لتطور أوضاع الفقر في العالم، فقد هبطت نسبة للفقراء بين سكان العالم للناس، من ٢٣% في عام ١٩٨٥، إلى ٢٨% في عام ١٩٩٣ ، و ٢٣% في عام ١٩٩٨. كذلك تحسن الوضع بالنسبة للتنمية البشرية، فقد ازدادت نسبة من يتمتعون بتنمية بشرية متوسطة من ٥٥% في عام ١٩٧٥، إلى ٦٦% في عام ١٩٩٧. وخلال ٥٠ عاماً، ارتفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد بمقدار ثلاثة أضعاف. وفي المقابل، تراجع مستوى التنمية البشرية في ١٦ بلداً منذ عام ١٩٩٠، كما حدث تراجع اقتصادي كبير فيما لا يقل عن ١٠٠ بلد خلال الثلاثين عاماً المنصرمة، حيث انخفض دخل الفرد في هذه البلدان عما كان عليه منذ ١٠ أو ٢٠ عاماً. ويستمر التباين في الدخل في الازدياد، وحدث إفقار حقيقي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك في بلدان وسط أوروبا وشرقها. في الصين والهند، انحصر الفقر، أما في بلدان أمريكا اللاتينية، فقد ازداد الفقر خلال أعوام الثمانينيات، ثم استقر بدرجة أو أخرى خلال التسعينيات، ولكن هذا الاستقرار حدث بواسطة دخول النساء بكثافة إلى سوق العمل. واليوم، يعمل الناس أكثر في مقابل دخل أقل.

فمن أين تنشأ الأولوية إذن؟ تفتح الأدبيات الأكاديمية حول الفقر مجالاً خصباً للتأمل، فهذه البحوث لا ينقصها سوى المعطيات بالأرقام، كما ينقصها الإطار النظري الملائم، والتعريف الجامع الملائم للمشكلة محل البحث (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٣، ٩). وهناك عدة تصورات متنافسة للفقر مما يجعل من الصعب تقييمه كمياً. وكل من هذه التعريفات مرتبط بتصور أيديولوجي، ويحدد اتجاهاً للحلول المقترحة. وفضلاً عن ذلك، تثبت بعض الدراسات التاريخية حول الفقر والفقراء في أوروبا، أن الصفة المشتركة لجميع هذه الدراسات هي غياب المنهجية في الفكر، وكذلك غياب التعريفات الجامعة الملائمة. فمنذ العصور الوسطى وحتى عصر الصناعة، كان للفقراء يتعرضون للكره والازدراء في الوقت نفسه، ويوصفون بالفضيلة والجريمة معاً، ويستلقون المساعدة ويلقى بهم في السجن، فهم الضحايا

والمتهمون. لقد مثّلوا الأمل، واعتُبروا طبقة خطيرة في الوقت نفسه (شيفالييه، ١٩٨٥، وب. جيريميك، ١٩٨٧، وف. ساسيه، ١٩٩٠). وفي الأدبيات الأحدث، تخطط لأسباب للفقر مع أعراضه، ولم تحل التحليلات الاقتصادية والاجتماعية محل التفسيرات الفردية والثقافية. وكما كان للوضع في الماضي، تنافس أعمال الخير السياسية. وباختصار، فالفقر بالتأكيد، حقيقة منموسة ومؤلمة لملايين البشر في العالم، ولكن في الوقت ذاته، يوجد بناء اجتماعي يحجب هذه الحقيقة. وكما يشرح فليب ساسيه، فقد صار للفقر فكرة مجردة، يتسع مجالها إلى ما لا نهاية، مما يجعل التعرف على الفقراء مستحيلاً. والطريقة التي ننظر بها إلى الفقر ونفهمه، هي محصلة بناء اجتماعي أقامه غير الفقراء. والنظرة السياسية تتصور الفقراء في ارتباطهم بالاهتمامات الرئيسية للمرحلة، وهي ليست اهتمامات المحرومين، والفقر يعمل كمرآة، أو أداة للفكر السياسي لعرض مثله الأعلى. وهذا ما يفسر أن موضوع الفقر لا يرد في جدول الأعمال إلا في حالات استثنائية، ولخدمة أغراض محددة، بغض النظر عن الفقر الحقيقي للفقراء. بل إن هذا الاهتمام يستجيب لمرجعية سياسة جديدة، وشرعية جديدة (م. رحيمي، ١٩٩٢، وج. توبي، وجاكسون، ١٩٩٦، ٥٦-٦٦). ويتخذ مؤسس الدراسة الاجتماعية للفقر، جورج سيميل موقفاً راديكالياً، فهو يقول: إن الصراع ضد الفقر يستجيب دائماً لاحتياجات غير الفقراء. والفقراء ليسوا المرجع النهائي له أبداً (سيميل، ١٩٠٨).

وبعبارة أخرى، ليس من المستبعد أن تكون للمنظمات الدولية قد وضعت للفقر على جدول الأعمال لأسباب أخرى غير رفاحية مليار من البشر يعيشون في بؤس. والشيء المؤكد هو أن اختيار هذه الأولوية السياسية، لم ينتج عن تعبئة اجتماعية، ولا بعد دراسة للواقع، ولا بسبب الأثر السلبي للفقر في العالم. وبناءً عليه، فإن الوظيفة السياسية للأولوية المعطاة لمحاربة الفقر على المستوى العالمي، تبدو فرضاً مقبولاً. وهناك حجتان تدعمان هذا الفرض، أولاً، ما يقال عن الطبيعة "النسائية" للفقر. وفي الواقع فإن جميع وثائق المنظمات الدولية تقريباً، تربط بين مشكلة الفقر والنساء. فهن "الأكثر فقراً بين الفقراء"، أو هن يمثلن "وجه الفقر" (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٣، ٢٥؛ الأمم المتحدة، ١٩٩٣). ونلاحظ مرة أخرى أنه لا يوجد دليل على هذا القول، فهو لا يصح إلا إذا استبعدنا الدخل من تعريف الفقر، وركزنا على التمييز العام الذي تعاني منه النساء. فلا توجد إحصاءات عن الفقر للنسائي مقترأ بالنفوذ لسبب بسيط وهو أن هذه الإحصاءات تتعلق بدخل الأسرة. بل كثيراً ما نقرأ في

ذات الوثائق التي تربط بين الفقر والنساء، أن واضعها يعترفون بأنه تنقصهم المعطيات التي تثبت "مسوية" الفقر هذه. ويبدو أن الأمر لا يعدو كونه تصويراً موجهاً لأهداف سياسية.

ثانياً، والحجة الثانية مبنية على التساؤل الآتي: صحيح أن الفقر مشكلة "مؤلمة"، و"مخجلة"، ولكن هل هي لذلك، أهم مشكلة تلوجها اليوم؟ ليس هناك من الحجج ما يدل على أن اللامساواة، بل ربما حتى الغنى، قد تكون المشكلة الأكثر إلحاحاً من الفقر الذي نعجز حتى عن تعريفه؟ كيف نفسر لكثرة من الدراسات الأكاديمية حول الفقراء، وغيبائها بالكامل عن الأغنياء؟ هل يُنظر إلى الفقراء، بعكس الأغنياء، على أنهم موضوع للدراسة الأكاديمية، أي أنهم كيان مختلف يمكن دراسته من الخارج، أي بموضوعية؟ ليس للفقر مجرد نتيجة لنظرة من الخارج على الشعب، نظرة غير الفقراء؟

ونقودنا هذه الاعتبارات لدراسة الفقر بصفته خطاباً سياسياً لنكتشف الأسباب التي جعلت منه أولوية عالمية. وهذا التوجه لا يعني إنكار الوجود الموضوعي للفقر، ولضرورة محاربته، بل العكس. ولكن عندما تضع منظمات دولية - مثل البنك الدولي - الذي ينادي طوال عشرين عاماً بالتشدد في الميزانية - محاربة الفقر في أولوياتها، فمن المفيد أن ندرس لماذا تفعل ذلك، وكيف تفعله. ومذا يعني ذلك الخطاب، وبذلك للممارسات بالنسبة للتعاون في التنمية؟ وكيف يكون رد فعل الحركات الاجتماعية؟ وإذا قبلنا الفرض بأن الخطاب بشأن الفقر، يمكن أن يكون له وظيفة سياسية معزولة عن حقيقة الفقراء، فإنه يكون من المفيد تطيل منطق هذا الخطاب ومدى رشاده. ويدرسة تعريف الفقر، ورسم صورة لفقراء، والوسائل التي تقترح المنظمات الدولية تنفيذها، يمكن فهم استراتيجيتها السياسية. وهكذا فتحليل الخطاب الدولي بشأن الفقر، لا يهدف إلى إدانة هذا الخطاب، وإنما إلى اكتشاف أسبابه السياسية، وأثره على النضال الاجتماعي.<sup>٣</sup>

---

<sup>٣</sup> الخطاب الذي سندرسه هو الصادر عن الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والبرنامج الإنساني للأمم المتحدة، وهم المنادون بالحرب العالمية ضد الفقر.

## ب-تنظيم الخطاب بشأن الفقر

والمفاجأة الأولى لتحليل هذا الخطاب، مبعثها أن الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لا يتقاسمون معرفة مشتركة بالفقر، ولكنهم مع ذلك يتقاربون باستمرار في هذا الشأن طوال التسعينيات. ورغم الروى المختلفة، فخطابهم يحتوي خمس قصص مشتركة، يكشف التحليل فوائدها في سياق العولمة السياسية، والاقتصادية.

أولاً، يقدم للفقر دائماً على أنه مشكلة متعددة الأبعاد، وإذا كان من الواضح أنه يمكن الربط بين الفقر والتعليم، والصحة، والاستقلالية، والفترة الاجتماعية — بوصفها أسباباً ونتائج للفقر المالي — فإنه من المثير للقلق أن نجد أن لاندخل المالي لا يرد إلا في الإحصائيات، ولكنه يختفي عند ذكر الحلول لمشكلة الفقر. مع أنه في اقتصاد السوق، لا يمكن الوفاء بالاحتياجات الأساسية دون دخل تقدي. وفضلاً عن ذلك، فواقع البلدان الفقيرة يعني أن الصحة الجيدة والتكريب الملمب، لا تضمن بالضرورة عملاً يدر دخلاً معقولاً. وفي الواقع، فتحدد أبعاد الفقر يسمح بتعريفه بشكل ذاتي جداً، في ارتباط مع سياسة لا تؤمن بفائدة إعادة توزيع الدخل، ومن باب أولى، انتقال الأموال من بلد لآخر. وبعد عشر سنوات من بدء الحرب الجديدة ضد الفقر، جمع البنك الدولي قاعدة بيانات ذات وزن بشأن الموضوع، والغريب رغم ذلك، أن تعريفاته لا تتحدث إلا عن التعرض للخطر، والتمييز (البنك الدولي، ٢٠٠٠). وبناء عليه، فالاستراتيجيات المقترحة تهتم بجميع عناصر السياسات الاقتصادية الكلية، والحكم الرشيد، ولا تتعرض على الإطلاق لدخول الفقراء (ر. هولتسمان، ومن. يورجسين، الفقراء "ظاهرة عشوائية" ناتجة، ٢٠٠٠). فمن وجهة نظر البنك، يعتبر دخل الفقراء "ظاهرة عشوائية"، ناتجة من الصدفة، وقوى السوق، وضمناً، من رغبة الفقراء أن يعتنوا بأنفسهم. ولم تعد الحرب ضد الفقر ضمن السياسات الاجتماعية وحدها، بل إن التفكير في الحرب ضد الفقر على مستوى الحماية الاجتماعية، وزيادة النفقات الاجتماعية كانت "خطأ في التشخيص" على حد تعبير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (تقرير ٢٠٠٠، ص ٨، ٤٢).

وللقسم الثانية المشتركة في خطاب المنظمات الدولية، نتيجة مباشرة لتعدد الأبعاد، فالفقر يقدم على أنه المحور الذي تتركز حوله سلسلة من المشاكل تؤكد على

<sup>٤</sup> وهو الموقف ذاته الذي اتخذته الصيغ الأولى للإطار الاستراتيجي للحرب ضد الفقر\* البلدان الفقيرة.

الارتباط المشترك بين جميع البلدان، وجميع البشر. فهو يقف وراء انتشار وباء الإيدز، والهجرة، والتضخم السكاني، وتدهور البيئة، ومنذ ١١ سبتمبر، وراء الإرهاب. وبهذه الطريقة، تكون الحرب ضد الفقر تمثل مصلحة مشتركة للمجتمع الدولي بأكمله، وبذلك لا تكون حقوق الفقراء هي التي تحدد جدول الأعمال، وإنما مصالح المجتمع الدولي. ومن هنا، لم تعد الحرب ضد الفقر من اختصاص الحكومات الوطنية وحدها، وإنما تصير من مهام المنظمات الدولية، وبذلك يجب أن تخضع سياسات البلدان الفقيرة لإشراف منظمات بريتون وودز.<sup>٥</sup>

ثالثاً، يقدم الفقراء دائماً على أنهم ضحايا، وليس كمتهمين أبداً، فهم ضحايا السلطات العامة المظلمة، أو الأفكار الخاطئة بشأن التنمية، أو برامج التكيف غير المدروسة جيداً، أو السياسات الاجتماعية غير الفعالة، أو "الصدمة" الناتجة من السياسات الاقتصادية الكلية، أو التمييز، إلخ. ولكي يستفيد الفقراء من "الفرص" التي يتيحها السوق، ولكي "يمتوا بأنفسهم"، على الحكومات أن تضع سياسات اقتصادية كلية سليمة، ونظام حكم رشيد، وترك يد السوق الخفية تؤدي عملها. إن أفضل سياسة لمصلحة الفقراء، ليست حمايتهم من أخطار السوق، وإنما دفعهم للاندماج فيه، فالخروج من إطار الفقر هي مسؤولية الفقراء أنفسهم.

رابعاً، يُربط الفقر أساساً بالنساء، فإذا كان الخطاب لا يتحدث عادة عن فئات من "الفقراء غير الجديرين"، فإنه يبدو دائماً أن النساء هن "الفقراء الطيبون". تقول اللواتي: "إنهن متواضعات"، وهن ينتهزن جميع الفرص التي يتيحها السوق، مثل ظروف العمل السيئة، والأجور المنخفضة. وفضلاً عن ذلك، فهن يتبرعن بالعمل من أجل الجماعة دون أجر، ويجري تعيّنهن للقيام بالبرامج الاجتماعية التي لم تعد للدولة تتولى مسؤوليتها. ووفقاً للخطاب، فإن النساء الفقيرات لهن ممة خاصة هي للربط التلقائي بين مصلحتن ومصلحة العائلة، ومصلحة الجماعة الخاصة بهن. ومن هنا فالربط بين الفقر وبين النساء، يسمح بالتركيز على التمييز - الذي يمنع النساء من لعب الدور المنوط بهن في المجتمع - وتجاهل موضوع الدخل، وبالحديث عن الرحمة وأعمال الخير وتجاهل الحقوق الاجتماعية. ومثل الحديث عن الحرب ضد الفقر، بصفة عامة، فالمساواة للنساء تحقق المصلحة العامة، فسيصلن من أجل المجتمع، ومع حصولهن

---

<sup>٥</sup> يُقترح صندوق النقد الدولي إنشاء "صندوق تخليفي الحرب ضد الفقر"، يتخذ شكل تحليل تفصيلي لكل بلد في ميزانية السلطات العامة للتأكد من فاعليته (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠١).

على المساواة في الأوضاع، سينجب أطفالاً أقل عدداً، ويمكن تعليم هؤلاء الأطفال، ويصيرون عمالاً طيبين.

وأخيراً، فاستراتيجية الحرب ضد الفقر، تشتمل على عنصرين لا يتغيران، أولهما القيام بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهي مسئولية السلطات العامة، ولكن من الممكن لها أن تعهد بها للقطاع الخاص، أو للكنيسة، أو لجمعيات محلية، أو للفقراء أنفسهم. والثاني، هو أن الحرب ضد الفقر التي ننتهجها للمنظمات الدولية، تتمشى بدقة مع وصفات العولمة النيوليبرالية أي التوازن الاقتصادي الكلي، وافتتاح الأسواق، والحكم الرشيد، والخصخصة، والبيئة المناسبة للاستثمارات الأجنبية، وسوق العمل المفتوح بلا تقنين.

### ج- وماذا عن التنمية؟

بالمقارنة مع خطاب الأمم المتحدة بشأن التنمية في الخمسينيات والستينيات، نجد أن الخطاب الجديد عن الحرب ضد الفقر، يتميز بعدد من وجوه النقص تبرز الظروف التي نشأ فيها هذا الأخير. وتحاول الفرق بين الخطابين يبين أن الأولوية المعطاة للفقر تحظى اقتصادياً صديقاً بالنسبة لخطاب التنمية.

ففي مجال التنمية السياسية، يحتل الفقر مكانة متميزة في لعبة الترابط بين الدول والمشاكل العالمية. ووفقاً للأمم المتحدة، فالحرب ضد الفقر تبرر دعم التعاون الدولي، وبصفة خاصة، تؤكد الوحدة الأساسية للعالم والبشرية. وهذا الترابط يفرض على الدول إزالة الحواجز بين سياساتها الداخلية والخارجية، وللتوفيق بين مصلحتها الوطنية، ومصلحة المجتمع العالمي، ولا يمكن أن تخرج السيادة الوطنية دون مساس من هذا التوجه. ويتناقض الحق في اختيار للنظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، المستقل — وهو حق مكرس في الكثير من وثائق الأمم المتحدة — مع متطلبات الترابط. وأخيراً يشترط في الحرب ضد الفقر، أن تولكب "الحكم الرشيد"، الذي تذكر بعض عناصره، ولكننا لا نجد له أي تعريف دقيق. ومن الواضح أنه من الآن فصاعداً، يجب أن تتبع التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية.

والتصور المساند للفقر يفرض على المنظمات الدولية أن تؤكد صحة السياسات الاقتصادية للعقدين الماضيين، والموجهة للإصلاح الهيكلي كما يسمى. وفي المستقبل ستأخذ هذه السياسات في الاعتبار البعد الاجتماعي، وهذا "التكيف ذو الوجه الإنساني" يؤكد الفكرة الواحدة عن تفوق السوق، وعمومية قوانينه. وهذا يضع حداً لفكرة اقتصاد

التنمية الموجهة للاحتياجات الخاصة للبلدان الفقيرة من جهة، وفكرة اقتصاد التنمية بصفته مشروعا وطنيا للتحديث، من جهة أخرى. ومع الحرب ضد الفقر، لبّعت التنمية عن مستوى الدول الوطنية، لترتبط بالمستوى العالمي (تحرير المبادلات، وحرية انتقال رؤوس الأموال)، ومن الجهة الأخرى، بالمستوى الاجتماعي الجزئي، بل للفردى. لقد أصبحت التنمية اليوم، حقاً إنسانياً، فبدلاً من الأمم المتخلفة، حل الأفراد المتخلفون في العالم أجمع.

ولا شك أن المفهوم الذي ناله التغيير الأكبر هو مفهوم التنمية الاجتماعية، مع ما يبدو من تلقض في هذا الشأن. وإذا كانت الأولوية للحرب ضد الفقر تبدو انتصاراً للأمم المتحدة التي ما فتئت منذ تأسيسها تعمل على إعطاء التنمية بعداً اجتماعياً، فإن السنطرة الفاحصة لخطاب الحرب ضد الفقر تكشف المظهر الخادع لهذا للتفسير. ففي الواقع فإن الحرب ضد الفقر تعني ضمناً، تفكيك وسائل الحماية الاجتماعية القائمة الآن، من حيث إنها تعرقل السوق، وتزيل الصفة السلعية عن بعض الاحتياجات الأساسية. ويهاجم الضمان الاجتماعي بحجة عدم كفايته، وأنه يخدم مصالح خاصة، وهي مصالح العمال "المتميزين" الذين يعملون في القطاعات الحديثة، وبهذا الفهم، لا يكون من مسؤوليات السلطات العامة. والهدف من الحرب ضد الفقر، هو منح الاستقلال للفقراء، وهذا يجعلهم يشاركون في النمو، وبذلك يستفيدون منه. وهكذا تضع المنظمات الدولية نهاية لمشروع التحديث الاجتماعي الذي كان في قلب الفكر التنموي. وهي تقدم معياراً اجتماعياً جديداً ينهي التفاهم الاجتماعي لما بعد الحرب (دولة الرفاهية في البلدان الغربية، والتنمية للبلدان الفقيرة). والأفق المرتقب للحرب ضد الفقر هو دخل قدره دولار واحد في اليوم. ويقدر ضرورة القضاء على الفقر، والرغبة في ذلك، فإنه إن يمس أسس النظام الاجتماعي للقيم.

وأخيراً، فإن الربط بين الفقر والنساء يجعل منهن نواة المشكلة، وفي الوقت نفسه، النواة المتحركة لحلها. لقد لعبت الأمم المتحدة منذ خمسين عاماً دوراً أساسياً وتقدمياً من أجل دعم تحرير المرأة، وطوال هذه المدة ربط خطابها بين المرأة وبين المصلحة العامة، والتغيير الاجتماعي. ولم يتغير هذا الخطاب اليوم، فيما عدا أنه يعطي للنساء الفقيرات دوراً خاصاً، ففي الواقع تكلف النساء الفقيرات بذات بتحقيق مصلحة عامة، يجري التعبير عنها بلغة الاقتصاد المؤمسي الجديد. فتحمّل النساء، شأنهن مثل شأن الدولة، بتحقيق بعض الواجبات العامة، مثل خفض معدل النمو السكاني، وحماية البيئة، وضمان استقرار العائلة والمجتمع، والتمسك الاجتماعي. والنساء الفقيرات لسن هدف

استراتيجية الحرب ضد الفقر، ولكنهن جزء من تلك الاستراتيجية ذاتها. ويسمح ربط الفقر بالمرأة بالبحث عن الحلول بعيداً عن مجال للحماية الاجتماعية التقليدية، التي لم تكن المرأة من المستفيدين منها إلا نادراً.

وفي الختام، فإن الريح الجديدة التي تهب في طرقات المنظمات الدولية لا تهدد الفكرة الواحدة، ولكنها تمثل جوهرها. وتصوير الفقر، والفقراء، والحرب ضد الفقر، تتفق مع احتياجات العولمة الليبرالية، ويمكن القول إن موضوع العولمة هو الذي سمح بخطاب الفقر، بل جعله ضرورياً. ومن الصحيح أن فكرة العولمة ملتزمة وتستعصي على التعريف مثلها مثل فكرة الفقر، ولكنها يكرنان في خطاب المنظمات الدولية بذاتين فكريين يكمل أحدهما الآخر. وخطاب العولمة يقتضي للتنسيق السياسي على المستوى العالمي، ويعني إصلاحاً بنوياً للدول، وهو يحذو تفكير الضمانات الاجتماعية القائمة، في مقابل الحلم بالانسجام العام. وهو بهذا يسمح بخطاب بشأن الفقر يسبغ الشرعية على سياسات المنظمات الدولية، ويعطي لدول بدلاً عن مشروعات التنمية الوطنية، ويسمح للعولمة بالاحتفاظ بمثل أعلى هو للتنمية الكلية. والمنظمات الدولية، بتمجيدها للمرأة الفقيرة، إنما تبرز مثلها الأعلى، وفردوسها الخيالي، ألا وهو عالم خالٍ من الصراع الأيديولوجي، واقتصاد معلوم، وفقر مسلم في خدمة للجميع، يحترم للنظام والوفاق العام، ومتواضع المطالب، يمكن إرضاءه بتكاليف قليلة. وتجسد النساء للفتيات القيم التي تحتاج إليها للرأسمالية لتعمل جيداً، ولكنها لا تحظى بها، مثل الإيثار والتضامن. ومن المؤكد أن الإصلاحات التي تقترحها للمنظمات الدولية ليست جديدة، فهي امتداد للسياسات المفروضة على البلدان الفقيرة منذ أكثر من عقدين. وتجميع هذه السياسات تحت عنوان الحرب ضد الفقر، يجعلها تأخذ شكلاً متماسكاً. والخطاب بشأن الفقر يعمل كمظلة تخفي تحتها الإصلاحات التي تحتاج إليها العولمة الليبرالية.

#### د- الخطاب والمقاومة

تضاعف الدخل العالمي بمقدار سبعة أضعاف خلال ٥٠ عاماً، وفي ظل هذه الأوضاع، يجب أن يتجاوز طموح المجتمع الدولي هدف الدولار للراحد للفرد من المليار ولثالث من الفقراء، فالحرب ضد الفقر لا تكفي. وهي بمعزل عن مشروع التنمية مبني على التحديث والتحرر، تضع حداً آمال وطموحات للبلدان الفقيرة. والنزول بالتنمية إلى مستوى الحرب ضد الفقر، يعني للنزول بحقوق الإنسان إلى

مجرد الحق في حياة الكفاف، وتزجل جميع الحقوق الأخرى إلى أجل غير مسمى. وفضلاً عن ذلك، فالخطاب الجديد يشترط للحصول على هذا الحق، المشاركة في السوق. وعلى أية حال، يمكن أن نتزايد اللامساواة في عالم بلا فقر، فالحرب ضد الفقر لا تؤدي بالضرورة لعالم أكثر إنصافاً، فهي تستجيب لفلسفة مختلفة تحيلنا إلى القرن التاسع عشر، وأعمال الخير، والنظر للقضية الاجتماعية من منظار أخلاقي. واليوم، تحاول النيولبرالية وهي المرجع لخطاب للمنظمات الدولية، أن تنزع عن الدولة دورها في تحقيق الترابط الاجتماعي، وهي تتأى بنفسها عن منطق العدالة الاجتماعية الذي ميّزها إلى مآزق اللامساواة، وضرورة إعادة توزيع الثروة.

فهل يعني هذا الإلقاء بالطفل مع الماء الذي استحم فيه، ورفض النقاش حول الأولوية الجديدة؟ أليس للفقير القائم بالعلم أقوى حجة تدفعنا لاتخاذ موقف بناء؟ وإذا كان للفقير بناء اجتماعياً فإن هذا يعني أن احتياجات البلدان الفقيرة حقيقة بالفعل. وفضلاً عن ذلك فالفرض الشائع اليوم بأن العالم لثالث لا وجود له لأنه عبارة عن مجموع غير متجانس، لا يخفي حقيقة أن ثلاثة أرباع الفقراء في العالم يعيشون في البلدان الفقيرة. إن القول بأن الخطاب بشأن الفقر يخدم العولمة الاقتصادية شيء، وتأكيد أن ما يقرب من نصف سكان العالم تنقصهم الموارد التي تمكنهم من العيش اللائق، وضمان حقهم في مستوى معيشة معقول، شيء آخر. وعلى الرغم من جميع الاستقالات المنطقية للتفكير التقليدي عن التنمية، فإنه لا بد من إيجاد حل ملموس لأوضاع اللامساواة غير المحتملة في عالمنا المعاصر، والتغيير صار ضرورة ملحة. ولكن ما المقصود بالتنمية؟ وماذا يجب أن يكون الهدف المطلوب؟ هل يكفي اشتراط أن تكون للمساعدة على التنمية في صالح الفقراء مباشرة؟ وعندما ننقد الماضي، أليس من الممكن التفرقة بين الخطاب وبين الممارسة؟ لقد وكب مشروع التنمية لما بعد الحرب، خطاباً عن التحرر السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وعن التضامن، وإعادة التوزيع.

في أعوام الستينيات والسبعينيات، طالبت البلدان الفقيرة بتقسيم دولي جديد للعمل، ونظام دولي اقتصادي وتجاري أكثر عدالة، فهل كان ذلك أمراً صعباً لهذه الدرجة؟ واليوم تطالب الدول الغنية والفقيرة معاً، بزيادة نصيب هذه الأخيرة في المبادلات الدولية، فهل يمكن تحقيق ذلك إذا كان السوق هو المرجع الوحيد للاستثمارات، والإنتاج، والأسعار؟ من الواضح أنه من المستبعد العودة لأوضاع الخمسينيات أو السبعينيات، فالطين للماضي مستبعد مثله مثل الهروب للأمام مع التجارة الدولية،

والتكنولوجيا الجديدة. لا بد من إعادة النظر في التنمية والتعاون من أجلها، ولكنه من الخسارة أن نترك الخطاب السابق في زوايا النسيان، لأنه ما زال يمثل نقط ارتكاز سليمة تماماً. وعلى أية حال، فإن أي مشروع تنمية جديد يجب أن ينبثق عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي للبلدان الفقيرة، فالمزايلا التي يتمتع بها الشمال، لا يمكن تحملها. والتنمية لا تتعارض مع العولمة، وما دمنا نعيش على سطح كوكب واحد، وأن للتنمية يجب أن تكون موضع اهتمام الشمال مثل الجنوب، فيجب أن تكون هي والعولمة، مترادفين.

لقد فضلت مشروعات التنمية في الماضي لأنها بنيت على أساس حالتين من سوء الفهم. فقد بدأت من رؤى وقيم لم تكن ذات معنى في سياق لم تنشأ فيه. فلا يمكن تنمية الأفراد أو البلدان، وإنما هي التي تنمي نفسها بإعمال حقها في تقرير مصيرها الفردي والجماعي، وتوازن القوى الحالي لا يسمح بذلك. وسوء الفهم الثاني هو الآتي: يستند خطاب للتنمية دائماً إلى افتراض ضمنى بوجود توافق حول الأهداف المبتغاة، ولكن للخطاب بشأن الفقر يكشف أن ذلك بعيد عن الحقيقة. ولكي تصير العولمة مرادفاً للتنمية فإنها لا يجب أن تستهدف عالماً موحداً ودون اختلافات، وإنما عالماً توزع فيه السلطات والموارد بعدالة. والإرادة السياسية لتحقيق ذلك غير موجودة لدى الحائزين الحاليين للسلطة، ولثبت مؤتمر مونتريري عام ٢٠٠٢، ذلك. والتنمية لن تكون أبداً نتيجة منطقية "لتقدم" الإنسانية، بل هي مشروع سياسي بالدرجة الأولى.

وقد تكون هذه للتأملات مفيدة، في سياق الحركات الاجتماعية التي تقود المقاومة لما يسمى اليوم للعولمة النيوليبرالية، فخطابها يشمل بعداً اجتماعياً واضحاً. وما يكشفه تحليل خطاب المنظمات الدولية بشأن الفقر، هو خطر أن تركز الحركات الاجتماعية تحركها حول الفقر. إن المشكلة الاجتماعية الجديدة ليست بالدرجة الأولى عولمة الفقر، فالأرقام المتاحة بشأن الإفقار العالمي لا تكشف أي شيء أكثر من حدود عبثة الفقر. وانخفاض الفقر قد يخفي زيادة في اللامساواة، فالارتباط الحقيقي بين العولمة الاقتصادية والفقر شيء من الصعب إثباته. ومن سخرية الفقر أنه في ذات اللحظة التي كان فيها الصراع الاجتماعي الجديد ييكى ضحيته الأولى — في جنوا في يوليو ٢٠٠١ — كان رؤساء حكومات أغنى سبع بلدان في العالم يتناقضون بشأن الفقر.<sup>١</sup>

---

<sup>١</sup> كُتب "الاستقرار العالمي عن الفقر" للتنمية للكتاب في أوكيناوا في يوليو ٢٠٠٠. وللتقرير الذي توثق في جنوا كان عنوانه: "الموقف المعولم - فرص ومخاطر أمام الفقراء". ويقول واضعو التقرير إنه من غير الممكن قياس

ويحدث تقريرهم عن انخفاض الفقر في العالم، ويؤكد صحة الأولويات التي تتبناها المنظمات الدولية. وهذا يعني بشكل ما، أن ممثلي البلدان النامية قد استبقوا المطالب الاجتماعية، وأعدوا إجاباتهم على المقاومة العالمية لعولمتهم. وتقدم نفس الإجابة في سياق الحرب ضد الإرهاب.<sup>٧</sup> ومع ذلك فمشروع خفض الفقر لا يقدم أية إجابات يُعتد بها لمشاكل عالمنا المعاصر. وفي الواقع، فإن قضية ما إذا كانت العولمة تزيد من الفقر أو تقلله ليست الأكثر صلة بالمشكلة، فالحرب ضد الفقر لا تكون ذات معنى إن لم تتكامل مع مشروع للتنمية العالمية. وهذا المشروع يجب أن يتأسس على التضامن وإعادة التوزيع، أي على أساس التضال ضد اللامساواة. ولا شك أن الحرب ضد الفقر ضرورية، ولكن الخطاب العالمي الجديد بشأن الفقر يؤدي إلى مأزق.

والبنك الدولي لا يكف عن نشر التقارير التي تثبت أن للتبادل الحر يؤدي إلى النمو، وأن النمو يقلل من الفقر، ولكن الإحصاءات، والأمثلة التي يطرحها البنك تكذب هذه الادعاءات. فالبلدان النامية التي انفتحت على السوق العالمي تنمو اليوم بمعدلات تقل عما كانت عليه قبل الانفتاح (إجوشوا، ٢٠٠٢). والمؤشرات الاجتماعية التي كانت قد حققت تحسناً ملحوظاً بين الخمسينيات والثمانينيات، عادت إلى الركود أو التراجع في الكثير من البلدان (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٧). والبلدان التي يستشهد بها البنك الدولي في الحديث عن الحرب ضد الفقر، مثل الصين، والهند، وفيتنام (البنك الدولي، ٢٠٠٢)، لم تخضع لمساواة "وفاق واشنطن". وفضلاً عن ذلك، يبدو أن المنظمات الدولية تقر بأن الأهداف التي اعتمدتها قمة الألفية لن تتحقق، وأن كثيراً من البلدان، خاصة من أفريقيا جنوب الصحراء، تحقق مزيداً من الخسائر بسبب العولمة. ومع ذلك، فهذه البلدان أكثر ارتباطاً، بشكل نسبي، بالسوق العالمي من بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٩، ٢). وعلاوة على ذلك، فالكسب البسيط الناتج عن خفض الدين الأجنبية، يمتصه الانخفاض المستمر في أسعار المواد الخام. وفي محاولة من البنك الدولي للتهرب من مسئولية الفشل، يؤكد اليوم على ضرورة "تملك" البلدان الفقيرة لمشروعات التنمية، إذ إن عليها أن تجلس في "مقعد القيادة" (البنك الدولي، ١٩٩٩). ومع ذلك فهامش

---

العلاقة بين التجارة العالمية والفقر بشكل تجريبي، ولكنهم يمولون بأن المؤكد هو أن التجارة تساعد على النمو، وأن النمو يساعد الفقراء.

<sup>٧</sup> بعد تحديث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بمدة أسابيع، أصدر رئيس البنك الدولي نداء تحالف عالمي ضد الفقر (الموند، ٢٠٠١/١٠/٩).

المنافسة المتاحة لهذه البلدان، يضيق مع تطبيق الإصلاحات المفروضة عليها، ومسرعة نتائجها. فالإطار الاستراتيجي للحرب ضد الفقر يجب أن يحصل على موافقة الإدارة المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. واليوم تصاف شروط سياسية للشروط الاقتصادية "وفاق واشنطن".

ومن الطبيعي أن أي خطاب ذي طبيعة هيمنية، يجب أن يحتوي من الوعود الصريحة، والتنازلات الداخلية، ما يمكن أن يصلح أساساً للمقاومة في أيدي الموجه إليهم للخطاب (ج. سكوت، ١٩٩٠). والمقاومة لا تحتاج إلى خطاب مضاد بلغة جديدة، بل يمكنها الاستناد إلى الخطاب للقائم، وعلى وعده، ومنطقه. وتعطي وثائق عدد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، والحركات الدولية، والتي تنبئ الأولوية للمعطاة للحرب ضد الفقر، ولكنها تتحدى سياسات العولمة، أمثلة كاشفة عن ذلك. فمؤسسات مثل الأكتاد، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومركز الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية، كل بطريقتها، تشكل في الخطاب النيولبرالي. ويتجاوز بعض اللاعبين الاجتماعيين هذا المدى ويرسمون حالياً، للخطوط الأولى لمشروع بعدرسمالي (ف. أوتار، ٢٠٠٢).

والعولمة النيولبرالية ليست قدراً لا فكاك منه، ولمقاومتها، يتيح الفكر التقليدي بشأن التنمية، وكذلك الخطاب الحالي بشأن الفقر، فرصاً كبيرة، فمن الممكن إيداء المقاومة على مستوى هذا الخطاب، ومن دخله. وهذه المقاومة لا تحكم مسبقاً على الإطار العالمي الذي تعمل بدخله، ولا على الاستراتيجيات الإصلاحية، أو المعادية للرأسمالية للحركات الاجتماعية، فكل منها تبقى مسيطرة على مشروعها. ومهما كانت أهدافها، فمن المرغوب فيه أن تستعيد معنى بعض المفاهيم التحريرية التي استولت عليها المنظمات الدولية، والتي شُوِّعَ معناها في الخطاب النيولبرالي. وهكذا، ووفقاً لنظرية فوكو، يصير الخطاب الأداة التي "من أجلها، وبوسطها لناضل" (م. فوكو، ١٩٧١، ١٢). ويسمح هذا التوجه كذلك، بتجاوز الانتقاد، واستخدام الخطاب ومجالات مقاومته كأداة ديمقراطية للبحث عن مشروع بديل للتنمية، والحكم في العالم.

- . Banque mondiale, Rapport sur le developpement dans le monde 1990.  
La pauvrete. Washington, Banque mondiale, 1990
- . CHEVALIER L., Classes laborieuses et classes dangereuses a Paris pendant la premiere moitie du XIXeme siecle. Paris, Plon, 1958
- . CORNIA G.A., JOLLY, R., & STEWART, F. (ed.), Adjustment with a Human Face. Protecting the Vulnerable and Promoting Growth. A study by Unicef. New York, Oxford University Press, 1987
- . FOUCAULT M., L'ordre du discours, Paris, Gallimard, 1971
- . GEREMEK B., Lapotence ou la pitie. L'Europe et les pauvres du MoyenAge a nos jours Paris, Gallimard, 1987
- . HOLZMANN R., JORGENSEN S. , Gestion du risque social: cadre theorique de la protection sociale. Doc de travail n° 0006 sur la protection sociale.  
Washington, Banque mondiale, fevrier 2000
- . HOUTART F. , Des alternatives credibles au capitalisme mondialise.  
World Social Forum, 2002  
([www.forumsocialmundial.org.br/bib/houtartfa.asp](http://www.forumsocialmundial.org.br/bib/houtartfa.asp)).
- . IMF and IDA, Tracking of Poverty-Reducing Public Spending in Heavily Indebted poor Countries, Prepared by the I.M.F and the World Bank, March 27th 2001.
- . IMF/OECD/UN/Wbrid Bank group, A Better World for All. Progress towards the International Development Goals, 2000.
- . JOSHUA I , L'ouverture neoliberale favorise-t-elle la croissance ? Le Monde, 20 mars 2002.
- . Me NAMARA R.S. , AnnualAddress to the Board of Governors,  
Washington, The World Bank, 1972

- . Me NAMARA R.S. .Annual Address to the Board of Governors, Washington, The World Bank, 1973
- . Nations Unies, Rapport de la Conference Internationale sur la population et le developpement, 1993, Doc.A/CONF 171/13/Rev1 par. 3.16.
- . OECD "Shaping the 21st Century: The Contribution of Development Co-operation in Development Co-operation. DAC Report 1996. Paris, OCDE, 1997
- . PNUD, Rapport mondial sur le developpement humain 1991, Paris, Economica, 1991.
- . PNUD, Rapport mondial sur le developpement humain 1993, Paris, Economica, 1993.
- . PNUD. Rapport mondial sur le developpement humain 1997, Paris, Economica, 1997.
- . PNUD, Rapport mondial sur le developpement humain 1999. Bruxelles, De Boeck & Larcier, 1999.
- . PNUD, Vaincre la pauvreté humains. Rapport du PNUD sur la pauvreté. New York, Nations Unies, 2000.
- . RAHNEMA M., «Poverty» in SACHS.W (ed.). The Development Dictionary. A Guide to Knowledge as Power, London, Zed Books, 1992.
- . SASSIER P., Du bon usage des pauvres. Histoire d'un theme politique XVIIe-XXe siecle, Paris, Fayard, 1990.
- . SCOTT J.C, Domination and the Art of Resistance. Hidden Transcripts, New Haven, Yale University Press, 1990.
- . SIMMEL G. , Lespauvres. (Traduit de l'allemand). Paris, PUF, 1998 [1908].
- . TOYEJ. & JACKSON C., Public Expenditure Policy and Poverty Reduction.Has the World Bank got it Right? IDS Bulletin. Vol. 27, No 1,1996.

. Unicef, The Invisible Adjustment. Poor women and the economic crisis  
Unicef, The Americas and the Caribbean Regional Office, 1989.

. World Bank, The Assault on World Poverty. Problems of Rural  
Development, Education and Health, Baltimore and London, The Johns  
Hopkins University Press, 1975.

. World Bank, Assistance Strategies to Reduce Poverty, Washington, The  
World Bank, 1991.

. World Bank, Poverty Reduction Handbook. Washington, The World Bank,  
1993.

. World Bank, Implementing the World Bank's Strategy to Reduce  
Poverty. Washington, The World Bank, 1993b.

. World Bank, A proposal for a Comprehensive Development Framework.  
1999 ([www.worldbank.org/cdf/cdf-text.htm](http://www.worldbank.org/cdf/cdf-text.htm)).

. World Bank, World Development Report 2000/2001. Attacking Poverty,  
Washington. The World Bank, 2000.

. World Bank, Globalization, Growth, and Poverty: Building an inclusive  
World Economy, Washington, The World Bank, 2002.

#### أعمال أخرى للمؤلف

. Comment se construit la pauvreté?, Alternatives Sud, vol. IV (1999), n°4

. Francine Mestrum, Mond Misatton et Pauvrete, Paris, L'Hannattan, 2002

## ٥-الحركات النسائية من أجل عولمة بديلة \*

كلفت النتائج السياسية-الاقتصادية لخضوع أغلب حكومات بلدان التخوم لتوجيهات "رفاق ولشيطان"، الفئات الاجتماعية الأكثر تعرضاً للخطر في هذه البلدان، غالباً. ويعكس تزايد اللامساواة الذي يواكب منطلق العولمة الليبرالية بالضرورة - لأن أفراد البشر تختلف قدراتهم على مواجهة المنافسة العالمية للكبرى - لا فقط على الطبقات الاجتماعية، أو للمواطنين بين بلدان الشمال والجنوب، وإنما كذلك على "مساوية" الفقر. ومنذ منتصف أعوام الثمانينيات، تتاضل الشبكات الدولية للدفاع عن حقوق المرأة، من أجل الاعتراف بهذه الحقوق واحترامها، وضد سياسات العولمة. وتلعب هذه الشبكات دوراً بالدرجة الأولى من الأهمية، في صفوف الحركة الدولية من أجل عولمة بديلة.

### ١-النساء، جماعة معرضة أكثر من غيرها لسياسات العولمة

لدى البلدان لارئيسيان لتكيف الدول مع شروط الموصفات الليبرالية - الانفتاح الكامل للأسواق الوطنية أمام الخارج، وتخلى السلطات للعلمة عن دورها في تقنين الاقتصاد، وإعادة توزيع الثروة، وتنفيذ السياسات الاجتماعية - إلى زيادة خطيرة في العناصر المؤدية لإملاق للنساء بين السكان. أولاً، أدى تدهور قطاعات إنتاج بكاملها لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الشرسة للإنتاج الدولي عالي الكفاءة، إلى تزايد كبير في معدل البطالة، وانتقال جزء كبير من السكان إلى القطاع غير الرسمي. وإذا لم تكن النساء أكثر الفئات تضرراً من هذا فقدان الواسع للعمل، فإنهن يعانين من آثاره غير المباشرة، عن طريق تراكم مسؤولياتهن المنزلية، والاقتصادية.

فمن جهة، ركز تدهور ظروف الحياة، وارتباك الحياة العائلية (بسبب اضطراب الكثير من الأزواج إلى الهجرة بحثاً عن فرص أفضل)، والتوتر النفسي لأفرادها، آثاره على المرأة، بصفتها ركيزة للعائلة، ومستودع إحباطاتها. وتؤثر البطالة على المرأة بسبب "زيادة العنف العائلي الذي يعود، ضمن أسباب أخرى، إلى ارتفاع بطالة الرجال" (ر. بيمسيو، ٢٠٠٠، ٧-٨). فضلاً عن ذلك، على المرأة أن تتجاوب مع

\* صوفي شارلييه، وهلين ريكانز.

زيادة الضغط الاقتصادي على أسرته، بالتعويض عن عمل زوجها، في الوقت الذي تواجه فيه منافسة متزايدة في مجالات عملها التقليدية، وهي في الغالب غير رسمية، من جانب الرجال الباحثين عن مصادر جديدة للدخل. وهكذا، وقد أصبحت المرأة رأس العائلة (في الواقع، وليس قانونياً)، فإن عليها أن تعمل وقتاً أطول، وبمشقة أكبر، لترفع، أو لمجرد المحافظة، على مستوى الدخل — في الحقل، أو في شوارع المدن الكبرى في أمريكا اللاتينية، أو أفريقيا، أو آسيا.

ويبحث النساء عن العمل يولكب في بعض البلدان، زيادة الطلب على الأيدي العاملة النسائية في مجال للتنفيذ من الباطن الذي ينشط بأمل الحصول على أيد عاملة رخيصة. وقد كفت ظروف العمل في "توليب الجحيم" (sweatshops) التي يعمل فيها أولئك للنساء في المناطق الحرة، مثلاً لحملات من الهجوم والفضح. ويوجد من هذه "المصانع" ما يقرب من ٢٠٠٠، في جميع أنحاء العالم، يعمل بها حوالي ٢٧ مليوناً من العمال، تتراوح نسبة النساء بينهم بين ٦٠% و ٩٠%، وأغلبهن صغيرات السن وقد تركزن المدرسة لإعالة عائلتهن. "ويشجع أصحاب هذه المحال، أو مديروها النساء على تناول الأمفيتامين للتغلب على الإجهاد، واستخدام وسائل منع الحمل لتجنب الحمل. والنساء اللاتي يتحدثن يُطردن، أو يتعرضن للضرب، الذي قد يصل لحد التشويه أو الوفاة" (س. جوكيس، ١٩٩٥، ٤).

وفي الريف، تشجع العولمة الليبرالية النموذج الزراعي - للصناعي الموجه للتصدير، وهذا النموذج يعطي المميزات والدعم للملكيات الكبرى الحديثة على حساب الفلاح الصغير، ويعرقل المحاولات، للوجلة عادة، للإصلاح الزراعي، كما حدث في البرازيل. وفضلاً عن ذلك، فالمسيحات للزراعية لا تستطيع حماية زراعات الفلاحين، ولا حتى منحها أفضلية، لأن فتح الحدود يعطي عادة، إغراق السوق المحلي بمنتجات رخيصة من إنتاج المزارع عالية الإنتاجية. وكثيراً ما يفرض إفلاس الإنتاج الصغير على الرجال أن يبحثوا عن الرزق في المدن الكبرى، ويفرض على النساء إعالة الأسرة بالعمل لساعات طويلة في المزارع للقرية، بمعدلات قسوة، وأجور بائسة.

وفي الوقت نفسه، تؤثر سياسات التكيف الليكلي التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي — إعادة هيكلة الإدارة، وخصخصة الشركات العامة الربحية، وتخفيض الميزانيات المخصصة للوظائف، والتعليم، والصحة، والتغذية — بعن على القطاعات غير الرسمية وفيها تعاني المرأة بسبب خصخصة الخدمات التي كانت عامة من قبل. وفي قطاع التعليم، يؤدي تخفيض الميزانيات مع الخصخصة، إلى استبعاد

الأطراف الهامشية من المجتمع، وخاصة النساء والفتيات من العائلات الفقيرة. والفتيات هن عادة أول من يسحب من المدرسة لمقابلة النقص في ميزانية العائلة. ويبرز التقرير نصف السنوي "اليونيفيم"، صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (٢٠٠٠، ١١)، العلاقة بين الدينون المتزايدة، والنقص في عدد الفتيات في التعليم الثانوي. ومن بين البلدان التي تتوفر عنها بيانات عن التعليم والدينون، نجد أن ١٢ بلداً من بين ١٦ بلداً تخفض فيها معدل تعليم الفتيات في المرحلة الثانوية، كانت تعاني من ارتفاع ديونها في الفترة ذاتها. وهذا الاستبعاد من التعليم يؤخر تحررهن من الهياكل الأبوية، وضالهن ضد النظم التي تبقى على هذه الهياكل، وتعقد ذلك النضال.

وفي قطاع الصحة، أدى تخفيض الميزانيات إلى تراجع في البنية التحتية العامة، ونقص في المعدات الطبية، والعاملين المؤهلين. كما جرت خصخصة بعض الخدمات الطبية، مع ما هو معروف من أثر سلبي لرفع سعر هذه الخدمات على مستوى الصحة العامة. وفي عام ١٩٨٧، فرضت مباراة بالملكو أن يدفع المرضى جزءاً من تكاليف علاجهم. ولذلك أثره على النساء وهن فئة أكثر تعرضاً بسبب حالات الوضع والرضاعة، وتظهر أعراض سوء التغذية والأنيميا، وترتفع معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال (س. ضيوف، ٢٠٠١). وتثير الأزمة الاقتصادية أخطاراً خاصة، مثل الإجهاد الاختياري للتخلص من الإناث حتى توفر من المهور للعالية التي تكف لتزويجهن في بعض البلدان.

#### الفقر كظاهرة نسوية في أرقام

تمثل النساء ٧٠% من السكان (١,٣ مليار شخص)، الذين يعتبرهم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فقراء. وزداد عدد النساء الريفيات اللاتي يعشن في فقر متدفع بمقدار ٥٠% خلال السنوات العشرين الماضية (وكانت الزيادة للرجال ٣٠%).

#### صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (يونيفيم)

وفي البلدان النامية يزيد عدد النساء الأميات عن الرجال بمقدار ٦٠%، وتخفض نسبة قسيد الفتيات في التعليم عن الصبيان، حتى في الابتدائي، بمقدار ١٣%، وتصل نسبة أجر المرأة للرجل إلى ٧٥% فقط. وفي البلدان الصناعية، تزيد البطالة بين النساء عنها بين الرجال، ويمثل النساء ثلاثة أرباع العاملين بلا أجر في المنازل.

التقرير العالمي عن التنمية البشرية، ١٩٩٧، ص ٤٢.

وفي أفريقيا، تعتبر مشكلة مرض الإيدز كارثة إنسانية، وتمنع قوانين براءة الاختراع، التي تسيطر عليها شركات الدواء متعديّة الجنسية من مواجهتها بفاعلية.

### ب- نتائج تحليل النوع الاجتماعي أ- خصائص تحليل النوع الاجتماعي

يعتبر التوجه لدراسة النوع الاجتماعي، جيداً بالنسبة للعلاقات الاجتماعية، وهذه النظرة لتنظيم المجتمع تحاول إلقاء الضوء بصفة خاصة على العلاقات بين الرجال والنساء. ويبين تحليل النوع الاجتماعي كيف تؤثر العلاقة بين الجنسين على التغيرات في البيئة، وتتناثر بها. وهذه الرؤية تمثل نظرة جديدة تماماً، فالحديث عن النوع الاجتماعي لا يعطي طريقة أخرى للحديث عن المرأة، كما لا يعني اعتبار الرجال والنساء مجموعتين متجانستين لكل منهما أسلوبها المنفرد في التصرف. وتحليل النوع يسمح بفهم طرق إدارة الإنتاج (وإعادة الإنتاج) الاجتماعي، في كل سياق محدد، وكذلك الدور الذي يلعبه كل من الجنسين اجتماعياً في هذه القضية، وكذلك الوقت الذي يخصصه كل منهما لهذا النشاط، على طول دورة الحياة. وينتج عن اختلاف هذه الأدوار، والذي يحدده التنظيم الاجتماعي والثقافي للمجتمعات، احتياجات خاصة تختلف استراتيجياً بين الرجال والنساء.

### ٢- تحليل النوع الاجتماعي والتنمية

كذلك كشفت البحوث النسائية أن الحصول على الموارد، والتحكم فيها، واستخدامها تختلف باختلاف الجنس والمجتمعات، وهذا يضع الرجال والنساء على مستويين مختلفين في مواجهة استراتيجيات للتنمية. وقد كان إهمال العلاقات التبادلية التي تحكم الحقوق والواجبات المشتركة سبباً، ضمن أسباب أخرى، لفشل بعض مشروعات أو سياسات التنمية. وفي الواقع، قد كشف التقييم حسب النوع، لهذه المشروعات صعوبة تمييزها للمجموعات الاجتماعية الأكثر تعرضاً للمخاطر، ومواجهتها بدقة. فإجراءات وآليات تنفيذ المشروعات تُظلم عادة بمراعاة المجموعات المسيطرة في القرية. كذلك تركز المشروعات على تحقيق الكفاءة والفاعلية، والعائد المجزي للاستثمارات في المدى القصير، وهذه العوامل لا تفصح مكلّفاً كافياً لتعزيز استقلالية المرأة.

وعلى مستوى أوسع، فإدراك الفقر وفهمه لا يمكن أن يكتفي بأخذ الفرق بين الدور الاجتماعي لكل من الرجل والمرأة في الاعتبار. فمن الصعب لدرجة كبيرة تقييم العلاقة بين النوع الاجتماعي والفقر على أساس المعطيات المتوفرة، لأن الإحصاءات ما زالت تنظر للأسرة في كثير من الأحيان كوحدة متجانسة. وكما يفترض المنظرون لظاهرة النمو، أن منافعه تتوزع بشكل ألي على المجموعات الاجتماعية المختلفة، فإن فهم الفقر على أساس مؤشر الدخل دون غيره، يفترض أنه يتوزع بعدالة داخل الأسرة. وهذا يعني إنكار علاقات القوة والسيطرة التي يمكن أن توجد بين الرجل والمرأة داخل الأسرة. وقد بقيت الأسرة (الوحدة العائلية) لمدة طويلة كالصندوق الأسود، لا يجري إلا تطويل الدخل والخرج منها وإليها. ولكن القواعد التي تحكم في (إصادة) لتوزيع الدخل في داخل الوحدة العائلية تتغير كثيراً حسب المجتمعات والثقافات. وهي تتغير كذلك كثيراً طبقاً للأنظمة التشريعية المالية في البلدان المختلفة بقدر ما تتعرض لهذه القضية.

ولحدى المزايا الأخرى لإدراك التنمية وتطبيقها بشكل يأخذ تحليل النوع الاجتماعي في الاعتبار، هو أنه يلقي الضوء على عمل المرأة. وعادة ما تقاس التنمية عن طريق مؤشر مثل الناتج المحلي، الذي لا يعتبر من قبيل الثروة إلا الإنتاج الموجه للتبادل في السوق، وهذا الربط بين الثروة والاقتصاد التجاري، يمنع من تقييم المساهمات غير النقدية، وخاصة مساهمة المرأة في الإنتاج والتكاثر الاجتماعي. ويمكن للتساؤل عن ماهية هذا العمل الذي يعتبر مضيفاً للثروة القومية عندما يكون مأجوراً، أما عندما يجري في إطار التكاثر الاجتماعي، لا يُقِيمُ بالمرءة. وهذا ينطبق، على سبيل المثال، على العناية بالأطفال، وبكبار السن، والمرضى. هل يكون لهذا العمل طبيعة اقتصادية عندما يتكفل به السوق، ويفقد هذه الطبيعة عندما يتم داخل الأسرة؟ إن مساهمة النساء في قطاع الاقتصاد غير التجاري أساسية. وتتفادى معايير تحليل النوع الاجتماعي التحيزات الاقتصادية ويقوم بطريقة أكثر دقة مساهمة النساء في إنتاج الثروة.

### ج- المنظمات النسائية والضغط على المؤسسات الدولية

#### ١- استجابة المنظمات للنسائية للأزمة

على الرغم من زدياد الضغط الاقتصادي والاجتماعي الذي يتعرضن له، تجرب النساء أنواراً دينامية جديدة، وتجمعن بطريقة خلاقة بين مسئولياتهن الاجتماعية

والامستراتيجيات الاقتصادية الجديدة. ولتعويض النتائج الممصرة للتوجهات النيولبرالية للحكومات - البطالة، وأزمة التكافل، وخاصة التخلي عن فكرة المسؤولية العامة في كثير من المجالات - تتخبط الجمعيات النسائية في الأنشطة الاجتماعية، والمحلية على مستوى الأحياء. ويشتركن في مجموعات الخدمة الذاتية، والمساعدة الاجتماعية، والكثير من الواجبات المجتمعية (المطاعم الشعبية، والوقاية الصحية، وحضانات الأطفال، وخدمة الحس)، والاقتصادية (التعاونيات، والأسواق المحلية، إلخ). وفي الرريف، تكونت مجموعات نسائية وحصلن على أرض لزراعتها تعاونياً، ويتفاوضن جماعياً للحصول على الائتمان والمعدات.

ولكي نقدر هذه المبادرات النسائية جيداً، يجب أن نلاحظها في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والنفسية، والثقافية. تقول إيزابيل بيبز وصوفي شارلييه من جامعة لوفان الكاثوليكية:

'عند الاشتراك في منظمة لجمعية، لا تتخطى النساء عن تطلعاتهن المختلفة، بل تحارلن الاستجابة بأكبر قدر لاحتياجاتهن المتعددة. وعن طريق المنظمة الاجتماعية، التي قد تحمل طابعاً اقتصادياً تكافئياً، يبحثن:

- عن هويتين كجماعة، والثقة بالنفس كأفراد؛
  - وعن الرفاهية لعائلاتهن، وأحياناً مجرد ضمان الحياة (خاصة بالنسبة للأطفال)، عن طريق الاستقلال الغذائي (الاستهلاك الذاتي، والمقايضة)، والاقتصادي (اقتصاد التكافل)؛
  - وعن تحسين ظروفهن الشخصية، إما عن طريق التدريب الذي قد يفتح لهن أبواب نشاط أقل مشقة وإرهاقاً عن الزراعة، مع ضمان دخل منتظم (النسيج، والتريكو، والتعليم، والتجارة، إلخ)؛
  - وعن القدرة على تنمية مجتمعاتهن، وللتأثير على القرارات السياسية، أو الاشتراك في منظمة لجمعية قادرة على التأثير، في بعض الحالات، على تحقيق مطالب سياسية.'
- (إيزابيل بيبز، وصوفي شارلييه، ١٩٩٩، ١٥٥).

## ٢- المشاركة السياسية للمنظمات النسائية

يؤدي تراكم الخبرة النسائية في الجمعيات، والتحركات النسائية، والمنظمات غير الحكومية، والباحثات من النساء، إلى تسييس مشاكل المرأة. ويثري التحرك الجماعي

بعداً سياسياً متزايد، يتجه نحو السلطات المحلية أولاً، ثم الدولية فيما بعد. وبدأ هذه الاتصالات الأولى بالسلطات السياسية على شكل علاقات تبني من جانب السلطات حيث تبدي الجمعيات النسائية الولاء لبعض الأحزاب أو السياسيين لتتطلب المساعدة والدعم. وسرعان ما ينتهي هذا الدور السلبي لتحل مكانه استراتيجيات المنظمات النسائية الأكثر استقلالاً، ويتجمع للتحركات المطلوبة.

وبمناسبة مؤتمر نيروبي في نهاية عقد المرأة (١٩٧٥-١٩٨٥)، ظهر عدد من الجمعيات والحركات النسائية المعترف بها من الدولة، ومن المخن. وفي أثناء التحضير لهذا المؤتمر، وبعد نهايته، برز عدد من المنظمات النسائية على المسرح العام، وفرضت حضورها على المجالات التي تُناقش فيها اتجاهات التنمية. وظهرت فكرة النوع الاجتماعي كأرضية للدراسة حقائق للتنمية، كنتيجة للمقاومة التي أبدتها هذه المنظمات، والبحاث من الجنوب، لرؤية الانخراط للنساء في التنمية، التي اقترحتها وكالات التماون، والأمم المتحدة، ابتداءً من ١٩٧٥. "لنخراط النساء في التنمية، ولكن أية تنمية؟" وهذا التساؤل يعكس الرفض لنموذج التحديث للبرالي الغربي المبني على استغلال الطبيعة وقوة العمل النسائي. وفي أفريقيا بالذات، يستند هذا الانتقاد لانخراط المرأة في التنمية، إلى رفض هذا الانخراط الذي يأخذ شكل إنكار للدور الكبير الذي تلعبه المرأة فعلاً في عملية التنمية، وإن يكن بشكل غير ظاهر. وفي هذا التساؤل، تتشارك تحديات النوع الاجتماعي للباحثات المناضلات اللائي ضمن الاستعمار والأنظمة الأبوية في صف واحد، مع خبرات الجمعيات النسائية التي تتلخص ضد الأبنية الأبوية.

وفي مؤتمر نيروبي (١٩٨٥)، ركزت المنظمات النسائية للرائدات على الدفاع عن مواقف المرأة، في "لنتمكن" (حصول النساء على الموارد والسلطة)، وفي كسب التأييد السياسي، وفي تقديم الوضع القانوني للمرأة. وبنهاية الثمانينيات، انخرطت المنظمات غير الحكومية المهتمة بالتنمية، والحركات النسائية، بشكل منتظم في المجالات السياسية العالمية، وخاصة في قمم الأمم المتحدة، حيث تتدخل من أجل إدخال توجه للنوع الاجتماعي في جميع المجالات، ووضع قضية حقوق المرأة على جدول الأعمال الرسمي للدول، والمنظمات الدولية. وفي هذه المرحلة ظهرت للشبكات الكبرى للمنظمات النسائية مثل "التنمية البديلة مع النساء من أجل عصر جديد"

"ومنظمة للنساء من أجل البيئة والتنمية"، والتي قدمت الاقتراحات، وقامت بالضغط، والرقابة خلال المؤتمرات، عام ١٩٩٢ (في ريو بشأن البيئة والتنمية)، وعام ١٩٩٤ (عن السكان والتنمية في القاهرة)، وعام ١٩٩٥ (عن التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن)، وخالصة، في المؤتمر العالمي بشأن المرأة في بيجين عام ١٩٩٥. وفي مؤتمر بيجين، تعهدت ١٨٩ حكومة بمتابعة جدول أعمال بشأن المرأة، وهو "خطة عمل بيجين". ويحدد جدول العمل هذا، مجموعة من الأهداف يجب تحقيقها للعمل ضد: زيادة فقر النساء، واللامساواة في مجالات التعليم والصحة، والعنف ضد النساء، وآثار الصراعات (مسلحة أو غير مسلحة)، واللامساواة في الهياكل والسياسات الاقتصادية، وكذلك في تقاسم السلطة واتخاذ القرار، والنقص في الآليات المؤسسية لتعزيز تقدم المرأة، إلخ. كذلك نظمت للشبكات النسائية، لقاءاتها الخاصة، ووضعت تقاريرها الخاصة، ووثائق الرقابة والانتقاد لأداء الحكومات والأجهزة نحو تنفيذ التزاماتها. وفي عام ١٩٩٨، صدر التقرير: "مراجعة للتقدم"، مبيّناً مواضع التقدم والتخلف في تطبيق الآليات الجديدة، وفي وضع التشريعات الجديدة، وفي اعتماد الميزانيات.

### ٣-ازدياد راديكالية النضال النسائي ضد العولمة النيو-ليبرالية

ومنذ بيجين، أخذت الأجهزة الدولية علماً بالمظاهرات، والتعبئات، والتسويق النسائي، وأدخلت "أنوع الاجتماعي" بالتدريج في خطتها، وتقاريرها، ومشروعاتها. وهكذا، وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مؤشراتته الشهيرة للتنمية البشرية، التي تستخدم معايير لتقييم البلدان غير المعيار الاقتصادي الصرف المتمثل في الناتج

---

"تأسست "التنمية البديلة مع النساء من أجل عصر جديد" عام ١٩٨٤، على يد مجموعة من المنظمات من الجنوب استنداً لمؤتمر نيروبي. وهي تعمل على إبراز الآثار السيئة لأزمة أزمت عالمية للنظام، وهي: الجوع، والديون، والصناعات، على نساء الجنوب الفقيرات، وتقديم رؤى بديلة. وهي تعمل على التأثير على الجدل العالمي حول التنمية عن طريق تقديم تحليلات كلية من وجهة نظر نساء الجنوب، مبنية على الخبرات النسائية، ومساهمة استراتيجيات النساء، ورؤاهن الجماعية.

"ومنظمة للنساء من أجل البيئة والتنمية" شبكة دولية تأسست عام ١٩٩٠، تعمل على تحقيق: (١) إلغاء عن وجود متساوي للنساء في صلب اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية (٢) إيجاد حلول للتنمية المستدامة للنساء والمجتمعات، والكوكيب (٣) تعزيز المساواة الاقتصادية للنساء، ورفع الوعي العام بالآثار السلبية للعولمة على النساء، وعائلاتهن، ومجتمعاتهن، والبيئة.

المحلي الإجمالي. ومنذ بيجين كذلك، وضع مؤشرات تأخذ الجنس في الاعتبار، وتبين الاختلافات بين الرجال والنساء في عدد من المجالات، وخاصة التنمية البشرية، والموقع من اتخاذ القرار. كذلك تضع المؤسسات المالية الدولية، قضية وضع المرأة على الطاولة عند التفاوض مع البلدان، ولكن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لا يغيران، رغم ذلك، من توجههما للبرالي، مما يؤدي لتقلصات تكشفها المنظمات والباحثات، وتدينها.

"الأداة الرئيسية المستخدمة لمحاولة إدماج موضوع النوع الاجتماعي في القروض التي يمنحها البنك، هي عمل دراسات عن دور المرأة في التنمية في كل بلد. ولكن يلاحظ أن هذه الدراسات المفروضة أن تسهل الجدل بين البنك والبلد المتلقي بشأن دور المرأة في التنمية، تنحصر في قضايا السكن، والصحة/التغذية، والتنمية الزراعية/الريفية، ولكنها لا تأخذ في الاعتبار الآثار المختلفة وفقاً للجنس لسياسات التكيف الهيكلي، أو السياسات الاقتصادية الكلية" (ج. بيسيليا، ٢٠٠٠).

وتكشف اللقاءات "بيجين+٥" تحديات جديدة للحركات النسوية. فمن جهة، تخلت القوى المحافظة، وخاصة الأمريكية، بقوة من أجل استبعاد النص للصادر عن بيجين والذي يضمن حقوق النساء الجنسية (ج. مين، ٢٠٠١، ٧٩). ومن جهة أخرى، وجهت لشبكات النسوية ضغوطاً هائلة من أجل إبراز دور المرأة في الاقتصاد العالمي بشكل أكبر، ومن أجل أن تتخذ الحكومات للتدبير اللازمة لمواجهة الآثار السلبية للعلامة على النساء (ج. زيتلين، ٢٠٠١، ٧١). ولكن المؤسسات الرئيسية التي لها سلطة رقابة حقيقية على الاقتصاد العالمي، وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، لا تسمح تقريباً بأي هامش لحوار المنظمات للنسائية.

وبنهاية أعوام التسعينيات، تحولت المنظمات للنسائية نحو الراديكالية. فالإهمال السام لمراجعة نموذج التنمية الذي تبينت آثاره السلبية بالنسبة للمرأة كثيراً، وعدم احترام للتعهدات الحكومية، تثير حالة عارمة من السخط وهذا يفسر ظهور حركات نسائية أكثر تضالاً مثل "المسيرة العالمية للنساء". وبين ٨ مارس، و١٧ أكتوبر ٢٠٠٠، تظاهر عشرات الآلاف من النساء في أكثر من ١٤٠ بلداً، وعقدن تجمعات لورويياً في بروكسل، وآخر عالمياً في نيويورك، في ظل تجاهل شبه كامل من وسائل الإعلام والطبقة السياسية. ومع ذلك، فقد كانت تلك المسيرة نتيجة لعمل دبوب مستغرق سنين لعدة آلاف من الجمعيات في جميع أنحاء العالم، واتفق في إطاره على ميثاق دولي مشترك للنضال ضد الفقر، والعنف ضد المرأة. وقد جرى التمسك على

المستويين الوطني والإقليمي، لتحديد سلسلة من المطالب التي ما زان يدافعن عنها على مستوى متخذي القرار السياسي.

"إن المسيرة العالمية للنساء تحرك سياسي، وتعير عن المواطنة من آلاف النساء، تهدف إلى إحداث تحول سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، لوضع المرأة حول العالم، وبذلك تحول المجتمعات ذاتها. نحن نريد تنمية بديلة في الجنوب كما في الشمال، مبنية على نوعي المساواة الأساسية، وهما: المساواة الاقتصادية، والمساواة بين النوعين الاجتماعيين. وفي هذا العالم المصاب بالعمى، نريد للمسيرة إلقاء الضوء، على مستوى العالم، على الواقع، الذي لا يتماشى مع الكلمة الإنسانية، أن نصف الإنسانية أقل مساواة من النصف الآخر، وأنه من الضرورة العاجلة وضع النضال من أجل المساواة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على جدول الأعمال. وبهذا تقوم الحركة النسائية مساهمة كبيرة نحو مشروع مجتمع أكثر مساواة للجميع، رجالاً ونساءً" (ل. جاي، ٢٠٠٠).

وحركة النساء هذه، مع الكثير من الشبكات، والمنظمات النسائية النشطة، تشارك بقوة في الحركة العالمية من أجل عولمة بديلة، في سياتل، وبورتو أيجري، وجنوا، إلخ. والمنظمات النسائية لديها استعداد خاص للاخراط في التقارب العالمي للنضال بين القطاعات المختلفة، نظراً لوعيتها المصيق بأهمية دور الهيئات فوق الوطنية، ورؤيتها الكلية - السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية - للتنمية. تقول إحدى المناضلات في جنوا: "هناك خيط ولحد يربط بين هذه اللقاءات المجتمع المدني وبين تلك التي تنظمها الحركات النسائية". ثم أضافت: "ولكننا نلاحظ أن شبكة الحركات هذه، تنقسمها للتطبيقات التي تنظر للعولمة من وجهة نظر النساء". وإذا كانت المنظمات النسائية مستعدة للمشاركة على أوسع نطاق في التحالف الكبير للمواطنين الذي يسهله للقيام، فهذا لا يجري تحت أية شروط.

إن غياب النساء عن المناقشات حول بعض الموضوعات المهمة، يخلق تحديات جديدة للحركة النسائية، وخاصة زيادة حضورها على المستويات المختلفة للمناقشة، واتخاذ القرار للحركة من أجل عولمة بديلة. وتحقيق هذا الهدف يقتضي من المناضلات بذل جهد أكبر من أجل تعبئة بعض قطاعات الحركة النسائية التي تحد تحركها في إطار تعزيز الحقوق الفردية في النطاق القومي، دون النظر في قضايا المحددات الاقتصادية والسياسية العالمية. وهو يقتضي كذلك، انفتاحاً، وتوعية أكبر، من جانب الحركات الاجتماعية، والثقافات، والمنظمات غير الحكومية.

## المراجع

- . BISSIO Roberto, Shame, Social Watch, Montevideo, 2000.
- . BISILLIAT Jeanne, Le genre: une necessite historique face a des contextes aporetiques, Louvain la Neuve, chaire Quetelet 2000, UCL.
- . DIOUF Sokhna, expose presente dans le cadre de la journee de reflexion Reduire lapauvrete des femmes: une approche de genre dans les strategies de la Banque mondiale, Bruxelles, Le Monde selon les Femmes et Entraide et Fraternite, 2000.
- . GUAY Lorraine, La Marche ininterrompue des femmes pour un «autres» developpement, errain le Monde, 2000.
- . JOEKES S., Trade-Related Employment for Women in Industry and Services in Developing Countries, Sommet Mondial pour le Developpement Social, document hors-serie n°5, Geneve, Institut de recherche des Nations Unies pour le Developpement Social, 1995.
- . SEN Gita, 7n the Beying+5 trenches, Social Watch Report 2001, Montevideo, HechaAlAmparo, 2001, pp. 78-80.
- . UNIFEM, Le Progres des femmes a travers le monde, 2000.
- . YEPEZ Isabel, CHARLIER Sophie, Les logiques plurielles des acteurs dans les initiatives economiques populaires, in DEFOURNYJ. et al (eds), L'economie sociale au Nord et au Sud, Paris, Bruxelles, De Boeck et Larcier, 1999.
- . ZEITLING June, Women, the global economy and decision making, Social Watch Report 2001, Montevideo, Hecha Al Amparo, 2001.

## أعمال أخرى للمؤلفتين حول الموضوع

- Rapports de genre et mondialisation des marches, Alternatives Sud, vol v (1998) n°4.
- . Ajustement, elles en parlent, la cause des femmes et le FMI, Gresea, Entraide et Fraternite, Bruxelles, Le Monde selon les femmes, octobre 2000.

## ٦-مسكوة العالم، والشروط الجديدة للسلام\*

سيبقى القرن العشرون في التاريخ على أنه قرن إنجاز "العولمة"، التي استكملت في الأساس، مع بديلة الألفية، وهذه للعولمة ظهرت بأجلى صورها في مجال الحرب. وفي الواقع، فإن القرن الماضي قد شهد، لأول مرة في تاريخ الإنسانية، حروباً عالمية بالمعنى الحرفي للكلمة. فبالى جانب الحربين اللتين عرفتا بهذا الوصف، كانت الحرب الباردة حرباً عالمية، بل لعلها كانت أكثر عالمية من الحربين الأخريين. ووفرت نهاية الحرب الباردة فرصة تاريخية غير عادية لإعادة تشكيل نظام الأمن العالمي بما يضمن بشكل أكبر استتباب السلام. وضاعت هذه الفرصة، عمداً مع الأسف، وبالم ألا يكون ذلك بشكل نهائي.

### أ- أنظام عالمي مبني على الأمن الجماعي والحق؟

لقد تحققت خلال القرن العشرين جهود جادة وحثيثة لوضع حد للتهديد الدائم بقيام صراعات عالمية، فقد دفع حجم الكوارث التي نتجت عن الحربين العالميتين قادة القوى الرئيسية في العالم إلى محاولة إقامة نظام للأمن الجماعي يمنع تكرار للكارثة. وتبع لنتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٨، إنشاء عصبة الأمم في عام ١٩١٩، وهي أول منظمة حكومية دولية مؤسسة على مبدأ الأمن الجماعي، وقد تبناها وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة. ولم تحقق هذه للمنظمة الهدف المرجو، أولاً لرفض الكونجرس الأمريكي، بسبب "السياسة الاتعزالية"، الانضمام للعصبة، وكذلك لأسباب كامنة في الهيكل المؤدية للشلل للعصبة، وبصفة خاصة، للظروف المترتبة على شروط معاهدة فرساي التي كانت تحكم نشاط العصبة. فقد ساهم الإذلال السياسي، والتعويضات الاقتصادية الثقيلة التي فرضت على ألمانيا المهزومة في اندلاع الأزمة العالمية لما بين الحربين، وكانت المفجر لظهور النازية؛ لقد قادت بشكل مباشر للحرب العالمية الثانية.

وقادت حرب ١٩٣٩-٤٥، إلى قيام الأمم المتحدة التي استوعبت دروس عصبة الأمم. ويمكن اعتبار الأمم المتحدة بحق، المحصلة لتجربة من العلاقات الدولية

---

\*جلبير أشقر

للمتعددة الأطراف، لإحلال آليات الوفاق، والإطار القانوني الدولي محل تولزانات القوى التي كانت سائدة حتى ذلك الحين. وقد تصورها الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلاانو روزفيلت، وهو أكبر من تبني الأمم المتحدة، في إطار سياسة للتعاون مع الاتحاد السوفييتي. ولكن هذه السياسة لم تستمر بعده، فبعد وفاته عام ١٩٤٥ قبل نهاية الحرب، وجه خلفه هاري ترومان، هذه السياسة في طريق يقود مباشرة نحو التشدد والتدهور الذي وصل في النهاية للحرب الباردة. وهكذا أجهضت للمرة الثانية خلال القرن نفسه، المحاولات السلمية المخلصة لرايممي أكبر قوة عالمية، لإرساء العلاقات الدولية على أساس الأمن الجماعي والحق، وذلك لعدم تأييد السلطة القائمة في البلاد لهذه المشروعات.

وعلى أية حال فقد كان لويلسون، وروزفيلت فضل المحاولة، وقد تركت جهودهما آثاراً باقية في مجال العلاقات الدولية. والأمم المتحدة، وهي ثمرة جهودهما المتعاقبة، ما زالت باقية، وتتفق الأغلبية العظمى من سكان العالم على ضرورتها وفائدتها. ومن سخرية للقدر، أن حكومة الولايات المتحدة، هي التي تبدي اليوم، أشد مظاهر للنقمة نحو المنظمة الدولية، وتعاملها بملتهى الاحتقار.

وقد وفرت نهاية الحرب الباردة، التي دشنها انهيار الاتحاد السوفييتي، فرصة تاريخية جديدة، أمام قادة الولايات المتحدة، للقوة الرئيسية في العالم، لتنشيط مشروعات ويلسون، وروزفيلت، لإقامة نظام عالمي سلمي مقام على أساس الأمن الجماعي والحق، وهي فرصة لا تقل بحال عن الفرص التي أتحت عند نهاية الحربين العالميتين السابقتين. بل لعل مسؤوليتهم كانت أكبر هذه المرة، فلم يحدث منذ فجر الإنسانية، أن سالت مثل هذه للقوة "الأعظم" بقية العالم الذي صار "أحادي القطبية". فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت للولايات المتحدة الأولى بين عدد من القوى العظمى الأخرى المناظرة. وعند نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يتبق سوى قوتين عظيمين على الساحة: فقد تقاسمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الهيمنة على عالم ثنائي القطبية. وقد سمح هذا الوضع، بفضل أن قوى المعسكرين كانت متوازنة، لعدد من الأمم بممارسة استقلالها عن طريق "عدم الانحياز".

#### ب- انتصار المعسكر الغربي

تخضعت لوحدة الألمان عام ١٩٩٠، شكل امتصاص ألمانيا الشرقية في ألمانيا الغربية العضو في حلف الأطلسي، ووضعت بذلك حداً للحرب الباردة لصالح

المعسكر الغربي. وفي إطار هذا الانتصار، بدأت أعوام التمتعيات بحرب الخليج، التي أظهرت السقوط العسكري للكاكسح للولايات المتحدة، وهو الضمان الرئيسي لسيطرتها العالمية. وعندما اتهار الاتحاد السوفييتي في النصف الثاني من عام ١٩٩١، في الوقت الذي بدأت في الولايات المتحدة أطول فترة من الراج الاقتصادي في تاريخها، تأكد أن العالم قد بدأ مرحلة جديدة من القطبية الأحادية، وهو ما أكدته بقية أحداث هذا العقد. بل إن انضمام روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي رسمياً إلى مبادئ الليبرالية السياسية والاقتصادية جعل البعض يتصور أنها نهاية للتاريخ!

وأمام هذه الأوضاع غير الممبوقة، وجدت إدارة كلينتون نفسها أمام المسؤولية التاريخية الخطيرة "إعادة تشكيل" العالم، وهو التعبير الذي ورد كثيراً في الوثائق الرسمية للولايات المتحدة في تلك الفترة. فماذا كانت الخيارات المتاحة؟ لقد تمحورت بشكل رئيسي حول مصير الميراث الباقي من الحرب الباردة، أي الموقف الواجب اتخاذها من القوة المهزومة التي منقطت؟ وما مصير مؤسسات الحرب الباردة؟ وإلى أي حد يجب تخفيض النفقات العسكرية، وكيف تُستخدم "أرباح السلام"؟ وما هو النظام العالمي الذي يجب إقامته لمنع الصراعات العالمية، والحروب الأهلية، والسيطرة عليها؟

وبدون المسقوط في أحلام الفردوس الأرضي، ودخل إطار السيطرة للصيقة بالنظام الرأسمالي التنافسي السائد - كان من الممكن الوصول إلى إجابات تقنية عن هذه الأسئلة، ضمن فكر الرئيس روزفيلت. وتتمحور هذه الإجابات حول إحلال مجموعة متماسكة من التدابير التي تحقق أسلوباً حراً سلمياً للسياسة والاقتصاد العالميين، بدلاً من الأساليب الإمبريالية العسكرية المائدة حتى ذلك الوقت. كان من الممكن أن تشمل هذه التدابير تخفيضاً جزئياً في النفقات العسكرية للولايات المتحدة، والضغط من أجل تحقيق خفض عام في النفقات العسكرية على مستوى العالم، تضمنه معاهدة دولية بهذا الشأن؛ وتخصيص الموارد المتوفرة بهذه الطريقة، للمساعدة على تنمية بلدان المعسكر السوفييتي السابق، وبلدان العالم الثالث، على نسق مشروع مارشال لأوروبا الغربية بعد عام ١٩٤٥؛ وحل منظمة حلف الأطلسي، والتحالفات العسكرية الجزئية، لمصلحة أجهزة الأمن الجماعي مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والعودة إلى روح ميثاق الأمم المتحدة ونصوصه، مع إصلاح مؤسساتها لتواكب للتفسير في الأوضاع بين ١٩٤٥، ونهاية الحرب الباردة، وإقامة الآليات العسكرية التي وردت في الميثاق للمحافظة على السلام.

كان من الممكن اتخاذ مثل هذه التدابير، ولكن هذا كان يقتضي وجود شخص مثل فرانكلين روزفيلت على رأس الولايات المتحدة، ولكن الموجود على رأسها حينذاك كان مجرد بيل كلينتون، مع الأسف! وكانت اختيارات إدارة كلينتون هي العكس مما سبق: المحافظة على ميزانية عسكرية كبيرة تساوي متوسط الإنفاق العسكري في سنوات الحرب الباردة بالأسعار الثابتة، وبما يساوي ثلث الإنفاق العالمي على التسليح؛ ومضاعفة الجهود لتصدير السلاح، مما ضمن للولايات المتحدة وحدها نصف صادرات السلاح في العالم؛ والإبقاء على مستويات متدنية لمساعدات للتنمية، بما لا يزيد عن ٠,١% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، في حين بلغت نفقات التسليح ٣% من هذا الناتج؛ والتدخل في اتجاه روسيا بما يفرض سياسة العلاج بالصدمات "النيوبرالية"، مما زاد من حدة الفساد في البلاد، وأدى لهبوط مربع في مستويات معيشة الشعب، الأمر الذي لا يحدث إلا نتيجة لكارثة طبيعية، أو حرب مدمرة؛ والمحافظة على التحالفات الحوالية للحرب الباردة، وتدعيمها، واتخاذها منحى تدخلياً، وهي حلف الأطلسي، والتحالف مع اليابان، وتوسيع حلف الأطلسي بضم أغلب البلدان الأوروبية التي كانت تخضع للنفوذ السوفييتي باستثناء روسيا ذاتها؛ والتوسع في التدخل المباشر للولايات المتحدة، ولحلف الأطلسي بدلاً من الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما بلغ منتهاه في حرب كوسوفا.

وليس من الصعب فهم المنطق وراء هذه المجموعة المتماسكة من التدابير، فالولايات المتحدة تعمل أساساً على تثبيت "الحلقة الأحادية للقطب" التي وجدت نفسها فيها منذ عام ١٩٩٠. وهدفها الاستراتيجي الرئيسي هو منع ظهور أية قوة قادرة على تحدي نفوذها السياسي العسكري العالمي، الذي يضمن تفوقها الاقتصادي. وهي تعمل من أجل هذا الهدف، على توسيع الفارق العسكري الكمي والكمي بينها وبين بقية العالم، وخاصة خصومها المحتملين. وهي تعمل لذلك، على منع اتباعها السابقين من التحرر من تبعيتهم، وتكوين كتل إقليمية تستطيع مناصرة هيمنة الولايات المتحدة، مثل كتلة أوروبية روسية، أو صينية يابانية. وإعادة تنشيط التوترات بين الروس والأوروبيين الغربيين، أو بين الصين وجاراتها في شرق آسيا، حول مشكلة تايوان مثلاً، فهي تعيد تنشيط تحالفات الحرب الباردة، وتدعم تبعية أقطابها السابقين على أسس أمنية، مع الإحاطة بنمو القوة للصينية، وإزاحة النفوذ الروسي لمصلحة هيمنتهم هم.

### ج- أ بداية حرب باردة جديدة؟

وكانت النتيجة الطبيعية، بل الحتمية لهذه الاستراتيجية المكيافيلية هي دفع القوتين الكبيرتين الخارجيتين عن نطاق الوصاية الأمنية للولايات المتحدة إلى تكوين جبهة مشتركة، فقد صفت روسيا والصين ملف الخلافات القائم بينهما من أيام الحرب الباردة، وأقامتا علاقات لتعاون السيلسي العسكري بينهما والتي اعتمدت بالتوقيع على اتفاقيات عام ٢٠٠١. ومنذ التسعينيات صارت للصين للعمل الأول لصناعة السلاح الروسية، والتي تحصل منها الآن على نوعية متقدمة من الأسلحة كانت محرومة منها لمدة تزيد عن ثلاثة عقود. وفي مواجهة العنجهية الأمريكية، اضطرت الصين وروسيا إلى بذل جهود مضاعفة في مجال الاستعداد العسكري، في حدود مواردهما المحدودة التي لا تقارن بموارد الولايات المتحدة بالطبع. وعادت هذه الأخيرة، بحجة هذا الجهد الذي دفعت إليه هي ذاتها، إلى سياسة زيادة الإنفاق العسكري ابتداءً من ١٩٩٩، بعد أن كان قد توقف لقرابة عقد كامل.

وتبدو النتيجة كعودة لحرب باردة جديدة، تهدد مستقبل العالم بأخطار جسيمة، وتكسب إدارة بوش هذا التوجه، فقد وضعت لنفسها أولوية عسكرية هي إلغاء أية قدرة على الردع لدى خصمها المحتملين، بنشر شبكة للدفاع ضد الصواريخ، والسيطرة العسكرية على الفضاء. لقد دفعت خطوة أخرى للأمام سياسة الأحادية السياسية التي تتبعها الإدارة السابقة، بدرجة أثارت حساسية حلفائها ذتهم. والولايات المتحدة التي تسمح لنفسها بتصنيف البلدان المختلفة على أنها كحول مراقبة تبدو أكثر فأكثر على أنها الدولة الأكثر مروقاً في العالم. وأخطر مظهر لتصرفات حكومة الولايات المتحدة هو إلغاؤها من جانب واحد للمعاهدات والاتفاقيات الدولية مثل معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية، أو منع عسكرة الفضاء، ورفضها للتصديق على أي اتفاقية لا تروق لحكام واشنطن، حتى لو كانت بقية العالم تعتبرها ذات أهمية حيوية. وهذا ما حدث بالنسبة لاتفاقيات الحد من تلوث الجو، أو منع التجارب النووية، أو منع عمالة الأطفال، أو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، أو منع الأكرام ضد الأفراد. وحتى في تدخل الهيئات التي تعتبرها واشنطن مؤهلة لتشكيل العالم طبقاً للنموذج الليبرالي، مثل منظمة التجارة العالمية، تعطي الولايات المتحدة نفسها الحق الملكي في رفض التدابير التي لا تسروق لها، في الوقت الذي تعمل فيه على فرض التدابير التي تناسبها على البلدان الأخرى.

تتخذ تحركات سياسة الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، اتجاهها يتعارض على خط مستقيم مع سياسات الرئيسين ولسون وروزفيلت عند نهاية الحربين العالميتين. ولدت هذه السياسة إلى ابتعاد العالم أكثر من أي وقت مضى، عن إعادة بناء النظام الدولي على أساس الأمن الجماعي والحق، فالقوة صارت فوق الحق، والمعاهدات صارت "قصاصات ورق" كما كان الحال أيام بسمارك. سيادة الدول الضعيفة تدارس بمنتهى السهولة، في حين لا يمكن المساس بالدول القوية. ويجري التدخل لدوافع "إنسانية" مزعومة، طبقاً لمصالح الدول الغربية (وهكذا جرت جريمة الإبادة الجماعية الثلاثة للقرن العشرين في رولندا في جو من عدم المبالاة العامة، وتمزق الحروب الدامية لأفريقيا جنوب الصحراء). ويدخل العالم حالياً ثورة جديدة من سباق التسلح.

والاتحاد الأوروبي - الذي يتظاهر بالانوليا الطيبة، والمبادئ السامية، خاصة بعد أن أمسكت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية بزمام الأمور في بلدانه الرئيسية - يتحمل المسؤولية للمشتركة عن هذه الأوضاع، إذ بدلاً من الضغط في اتجاه إعادة تشكيل العلاقات الدولية في اتجاه السلم بعد انتهاء الحرب الباردة، أذعن الأعضاء الأوروبيون لحلف الأطلسي لاختيارات واشنطن بخنوع. ويثير هذا التصرف الأسف بقدر ما أن أوروبا هي الطرف الأكثر تضرراً بمصير روسيا، فإن لتكامل الاقتصادي والسياسي لروسيا في أوروبا تمتد من الأطلسي إلى الأورال، سيحقق أكبر المكاسب لمجموع الشعوب الأوروبية. وهو يسمح بتثبيت القارة بأكملها في نظام التعاون السلمي الذي عرفته أوروبا الغربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ولا زالت روسيا تطلب الانضمام لهذا التكامل، ولكن الولايات المتحدة تصر على منع ذلك، باستبعادها عن اتخاذ أهم القرارات، حتى عندما تؤثر على منطقة مثل البلقان، تعتبر روسيا نفسها منسجلة بها لأكثر من سبب (وبالتأكيد أكثر من واشنطن، ومن أغلب أعضاء حلف الأطلسي). ويشهد الأسلوب الخجل الذي عبرت به الدول الأوروبية عن قلقها من برنامج للدفاع ضد الصواريخ الأمريكي، ثم لقبول به فيما بعد، على النتيجة الأوروبية للولايات المتحدة في الشؤون العسكرية والأمنية.

وبدلاً من مراجعة إدارة جورج دبليو بوش للسياسة المتبعة منذ نهاية الحرب الباردة بعد الأحداث للمساوية للحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فإنها زلنت من سرعة السير في هذه السياسة المرسومة منذ نهاية الحرب الباردة.

## دسما البديل للنظام العيسامي العسكري الحالي؟

وفي مواجهة هذه الأوضاع بالغة الخطورة بالنسبة لمستقبل العالم، من الحتمي أن تنشأ حركة ضغط دولية للمواطنين على صورة الحركة ضد العولمة النيولبرالية. ومن الواضح أن هناك تأخرًا واضحًا في وعي الحركات الاجتماعية بالنسبة للموضوعات العسكرية والأمنية بالمقارنة بالوعي الحاد الذي تبلور في الأيام الأخيرة بشأن القضايا البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية. فقمم الناتو، على سبيل المثال، لم تحرك أية مظاهرات ذات وزن، بما في ذلك قمة الاحتفال بالذكرى الخمسين، التي عقدت في واشنطن، في أبريل ١٩٩٩، بعكس قمم للشمالية للكبار، أو الاتحاد الأوروبي، أو اجتماعات المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية). ومن المأمول أن يتغير هذا الوضع مستقبلاً.

وهناك بديل ممكن لامتياز العالم الحالي نحو حرب باردة، وهو قيام نظام عالمي على التقيض في أسسه من ذلك الذي إختارته العواصم الغربية منذ التسعينيات. وللمبدأ الأول الذي يقوم عليه تصور تقدمي علمي للعلاقات الدولية، هو أن يكون الشرط الأول للأمن هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولما كانت الوقاية خير من العلاج، ولما كانت السياسة الصحية للمدينة، هي في القضاء على جيوب البؤس والفقر بدلاً من مضاعفة عدد قوات الشرطة، فإنه من الأفضل توجيه الاعتمادات الضخمة الموجهة حالياً للتسلح، إلى للتنمية العالمية. وإن نمل من تكرار أن هذا الحل يفرض نفسه حتى من وجهة نظر الربحية العالمية. وعلى سبيل المثال، فلو كانت "خطة للاستقرار" للبلقان قد تقرر منذ بدء التوترات في بداية التسعينيات، ربما كانت قد قادت إلى حل علمي، وكلفت أقل بكثير من العمليات العسكرية، و"خطة الاستقرار" التي تقرر مؤخراً، وهذا دون احتساب الخسائر البشرية التي لا تقدر بثمن، والتماسي التي تعرضت لها المنطقة. وعلى ذلك فالمطالبان الأولان من أجل بديل تقدمي للنظام العالمي القائم، هما: تخفيض جذري في الإنفاق العالمي على التسليح، يضمه اتفاق دولي بهذا الشأن، وإعادة توجيه "موارد السلام" المحققة لمساعدات للتنمية.

والمبدأ الثاني هو الأمن الجماعي دون استثناء أحد، ومبني على سيادة الحق، وإلغاء التحالفات والكتل. لا بد من تصفية المؤسسات الباقية من الحرب الباردة، وهي: حل حلف الأطلسي، وإلغاء المعاهدة التي تربط اليابان بالولايات المتحدة وتفكرت للقواعد العسكرية الأمريكية، وسحب القوات والأممطيل الأمريكية من أوروبا وآسيا، وبصفة عامة، سحب أية قوات أجنبية منتشرة دون لئداب محدد من الأمم المتحدة.

ويجب أن تصون الأمن العالمي هيئات للأمن الجماعي مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي للمنطقة الأوروبية الأطلسية، وبصفة عامة الأمم المتحدة بالنسبة للعالم. ويجب التمسك بأحكام ميثاق الأمم المتحدة بدقة، وتوفير القوات المسلحة التي ينص عليها الميثاق. ومن المستحسن إصلاح نظام الأمم المتحدة في اتجاه التشكيل الحالي للعالم، ولمزيد من الديمقراطية، ولكن لا يمكن اعتبار ذلك شرطاً للاحترام الكامل للأحكام الحالية للميثاق. ويجب عرض الخلافات الدولية على الهيئات القضائية الدولية، واحترام قرارات هذه الهيئات.

ويمثل هذان المبدآن الأساس الضروري لإعادة تشكيل للنظام السياسي العسكري العالمي بهدف منع الصراعات بقدر الإمكان، وضمان أمن جماعي فعال، ورداع. ونأمل ألا يشهد العالم حرباً عالمية "ساخنة" جديدة في القرن الواحد والعشرين، قبل تحقيق هذه الخطوة للأمام التي تستكمل بشكل مباشر التقدم الذي حدث في أعقاب الحربين العالميتين للنصف الأول من القرن الماضي. وخير من الأمل، يجب النضال بجدية لمنع تجربة جديدة من هذا النوع — والتي قد تكون قاضية — وفرض هذا التقدم الضروري لمستقبل العالم.

ولمא البديلين الموضحين أعلاه وهما الوفاقية أو الكبت، لختارات الولايات المتحدة "الحرب ضد الإرهاب" العنيفة كرد على الهجمات التي تعرضت لها، وهي الحجة الرسمية الأخيرة التي تستخدمها الولايات المتحدة لوضع العالم في حالة الاستعداد للحرب، بعد أن لم يعد أمام القوة "الأعظم" من خصم عالمي يناظرها في القوة. وبعد الحرب القصيرة في الخليج التي خاضها جورج بوش الأب تحت اسم "النظام العالمي الجديد"، وتحت راية الحق، والأمم المتحدة، التي كان في حاجة لفطائنها لإقناع الكونجرس الذي كان لا زال يعاني من "أعراض حرب فيتنام"، كانت للتدخلات العسكرية للولايات المتحدة خلال العقد الأخير من القرن العشرين تجري تحت ستار "التدخلات الإنسانية". وكانت أهم هذه الحروب هي حرب كوسوفو، ومثلها الحروب ضد تجارة المخدرات في أمريكا اللاتينية، وخاصة خطة كولومبيا.

ومن الآن يقع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تحت راية حرب غير محدودة — لا يخفي البعض في الولايات المتحدة أنها قد تطول مثل الحرب للباردة — ضد "الإرهابيين" الذين تعينهم الولايات المتحدة بقرارها المنفردة، وتختار بذلك، هدف حربها العدوانية للقائمة. وهكذا، بعد أفغانستان، تحدث جورج دبليو بوش عن "محور الشر" الذي يضم العراق وإيران وكوريا الشمالية، ومعها قائمة من المنظمات التي

تعتبرها شعوبها الأصلية شرعية تملأ، ولكن هذا الرئيس الذي يظن أنه يعود إلى أيام الحروب الصليبية، قد وقع عليها "الحرمان". وفي خضم ذلك، ألغت واشنطن معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية من جانب واحد، مما أغضب موسكو، وبكين بصفة خاصة.

وفي حين خفضت إدارة بوش إعانات التنمية في الميزانية القادمة إلى كل من ١%، فقد زادت الميزانية العسكرية بمقدار ٤٨ مليار دولار، وهو ما يزيد على إجمالي الميزانية العسكرية لليابان، أو حتى للقيمة الحقيقية للميزانية العسكرية لروسيا، طبقاً للتقديرات الغربية. وبلغت الميزانية العسكرية للولايات المتحدة للعام ٢٠٠٢-٣٧٩.٠٠٣ مليار دولار، أي ما يساوي مجموع الميزانيات العسكرية للبلدان الخمسة عشر التالية لها في ترتيب القوة العسكرية في العالم، وهو ما يساوي كذلك، الناتج المحلي الإجمالي لروسيا!

وتحمل هذه الأرقام الدلالة للصحة على برنامج الولايات المتحدة، الذي يمكن التنبؤ بأنه سيتسبب في فقدان الأمن العالمي إذا منُح له بالتحقق كما يريد أصحابه، دون أن يواجه مقاومة شعوب العالم، ولولها للشعب الأمريكي.

## مراجع حول الموضوع

- . ACHAR G., Le Choc des barbaries, Paris, Ed. Complexes, 2002.
- . Geopolitique militaire et commerce des armes dans le Sud, Alternatives Sud, vol.V (1998) n°2.

## الجزء الثالث

### هجم التحديات:

### تأملات حول أصل وسير المقاومات والنضالات

بعد أن درسنا أوضاع المقاومات والنضالات في أنحاء العالم طبقاً للتوزيع الجغرافي، وفي بعض القطاعات الرئيسية، نقدم الآن بعض التأملات حول أصول الظواهر التي حللناها آنفاً. يهدف هذا الجزء إلى إعادة النظر إلى المعطيات العملية في إطار تحليل اقتصادي، اجتماعي، سياسي، ثقافي أكثر شمولاً وعالمية. وبوضع الحركات المتنوعة في إطار النظام المتكامل، يمكننا تحديد موقعها في ظل عولة النضال الاجتماعي من أجل عولة بديلة.

## ١- البعد الاقتصادي \*

يدخل منطق التراكم الرأسمالي في صراع مع الأهداف الاجتماعية للجنس البشري. وتنمو أبعاده المدمرة للطبيعة والإنسان بنفس نمو أبعاده الخلاقة. ولدت الأزمة البنيوية التي تلت انهيار الأشكال المعقنة للثلاث لما بعد الحرب العالمية الثانية (للتفاهم الاجتماعي في البلدان المصنعة — أي الكينزية، والاشتراكية، والتنمية الوطنية في بلدان العالم الثالث)، إلى المشروع النيولبرالي، الذي يمثل مرحلة عدوانية بشكل خاص للرأسمالية المعاصرة. ويسيطر الرأسمال المالي، وتضعف قدرة الدولة على التحكمين، ويزداد تركيز القرارات الاقتصادية، مما يخلق اقتصاداً عالمياً ذا سرعات مختلفة. وتؤدي العولمة، والخصخصة لمجالات مترابطة من لوجه النشاط الجماعية، إلى استقطاب أشد سواء في داخل جميع المجتمعات، أم في العلاقات بين المركز والهامش.

تجري الأحداث التي وصفناها سابقاً في إطار للرأسمالية للعولمة، وهي واقع معقد ومتغير، وهي السياق المعاصر للحركات الاجتماعية، والنقاءاتها. ولهذا فمن المهم تحليلها.

### أ- مرحلة جديدة للرأسمالية

لرأسمالية نظام دائم للتغير، وبمعدلات أسرع نسبياً من الأنظمة السابقة عليها والتي كانت تنسم بالثبات الكبير. ولذلك فمن الضروري تحديد الجديد في النظام في كل لحظة معينة، حتى يمكن إجراء التحليل الصحيح والتحرك الفعال. وهذه التحولات، التي تتخذ أحياناً شكلاً كينياً، تبقى على الدول، في إطار المنطق الأساسي للرأسمالية.

ويضع الخطاب السائد للرأسمالية للخيالية الاختراعات للتكنولوجيا كأساس لفرص التقدم، كما ينسب للمنافسة بين رؤوس الأموال في الأسواق الفضل في تجسيد هذا الواقع. وهذا التقدم المادي يخلق بدوره مزايا عامة تعود بدورها، حسب رأيهم، بالفتاة على جميع فئات المجتمع، وتجذر الديمقراطية، وتحقق السلام العام، ويؤدي التوسع العالمي للنظام إلى منح جميع الشعوب فرصة الاستفادة من هذا الانتصار

\* سمير أمين

لنهائي "الرشاد" (نهاية للتاريخ). ويصل الخطاب المعقد إلى أنه ليس هناك من بديل (معقول). ويجب، كما يكفي، إخضاع جميع مظاهر الحياة الاجتماعية للمنطق وحيد الجانب لرأس المال.

## ١- تاريخ الرأسمالية

وتاريخ الرأسمالية للقائمة بالفعل يُكتَب هذا الخطاب الأيديولوجي الذي لا يستند لأسس علمية، بل إنه يُسفر عن صراع دائم بين منطق للتراكم الرأسمالي وملطق المصالح الأخرى (الاجتماعية والوطنية). وهو يكشف كذلك أن الأبعاد التتميرية للمنطق الأحادي للرأسمالية تنمو بنفس معدل أبعادها للخلافة والتي لا تنفصل عنها. والمجتمعات الحقيقية تواجه لذلك، في كل لحظة بدائل مختلفة عليها أن تختار بينها، كما أن عليها أن تتخيل على المدى البعيد نظاماً آخر يحررها من التدمير الكامن في طبيعة للتوسع الذي لا نهاية له للرأسمالية. والجديد الذي يظهر في لحظة معينة من هذا التطور، يجب أن يُدرس في هذا الإطار التحليلي الانتقادي.

## ٢- بزوغ الرأسمالية

لقد انتظم العالم الحديث حول نظام جديد، هو الرأسمالية، من عام ١٥٠٠. وخلال أعوام الرأسمالية التجارية للثلاثمائة (١٥٠٠-١٨٠٠)، أرست أوروبا الأطلسية، التي أخذت زمام المبادرة، نظامها الخاص، كما قوضت في نفس الوقت النظام القديم، وذلك بإحلال التجارة عبر المحيطات التي تسيطر عليها، محل للتجارة عبر الطرق البرية (المسماة طرق الحرير) التي كانت سائدة في الحقبة السابقة. وهكذا وضعت الأسس لما عُرف في القرن التاسع عشر، بالنظام الاقتصادي الرأسمالي. وهذا النظام أفرز ظاهرة ذات أبعاد عملاقة لم يسبق لها مثيل، وهي الاستقطاب على مستوى العالم. وكان القرن العشرون هو في أعليه قرن التمرد ضد هذا النظام الاقتصادي في بعده، أي في أسسه القائم على العلاقات الرأسمالية (بالتورات الاشتراكية)، وفي أسسه القائم على الاستقطاب المعني (الذي صلت على تقويضه ثورات لتحرير الوطني في آسيا وأفريقيا، والحركات الثورية في أمريكا اللاتينية). وقد تتابعت خلال القرن عدة مراحل من الرأسمالية.

### ٣- الليبرالية القومية للاحتكار

يمكن وصف النظام الاقتصادي الرأسمالي في المرحلة قرب نهاية القرن التاسع عشر (١٨٨٠-١٩٤٥)، "بالليبرالية القومية للاحتكار". وتعني بالليبرالية، من جهة، التأكيد المزدوج للدور المهيمن للأسواق (للمراكز الاحتكارية) التي يفترض أنها تقطن الاقتصاد بنفسها في إطار سياسات الدولة المعنية للمطابقة في تلك الحقبة، ومن جهة أخرى، ممارسات الديمقراطية السياسية البرجوازية. أما القومية فتشكل هذا النموذج الليبرالي، وتمنح الشرعية لسياسات الدولة التي تعطي الأسس للمنافسة داخل النظام العالمي. وبدورها، تتمحور هذه السياسات حول تكتلات مهيمنة محلية تدعم سلطة رأسمال الاحتكارات المسيطر عن طريق التحالفات المختلفة مع طبقات وفئات متوسطة و/أو أرستقراطية، وت عزل الطبقة العاملة للصناعة.

وتبدأ أزمة النظام الليبرالي القومي مع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٨) التي أثبتت أن هذا النظام أبعد ما يكون عن وضع الشروط لعلامة سلمية. وفي أعقاب الحرب حاولت سلطات رأس المال المسيطرة فرض وصفها لليبرالية ضد جميع الظروف. وأدى هذا لظهور الانحراف الفاشستي الذي تخطى عن الوجه الديمقراطية للنظام، ولكنه لم يتخل عن القومية (بل ضاعفها في الواقع)، ولا عن الحلول الوسط للدخالية التي قوت من سلطة الاحتكارات.

### ٤- دولة الرفاهية

وحل نظام جديد محل الليبرالية القومية منذ ١٩٤٥، وساد العالم حتى عام ١٩٨٠. فقد غيرت الحرب العالمية الثانية، بالانتصار على الفاشية، توازن القوى لمصلحة الطبقات العاملة في الغرب (وقد اكتسبت هذه الطبقات شرعية، ووضعا لم تحققهما من قبل)، وشعوب المستعمرات التي تحررت، وبلدان الاشتراكية القائمة بالفعل (المسوفيتية). وهذا السقوازن الجديد للقوى كان الأساس لقيام دولة الرفاهية، ودولة التسمية الوطنية في العالم الثالث، واشتراكية الدولة القائمة على التخطيط. ويوصف النظام الاقتصادي لتلك الفترة بأنه "اجتماعي قومي"، يعمل في إطار عولمة تحت السيطرة. ويسمح للتشابه بين الأهداف الأساسية لدولة الرفاهية، وبين أهداف التحديث والتصنيع لبلدان العالم الثالث التي استقلت (مشروع بلاندونج لآسيا وأفريقيا، ومشروع إحلال المنتجات المحلية لأمريكا اللاتينية)، بوصف هذا النظام بالسيادة على مستوى

العالم باستثناء المنطقة السوفييتية. ومن وجهة نظر بلدان العالم الثالث، كان الأمر يعني "الحاق" عن طريق الاثخراط الفعال والمنظم، في نظام عالمي في حالة توسع.

#### ٥- النظام الاقتصادي العالمي الجديد

وضع للنظام الاقتصادي والمالي البديل الذي قام في عام ١٩١٧، أي نظام الاشتراكية للقائمة بالفعل (السوفييتية) لنفسه هدفين وهما: "الحاق بالمتقدمين"، و"التغيير"، عن طريق تخطيط الدولة المركزية، المنعزلة عن النظام العالمي. وأدى تخطيطه الذي عبر عنه رفضه لأكباع الطريق للديمقراطي لبناء الاشتراكية، إلى انهياره (في حالة بلدان شرق أوروبا، والاتحاد السوفييتي السابق)، أو انزلاقه نحو للرأسمالية (في حالة الصين). ومع فشل المزيج للنظام السوفييتي، والشعبوية القومية في بلدان العالم الثالث، تحققت الظروف لتسمح لرأس المال المكدس بإقامة نظام جديد يسمى بالنيولبرالية المعولمة. وإذا كانت الاختيرالات الاجتماعية والاقتصادية المتشددة تهيمن على الخطاب النيولبرالي المعولم، فإنها تطبق في كثير من الأحيان في تناقض صارخ مع المبادئ التي تستند إليها، وتبقى العولمة المنشودة مقوصة. فالخطاب عن فضائل العنصرية، لا يكاد يخفي الممارسات الرأسمالية لحماية الاحتكارات، في حين يلغي التأكيد على التدهور في المستقبل (مصحوباً بالتوريق أي تحويل القيم إلى أورو ق مالية يجرى تداولها في البورصة) أي خطاب بشأن البيئة. وأخيراً، فعلى الرغم من التأكيد على مبدأ عدم التمسك بالقومية، فإن القوى للعظمى (وبخاصة الولايات المتحدة) تؤكد باستمرار على إبراز قوتها في جميع المجالات وخاصة العسكرية والاقتصادية.

#### ٦- طبيعة العلاقات الاجتماعية

تأسست جميع النماذج المتتالية للنظام الرأسمالي على نظرة إمبريالية للعالم في تناغم مع الرأسمالية التي كانت دائماً ذات طبيعة غير متساوية واستقطابية على المستوى العالمي. وفي خلال المرحلة الليبرالية القومية للاحتكار (١٨٨٠-١٩٤٥)، صارت الإمبريالية، التي يجب النظر إليها بصيغة الجمع، مرافقة للصراع بين القوى الإمبريالية. وفي المقابل، تتميز المرحلة الاشتراكية، والوطنية لما بعد الحرب (١٩٤٥-٨٠)، باللقاء استراتيجيات الإمبريالية القومية، مصطفة تحت هيمنة الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى بترجع الإمبريالية التي اضطرت إلى التخلي عن مناطق الاشتراكية للقائمة بالفعل (الاتحاد السوفييتي، وأوروبا الشرقية، والصين)، والتفاوض

مع حركة التحرر الوطني حول شروط بقائها في تخوم آسيا، وأفريقيا، وأمريكا. ومع انهيار الاشتراكية القائمة بالفعل، والنظم الشعبية الراديكالية في العالم الثالث، عادت الإمبريالية لهجوم مرة أخرى.

وتتميز ثلاثة أرباع القرن العشرين بإدولة مشروعات للحلق وللتحول الراديكالية بدرجة لو بأخرى للتخوم، والتي صارت ممكنة بفضل تفكك العالمية للبرالية الخيالية "العصر الذهبي". ولكن الأمر احتاج إلى ثلاثين عاماً (١٩١٤-٤٥)، وحرابين عالميين، والأزمة الطاحنة لأعول الثلاثينيات، وثورتين عظميين (الروسية والصينية)، وهبة عامة في آسيا وأفريقيا، والاضغوط الثورية في أمريكا اللاتينية، حتى يتغير ميزان القوى الذي سمح بالنكتاتورية المطلقة "العصر الذهبي"، لمصلحة الطبقات العاملة والشعوب، بعد الانتصار المزدوج للديمقراطية على الفاشية، وللشعوب على الاستعمار القديم. وهذا يعني أن علاقات القوى الملائمة لرأس المال التي تميز المرحلة للرامنة لن يكون من "السهل" تغييرها. فالتحديات التي تولجها الحركات الاجتماعية التي ترافض الخضوع لعلاقات القوى هذه كبيرة.

إنّ فما شكّل النصف الثاني من القرن العشرين، كان علاقات قوى اجتماعية ودولية، أقل سوءاً بالنسبة للطبقات العاملة والشعوب، مما اضطر رأس المال إلى التآكل مع المنطق الذي يخدم مصالح هذه الأخيرة. أما الأزمة التي تلت ذلك (١٩٦٨-٧٥)، فهي التي واكبت تآكل ثم انهيار مرحلة النمو السابقة. والمرحلة التي نمر بها إذن، والتي لم تكن بعد، ليست مرحلة بناء نظام عالمي جديد، كما يحلو للبعض أن يردد، وإنما هي مرحلة من الفوضى أهد ما تكون عن تجاوزها. والسياسات المطبقة في هذه الظروف لا تعبر عن استراتيجية إيجابية لتوسع رأس المال، وإنما تحاول فقط احتواء الأزمة. ولكنها لن تنجح في ذلك لأن المشروع "التلقائي" لنابع من السيطرة المباشرة لرأس المال، في غياب الأطر التي تفرضها قوى المجتمع برود أفعالها المتناسكة والفعالة، يبقى مجرد خيال، وهو إدارة للعالم عن طريق ما يدعى "السوق"، أي المصالح المباشرة قصيرة المدى لقوى رأس المال المسيطرة.

والتاريخ الحديث إذن، عبارة عن مراحل من النمو على أساس نظام ثابت من الستراكم، تتبعها فترات من الفوضى. وفي المراحل الأولى من هذا الدرع، كما كان الحال في مرحلة النمو التي تلت الحرب العالمية الثانية، يعطي تسلسل الأحداث الانطباع بالانتظام نظراً لثبات العلاقات الاجتماعية والدولية التي يقوم عليها بناؤها، وهكذا بعيد النظام إنتاج هذه العلاقات بدنياميكيته الداخلية. وفي هذه المراحل تظهر

قوى تاريخية فاعلة ومحددة (طبقات اجتماعية فاعلة، ودول وأحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية مهيمنة)، تبدو ممارستها ثابتة، ويمكن التنبؤ بردود أفعالها في جميع الأحوال تقريباً. وتتمتع الأيديولوجيات التي تحركها بشرعية تبدو فوق الطعن وفي مثل هذه اللحظات، إذا تغيّرت الظروف، تبقى الأبنية ثابتة، ويمكن التنبؤ بالتطورات، بل يتم ذلك بسهولة.

ويظهر الخطر عند السير بهذه التنبؤات أبعد من اللازم، بفرض أن هذه الأبنية أبدية، وتعتبر عن "نهاية التاريخ". ولكن تتلفضات الرأسمالية تعمل عملها للدروب تحت الأرض، وفي يوم ما تنهار هذه الأبنية التي قيل إنها ثابتة. وعندها يدخل التاريخ مرحلة قد يطلق عليها فيما بعد أنها مرحلة "انتقالية"، ولكنها في حينه، تعتبر مرحلة انتقال لنحو المجهول، لأنها مرحلة تتبلور فيها قوى تاريخية جديدة، تتحسّس ممارسات جديدة، تملحها شرعية عن طريق خطاب أيديولوجي جديد، قد يكون مرتبطاً في أول الأمر. ولا تظهر العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تحدد هذه الأنظمة لما بعد الانتقال، إلا بعد نضج هذه العملية من التغيرات الكيفية بما فيه الكفاية.

#### ٧- أزمة بنويوية

لقد انطوت صفحة مرحلة النمو للمزاج للتنمية للقرن العشرين، ولدى انهيار النماذج الثلاثة للتراكم المقتن لما بعد الحرب، إلى ظهور أزمة بنويوية للنظام (١٩٦٨-٧١) تنكّر كثيراً بأزمة نهاية القرن التاسع عشر. فهيبت معدلات الاستثمار والنمو إلى نصف ما كانت عليه من قبل، وتضاعفت أرقام البطالة، وازدادت حدة الإفقار واللامساواة على جميع المستويات القومية والدولية. وكان للتعبير عن الأزمة هو الاقتدار إلى وجود منافذ لإعادة استثمار أرباح الاستغلال في أوجه مربحة تساعد على زيادة الإنتاج. وأصبح للتصرف في الأزمة يعني إيجاد "منافذ أخرى" لهذا الفائض من رؤوس الأموال المتحركة، حتى لا تهبط قيمتها بشكل كبير. ولكن الحل الحقيقي للأزمة كان يقتضي، بالعكس، تعديل القواعد الاجتماعية التي تنظم توزيع الدخل، والاستهلاك، وتوجيه قرارات الاستثمار، أي بعبارة أخرى، مشروعاً اجتماعياً - متمسكاً - بديلاً عن ذلك المبني على الربحية دون غيرها.

وإذا كانت إدارة الأزمة قد جلبت الكوارث للطبقات العاملة وشعوب التخوم، فلم نتاجها لم تكن كذلك للجميع، فقد كانت مربحة تماماً لرأس المال السائد. فعمد المعاولا في التوزيع الاجتماعي للدخل، التي ازدادت بسرعة غريبة في كل مكان تقريباً، إذا

كانت قد خلقت الكثير من الفقر، والهشاشة، والتهميش للبعض، فقد خلقت كذلك، الكثير من المليارديرات الجدد، وهم الذين "يهتفون بحياة العولمة السعيدة". وهذه الأزمة الليبيرية الجديدة، مثل سابقتها، تواكب ثورة تكنولوجية ثالثة، تغير بعق أساليب تنظيم السمل، الأمر الذي يضاعف من فاعلية الأشكال السابقة لنضال العمال والشعوب وتنظيماتها، ومن هنا شرعية هذه الأشكال من النضال.

ولم تصل الحركة الاجتماعية المفتتة بعد لأسلوب للتطور القوي بما يكفي لمواجهة التحدي، ولكنها حققت اختراقات مذهبة في بعض الاتجاهات التي نثرها: ومنها ظهور لنساء بقوة في الحياة الاجتماعية، وارتفاع الوعي بتمير البيئة، الذي وصل لأول مرة في التاريخ، لأبعاد باتت تهدد الكوكب بأكمله. وخلال بضع سنوات تقوت الصراعات الاجتماعية - حتى إن كانت لا زالت في مرحلة الدفاع عن المكتسبات في مواجهة هجوم رأس المال. وحجم هذه الحركات، التي تقصع عنها سيائل وبورتر ليجري، تفلق من الآن السلطات القلقة.

وفي ضوء هذا القلق علينا أن نتأمل الهجوم المضاد للسبعة الكبار (ثمانية الآن). فما هم اليوم، ولجأة يغيرون من لهجتهم، وهكذا يعود تعبير الثقتين، الذي كان ممنوعاً حتى عهد قريب، إلى الظهور في قراراتهم: فيجب ثقتين حركة رؤوس الأموال الدولية! واقتراح جوزيف ستيجليتز، كبير المستشارين الاقتصاديين للبنك الدولي، بدء الحوار حول "ما بعد وفاق واشنطن"، كما نشر كتاباً بعنوان "العولمة وآثارها السيئة". أما المضارب الكبير جورج سوروس، فقد أصدر كتاباً بالعنوان الموحى: "أزمة الرأسمالية العالمية - أصولية الأسواق"، الذي يعتبر بمثابة مرافعة من أجل "حملة الرأسمالية من الليبرالية". ولكن واعي، فالأمر لا يبدو كونه استراتيجية تهدف لتحقيق ذات الأهداف، وهي تمكين رأس المال المسيطر للشركات متعددة الجنسية من الاحتفاظ بسيطرته. ولكن علينا ألا ننقل من خطورة هذا الهجوم المضاد، فالكثيرون من حملي النوليا سينقلونه. والبنك الدولي، يجتهد منذ سنوات لاستخدام المنظمات غير الحكومية، والجهات الدينية، لخدمة خطابه بشأن "الحرب ضد الفقر".

وفي خضم هذه الأوضاع من الفوضى، تحاول الولايات المتحدة أن تؤكد هيمنتها العالمية، وأن توفق النظام العالمي في أبعاده الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مع هذه الهيمنة. ويجب على الحركة الاجتماعية أن تعطي الاهتمام لما هو "جديد" في النظام الرأسمالي اليوم، وهي تحاول أن تنفع للأمام بدائل لرأس المال، الذي يحاول بدوره، أن يستخدم هذا "الجديد" لمصلحته الخاصة. والمؤكد أنه ليس من السهل، في خضم

تعقيدات الواقع، الفصل بين "الجديد" الذي ينتمي إلى الاتجاهات العميقة في المدى الطويل، وبين "الجديد العابر" الذي ينتمي للحظة لإدارة الأزمة. وكلا المجموعتين من الظواهر حقيقية. فهناك الجانب: "الأزمة وإدروتها"، والجانب: "تحولات النظام القائم".

#### ٨- الرأسمالية والتكنولوجيات الجديدة

تمثل الثورة العلمية والتكنولوجية الجارية وحقيقتها المهمة في المدى الطويل، وأثرها على أسلوب تنظيم العمل، وعلى للعلاقات الاجتماعية، وعلى ثقافة مجتمعات الغد، اللبنة الصلبة غير القابلة للجدل "لجديد الحقيقي". وهذه لثورة المعاصرة (والمعلوماتية على رأسها) ذات أثر عميق، يؤدي لإعادة هيكلة أنظمة الإنتاج (خاصة عن طريق تسهيل التوزيع الجغرافي لأجزاء الإنتاج التي يجري التحكم فيها من بعد). ومن هنا يحدث انقلاب عميق في أنظمة العمل. وبدلاً من خط الإنتاج المتكامل (طريقة تايلور)، تحل أشكال جديدة تغير بعمق من هياكل الطبقات الاجتماعية، وفهمها لمشاكل تقسيم سوق للعمل، وهذا تحول سيؤثر على المدى الطويل.

ومع بقاء المجتمع الطبقي ... فهذه التحولات لا تلغي الطبقات بأي شكل ... فإن شكل الطبقات يتغير بما يوحى، في بعض الأحوال، بإغفالها، أو نوبتها ضمن حقائق أخرى، كما في اللحظة الحالية. والنتيجة أن أشكال التنظيم الاجتماعي التي تعبر عن طريقها مشروعات كل من الطبقات، وصراعاتها، تتأثر هي الأخرى بعمق بالثورة التكنولوجية. وهنا كذلك يجتمع الأحسن والأسوأ، حيث يبقى مدى لية ثورة تكنولوجية ملتبساً. وفضلاً عن ذلك، فإن تطور قوى الإنتاج - وهي في نفس الوقت قوى مدمرة - قد بلغ مرحلة تغير من مدها بشكل كفي، وبهذا تولدنا بشروط جديدة. وترسنة الأسلحة النووية تكفي لوضع حد نهائي لجميع أشكال الحياة على الكوكب، وهذه الحقيقة الجديدة تفرض ضرورة تفكيكها بالكامل. ولكن حلف الأطلسي اتخذ الموقف المضاد بالعودة إلى مبدأ حل الخلافات السياسية باللجوء للحرب.

وفي مجالات أخرى مثل البيوتكنولوجيا، تسمح المعارف العلمية بأضرار لا يُعرف مداها، ولذلك يجب استخدامها تحت إشراف المجتمع، فهذا هو السبيل الوحيد لضمان سيادة المبادئ الأخلاقية الضرورية لبقاء الإنسانية. وهنا يدخل عنصر المحافظة على البيئة في الحسبان للمرة الأولى في تاريخ الإنسانية يصبح خطر التدمير للأعكسوس لإطار الحياة على الكوكب حقيقة واقعة. ولا يمكن تصور أن مشروعاً مجتمعياً يتجاهل هذه الحقيقة يمكن أن يكون مستداماً، ولكن للرأسمالية، مهما

كان شكل تنظيمها، غير قادرة على الرد على هذا التحدي. وهذا يرجع ببساطة إلى أن للرأسمالية تقوم على منطق الحسابات قصيرة المدى (يضع سنوات على الأكثر)، كما يعبر عنه "حساب استهلاك المستقبل"، في حين أن أخذ مشكلتنا هذه في الاعتبار، يقتضي حسابات للمدى الطويل جداً. وبروز مشاكل البيئة الحالية دليل على أن الرأسمالية كشكل من أشكال الحضارة يجب تخطيها، الأمر الذي لم يكتشفه إلا القليل من "الخضر".

#### ٩- اختفاء الدولة، وتمويل الاقتصاد (التوريق)

كثير من الظواهر الواضحة بطبيعتها، تحتاج مع ذلك، إلى قراءة تكشف طبيعتها العميقة أكثر منها دافئة. وقد نضع تحت هذا العنوان موضوع "اختفاء الدولة"، وتمويل للرأسمالية". والأدبيات المساندة تدعي أن الشركات الكبرى قد اكتسبت من الاستقلال عن الدولة ما يجعلها لللاعب النشط، المسيطر، الوحيد، لمرحلة جديدة دائمة من الرأسمالية. ويسعد المنظرون للنظام بهذا الادعاء، ويجهون بهذا الشأن خطاباً معادياً للدولة في جميع الاتجاهات.

والشركات الكبيرة متعددة الجنسية، لا زالت شركات قومية (خاصة فيما يتعلق بملكيتهما والتحكم في رأسمالها)، ولكن نشاطها يتعدى حدود بلادها الأصلية، وهي تحتاج باستمرار للتأييد للفعال والإيجابي لدولتها. ومع ذلك فقد بلغت من القوة ما يسمح لها بتطوير استراتيجيتها الخاصة للتوسع خارج (وأحياناً ضد) منطق وسياسات دولتها، وهي لذلك تطمح إلى إخضاع هذه الأخيرة لاستراتيجيتها الخاصة. والخطاب الليبرالي المعادي للدولة بالذات، يخفي هذا الهدف ليؤكد شرعية منطق الدفاع عن المصالح الخاصة التي تمثلها هذه الشركات دون غيرها. و"الحرية" التي يطالبون بها لا تشمل الجميع، بل هي حرية هذه الشركات أن تحقق مصالحها على حساب الآخرين. وبهذا المعنى، فالخطاب الليبرالي أيديولوجي تماماً وخادع.

لما التمويل (التوريق) فظاهرة وقتية بالأكثر، فهي من نتائج الأزمة، فلتأني رأس المال الذي لا يجد له مفعلاً في تومع نظام الإنتاج، يمثل خطراً كبيراً للطبقة المسيطرة، وهو فقدان قيمة رأس المال. ولذلك تفرض إدارة الأزمة إيجاد مآخذ مالية تمنع حدوث أسوأ الاحتمالات، ولكن عملية الهروب إلى الأمام التي تتخذ شكل "التمويل" (أو التوريق)، لا تسمح "بالخروج" من الأزمة بل بالعكس، فهي تحبس الاقتصاد في حركة

حازونية واحدة، لأنها تزيد من حدة اللامساواة في التوزيع، وتعرض على الشركات أن تدخل في اللعبة المالية.

إن الأزمة الكبرى التي ستأخذ شكلاً غير متوقع (انهيار اليورصات؟) لا زالت في حكم الغيب. والردود السياسية على حالة الفوضى التي مسترتب عليها — شعبية رجعية جديدة، أو مزيد من تجزؤ اليسار — لا زالت هي كذلك في حكم الغيب. ومع ذلك فهذه الردود هي التي ستتوقف عليها هياكل نظام المستقبل، وعلى الحركات الاجتماعية أن تستعد لذلك. وفي الوقت ذاته، خلقت عملية "التوريق" للفرصة لموجة من تركيز رأس المال، ففي عشرين عاماً، ارتفع حجم الأصول التي دخلت في عمليات الاندماج سبعة مرات. والأغلب أن هذه المرحلة من تركيز رأس المال أن تعود للقهقري، وهي تثير أكثر من أي وقت مضى التساؤل حول شرعية مثل هذا التركيز لسلطة القطاع الخاص (وممارساته الخفية، أي غير الديمقراطية)، الذي يقوم بوظائف كان الواجب أن تعود إلى السلطة العامة، وهو الضمان الوحيد لتمر من الشفافية.

وتعمل الإدارة الاقتصادية للأزمة بشكل منتظم، على "إلغاء التقييد"، وإضعاف "تصلب" النقابات، بل تفكيكها إن أمكن، وتحرير الأجور والأسعار، وتخفيض الخدمات العامة (وخاصة الدعم لأسعار الضروريات، والخدمات الاجتماعية)، والخصخصة، وتحرير العلاقات مع الخارج، إلخ. ولكن "إلغاء التقييد" تعبير مضلل، لأنه لا يوجد سوق غير مقنن إلا في الاقتصاد الخيالي في تصورات الاقتصاديين النظريين. فجميع الأسواق مقننة، ولا تعمل إلا إذا كانت كذلك. وللتساؤل الوحيد هو معرفة من الذي يقننها، وكيف يجري ذلك. وخلف تعبير "إلغاء التقييد" تختلي حقيقة غير معترف بها، وهي للتقييد الأحادي الجانب للأسواق بمعرفة رأس المال المسيطر. ومن المفهوم أن التحرير المعني هنا، يحصر الاقتصاد داخل حازون مغلق من الركود، ولا يمكن التحكم فيه على المستوى العالمي، وبضاعف من الصراعات التي لا يستطيع حلها، ولكنه يرتبط بالتردد شبه العقائدي، بأن الليبرالية تمهد للتنمية (في مستقبل غير محدد) يقال إنها "صحية".

والعولمة الرأسمالية تشترط إدارة الأزمة على هذا المستوى، وهذه الإدارة عليها أن تولجها للفائض الهائل من رؤوس الأموال العائمة التي تخضع الآلة الاقتصادية لمعيار الربح المالي دون غيره. وتمثل حرية تحويل رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، وتعويم أسعار العملات، ومعدلات الفائدة المرتفعة، والعجز في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة، والديون الخارجية للعالم الثالث، وعمليات الخصخصة،

تمثل جميعها ميواسة منطقية بالكامل، توفر لهذه الأموال العائمة، المخرج بالهروب إلى الإمان إلى مجال الاستثمار في المضاربات، وبذلك يستبعد للخطر الأكبر وهو انخفاض الكبير لقيمة فائض رأس المال هذا. وظهر الحجم الكبير للضائقة الفاجعة عن هذه الحركة المستمرة، وغير المستقرة لهذه الأموال ببشاعة في الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٧. والمنطقة، التي تتميز بمعدلات عالية للانحيار، لم تكن بحاجة لرووس الأموال الأجنبية للعائمة، ولكن هذه الأخيرة، كانت تعلم أنها تمول ظاهرة تضخمية عقلية مفتعلة، حققت منها أرباحاً طائلة عجيبة، تاركة وراءها اقتصادات ومجتمعات مخربة. وقد قدمت الكثير من الاقتراحات بهذا الصدد لفرض ضرائب على التقلبات المالية المضاربة (مثل ضريبة تويين)، والإجراءات الواجب اتخاذها لإلغاء دور "الجنات الضريبية".

#### ١٠- العولمة الممتدة

والعولمة التي تقدم إلينا على أنها فترة كافية تحققت فعلاً، يجب أن تبقى محل تساؤل، فهناك اتجاه واضح لإحلال اقتصاد معلوم محل الاقتصاد الدولي المراحل السابقة للرأسمالية. ولكن عملية تفكيك الأنظمة الإنتاجية المركزية الوطنية لا زالت جزئية ونسبية، ولا يظهر العيان منطق نظام إنتاجي عالمي بديل. وغياب سلطة سياسية قادرة على إدارة للنظام المعمول (الذي ينشأ بشكل فوضوي)، و تتمتع بشرعية مساوية لشرعية الدول الوطنية، يمثل تنافساً رئيسياً للعصر الحالي، لا يبدو على وشك الحل، فما نراه اليوم، هو مجرد خضوع مؤقت لهيمنة الولايات المتحدة.

والعولمة كما هي في الواقع، تأخذ شكل أرخبيل مبعثر في محيط ويتراوح تركيز الجزر في هذا الأرخبيل من جهة لأخرى، فهي مركزة في المناطق المركزية حيث توجد للشركات متعددة الجنسية، ومتوسطة في التخوم المتقدمة في التصنيع الحديث، ومخلطة في تخوم "العالم الرابع". ولا شك أن سلطات الدولة تتعرض للضغط من أعلى، من جانب للعولمة، ومن أسفل، من جانب سلطات محلية قادرة على التصرف كلاصحين مستقلين في إطار العولمة. ويبقى أن هذا الأرخبيل من تحت-الأنظمة المعمولة، لا يخضع لأي منطق جماعي يمنحه متمسكاً من أي نوع. وفضلاً عن ذلك، فإن ميراث المرحلة السابقة لما بعد الحرب (١٩٤٥-١٩٥٠)، قد أدى بالدقة إلى لنقسام العالم القديم "غير المصنع" (التخوم الكلاسيكية لمرحلة ١٨٨٠-١٩٥٠)، إلى ثلاثة أقسام متميزة.

ويضم القسم الأول البلدان الاشتراكية السابقة لأوروبا الشرقية، والصين، وكوريا، وتايوان، والهند، والبرازيل، التي نجحت في بناء أنظمة إنتاجية وطنية (أي يمكن أن تصبح "منافسة"). ويضم القسم الثاني البلدان التي دخلت مرحلة التصنيع، ولكنها لم تنجح في بناء أنظمة إنتاجية وطنية، مثل البلدان العربية، وجنوب أفريقيا، وإيران، وتركيا، وبلدان أمريكا اللاتينية، وقد توجد بهذه البلدان مؤسسات صناعية "منافسة" (خاصة بفضل الأيدي العاملة الرخيصة)، ولكن ليست لديها أنظمة منافسة. أما القسم الثالث، فيضم البلدان التي لم تدخل الثورة الصناعية، وهي لا تكون "منافسة" إلا في المجالات التي تمتلك فيها مزايا طبيعية، مثل المناجم والبترو، والمنتجات الزراعية الاستوائية.

والعمولة لا تستطيع بأي شكل أن تصل بالمجموعة الأولى إلى وضع "المراكز الجديدة"، المتطورة بالكامل بالمعنى الرأسمالي، ومن باب أولى بقية المجموعات، ذلك أنه حتى في البلدان التي بلغ فيها التصنيع درجة متقدمة، فإن التخوم تحتوي دائماً "احتياطات" ضخمة. وهذا يعني أن جانباً كبيراً من القوى العاملة بها، تعمل (عندما تعمل) في مجالات ذات إنتاجية منخفضة، والسبب في ذلك، أن سياسات التحديث (أي محاولات "للحاق")، تفرض اختيار تقنيات حديثة (الضمان فاعليتها، بل منافستها)، وهذه التقنيات تستدد الكثير من الموارد (رأس المال، والأيدي العاملة الفنية). ويزداد هذا التشوه خطورة عندما يقترن بتفرقة متزايدة في توزيع الدخل.

وفي ظل هذه الظروف، يكون من المستحيل أن تمتص الأنشطة الحديثة الاحتياطات الكبيرة من العمالة ذات الإنتاجية المنخفضة. أي أن التخوم المتحركة، ستبقى تخوماً، أي مجتمعات تحتوي كل التناقضات الرئيسية التي تنتج من تولد بؤر حديثة (مهما كانت كبيرة) محاطة بمحيط غير حديث. وتساعد هذه التناقضات على الإبقاء عليها في أوضاع تابعة للاحتكارات الخمسة لبلدان المركز. وهكذا تتأكد صحة الفرض القائل بأن الاشتراكية وحدها هي التي يمكن أن تحل مشاكل هذه البلدان. مع ملاحظة أن الاشتراكية هنا، لا تعني شكلاً محدداً يُزعم أنه نهائي، وإنما حركة يتمحور حولها تضامن للكافة، تدفعها استراتيجيات شعبية تحقق التحويل التدريجي للمنظم المحيط من الاحتياطي إلى البؤر الحديثة بوسائل متحضرة وإسمائية، وهذا يفترض فك الارتباط، أي إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق هذه المرحلة الوطنية الشعبية الطويلة من الانتقال.

وماذا إذن عن المناطق المهمشة؟ هل هي ظاهرة غير مسبقة في التاريخ؟ أم بالعكس هي التعبير عن اتجاه دائم للتوسع الرأسمالي، اتجاه توقف اللحظة في التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب توفر مناخ أقل عداءً للتخوم في مجموعها؟ لقد أدى هذا الوضع الاستثنائي لقيام "تضامن" للعالم الثالث (في صراعه ضد الاستعمار، ومطالبته بالنسبة لمنتجاته الأولية، وإيراثه السياسية لغرض التحديث/ للتصنيع، الأمر الذي عارضته القوى الغربية)، على الرغم من تنوع البلدان التي يتكون منها. وكان التباين في النجاح الذي تحقق على هذه الجبهات المختلفة، هو بالذقة، الذي أدى لتآكل تماسك العالم الثالث وتضامنه.

لقد سال حبر كثير في موضوع "المعجزة الآسيوية"، فكم كُتب عن آسيا، أو آسيا المحيط الهادي، مركز المستقبل الذي سيخطف السيطرة على العالم من محور أوروبا/أمريكا، والصين التي منتهى القوة العظمى للمستقبل. وفي نغمة أكثر تعقلاً، توصل البعض إلى نتائج من الظاهرة الآسيوية تستحق بعض المناقشة الجدية، رغم ما اتسمت به من تعجل. فقد رأوا فيها التشكيك في نظرية الاستقطاب المتأصل في التوسع للرأسمالي، وكذا في استراتيجية فك الارتباط كرد على تحدي الاستقطاب. وهذا يثبت أن "الحقائق" ممكن، وأنه يكون أسهل بفضل سياسة الانخراط النشط في العولمة (وفي النهاية، وبالتعبير الشائع، باستراتيجية موجهة نحو التصدير)، من سياسة فك ارتباط خيالية (لنت كما يقال، إلى الكارثة الموفيقية). ولأن العوامل الداخلية — ومنها العامل الثقافي — هي الأساس في نجاح البعض، الذين نجحوا في فرض أنفسهم كلاعبين فاعلين في تشكيل العالم، وفي فشل البعض الآخر الذين هُملوا، وأنك ارتباطهم رغباً عنهم\*. والواقع أن بلدان شرق آسيا قد حققت من النجاح ما يمشى بالذقة، مع إخضاع علاقاتها الخارجية لمتطلبات تنميتها الداخلية، أي بقدر ما رفضت "التكيف" مع الاتجاهات السائدة على المستوى العالمي. وهذا بالضبط هو تعريف "فك الارتباط" الذي يخلط بعض القراء المتعجلين بينه وبين "الاكتفاء الذاتي". وبعد تفجار الأزمة اللاحقة لجنوب شرق آسيا، أسدل ستار من الصمت على هذا النوع من الخطاب. ويبقى أنه بالنسبة للصين وكوريا، فإن قضية أسلوب انخراطهما في الاقتصاد المعول تبقى مفتوحة.

وبصفة عامة، يتميز الاقتصاد المعول الجديد بأنه يعمل بمبرعات متفاوتة، ومرة أخرى نتساءل، هل هذه ظاهرة جديدة حقاً؟ أم أنه، على العكس، فإن "التمو غير المتكافئ" هو الأمر العادي في تاريخ الرأسمالية؟ وكل ما هنالك أن هذه الظاهرة قد

خفت حدثها بشكل استثنائي في مرحلة ما بعد الحرب (١٩٤٥-٨٠)، لأن العلاقات الاجتماعية في تلك المرحلة قد فرضت التدخل المنظم من قبل الدولة (دولة الرفاهية، والدولة السوفيتية، والدولة الوطنية في بلدان العالم الثالث لنول باتنوج، والإحلال في أمريكا اللاتينية) الأمر الذي يترتب له قوى الإنتاج وتحديثها بتنظيم عمليات التحويل الإقليمية والقطاعية التي تحدد شروطها. وأزمة العالم المعاصر، بقسماتها المتعددة، تحمل أبعاد أزمة حضارية كبرى، تشهد بأن الرأسمالية صارت نظاماً شاح وانتهد صلاحيتها، ولم يعد قادراً بمقتضى منطقها الداخلي على الرد على التحديت التي تواجهها الإنسانية من الآن فصاعداً. وقد حان الوقت لتجاوز هذا النظام، وهذه ولا شك، المشكلة التي يجب على الحركات الاجتماعية التصدي لها.

#### ب- الأبعاد المدمرة للتركيب الرأسمالي \*

الرأسمالية ليست نهاية التاريخ، ولا حتى نهاية وفق المستقبل المنظور، بل هي مجرد مرحلة حائرة في تاريخ البشرية، بدأت حوالي العام ١٥٠٠، وأصبح إنهاؤها من المهمات المعالجة. لقد قامت على أساس إخضاع جميع مظاهر الحياة الاجتماعية لمنطق التركيب دون غيره... وفي الصفحة الثامنة، اقتصر "الأسواق" - وهذا سمح بقراءة نوعية في التقدم المادي، وإلى جانب التقدم السياسي والفكري، وحافظ على معدلات النمو لم تعرف الإنسانية لها مثيلاً من قبل. لقد خلقت الرأسمالية جميع الوسائل التي تسمح بحل المشاكل الكبرى لجميع الشعوب على مستوى العالم، ولكن المنطق الذي يسوسها، جعل من المستحيل في الوقت ذاته، استخدام إمكانياتها بهذه الطريقة. وهذا التناقض الأساسي يطوي الرأسمالية أبعاداً مدمرة، تضخمت مع مرور الزمن، حتى صارت اليوم، خطراً حقيقياً على مستقبل الإنسانية، الأمر الذي فتح الباب لأزمة حضارة فعلية. وهذه الأبعاد المدمرة جميعها، والتي تعرضت لها الكثير من الكتابات بالشرح، تدور حول محور أساسي هو "توسيع الأسواق" و"التصنيع" (بالمعارة الثامنة)، أو "الانحراف الفلمي" (بتعبير أقرب إلى العلم). وهو توسع لا حدود له، ويمثل لمصلحة رأس المال المسيطر (للمراكز الاحتكارية) دون غيره. ولا يمكن الفصل بين المجالات التي تعبر عن حجم هذه المخاطر المدمرة، لأنها مترابطة الواحدة بالأخرى، فمنطق التركيب يجمع بينها جميعاً في شبكة واحدة.

\* نص منقول من كتاب "ما بعد الرأسمالية لشفاعة، باريس، دار النشر الجامعية الفرنسية، ٢٠٠١.

**تسليع الصحة وخصخصتها:** وهو ما يدفع بالتأكيد لتنظيم "سوق للأعضاء البشرية" من المصدر، الأمر الذي يفتح الباب أمام الانحرافات (والبعض لم يتورع عن تشويه الأطفال). وهو، فضلاً عن ذلك، نظام غير كفاء: فالولايات المتحدة التي تخصص ١٤% من الدخل القومي للصحة (المخصصة)، تحصل على خدمات نقل في النوعية عن أوروبا التي لا تتفق إلا ٧% من الدخل على الخدمات الصحية (وأغلبها عامة). وبالطبع فمراكز الابتكارات الدوائية في الولايات المتحدة تحقق أرباحاً خيالية تفوق كثيراً ما تحققة نظيراتها الأوروبية!

**تسليع التعليم وخصخصته:** وهو الطريق الملكي للتأكيد على تعميق اللامساواة الاجتماعية، وإعادة إنتاجها، وتهديد الطريق لتعميم الأبرتهيد في المستقبل.

**تسليع صنایق المعاشات، وخصخصتها:** وهو ما يغذي بطريقة مبتذلة صراع الأجيال، بين من يعملون (أرباب المعاشات في المستقبل)، وأرباب المعاشات (العاملون بالأمس).

**تسليع البحث العلمي، وخصخصته:** وهو الضمان الأكبر ألا يتجه البحث العلمي نحو تحقيق الاحتياجات الاجتماعية (مثل محاربة الإيدز في أفريقيا)، وإنما تحقيق الربح السريع. والضمان الأكيد أن بحوث البيوتكنولوجيا ستوجه لإحكام سيطرة المراكز الاحتكارية والزراعة الكبيرة، على الفلاحين (وحيث تظهر كوارث مثل جنون البقر). ولتخلي عن المبادئ الأولية للوقاية، والامتصاصات ذات الطابع الأخلاقي.

**تسليع الملكية الفكرية في مجالات الصناعة والثقافة والفنون، وخصخصتها:** وهو ما يحقق الأرباح القصوى للمراكز الاحتكارية، بنهب معارف الشعوب (وخاصة للفلاحين). وهو يؤكد دور الاتجاهات الثقافية المسيطرة التي تحاول طمس التميز، وتعرقل التنوع الثقافي، وما يؤدي إليه من غنى ثقافي وفني.

**تسليع الموارد الطبيعية، وخصخصتها:** وهو ما يضمن الإسراف في استخدامها ضد مصالح أجيال المستقبل. وتسليع البيئة، وخصخصتها عن طريق التجارة في "حقوق التلوث"، وهو ما يلغي انتقادات المدافعين عن البيئة، ويشجع اللامساواة على المستوى العالمي. وتسليع الماء وخصخصته، وهو ما يؤكد اللامساواة في الحصول على هذا المورد الحيوي، والتخريب المنظم لمناطق مروية بأكملها في العالم الثالث.

التسليح والخصخصة بصفة عامة: وهو ما يعني المناقشة الكاملة من ناحية المبدأ، ولكنه في الواقع، لا يعني سوى المناقشة في إطار للمراكز الاحتكارية. والاستقطاب على المستوى العالمي، وهو طابع أصيل للتوسع الرأسمالي العالمي، هو البعد الأخطر للتدمير المرتبط بتاريخ الخمسينات عام الأخيرة. وقد وصلنا اليوم إلى مرحلة من الاستقطاب حيث صارت أغلبية سكان العالم "قائضين" عن الحاجة من وجهة نظر رأس المال. وبمساعدة الثورة الديمغرافية - إذ تمتد آسيا وأفريقيا الآن من الازدهار السكاني بعد انحلالهما في فترة السيادة الأوروبية - وتفكك عالم الريف تحت تأثير "السوق" إلى جانب أشكال من التصنيع غير قادرة على استيعاب الفقراء للقادمين من الريف، تعد لنا الرأسمالية كوكباً من الضوئيات. ففي خلال عقدين ظهرت ٢٥ مدينة عملاقة تضم ما بين ٧ و ٢٥ مليوناً من السكان المكثمين، الذين يصابون من الفقر المدقع، ولا مستقبل لهم. وهل يعني هذا شيئاً أكثر من تدمير شعوب بأكملها؟ وكيف إذن يمكن أن نكذب الصورة التي رسمتها سوزان جورج لفرمان نهاية العالم في تقرير لوجانو، وهم يخططون لإبادة "غير المرغوب فيهم" (من قتل رأس المال)، بالمجاعات، والأوبئة (كالايدز)، والحروب "قبلية". ولكن في نهاية المطاف، من هو "القائض عن الحاجة"؟ مليارات البشر الذين لم تعد الرأسمالية تقدم لهم شيئاً؟ أم للرأسمالية ذلتها؟

واقتصاد السوق، حسب التسمية الشائعة، هو كذلك وبالضرورة مجتمع السوق، أما قبول الأول ورفض الثاني، فهو حديث يصلح لخطاب "يوم الأحد" لـمينايسي "الطريق الثالث" للمزعوم (من أمثال كلينتون، ويلبر، وشرودر، وجوسبان). ولا يمكننا تصديقهم عندما نلاحظ أن للتصايد السوق (الذي يهتلون أنفسهم عليه)، قد أدي لمضاعفة أرباح للمراكز الاحتكارية خلال العقد الأخير، مع زيادة حدة اللامساواة. فمجتمع السوق إذن، وهو النتاج الأكيد لاقتصاد السوق أي للرأسمالية، لا يمكن إلا أن يكون ما هو عليه. إن مجتمع السوق يلغي المواطنة، ويحل مكانها كتلة من المستهلكين يسهل التلاعب بها لأنها من المتفرجين السليبين. أما تداول السلطة، بمعنى تغيير الطاقم لينفذ نفس السياسة (الخاضعة تماماً لمتطلبات الربح لرأس المال)، فيحل محل "البديل"، أي الاختيار الواعي بين سياسات مختلفة.

أما أفراد البشر الذين تُلقى مواطنتهم، فمدعون للتعويض عن الخواء بالترافع نحو أشكال من المجتمعات الضيقة، أي العودة إلى الطلاعية، أو لتعصيب العرقي أو الديني، إلى لكرامية العنصرية، ثم التطهير العرقي في نهاية المطاف. وفي الأوساع

للتصوي للعالم الثالث، الدعوة للحروب "التبليّة" التي لا تنتهي. لقد حان الوقت للوعي بالأبعاد التمييزية للرأسمالية للشائخة، والمناداة باختراع نظام جديد لا يعامل فيه الأفراد من البشر هم وصحتهم، وتعليمهم، ورفرتهم الابتكارية، ولا للشعوب مجتمعة، ولا للطبيعة ومواردها، كسلع. وطبيعة الاختيار اليوم لم تتغير عن طبيعتها عندما قالت روزا لوكسمبورج عام ١٩١٨، إنها الاختيار بين الاشتراكية أو البريرية.

### ج- الاستقطاب بين رأسمالية المركز ورأسمالية التخوم

المركز والتخوم هما تصوران من وضع منطري للرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً، و"المركز" هي من نتاج التاريخ. فالتاريخ هو الذي سمح في بعض مناطق النظام للرأسمالي، بقيام هيمنة برجوازية وطنية، ودولة توصف، هي الأخرى، بالرأسمالية الوطنية، وفيها نجد استحالة الفصل بين البرجوازية والدولة البرجوازية. والدولة البرجوازية تكون وطنية عندما تسيطر على عملية التراكم، في إطار القيود الخارجية بالطبع. أما "التخوم" فتعرف بطريقة سلبية: فهي تلك المناطق في إطار النظام الرأسمالي العالمي، التي لم تحول نفسها إلى مركز. أي أنها تلك البلدان والمناطق التي لا تسيطر محلياً على عملية التراكم، مما يؤدي إلى سيطرة القيود الخارجية أساساً على شكل تلك العملية. وهذا لا يعني أن هذه التخوم تعاني من "الركود"، على الرغم من أن تطورها لا يشابه مثيله في حالة للمركز عبر المراحل المتتالية للتوسع العام للرأسمالية.

### ١- تخوم في مرحلة انتقالية؟

ليس بالضرورة أن تكون البرجوازية ورأس المال المحلي غائبين عن الساحة الاجتماعية والميدانية المحلية، كما أن التخوم ليست مرادفاً لمجتمعات ما قبل الرأسمالية. ويمكن أن تكون الدولة غائبة (في حالة المستعمرات)، ولكن هذا ليس شرطاً ضرورياً (جميع بلدان العالم الثالث اليوم تقريباً، صارت دولاً مستقلة). ولكن الوجود الرسمي للدولة، ليس مرادفاً لقيام دولة رأسمالية وطنية، حتى إذا كانت البرجوازية المحلية تتحكم بصفة عامة في هذا الجهاز، حيث إنها لا تسيطر على عملية التراكم. ومن المفروغ منه، الوجود المترامن لكل من المركز والتخوم، طبقاً لهذا التعريف، داخل النظام الرأسمالي العالمي، في كل مرحلة من مراحل تطوره. والقضية إذن، ليست في الاعتراف بهذه الحقيقة، وإنما هي معرفة ما إذا كانت التخوم في "حالة

تحول نحو الليبرالية إلى مراكز جديدة. وبشكل أدق، المسألة هي معرفة ما إذا كانت القوى للفاعلة داخل النظام العالمي تدفع في هذا الاتجاه، أم تعرقله.

والرأسمالية عند النظر إليها بشكل مجرد كأسلوب للإنتاج، تقوم على أساس السوق بأبعاده الثلاثة المتكاملة (سوق منتجات العمل الاجتماعي، وسوق رأس المال، وسوق للعمل). ولكن للرأسمالية كنظام عالمي قائم في الواقع، تقوم على أساس للتوسع العالمي في السوق ببعديه الأولين فقط، حيث لا يسمح استمرار بقاء الحدود السياسية للدول بقيام سوق عالمي حقيقي للعمل. ولهذا السبب، فالرأسمالية القائمة في الواقع استقطابية بالضرورة على المستوى العالمي والتنمية غير المتكافئة التي تنتجها، تصبح للتناقض المتنامي الأكثر عنفاً والذي لا يمكن التغلب عليه في إطار منطق الرأسمالية. وهكذا فأشكال رأسمالية التخوم ومحتواها، والتي لا تعني للركود بأي شكل من الأشكال، وإنما تشير إلى أن التحول ينبع من نظيره الذي يتحكم في النظام بأكمله ابتداءً من المراكز، لها تاريخ، لها ماضٍ ومستقبل طالما أن النظام العالمي قائم على المبادئ الأساسية للرأسمالية.

## ٢- استقطابات جديدة

لفترة طويلة، كان التباين مراكز/ تخوم في النظام العالمي الحديث، يرافقه عملياً التباين بين بلدان مصنعة/غير مصنعة. ولكن ثورات التخوم — التي اتخذت شكل الثورات الاشتراكية في روسيا والصين، وثورات التحرر الوطني — أدت للطنع في هذا الشكل القديم للاستقطاب، بدفع مجتمعاتها في طريق التحديث/التصنيع. وخلال مرحلة باندونج (١٩٥٥-٧٥) بدأت بلدان العالم الثالث سياسات للتنمية المرتكزة على الذات بهدف التقليل من الاستقطاب العالمي. وكان هذا يعني قيام أنظمة للتقنين الوطني، وفي الوقت نفسه، للتفاوض المستمر، بما فيه التفاوض الجماعي (شمال-جنوب)، وكذلك أنظمة التقنين الدولي (ولعب الأونكتاد دوراً مهماً في هذا المجال). وكان من بين الأهداف كذلك، خفض "احتياطي اليد العاملة ذات الإنتاجية المنخفضة" عن طريق نقلها لأنشطة حديثة ذات إنتاجية مرتفعة (حتى لو كانت "غير مناسبة" في الأسواق العالمية المفتوحة). واليوم، تسمح النتائج المتباينة للتصنيع الذي فرض على رأس المال السائد من قبل القوى الاجتماعية المنتصرة في حركات التحرر الوطني، بالتمييز بين تخوم من الدرجة الأولى، نجحت في إقامة أنظمة إنتاجية وطنية تستطيع صناديعها المنافسة في إطار للرأسمالية المعولمة، وتخوم مهمشة لم تتجح في ذلك.

وهكذا فرأسمالية التخوم المعاصرة لم تعد مرادفة "لعدم التصنيع". وهناك تباين كبير فيما بينها. أما بالنسبة للمستقبل، فيمكن بسهولة تخيل سيناريو للتطور العالمي يكرر الاستقطاب بشكل أشد على المستوى العالمي، على أسس جديدة من عمل الاختكارات التي يملكها المركز ("الثلاثون" : الولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد الأوروبي، واليابان)، وهي الأثنية: الاختكارات التي تستفيد منها المركز المعاصرة في مجالات التكنولوجيا، أي تلك الاختكارات التي تحتاج إلى إنفاق ضخم لا تقدر عليه، وعلى الاستمرار فيه سوى الدول الكبرى الغنية.

الاختكارات التي تعمل في مجالات التحكم في التحركات المالية على المستوى العالمي. وقد منحت حرية تأسيس مؤسسات مالية كبرى تعمل في السوق المالي العالمي لهذه الاختكارات فاعلية غير مسبوقة. فحتى وقت قريب، لم يكن الجزء الأكبر من الانخار لدخل أية أمة معينة، بقدر على الحركة إلا في المجال — للقومي بصفة عامة — الواقع تحت إشراف مؤسساتها المالية، واليوم، لم يعد الأمر كذلك، إذ يجري تركيز هذا الانخار على يد مؤسسات مالية لتسع مجال نشاطها للعالم بأكمله. وهي تمثل اليوم رأس المال المالي، وهو القطاع الأكثر عولمة في العالم. وهذه الميزة مبنية على منطق سياسي يقبل العولمة المالية، وهذا المنطق يمكن الطعن فيه بقرار سياسي بسيط بنك الارتباط، حتى إذا اقتصر ذلك على مجال التحويلات المالية.

الاختكارات التي تعمل في مجالات الحصول على الموارد الطبيعية للكوكب. ونقوي الأخطار التي بات الاستغلال الجائر لهذه الموارد يمثلها للكوكب من الآن فصاعداً، والتي لا تستطيع الرأسمالية — التي تقوم على أساس رشاد لاجتماعي قصير للنظر — أن تتغلب عليها، مجال اختكارات البلدان المتقدمة. وكل ما تستطيع هذه الاختكارات أن تعمل جهدها على منع الآخرين من تبديد الموارد بالطريقة التي تقوم بها هي.

الاختكارات التي تعمل في مجالات الاتصالات والإعلام التي لا تكتفي بتنميط الثقافة العالمية التي تقوم بتوزيعها، وإنما تنتج المجال لمزيد من التلاعب السياسي. والتوسع في سوق وسائل الإعلام الحديثة، هو أحد العوامل الرئيسية لتآكل مفهوم الديمقراطية في الغرب ذاته، وفي ممارستها.

وأخيراً، الاختكارات التي تعمل في مجالات أسلحة الدمار الشامل. وبعد أن كانت هناك حدود لها بفضل القطبية الثنائية في مرحلة ما بعد الحرب، صار هذا الاختكار

من جديد، السلاح المطلق الذي تحتكره للدبلوماسية الأمريكية كما كان الحال عام ١٩٤٥.

وهذه الاحتكارات الخمسة مجتمعة تحدد الإطار الذي يعمل فيه قانون القيمة المعولم. وقانون القيمة هذا، هو التعبير المركز عن إطاره الاجتماعي والسياسي، وليس بأية حال، ذلك القانون "المجرد" الذي يمكن نزعه عن هذا الإطار. ومكونات هذا الإطار تلغي المدى الذي يحققه تصنيع التخوم، وتقلل من قيمة العمل المبذول في منتجاتها، وتضخم القيمة المضادة المزعومة التي تقدمها أنشطة الاحتكارات الجديدة لمصلحة المركز. فهي تنشئ إذن تسلسلاً هرمياً جديداً بالنسبة لتوزيع الدخل على المستوى العالمي، أكثر لا مساواة عن ذي قبل، وتخضع صناعات للتخوم، وتحولها إلى نشاط من الباطن. ويوجد الاستقطاب هنا أساسه الجديد الذي سيتحكم في أشكاله في المستقبل. فهو سيحدد شكل رأسمالية التخوم في الغد، ومن هنا حجم المقاومة، وظهور عولمة للحركات الاجتماعية، تدخل في إطار الاستقطاب متعدد الأشكال الذي تصنمه للرأسمالية المعاصرة.

#### أعمال أخرى للمؤلفين حول الموضوع:

. AMIN Sstmir, An-dela du capitalisme senile, Actuel Marx / Confrontation, Paris, PUI, 2002.

. HOUTART Francois et POLET Francois, L'autre Davos. Mondialisation des resistances et des luttes, Paris, L'Harmattan, 1999.

. Le reajustement du systeme economique mondial, Alternatives Sud, Vol. I (1994), n° 1.

. Traités regionaux ou guerres commerciales, Alternatives Sud, Vol. III (1996), n° 4.

. La sous-traitance en peripherie, Alternatives Slid, Vol. VI (1999), n° 1.

. Les organismes financiers internationaux, Alternatives Sud, Vol. VI (1999), n° 2.

. Le pouvoir des Transnationales, Alternatives Sud, Vol. III (1996), n° 4.

## ٢- البعد الاجتماعي \*

تجري مقالومة الرأسمالية للمعولمة في إطار للمجتمع المدني، ولكن مفهوم هذا المجتمع ليس أمراً مجرداً، فهناك أكثر من مفهوم له حسب الفئات الاجتماعية التي تستخدمه. فالمفهوم البرجوازي يركز على رجل الأعمال الفرد الذي يتمسك بحريته، وهناك نظرة سانجة تعتبر المجتمع المدني هو الجمعيات والمنظمات التي تعمل للخير في المجتمع، وهناك المفهوم التحليلي الشعبي الذي يضعه في موضع بين السوق والدولة، حيث يدور الصراع الاجتماعي. وهكذا نجد مجتمعاً مدنياً من أعلى (دافوس)، وآخر من أسفل (بورتو أليجري).

ويتمشى التوسع الكبير في الحركات الاجتماعية مع تأثيرات عولمة الرأسمالية التي تؤثر على مجموعات اجتماعية متزايدة، سواء تلك التي تخضع للملاكمة الاجتماعية رأس المال/العمل (خضوع فعلي)، أم تلك التي تخضع تحت تأثير العلاقات الرسمية عن طريق آليات مختلفة (خاصة مالية) لامتصاص الثروة. وفي مواجهة نظام اقتصادي معولم ومركزي، لا زالت المقالومة مجزأة، ولذلك فمن الحيوي بناء التحالفات الاستراتيجية وعضوية.

### أ- للمجتمع المدني مكان للصراعات الاجتماعية

تظهر المقالومات المتزايدة في المرحلة الحالية للتراكم الرأسمالي من المجتمع المدني. وهذا التعبير الشائع جداً اليوم، ولعمد جداً بدرجة تسمح بكل التفسيرات، وكذلك بكل أنواع الالتباس. فعندما يتحدث البنك الدولي عن المجتمع المدني، فإن الأمر يختلف تماماً عما يعنيه منتدى الفقراء في تايلاند، أو حركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل. لهذا فمن الضروري تحليل ما وراء للشعارات، لأن المجتمع المدني هو مكان للصراعات الاجتماعية، أي المكان الذي تتحدد فيه الأهداف الجماعية. فلنفحص التفاصيل إذن بشيء من التفصيل.

---

\* قرائنوا أوتار.

## ١- ما المجتمع المدني؟

لقد تفسر هذا المفهوم كثيراً عبر التاريخ. ففي عصر النهضة، كان يوضع في مقابل المجتمع الطبيعي، بما يعني أنه نظام اجتماعي منظم، أرقى لأنه متحضر وعقلاني. وأدخل الفيلسوف الإنجليزي لوكه فيه، للدولة، أما آدم سميث فأدخل فيه كل بناء اجتماعي بما في ذلك الدولة والسوق. ورأى هيجل أنه المجال الاجتماعي الواقع بين العائلة من جهة، والدولة من الجهة الأخرى. أما ماركس، فعرّفه بأنه مجموع العلاقات الاجتماعية، والعلاقات الاقتصادية التي تحددها. أما ألتونيو جرامشي فيرى أن هناك حقيقتين تحددان العلاقات الاقتصادية، وهما المجتمع السياسي من ناحية، والمجتمع المدني من الناحية الأخرى. وأن هذا الأخير يتكون من المؤسسات التي توظف الأفراد، وتعمل على الوصول لتوافق عام: وهي الأجهزة الأيديولوجية كالمدارس، ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية، إلخ. ويمكن القول إنه طبقاً لهذه الرؤية الأخيرة، فالمجتمع المدني يقف بين الأمير والتاجر، أو بين الدولة والسوق. (انظر "التسريعات السود"، المجتمع المدني مكان المصراعات الاجتماعية، جزء ٥ (١٩٩٨)، العدد ١).

والهدف الوحيد لهذا السرد التاريخي حول المفهوم، هو إثبات التغيرات التي تعثره وفقاً لمفاهيم المجتمع. ولا يوجد مفهوم بريء خاصة عندما يتعلق الأمر بنشاط الجماعات الإنسانية، وهذا ما نلاحظه اليوم كذلك. وفي الواقع، فعندما نستعرض المواقف المعاصرة، نجد ثلاثة اتجاهات رئيسية، وهي: رؤية برجوازية للمجتمع المدني، تنظر من أعلى، ورؤية يمكن وصفها بالسداجية أو الملائكية، وهي التي تحدده بأنه يضم جميع الناس الطيبين، وأخيراً رؤية تحليلية وشعبية وهي التي تراه من أسفل.

## الرؤية البرجوازية للمجتمع المدني

تعتبر البرجوازية للمجتمع المدني عنصراً أساسياً من استراتيجيتها الطبقية، فهو من وجهة نظرها، المكان الذي يطور فيه الفرد قدراته، وبالتالي فهو مجال ممارسة الحريات. وأهم هذه الحريات هي حرية المشروع الفردي، والتي تعتبر المنبع لبقية الحريات. أي أن المشروع هو محور المجتمع المدني، وتكرر حول هذا الأخير المؤسسات الكبرى ذات الطابع الأيديولوجي التي تلعب دوراً في إعادة إنتاج المجتمع: كالمدرسة، والأديان، ووسائل الإعلام، وكذلك القطاع غير التجاري في مجموعه (للخدمات العامة)، وعلى الأخص المؤسسات التطوعية التي تعمل على سد الثغرات

في النظام. ومن هذا المنظور، ينحصر دور الدولة في توفير الإطار القانوني الذي يضمن الملكية الفردية، وحرية القيام بالمشروعات، وبضمن عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي (التعليم والصحة إلخ)، وحماية الأفراد. وفي هذا الصدد، نعود لتعبير ميشيل كامنيسو المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي حين تحدث عن الأيدي الثلاث: يد السوق الخفية، ويد الدولة التي تنظم قواعد اللعب، ويد الإحسان التي تهتم بأولئك الذين يسقطون من بين فتحات الشبكة.

والمناطق الصارم لهذا الفكر يرتبط باقتصاد السوق الرأسمالي، الذي يعتبر أن السوق ظاهرة طبيعية وليس علاقة نشأت في المجتمع. وعلى ذلك فلا بد من ضمان عملها بأقصى درجة من الحرية، ودون أي عائق، خلسة من جانب الدولة، وفي إطار أخلاقياتها الداخلية الصارمة، الأمر الذي يسمح للسوق بلعب دور المنظم العام للأنشطة بين البشر. وعلى ذلك، فلا يجب أن نبعث عن مؤامرة من أي نوع لتفسير هذه الظاهرة، بل إن الأمر لأخطر بكثير، فهو يتعلق بمنطق يسود قلوب وعقول أناس في غاية الاحترام.

ولكن للسوق لا يمكن فصله عن عملية الإنتاج، طالما أن ما يجري تبادل هو سلع وخدمات. وفي حالة الاقتصاد الرأسمالي، تخلق علاقات الإنتاج الاجتماعية، علاقات بين الطبقات تخضع بشكل مطلق لقانون المنافسة. ومن هنا، فتقوية المجتمع المدني تعني، من وجهة نظر الرؤية البرجوازية، دعم حرية المشروع، وتنشيط اللاعبين الاجتماعيين أصحاب المشروع، ولتقليل من دور الدولة، وأخيراً إعادة إنتاج العلاقة الاجتماعية التي تضمن السيطرة الطبقة، التي باتت معولمة اليوم. وطالما أن العلاقة الاجتماعية سواء بالنسبة للإنتاج أو للتبادل (السوق)، هي جزء من لطبيعة، فلا يوجد بديل.

وننتج من هذا استراتيجية متماسكة تماماً نحو المجتمع المدني، فالأمر يعني منح شبكة المؤسسات التي يتكون منها نسيج هذا المجتمع، وهي الأجهزة الأيديولوجية، والمنظمات التطوعية، دوراً مميزاً كقطاع خالص. وهذا يسمح بتوجيه الطلب الاجتماعي للجماعات والطبقات المستضعفة بشكل مؤسسي، وتفتيته. فمن الأسهل نسبياً اكتساب بعض المنظمات التطوعية، الدينية منها أو العلمانية، خاصة فيما يتعلق بالتحرك للتخفيف من غلواء الفقر.

ونتلج تحقيق هذه الرؤية للمجتمع المدني كثيرة، فحيث يصير السوق هو المعيار العام لعمل العلاقات الإنسانية، فإنه سيشكل لا لائق الاستهلاك فحصب، وإنما للثقافة كذلك. وينتج عن ذلك سلسلة من التحولات السياسية نحو السوق، فمن التندمة إلى النمو، ومن المواطن إلى الفرد المستهلك، ومن الالتزام السياسي إلى المرجعيات الثقافية المؤسسية (العرق، والذوق الاجتماعي، والدين). وهكذا يمتد المجتمع المدني عن السياسة، فهي مواجهة السوق، تصبح السياسة تخيلية بدرجة متزايدة، حيث تبحث الحركات الاجتماعية عن هويتها في مجالاتها الخاصة مبتعدة عن التقاليد السياسية. وبعض المنظمات غير الحكومية تنتهج سياسات معادية للدولة بقوة، وتنتشر الحركات المدنية التي تركز على الخلاص للفرد، دون أي بعد اجتماعي. ولذلك فلا بد من الوعي بما يحويه المجتمع المدني من وجهة للنظر البرجوازية، وعدم السماح لتشابه الألفاظ بتضليلنا.

#### الرؤية الساذجة أو الملائكية للمجتمع المدني

وهذه الرؤية تتصور المجتمع المدني مكوناً من منظمات تنشئها جماعات مستضيفة في الأغلب في المجتمع الحالي، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع غير التجاري من الاقتصاد، والمؤسسات ذات المنفعة العامة كالنظيم والصحة. أي أنها نوع من القطاع الثالث إلى جانب الدولة، مستقل عنها، وقادر أن يحدث توازناً معها. وباختصار، فالأمر يتعلق بتنظيم المواطنين، أي كل من يبيعون الخير، ويودون تغيير اتجاه الأمور في عالم مليء بالظلم. وبالتأكيد فإن الأهداف التي تتوخاها مكونات المجتمع المدني طبقاً لهذه الرؤية، تستجيب لاحتياجات حقيقية، ولكن هذه الرؤية لا تصل إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية. كما لو كان المجتمع مكوناً من مجموعة من الطبقات المتتالية، والتي تطالب بمكافأة عادلة لدخله، دون الاعتراف صراحة بوجود العلاقات الاجتماعية التي يخلقها التنظيم الرأسمالي للاقتصاد، والتي يُشترط بقاءه إعادة إنتاجها.

وهذا التصور للمجتمع المدني، يسمح بالقيام بمعارك اجتماعية، فهو في الواقع يؤدي لإدانة انتهاكات النظام وسيئته، ولكنه لا يؤدي لانتقاد منطق النظام. ولهذا السبب ذاته، يمكنه أن يتقبل بسهولة الأيديولوجيات المعادية للدولة، والمنادية بالتقريب بين الطبقات، والثقافية، والطوباوية بالمعنى السيئ للكلمة. ومع الإدعاء بالرغبة في تغيير معايير المجتمع، فإن النتيجة على المدى الطويل هي العجز. وبشكل ما، يلتقي

هذا التصور، دون أن يلحظ ذلك، مع التصور البرجوازي للمجتمع المدني، ولهذا السبب يسهل كثيراً استقطاب المؤسسات التي تتبنى هذا التصور من جانب الشركات متعددة الجنسية، والبنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي.

#### التصور التحليلي والشعبي للمجتمع المدني

ونعني بالتحليلي هنا، للنظر للمجتمع المدني في ضوء العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي يعني موقفاً سياسياً في حد ذاته. وهذا يعني في الواقع، أنه المكان الذي تتشكل به اللامساواة الاجتماعية فعلاً، وأنه يحتوي بداخله مؤسسات ومنظمات تمثل مصالح طبقية متباينة جداً. لهذا لا يكفي تغيير النوايا حتى تتغير المجتمعات بشكل آلي، رغم أن ذلك مدعى مهم في حد ذاته.

ولا شك أن العلاقات الاجتماعية للرأسمالية لم تعد تلك التي كانت سائدة في أوروبا في القرن التاسع عشر، ولهذا تكتسبت مهمة على المجتمع المدني. وقد عطل التوجه النيولبرالي للاقتصاد، القواعد التي كانت تحكم العلاقات المباشرة بين رأس المال والعمل. ومع ذلك فحتى إذا كان العمال أقلية في مجتمعات الجنوب، فإن مجموع الشعب يدمجون بشكل غير مباشر، في النظام للرأسمالي عن طريق، يات الاقتصاد الكلي للسياسات المالية، والديون، وأسعار المواد الخام .... ولم مع التكنولوجيات الجديدة، وتركيز الشركات، وحركة رأس المال المالي، وغيرها، منطق الرأسمالية، وإنما ساهمت في توسيع الرقعة التي تظهر فيها آثارها، وكذلك في نشرها عبر الزمن. وفي الواقع، فهنا الحدود تختفي أكثر وأكثر من طريق رأس المال، كما تتراحي الحماية الاجتماعية مع ضعف سلطات للدولة على اتخاذ القرار. وبغضاً عن ذلك، فالمعاملات المالية لم تعد تستغرق وقتاً يُذكر، في حين أن آثارها الاجتماعية تستمر لفترات طويلة.

أصبحت علاقة الاستغلال الرأسمالي أقل وضوحاً لأنها صارت أكثر انتشاراً، وهذا يؤثر على أشكال الصراع الاجتماعي. فتوجد اليوم جماهير فقيرة دون صراع طبقات مناظر، وعامل يعتبرون أنفسهم مستهلكين قبل كل شيء، ومجموعات اجتماعية مستضعفة بسبب النظام الاقتصادي ولكنها تتعامل بوصفها فئات خاصة (مثل اللاديت في الهند)، وعرقيت، والنوع الاجتماعي، دون أن نقيم الارتباط مع المنطق الاقتصادي الذي ينتج عنه ضعفها. وتزداد الصراعات الخاصة، ولكنها تبقى مبعثرة جغرافياً أو قطاعياً في مواجهة عدو يتركز أكثر وأكثر.

فالمسوق يُشكّل المجتمع المدني إذن، في إطار علاقات اللامساواة، ويتكتسح القوى الاقتصادية المجال العام. وتتحرك المجموعات المسيطرة على المستوى العالمي، باستخدام الدول، لا لتعيد توزيع الثروة، وحماية الأكثر ضعفاً، وإنما للتحكم في حركة السكان (الهجرة، للحركات الاجتماعية، المجتمع المدني الشعبي)، وخدمة السوق. وتتعدد الآليات لذلك، وبعضها متكررة الشدة، ابتداءً من السياسات المالية وحتى حرية التبادل، ومن الإصلاحات القانونية لإصلاح التعليم، ومن خصخصة «ضمان الاجتماعي» إلى خصخصة الخدمات الصحية، ومن خفض الدعم للبحوث الاجتماعية لخفض دعم المنظمات الشعبية، ومن منع الإعلانات في الصحف اليسارية إلى التحكم في المكالمات للتليفونية، ومن إضعاف الأجنحة التقدمية في المؤسسات الدينية لفرض الرقابة على المنظمات غير الحكومية. وباختصار، يقوم السوق بتدجين الدولة، وهيئات الأمم المتحدة، والتحكم في المجتمع المدني، الذي يُسمح له بالحركة والتعدد، بل تشجيعاً بشرط عدم المساس بشكل فعال بالعلاقات الاجتماعية للرأسمالية.

وعلى أساس هذا التحويل، ينمو وعي اجتماعي أكثر عمقا، وفي الواقع يوجد مجتمع مدني من أسفل، يتكون من المجموعات الاجتماعية أو المضطهدة، التي تكتشف بخبرتها بالكتريج أسباب وضعها. وهذه الفئات هي التي تقف اليوم في قاعدة المقاومة التي أخذت تنتظم وتتوحد. وهي التي تطالب بمجال عام يُنظم لصالح مجموع البشر وليس مجرد أقلية. وهي التي تحاول تحويل الناس إلى مواطنين، وليس مجرد منتجين ومستهلكين، أو أولئك الذين يعانون بؤس الاقتصاد غير الرسمي، الذين يكونون "الجمهرة التي لا فائدة منها" للسوق المعولم.

## ٢- أي مجتمع مدني، وأي مجال عام، وأية بدائل؟

يجب ألا تنسينا الأحداث الحالية عبرة للتاريخ، فالحركات الاجتماعية لم تنشأ بالأمس، كما يزخر تاريخ الشعوب بحركات مقاومة للرأسمالية، والاستعمار، والحروب الاستعمارية على الأسواق. وفرضت الحركة العمالية نفسها نموذجا للفضائل لقراءة مائتي عام، وهزت هبات الفلاحين للكثير من المجتمعات خاصة عند بداية تغلغل الرأسمالية في الزراعة. وقاومت الكثير من الشعوب الأصلية، التي تعتبر اليوم أولئك الأمم، محاولات تدمير ثقافتها وبنيتها على يد التوسع التجاري، أو استعمار بلادهم. وقاومت الحركات النسائية منذ أوائل القرن العشرين الشكل الخاص لاستغلال النساء في العمل، أو استبعادهن من المواطنة. فما الجديد إذن؟

لؤل عنصر جليل هو ظهور حركات المدافعين عن البيئة في الصورة. فالتكثير الذي الحقته بالبيئة العلاقات التجارية مع الطبيعة، والذي لم توقعه "شترلاكية" سرعان ما حدثت هدفها بالالحاق بالرأسمالية في تنمية قوى الإنتاج، والذي تقاوم كثيراً خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، في المرحلة للنير لبرالية للتراكم للرأسمالي، قد استدعى ردود فعل كثيرة. وهذه الحركات بدأت تربط أكثر وأكثر بين المنطق الاقتصادي ومشاكل البيئة.

في خلال الحرب الباردة، ظهرت للكثير من حركات السلام، وهي ترتبط بالتقاليد المعادية للحروب التي ظهرت في نهاية القرن للتسع عشر. وتمر هذه الحركات حالياً بشيء من الركود، نظراً لتركز الصراعات بعيداً عن المركز الكبرى للعولمة، ولكن أحدثاً مثل حرب الخليج، وحرب كوسوفا، أو أفغانستان، قد نشطت للذاكرة، وأعلنت للأذهان أن الإمبريالية الاقتصادية لا تستطيع الاستغناء عن النزاع العسكري، سواء أطلقت عليه اسم حلف الأطلسي أو خطة كولومبيا.

وتكاثر المنظمات غير الحكومية، وهي كثيراً ما تكون اسماً جديداً لكيانات قائمة من قبل، وتشمل سديماً من المنظمات النابعة من المجتمع المدني، هو كذلك من سمات المرحلة الحالية. وهذه المنظمات في حقيقتها مختلطة، وملتبسة، إذ تبدأ بتلك التي وتنظمها للنظام السائد، مروراً بتلك التي تقاد بسهولة لتستخدم لمصلحته، وحتى تلك التي ترتبط بالنضال الاجتماعي، وتعتبر عن التضامن بين الشمال والجنوب.

وقد يضل المرء طريقه أحياناً في خضم الازدهار لهذه المنظمات، بين "حركات اجتماعية قديمة"، ذات طبيعة نقابية أو سياسية، و"حركات جديدة" تتجاوز أهدافها للعلاقات الطبقيّة (النساء، والشعوب الأصلية، والسلام، والدفاع عن البيئة، والهوية الثقافية إلخ.)، وجميعها تدخل تحت عنوان المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، فلكي يستطيع المجتمع المدني من أسفل العمل بكفاءة، سواء على المستوى القومي أو العالمي، فلا بد من معايير للتحليل، والتقييم، والتحريك للفاعل.

ويجد فكر ما بعد الحداثة طريقه يبسر أمام هذه الأوضاع، إذ يفسرها بأنها نهاية ما يطلق عليه بلغة الأدب "القصص الكبرى"، أي نهاية الأنظمة، والأبنية الكبرى، والتفسيرات الجامعة. ويضع بدلاً من ذلك للتاريخ المباشر، أو تدخل الفرد في بيئته المباشرة، وكثرة من "القصص الصغيرة" أي المبادرات الفردية. وفي رد فعل (مبرر) ضد حداثة بروميثية، أو خطاب شعولي، يقع المرء في أسر قراءة مفككة للواقع، تترك

نشأته غير مفهومة، ولا قيمة لها في إطار للتاريخ أو الحاضر، أي باختصار، مجتمع مدني هو عبارة عن مجرد الجمع بين الحركات والمنظمات، التي تكفي مجرد كثرتها لتحدي نظام شعولي سياسي أو اقتصادي. وبإسعاد الرأسمالية المعولمة التي نجحت في إرساء الأسس للمداية لعولمة نظامها بفضل تكنولوجيا الاتصال والإعلام، أن ترى أيديولوجية تنمو مطقة نهاية الأنظمة، فليس هناك ما هو أهد لها. ومهما كان نقد الحداثة (الذي تحركه الرأسمالية) أساسياً، فإن ما بعد الحداثة لا تساعدنا على تحليل المجتمع المدني المعاصر، ولا، بالأخص، المساهمة في تحريك كمصدر للمقاومات والنضالات للفعالة. فتشكك هذه الأخيرة يعود إلى استراتيجيات للنظام الرأسمالي ونتائج.

لا يمكن أن يكون المعيار لتحليل المكونات الكثيرة للمجتمع المدني من أسفل، سوى طبيعتها المعالفة للنظام، أو القدر الذي تساهم به كل منها، أي الحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، في التعريض بمنطقة للنظام الرأسمالي، كلاً منها في مجالها الخاص. وهذا يفترض القدرة على وضع الفكر ولتحرك الخاص ضمن إطار عام.

فلا بد من فهم لماذا يزداد القهر على الفلاحين بلا أرض عندما تتحول الأرض إلى رأسمال، ولماذا تكون الشعوب الأصلية، أول ضحايا برلمج التكتيف الهيكلي، ولماذا تحمل النساء عبء الفقر الذي يضاعف من ضغط الأنظمة الأبوية. يجب أن تتوفر الرؤية أن الطبقات المتوسطة تعاني من المضاربة في التعاملات المالية، وأن الخدمات الصحية تضار عدد خصصتها، وأن أطفالاً يطردون من المدرسة بسبب النظرة للخبوية للتعليم، وأن عبء الدين الأجنبية يجعل من المستحيل السير في السياسات الاجتماعية. من الضروري اكتشاف أن الأمركة تقضي على الكثير من الثقافات، وأن الكثير من وسائل الإعلام يجري تدجينها عن طريق المصالح الاقتصادية، وأن الكثير من الباحثين تفرض عليهم القيود بسبب اشتراطات الربحية، وأن الفن يتحول إلى مجرد قيمة تبادلية، وأن الزراعة تخضع لمصالح لشركات متعددة الجنسية للكيماويات، وللزراعة الرأسمالية، وأن البيئة تتدهور تحت تأثير التنمية الخاضعة لاعتبارات للنمو فقط. وتعود جميع هذه القضايا، بطريقة أو بأخرى، لعملية امتصاص الثروات التابعة من منطق السوق الرأسمالي.

ومن هنا يصبح إلزاماً على الحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني من أسفل، أن تطعن في شرعية النظام الاقتصادي القائم، فلا يكفي مجرد إدانة السياسات

كما تفعل الهيئات الأخلاقية، مثل الكنائس المسيحية، أو ممثلي الديانات الكبرى، وحتى بعض المدافعين عن النظام الذين يعرفون أن هذه الممارسات تضر بهم، وتعرض الاقتصاد الرأسمالي ذاته للخطر. يجب إدانة المنطق الذي يقوم عليه بناؤه وممارسته، والذي يؤدي بالضرورة للتناقضات الطبقية، والأمور من ذلك، لاستحالة تأدية الواجبات الأساسية للاقتصاد، أي ضمان الأمن المادية الضرورية للحفاظ على الحياة المادية والثقافية للبشرية جمعاء.

أخيراً، يجب أن يجري البحث عن بدائل، لا عن مسكلات قد تخفف بعض أوضاع البؤس في المدى القصير، ولا عن إجراءات غير واقعية تعطي الوهم بالتححرر من نظام يشبه الديكتاتورية المتسلطة في الغابات الاستوائية التي تعود لتغطية المكان بعد قطعها بموسم أو اثنين. وليس بدائل من داخل النظام مثل "الطريق الثالث" الذي يحجب الدوائر الإصلاحية كثيراً التي تتمسك بوهم منزع الرأسمالية وجهاً إنسانياً. ومن أجل هدف الوصول لنظام لما بعد الرأسمالية، يلزم وجود مشروع طويل المدى ولا شك، ولكنه يحتاج لتحديد، كما يلزم أن يتضمن بعداً طويلاً (نوع المجتمع المرغوب فيه)، ومشروعات للمدى المتوسط، وأهداف للمدى القصير، تقع على المجتمع المدني من أسفل مهمة تحديدها.

### ٣- ما نوع المجتمع المدني في مواجهة العولمة؟

وعلامات الطريق واضحة، حتى إن كان التحرك صعباً، والعدو قوياً. ويمكننا تحديد خمسة اتجاهات رئيسية.

الأول هو تعزيز المجتمع المدني من أسفل، أي المعادي للنظام، والذي يشمل جميع أولئك الذين يساهمون، في جميع مجالات الحياة الجماعية، في بناء اقتصاد آخر، وسياسة أخرى، وثقافة أخرى، بما في ذلك من صعود وهبوط، ومن نجاح وفشل، ومن صواب وخطأ. ويحتاج هذا المجتمع المدني لمثقفه ليعيدوا النظر باستمرار، مع الحركات الاجتماعية، في الزمائم والأهداف. وعلى هذا المجتمع المدني وضع جدول أعماله الخاص، حتى لا يبقى في ذيل من يتخذون القرار العالمي، وعليه تطوير لغته وثقافته، كما فعلت حركات كثيرة من قبل في الماضي.

والاتجاه الثاني للمجتمع المدني ناتج من أنه يحمل مشعلاً طويلاً، مما يعبئ الآمال ويحييها، والذي يكتسب بعداً ملموساً من خلال النضال الاجتماعي، ولا يضعف بعد تحقيقه بشكل ملموس، والذي يبقى مثارة تضئ للجماعات والأفراد، وهي

الطوباوية التي حملتها التقاليد الإنسانية العظيمة، علمانية كانت أم دينية. ويجب عدم تجاهل الاحتياطات الكبيرة من الطوباوية التي تحملها للحركات الدينية الكبرى، عندما لا تبوع الوهم، ولا تستهلك طاقاتها في المنطق المؤسسي الذي يحصر الإيمان في الأجهزة الكنسية أو الدينية، ولكن عندما تبتعث الأمل في الارتباطات الاجتماعية، وتحركها، وعندما تبرز الطبيعة التحريرية لفكرها الديني، وعندما تدعم التصرف الأخلاقي للأفراد، الأمر لضروري لبناء مجتمع جديد.

والإتجاه الثالث الذي يجب أن يميز للمجتمع المدني من أسفل هو البحث عن بدائل على جميع المستويات، سواء أكانت على مستوى الانتصارات السياسية الكبرى، أو النجاحات في الحياة اليومية، أو في المنظمات الدولية أو الأمم المتحدة، أو احتياجات الحياة للمستضعفين، أو في مجالات الحياة المادية أو الثقافية، أو الحفاظ على الطبيعة أو تنظيم الإنتاج، أو للتنمية أو الاستهلاك. إنه رهان كبير، يحتاج عملاً طويلاً، ولكن أسسه بدلت توضع.

والإتجاه الرابع هو غزو المجالات العامة أي تحقيق الارتباط بالسياسة، فبدون ذلك يبقى للتحرك عقياً، أو على الأقل محدود للنتائج، وبعبارة أخرى، بناء علاقة للقوى التي تسمح باتخاذ قرارات. وهذا هو الشرط لإقامة ديمقراطية حقيقية، لا نكتفي بتحقيق السعد الانتخابي، ولكن نغطي المجال للعلم بالكامل، بما في ذلك قسماته الاقتصادية. وهذا يفترض ثقافة سياسية، وتدريباً لا تمتلكه الحركات الاجتماعية دائماً، خاصة مع التهورين من شأن السياسة. ولعله من الممكن في المستقبل، أن تتحقق علاقات القوى هذه عن طريق التنسيق بين تحرك الكثير من المنظمات السياسية معاً.

والإتجاه الخامس والأخير هو الانقلاب أو الانقلاب. إن عولمة المقومة والنضال هدف مباشر، لا بشكل مجرد أو مصطنع، ولكن بشكل ملموس تماماً. وكثرة الحركات وتعددها قد يكون عائقاً بقدر ما يكون سبب ذلك تفتتها وصغر حجمها، ولكنه قد يصبح مصدر قوة إذا حققت للتقانات وظيفية بدلاً من مجرد التجمع العندي. وهذه الانقلابات عليها أن توفر لنفسها أدوات الدراسة التحليلية حتى تتمكن من تحديد الأهداف والرهانات بوضوح، وكذلك آليات الاتصال فيما بينها.

وختاماً يمكن القول إنه للاعتراف بالمجتمع المدني، يجب أولاً تحديده، فالمجتمع المدني من أسفل لا يمكن عولمته إلا بقدر ما يكون له وجود محلي، وتوافر الأشكال الملموسة لتحركه سواء محلياً أو دولياً. ولكنها لا تتحدد إلا بمعرفة للمشاركين المعنيين في المجالات المختلفة، مثل تنظيم العلاقات الاجتماعية، والاتصالات، والثقافة، والبيئة.

وهذا هو السبب في أن المجتمع المدني هو مكان للصراعات الاجتماعية، أي مكان ظهور الحركات الاجتماعية، التي تقوم فيما يلي بتحليل اتجاهها نحو التجمع إقليمياً وعالمياً.

#### ب- عولمة الحركات الاجتماعية

في مواجهة عولمة الرأسمالية تتكاثر للحركات الاجتماعية في جميع القارات، وكذلك المبادرات في مجالات الاقتصاد والاجتماع، كذلك تظهر ردود فعل ثقافية من جانب تيارات وطنية، أو إقليمية، أو دينية، على التحلل الاجتماعي. وباختصار، تسود المجال الاجتماعي على مستوى العالم، أشكال متعددة من التمثل لا يبدو بينها أي ارتباط.

وتصل هذه الظواهر الاجتماعية أكثر فأكثر إلى الطعن في شرعية النظام الاقتصادي، لأن الرأسمالية باتت تؤثر بشكل ظاهر لا على مصالح العاملين للدوليين في العلاقة المباشرة رأس المال/العمل فحسب، وإنما على فئات مترابطة من سكان العالم. وهذه الفئات تتأثر بمنطق النظام الاقتصادي، أي عن طريق الآليات المالية (تحديد أسعار المواد الخام، وخدمة الدين، ومعدلات الفائدة، وهروب رأس المال، إلخ). ولا يرتفع الجميع لهذا المستوى من الوعي، ولكن الظاهرة في صعود، كما رأينا في سياتل، وواشنطن، وجنيف، وبراغ، وبانجوك، وليس، وكيبك، وجنوا، ولاكين، وبرشلونة، وروما، وأثينا.

ولكن الطعن في الشرعية لا يكفي، بل لا بد من تقديم البدائل، ولكن هذا الفيلان للمقاومة والنضال، لم ينتج الكثير حتى الآن فيما عدا البعد الجزئي. وساهم سقوط الاشتراكية في شرق أوروبا وانحسار أغلب الأنظمة الاشتراكية في اقتصاد السوق، في زيادة الليونة الفكرية. ولم تؤثر التحليلات الجديدة التي تظهر في أوساط المثقفين بدرجة كافية وثابتة على التحركات. ومع ذلك فهناك حركات جديدة بدأت تظهر في اتجاه النظام المعطوسات، وتكامل التيارات الفكرية المعارضة الكبرى. وفي الواقع، يجب، لكي نفهم الحركات المعاصرة للمقاومات والصراعات، أن نتذكر أن العولمة الحالية للاقتصاد الرأسمالي بشكلها النيولبرالي، تؤثر على أوضاع الطبقات الشعبية في العالم أجمع، بما في ذلك قطاعات كبيرة من الطبقات المتوسطة.

## ١- الآثار الاجتماعية للعملية المعاصرة للعولمة الرأسمالية

يتحدث الجميع عن الحركات "ضد العولمة"، وهي طريقة - إما مقصودة أو غير مقصودة - لحرف المشكلة. والواقع أن أحداً من المتحدثين، فيما عدا الأصوليين الوطنيين أو الليبيين، لا يمتنعون على تعميم العلاقات الإنسانية، وإنما على استيلاء السلطات الاقتصادية على هذه الظاهرة.

### القسمات الاجتماعية للعولمة المعاصرة

تؤثر عولمة رأس المال، والقرارات الاقتصادية على قطاعات كبيرة من الحياة الإنسانية. وتتوافر معرفة كافية بتلك الآثار في المجال الاقتصادي الصرف، ولكن من المأساة للتأكيد على تغفل منطق السوق في مجالات مترابدة من الحياة الإنسانية بما فيها التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، والثقافة. ويضعف المطلق التجاري الذي يفرض على هذه المجالات، من طبيعتها كحقوق إنسانية، والتي فتحت بعد صراعات اجتماعية صعبة، ليحولها إلى مزاد لكل من يستطيع دفع ثمن من الأكراد. ويؤدي هذا المنطق إلى استبعاد الفقراء، أو تحويلهم إلى متلقين للإحسان. ولذلك، فليس من الغريب أن يزداد عدد من يتحركون ضد هذه الأوضاع خاصة مع تحسن سبل الاتصال بين الناس.

ويعمل رأس المال اليوم على استعادة السيطرة على الهيئات العامة التي نجح نضال العمال الاجتماعي في تحويلها لصالحهم، جزئياً على الأقل. ومن أول هذه الهيئات الدولة، التي تهافت وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، ويعدا توجيهها لخدمة المصالح الرأسمالية، ثم للمنظمات الدولية والأمم المتحدة، التي تخضع بشكل متزايد للمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، والتي تكاد تصير مستعمرة للشركات متعددة الجنسية.

ويندرج كل هذا تحت منطق التراكم الرأسمالي، ولا يحتاج لوجود مؤامرة من أي نوع لتفسيره. والثنيوبولارية ليست سوى الاستراتيجية الجديدة لرأس المال لاستعادة قدرته على التراكم بعد أن أدى الانخفاض النسبي للإنتاجية في الغرب، إلى استنفاد طاقة نموذج كينز، وفي التخوم، ظهرت إمكانيات جديدة لرأس المال لإعادة استعمار الاقتصاد، وهذا سمح للاعبين الاقتصاديين المسيطرين بتشديد الضغوط لمنع أية محاولة لإعادة تنظيم الاقتصاد على أسس مختلفة. وهكذا عبر تصارع عملية التراكم

عن هجوم مزدوج، على العمال من جهة، وعلى الدولة من الجهة الأخرى، وفي هذا السبيل، تستخدم جميع الوسائل، من اقتصادية، وثقافية، وسياسية، وعسكرية.

### تكاثر، وتوسع، وتفتت المقاومات والنضالات

والسبب وراء التكاثر، هو ازدياد عدد الضحايا الجماعيين الذي لا يقتصر على الضحايا المباشرين لعلاقة رأس المال/العمل (وهو ما كان ماركس يسميه للخضوع الحقيقي). أما العلاقات غير المباشرة التي تحدثنا عنها، أو الخضوع الواقعي، فيمس مثلث الملايين من البشر، الذين رغم أنهم كثيراً ما يكونون غير واعين بالرباط الذي يشدهم إلى النظام الاقتصادي العالمي، فإنهم يعانون من آثاره المنمرة على حياتهم. وفي الواقع، فإنه تصعب رؤية علاقة سببية بين السياسات المالية وانخفاض القدرة الشرائية للجمهير الشعبية مثلاً، أو بين لجنت الضريبة وبين فقدان فرص العمل، أو بين برامج التكيف الهيكلي والفقير، بل لا بد من تطبيق الأفكار النظرية المجردة على الحقائق الملموسة.

ويرجع التوسع في المقاومات إلى النتائج الاجتماعية لعولمة الاقتصاد الرأسمالي. فتأثير الفقر يؤدي إلى دفع الحركات النسائية إلى اتخاذ مواقف أكثر راديكالية، ويؤدي تكمير الثروات الطبيعية وخصخصتها، إلى ظهور حركات الدفاع عن البيئة، ويدفع تكمير الثقافات إلى قيام ردود أفعال دفاعية، كثيراً ما تكون رجعية إذا لم يصحبها تحليل واقعي.

أما التفتت فهو نتيجة للانفصال الجغرافي والقطاعي. ففي حين يمتلك رأس المال، وخاصة المالي، الذي يسيطر على المرحلة المعاصرة من التراكم الرأسمالي، الوسائل المادية لإعادة إنتاجه على المستوى العالمي، فإن المقاومات لا زالت محلية بشكل رئيسي. وصحيح أن المظاهرات الكبرى الأخيرة قد أظهرت اتجاهاً نحو التجمع، وإن كانت هناك صعوبات نحو تحقيق ذلك، رغم ما تنهيه الإنترنت اليوم من إمكانيات للاتصال.

لما التفتت على أساس قطاعات النشاط الاقتصادي (عمال أو فلاحين، قطاع رسمي أو قطاع غير رسمي، صغار الحائزين أو الفلاحين بلا أرض)، فهو أيضاً أحد نتائج المنطق الرأسمالي.

وفي الواقع، يحدث انفصال بين الفئات الاجتماعية الواقعة تحت التأثير المباشر لعلاقة رأس المال/العمل، وبين الفئات التي تخضع بشكل واقعي، أي غير مباشر.

وتبدو المصالح الخاصة بكل من هاتين الفئتين مختلفة بوضوح إن لم تكن متعارضة، مع أنها تقف أساساً على نفس الجانب من السور. وهكذا فمن مصلحة رأس المال مثلاً، أن يبدو أن هناك تناقضاً بين نضال القطاعات المنظمة من العمال (النفقات)، وبين نضال القطاع غير الرسمي، أو الاقتصاد السري، فمن السهل الحديث عن المزاي التي يتمتع بها الأولون في مواجهة الآخرين (الحديث للشائع عن أرسقراطية البرولتاريا). ويبدو ألا علاقة بين القطاعات الأخرى مثل النساء، والشعوب الأصلية، وصغار الفلاحين أو التجار، وحركات الدفاع عن الطبيعة، والحركات الثقافية، إلخ، وبين النضالات على مستوى العلاقات الاجتماعية للإنتاج. وهذا الانفصال الكامل بين نوعي النضال، مفيد جداً لسيطرة السوق، وللتعبيرات السياسية عنها، لأنه من الأسهل اتباع استراتيجية استجابة/كبت لإضعاف كل منهما على حدة، بدلاً من مواجهة جبهة متماسكة من الطرفين.

ويقال إن جميع هذه المقاومات هي للتعبير عن المجتمع المدني، لكن لا بد من إضافة "من أسفل". والواقع أننا نشهد الآن، بدلية لقاءات قطاعية داخل هذا الأخير، وقد ظهر هذا عن طريق عدد من المظاهرات واللقاءات التي تحدثنا عنها.

## ٢- استراتيجيات الالتقاءات

ولنن نحن نتحدث عن الالتقاءات بصيغة الجمع، لأن هذه العملية هي الأوسع، كما يبدو، للاحتياجات الحالية للمقاومات والنضالات على المستوى العالمي.

### أنواع الالتقاءات

إن تعدد القطاعات المتأثرة بالعولمة الحالية للاقتصاد الرأسمالي، المناظرة لمرحلة جديدة من التراكم، هي بالذات، التي تقتضي الارتباط بين قوى المقاومة المختلفة. ومن هنا ضرورة حدوث اللقاء الاستراتيجي حتى يمكن للتأثير على القرارات العامة حيث تُتخذ على المستوى المؤسسي. وهذا هو ما حدث بشكل جلي عند اجتماع منظمة التجارة العالمية في ميلان، واجتماع البنك الدولي في واشنطن، ولقمة الاجتماعية للأمم المتحدة في جنيف، وقمة الثمانية للكبار في جنوا، والاتحاد الأوروبي في إنسبريل. ولا زال الطريق طويلاً، فمن الضروري التنبط على العقبات المتمثلة في اختلاف الثقافات، وحركات المقاومة، والصراع الاجتماعي. والنفقات العملية لها خبرة أكثر من قرن من الصراع القلبي، وكثيراً ما تصدمها الأشكال التي تتبعها "الحركات

الاجتماعية الجديدة". ومن الناحية الأخرى، ترى بعض حركات الفلاحين وخاصة للفلاحين بلا أرض، أن الكثير من المنظمات العمالية قد استوعبت بالترجيح في داخل النظام، وأنها تتاضل من أجل أهداف خاصة داخل للنظام، وليست ضد منطقة.

وهناك نوع آخر من الالتقاء الذي يستلزمه تنوع وجهات النظر، والذي يؤدي لقيام تحالفات من أجل أهداف محددة، وهي لذلك مؤقتة بطبيعتها، ولكنها قد تجمع بين منظمات تتفاوت فيما بينها في مستوى الوعي. وهكذا، قضية ديون العالم الثالث، قد عباّت مجموعات سياسية يسارية، إلى جانب بعض الكنائس المحافظة جداً.

وهذا يؤدي بنا إلى الاستنتاج بأن فكرة حزب واحد للطليعة، بجمد الحقيقة الكاملة غير مناسبة اليوم. ولكن هذا لا يعني تسمية كل شيء مما يضع الجميع على قدم المساواة، ويؤكد صحة تيارات ما بعد الحداثة التي لا تهتم إلا بالتاريخ الحالي للأفراد، وخصوصية المواقف. ولهذا السبب يجب بناء الاستراتيجية ثم إعادة النظر فيها في ارتباط بالأهداف المعنية.

#### استراتيجية مرتبطة بأهداف واضحة

هناك خطر حالياً من تحويل ما يسمى "ضد العولمة" إلى نوع من الفولكلور، فوسائل الاتصال تركز على بعض التصرفات المضحكة، أو حتى للشاذة لبعض المشاركين في المظاهرات مما قد يثير السخرية. وهذا اتجاه بعيد عن البراءة من جانبها، ومن الخطر أن تترك بعض الحركات نفسها تتجرف في هذا التيار. وصحيح أن أية حركة شعبية لها خصائصها الثقافية، وشباب اليوم لا يتمسكون بجذبة للزمن الماضي، ولكن الأشكال المظهرية ليست بديلاً عن المحتوى الجاد. كذلك الأمر بالنسبة لبعض أشكال العنف التي تعطي المبرر المطلوب لوصم المقاومة بالإجرام، والتي تهتم وسائل الإعلام بإبرازها لذلك الغرض.

وفضلاً عن ذلك فليست جميع أنواع المقاومة ضد النظام، بمعنى أنها مستعدة لمحاربة الرأسمالية أو الإمبريالية كنظام. وقد أشرنا فيما سبق إلى جميع أشكال الأصولية، وهي بالتأكيد بصفة عامة، ردود أفعال للكثير الثقافية للعلاقات الاجتماعية للسوق الرأسمالي، ولكنها تبحث عن حلول للمشاكل عن طريق الردة الثقافية. والأمر بالمثل بالنسبة لبعض أنواع الصراع في التخوم، التي تعود برويتها للعلاقات السابقة على الرأسمالية مثل الفئات الاجتماعية، والعرقية، والأبنية الأبوية. وهي تتعلق عادة، بفئات من السكان لم تندمج مباشرة في العلاقات الاجتماعية للرأسمالية، والتي إذ تجر

في خضم عمليات إفقار مبيها بدرجة كبيرة، عمليات عولمة الاقتصاد (برنامج التكيف الهيكلي، وإلغاء إجراءات الضمان الاجتماعي، والإنتاج الزراعي الموجه للتصدير، وهبوط أسعار المنتجات إلخ.)، تستجيب لهذه الأوضاع من منظور اجتماعي خيالي من الماضي. أما في مجتمعات الشمال، فيؤدي نفث الحياة الاجتماعية تحت تأثير السوق للدافع للفردية، وميالة روح الاستهلاك، إلى قيام بعض المبادرات التي تركز على أهداف خاصة، لها شرعيتها ولا شك، ولكنها معزولة عن المجموع.

ومن هذا المنظور، يجب أن تتجاوز عولمة المقومات والنضالات مجرد الإضافة الكمية للمبادرات المختلفة في أنحاء العالم، والتي تعبر عن سخط الملايين من البشر، لكي تكتسب طبيعة عضوية. وهذه المبادرات تظهر في كل مكان ولا شك، ولكنها لن تكتسب الفعالية في المدى الطويل من أية عولمة. والطريق طويل، ولكنه في حيز الإمكان.

#### دولة الانتقاءات

لقد اتخذت المقومات طابعاً دولياً وضاحاً منذ دافوس الأخرى عام ١٩٩٩، وسبائيل في تاريخ مقارب، وكان تأسيس المنتدى الاجتماعي العالمي (بورتو أيجري) للتعبير الأكثر ظهوراً عن ذلك. ففي عام ٢٠٠١، كان عدد المشاركين ٢٠ ألفاً، و٧٠٠ منظمة، أما في عام ٢٠٠٢، فقد بلغ العدد ٦٠ ألفاً وألف منظمة من ١٣٠ بلداً.

ولكن يجب أن نلاحظ، أن المبادرة كانت بالأكثر تنتمي لأمريكا اللاتينية وأوروبا، ومن هنا أهمية قيام مننديات قارية، وإقليمية، ووطنية. ولول منتدى قاري، كان الخاص بأفريقيا، وعقد في بامكو، عام ٢٠٠٢، ثم تبعه المنتدى الأمريكي اللاتيني (كيكو، ٢٠٠٢)، والأوروبي (فلورنسا، ٢٠٠٢)، والآسيوي (لهند، ٢٠٠٣). وعلى المستوى الإقليمي، عقد منتدى الأمازون (ماناوس، ٢٠٠٢)، والبحر المتوسط (برشلونة، ٢٠٠٢). ويجري العمل على إقامة الكثير من المننديات الوطنية حالياً. والمستطق عليه، أن يعقد المنتدى الاجتماعي العالمي المقبل، في الهند، عام ٢٠٠٤، ويحدها في أفريقيا.

وهذا الانتشار مطلوب لسبيين، أولهما تحقيق مشاركة علمية حقيقية، في مواجهة الرأسمالية المعولمة، والثاني، تقوية انخراط القاعدة، حيث إن تركيز اللقاء في مكان واحد بالعالم، يعطيه طابعاً مجرداً لحد كبير، في حين يجب دعم اللقاء المقومات على جميع المستويات.

## مقاومة النظام

والى جانب قيام وسائل الإعلام بإضفاء الطابع الفولكلوري على تحرك المجتمع المدني، أو إبراز العنف من جانب بعض الفئات للصغيرة (وأغلبها من الشباب الذين لم يتعلموا طريقة أفضل للتعبير عن رأيهم)، فإنه يتعرض لمقاومة النظام الاقتصادي والسياسي. ومن أول أشكال هذه المقاومة، تبني نفس التعبيرات مع تغيير مضمونها: المجتمع المدني، والمشاركة، والديمقراطية، ومحاربة الفقر، إلخ. وهناك شكل آخر وهو الاحتذاء لأعلى (كالدعوة لداغوس)، أو لحضور لجان أو الحلقات الدراسية للبنك الدولي، إلخ)، ويترك البعض أنفسهم يشتمون للمبة. ولكن ازدياد الكتب والقمع يبدو بشكل أوضح هو أيضاً، ناهيك عن تلامي المسكرة من جانب الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا، تحت غطاء محاربة المخدرات أو الإرهاب (مع أن هذه مشاكل حقيقية).

يمكن إذن أن نختم بالقول إن عولمة الحركات الاجتماعية هي سمة مميزة حقيقية لبداية القرن الجديد، والأمل هو أن تتكبد بقدر ما تولجه من تحديثات.

## أعمال أخرى للمؤلف حول الموضوع ذاته:

- . F. Houtart et F. Polet, L'Autre Davos - Mondialisation des Resistances et des Luttes, Paris, L'Harmattan, 1999.
- . Societe civile: lieu des luttes sociales, Alternatives Sud vol. V (1998), n°1.
- . Les Mouvements Sociaux en Amerique latine, Alternatives Sud, vol. I (1994), n°4.
- . Les ONG, instruments du neoliberalisme ou alternatives populaires?, Alternatives Sud, vol. V (1997), n°4.

### ٣- البعد الثقافي

يحثل الاعتراض الثقافي ضد عولمة مدمرة مكلناً مركزياً، ولكن يبقى خطر الوقوع في الثقافية أو الإثنية مثالاً للعيان، خاصة في المجتمعات التي خضعت مؤخراً لنتائج العولمة للرأسمالية. ويجب أن تشمل المقاومات أبعاداً متعددة منها البعد الثقافي، دون أن تجعل منه المرجع للوحيد. ويسأخذ الاحتجاج الديني ضد العولمة شكل لاهوت التحرير، الذي يستند إلى واقع علاقات الاستغلال الاجتماعية. وفي الوقت الراهن، صارت للصراعات الاجتماعية مكلناً يتبدى فيه الفكر والإيمان الديني. وتسمح النظرة الأخلاقية المزودة بتحليل للعلاقات الاجتماعية بتجاوز مجرد إدانة انتهاكات الرأسمالية وتجاوزتها، للطعن في منطقها ذاته. ويؤدي هذا بدوره إلى التزام اجتماعي عميق الأسس.

#### أ- البعد الثقافي في تطور الحركات \*

يلعب البعد الثقافي دوراً مركزياً في تطور الحركات الاجتماعية، وهو يغطي عدة قسما، ويستعرض لاثنتين منها في هذا الجزء؛ الأولى هي الأصل المجتمعي لبعض الحركات والذي يعرضها لخطر الوقوع في الثقافية أو الإثنية، والثانية هي البعد الأخلاقي لحركات الاحتجاج الدينية.

#### ١- التنوع الموروث، والتنوع في تصور المستقبل

مرت جميع المجتمعات الإنسانية خلال تاريخها بتحويلات كانت إما صغيرة وتدرجية في إطار النظام القائم، أو بتغيرات كيفية للنظام بأكمله. وكان المدافعون عن هذه التغيرات الكيفية التي يمكن أن نسميها ثورية، ينادون دائماً برغبتهم في قطع كل صلة بالماضي. فحركة التنوير (في فرنسا) لتتويج التمييز النظام القديم بكل مظاهره، وكومونة باريس، والثورات الاشتراكية، رأت "إلغاء كل صلة بالماضي"، وقررت الماوية كتأريخ جديد للصين، على صفحة بيضاء. ولكن في الواقع، لم يكن ممكناً إلغاء الماضي بالكامل، بل احتفظ بأجزاء منه، وحركات لتخدم المنطق الجديد، وبقيت

---

\* سمير أمين (مأخوذ من كتابه: "ما وراء الرأسمالية للشائخة"، باريس، المنشورات الجامعية الفرنسية، ٢٠٠١).

أجزاء أخرى، تمثل مقاومة تعرق عملية التغيير. والجمع بين القديم والجديد في كل حالة معينة من مسارات التاريخ، تمثل المصدر الأول للتنوع، ومن هنا فهو موروث. والأشكال التي اتخذتها العثمانية كما تتصورها وتمارسها المجتمعات التي أخذت بأسباب الحداثة للرأسمالية، تعطي مثلاً واضحاً على هذا التنوع. والعثمانية تكون راديكالية بقدر ما تصنع بها الثورة البرجوازية (كما في فرنسا). وفي المقابل، عندما يشق التحول للرأسمالي طريقه عبر حلول وسط مع الطبقات المسيطرة القديمة (كما حدث في بقية بلدان أوروبا الأخرى تقريباً)، فإن العثمانية لا تستبعد بقاء بعد ديني في تصريفات السلطات العامة. لدرجة أنه توجد كنائس رسمية (في البلدان البروتستانتية)، تشكلت في إطار النظام للرأسمالي الجديد، واستمرت معه بهذه الصفة، رغم فقدانها السلطة الفعلية التي كانت تمارسها قبل الحداثة.

وهكذا فالفصل بين الدولة والدين، وهو المفهوم الأساسي للعثمانية، يؤكد رسمياً درجات متفاوتة حسب الأحوال. ونلاحظ هنا بالمناسبة، أن الحداثة بمفهومها التحريري الذي يفترض هذا الفصل، لا يعني أكثر من هذا. فالحداثة والعثمانية ليسا مرافقين لإلغاء الإيمان الديني. أما "إلحاد الدولة" (ولا نعرف منه سوى النموذج الذي جربته الشيوعية السوفيتية)، يبدو كنوع من دين الدولة. وكلاهما يتنكر لمبدأ الحداثة ذاته، الذي يترك الآراء — الفلسفية، والدينية، والسياسية، والأيدولوجية، والعلمية — لقرار الأفراد الحر. ومع ذلك، فالإلحاح على ضرورة الاعتراف بالتنوع الموروث، واحترامه — والذي شاع في الخطاب السائد اليوم — له نتائجه، فهو يمنع، في الأغلب، للشرعية لمبادرات تدعم السلطات المحافظة، كما رأينا في حالة الجدل الأوروبي بشأن العثمانية.

وهناك للكثير من مجالات الواقع الاجتماعي التي تتميز بالتنوع، والتي نرجع إلى جذور بعيدة مثل التنوع في اللغات والأديان، ويستمر هذا التنوع على الرغم من تغير العناصر المكونة له عبر التاريخ. وهل يخلق التنوع القومي، أو الثقافي، داخل دولة حديثة، أي تضم مواطنين لهم حقوق متساوية في بناء مستقبلهم، مشاكل في ممارسة الديمقراطية؟ أو هل يمثل تحدياً لها؟ توجد مواقف عدة في الإجابة على هذا التساؤل. فالمنادون المتشددون بالجناس القومي والثقافي كأساس وحيد للهوية المشتركة، والذي يعتبرونه شرطاً لممارسة حقوق المواطنة، سيؤكدون إما على "الاندماج القسري" للمخالفين (وهو عادة لفظية)، وإما، إن كانوا ديمقراطيين، على الانفصال وتقسيم الدولة. وإلى أن يتحقق ذلك، فإنهم سيقبلون مجرد "التسامح" مع التنوع، وسينادون حينئذ، ببناء

"متعدد الطوائف" على الطريقة الأمريكية، مع التمسك بتأكيد الترتيب في سلم التمييز لهذه "لطوائف" داخل النظام الوطني. فهم يرون ضرورة الهوية المتميزة للموروثة، والتي ليست محل الاختيار الفردي، وهذا يحقق قدراً من "الحق في التمييز"، مع إنكار مكمله المساوي له في الشرعية، وهو الحق في التشابه، أي المعاملة المتساوية، أو بشكل عام، الحق الفردي الذي لا يجوز التنازل عنه، في عدم قبول التعامل معه على أساس انتمائه لطائفة ما بالميراث.

## ٢- المساواة في الحقوق والواجبات

تقوم الحدائق المحررة على أساس مفهوم الديمقراطية مختلف تماماً، يفترض المساواة الحقيقية لجميع الحقوق والواجبات (وخلق الظروف لتحقيق هذه المساواة في الواقع)، وفي الوقت ذاته، احترام الاختلاف. والاحترام تعبير أقوى من التسامح، وهو يعني أن تخلق سياسات للدولة الشروط للمساواة رغم التنوع، مثل إنشاء مدارس للتعليم باللغات المختلفة الموجودة. ونعني بالتعبير "رغم التنوع" هنا، مجرد الامتناع عن محاولة تجميد أشكال للتنوع المعني، أي ترك التاريخ يأخذ مجراه ويصل إلى تكافؤ لا يكون قسرياً. يجب التصرف بحيث لا يؤدي التنوع لتجول طوائف مقلدة، وبالضرورة متعادلة للوحدة في مقابل الأخرى. وهذا يعني أن التركيز على مفهوم "الطوائف" دون مساو يعبر عن التخلي عن مفاهيم الحدائق في بعدها التحريري. وهو يميز بدأً بيد مع تدهور الديمقراطية، عن طريق إنكار الأبعاد المتعددة للهوية (القومية، ولكن الطبقة الاجتماعية، والأنوع الاجتماعي، والانتماء الأيديولوجي أو الديني). والخطاب الشائع اليوم، الذي يروجه منطق الرأسمالية، لم يعد يعترف بالمواطنين بصفتهم أفراداً أو أشخاصاً ذوي هوية متعددة الأبعاد، وإنما يضع بدلهم "كأشخاص" ("مستهلكين" بالنسبة للاقتصاديين، و"مشاهدي التلفزيون" بالنسبة لرجال السياسة)، وبالتالي يمكن التحكم فيهم أفراداً غير محددي الهوية، أو أفراداً ينتمون لطوائف محددة وموروثة.

ورغم أن الموقف النابع من الثقافية، لا يمنع بالطبع، من الاعتراف بدور الثقافة في بناء المجتمعات، ولا بالغنى المترتب على تنوعها، بل إن إنكار هذا التنوع، النابع من التشدد لمبني على الاتجاه الاستيعالي، يؤدي كثيراً إلى التوترات بل الصراعات المدمرة.

وللتنوعات الموروثة موجودة بالفعل ولا بد من الاعتراف بها حتى لو نتجت عنها المشاكل. ولكن التركيز عليها يجعلنا ننسى أشكالاً أخرى من التنوع قد تكون أكثر

مدعاة للاهتمام، مثل تلك التي يخلقها اختراع المستقبل في حركته، لأن مفهومها ينبع من الديمقراطية المحررة ذاتها ومن الحدثة الدائمة للتجدد التي تصاحبها. والقول بضرورة وضع سياسات تمنع من أن تتحقق حرية الأفراد على حساب المساواة بينهم، وأنه بالعكس، يجب تقديم هاتين القيمتين معاً، يعني بأن التاريخ لم ينته، وأنه لا بد من حدوث تحولات في النظام، وأن تجري هذه التحولات في اتجاه التحرر الحقيقي. فمن الذي يستطيع القول إذن بأنه لا يوجد سوى طريق واحد.

واليوطوبيات الخلافة، التي تتبلور حولها الصراعات بإعطائها أهدافاً مستقبلية، تستمد شرعيتها دائماً من نظم مختلفة للقيم، سواء أكانت تعتمد على أحد أشكال الإنسانية العلمانية، أم على التقسيم الدينية (اللاهوت للتحرير). وتستلهم مبادئها الضرورية - وهي نظم تحليل المجتمع - للنظريات الاجتماعية العلمية المختلفة. وكذلك الاستراتيجيات المقترحة للتقدم في الاتجاه المرغوب بغاية، لا يمكن أن تحتكرها أية منظمة. وهذه التتبعات في اختراع المستقبل، ليست فقط حتمية، بل ستكون محصل ترحيب أي شخص لا يتمسك بوجهاً يجعله على يقين كاذب بامتلاك المعرفة التي لا مفر من اعتبارها دائماً منقوصة.

## ٢- للثقافية، والإثنية، والمقاومات للثقافية

الثقافية هي ضرب من الفكر مبني على التأكيد بأن كل "ثقافة" لها مميزات "خاصة" لا تتغير، وعبرة للتاريخ. وهي ترفض أن تنظر بجدية في التطور والتغير اللذين يميزان جميع مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية، حتى ما كان منها ذا طابع مقدس. وتتخذ للثقافية في شكلها الديني، الصورة "الأصولية"، وهي في الواقع، أقرب للتحيزات (الرجعية) للعديدة منها لتقاليد اللاهوت الأصل. وتساعد بعض اتجاهات ما بعد الحدثة، التي نحت اسم "العلمية"، تضع جميع "المعتقدات" على المستوى نفسه، باعتبارها حقائق لا تقبل الاستثناء، الميل نحو الثقافة. وتبني بعض الممارسات السياسية والاجتماعية، مثل "الطائفية" الأمريكية، التي تعطي لما يسمى "الهوية الطائفية"، الأولوية على الأبعاد الأخرى للهوية (الانتماء لطبقة اجتماعية، أو الاعتقادات الأيديولوجية)، على الفكر الثقافي، وتقوي تأثيره على الجماعات المعنية. والصفات للخاصة المعنية نادراً ما تكون صريحة، ولكنها عندما تكون كذلك، فإنها كثيراً ما تكون باهتة، ومن هنا، قد تؤدي للثقافية الإثنية، إلى تعجير هويات أكبر تكونت عبر التاريخ. وظهر حركات اجتماعية قوية تنتمي للثقافية الدينية أو الإثنية،

في هذه الأيام، تجد مصدرها في تآكل تعبيرات سابقة عن شرعية السلطات المبينة على الوطنية، أو الانتماء الطبقي، أو منجزات "التنمية". إن انفجار نوع من الإنثية ليس ناتجاً عن مطالب تلقائية للمجتمعات القاعدية المعنية، التي تؤكد هويتها "الجوهرية غير القابلة للتنازل" (والتي كثيراً ما تكون موجهة ضد طوائف أخرى). فهذه الإنثية هي في الأغلب مدفوعة من أعلى من قبل قطاعات من الطبقات الحاكمة عالية الصوت، التي تحاول بهذه الطريقة استعادة لقيادة بشكل "ثوري".

خلقت الكوارث الاجتماعية التي سببتها السياسات النيولبرالية، للظروف المناسبة لانفجار الإنثيات (فيما يتجاوز الاعتراف الثقافي)، التي لعبت دوراً حاسماً في انهيار الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا، وفي حروب القرن الأفريقي (إثيوبيا، وإريتريا)، والصومال)، وفي مذهب رواندا، وفي الحروب "القبلية" في ليبيريا، وسيراليون. وضعف الكثير من السلطات القائمة، والنقص في الديمقراطية الذي يحرمهم من القدرة على معالجة للتنوع (وحقيقته غير قابلة للشك) بطريقة صحيحة، تتحمل نصيبها من المسؤولية عن هذه الكوارث. وهي التي لا تصيب فقط المناطق الأكثر ضعفاً وهشاشة من النظام العالمي الحالي، مثل العالم العربي، ولكنها تصيب كذلك، أوروبا ذاتها (إيرلندا الشمالية، وبلاد الباسك، وكورسيكا، وشمال إيطاليا). وجميع هذه التعبيرات عن الانكفاء على الذات الثقافية — وهي دائماً سلبية، وأحياناً إجرامية — يجري للتلاعب بها، من قبل القوى المسيطرة في النظام، بصفتها عناصر متميزة من الجيو استراتيجية. وفي المقابل، نجد اختلافاً كبيراً من المقاومات الثقافية التي تجد في إرثها القواعد المؤدية لانتقاد الحداثة المدمرة التي يحركها النظام الرأسمالي.

والعولمة الرأسمالية لا تجعل العالم متجانساً، بل هي بالعكس، تنظمه على أساس مراتب أكثر فأكثر وضوحاً وتميزاً، ومن هنا فهي تحرم الشعوب التي تقع ضحية لها من فرصة للمشاركة للفعالة، وعلى قدم المساواة، في تشكيل العالم. واستراتيجيات العولمة تستغل بقدر الإمكان بعض أشكال للتنوع الموروثة من الماضي عن طريق تشجيع الاستجابات الثقافية، ولكن العولمة الرأسمالية تفرض في الوقت نفسه، بعض "المميزات" للمراكز المائدة على المسويين. ولذلك فالمقاومة التي قد يبديها الضحايا، لا بد أن تكون متعددة الأبعاد، وأن يجري للتعبير عنها، ضمن أشكال أخرى، كتأكيد ثقافي، ولو بشكل ضمني، لفكرة للتنوع في اختراع المستقبل. وهي تعلن حاجة الشعوب المختلفة للمعنية، للمشاركة على قدم المساواة مع شعوب المراكز المسيطرة، في تشكيل العالم (مثل الإكوادور، وشياباس).

وتوجد هذه الأشكال من المقاومة في الجنوب كما في الشمال، ولكن بقوة مختلفة بطبيعة الحال، ففي هايتي تظهر<sup>(١)</sup> على شكل تكاثر للفرق الموسيقية والمسرحية التي تبرز للتناقضات داخل الثقافة للتجارية التي تغزو جميع مجالات الحياة الجماعية تحت تأثير الجار القوي في الشمال. وإلى جانب ذلك، توفر الفرانكوفونية مثلاً آخر على هذه المقاومة الثقافية الإيجابية التي يخطئ من يقلل من قيمتها، فقد حققت فعلاً دعماً للفن المسينمائي لا المناطق بالفرنسية فصب، وإنما في العالم كله، مما أثار حفيظة مراكز السينما الاحتكارية الأمريكية لآثاره السلبية على أرباحها الهائلة. وتبقى مثل هذه المقاومة محدودة ومهددة على المدى الطويل، بقدر ما تبقى "الاستثناء الثقافي"، وتقبل سيادة قانون السوق في بقية المجالات. فالمقاومة يجب أن تكون متعددة الأبعاد، ثقافية بالأكيد، ولكنها تعلن في مجال السياسة، وإدارة الاقتصاد.

#### ب- الاحتجاج الديني وأبعاده الأخلاقية \*

يتساءل البعض إن كان هناك مكان للفكر الديني في مجموع المقومات لنزع الصورة الإنسانية المترتب على عولمة الاقتصاد للرأسمالي؟ ويتساءل آخرون عما إذا كان استخدام الفكر الديني لخدمة قضايا اجتماعية معينة يقلل من سموه؟ وهي تساؤلات في محلها. وفي الواقع، فإن أي نشاط بشري جماعي يحتوي قسمات رمزية، ومراجع أخلاقية، أو تعبيرات يوطوبية، أي باختصار، بعداً ثقافياً. وفضلاً عن ذلك، فكل تحرك ديني يحدث في مكان وزمان يحددان شكله ومضمونه، فلا يوجد لاهوت معزول عن المجتمع. وفي الواقع، كان الإيمان الديني، ولا زال، وراء الكثير من التعميدات الاجتماعية، والسياسية، لبناء عالم أكثر عدلاً.

#### ١- لاهوت التحرير وعلاقات الاستغلال

كما تبين طوال هذا العمل، تنتظم المقاومة في بديلة هذه الألفية، ضد عولمة نظام للتصدي يتميز بعملية استبعاد/تكمير تؤثر لا فقط على البشر، وإنما على الطبيعة، ويخضع كل شيء لمنطقه، لحد إتكاف الحقائق إذا ما تعارضت مع مصالحه. وبالنسبة للجنوب، تندرج هذه العملية في تاريخ طويل من علاقات الاستغلال والامساوة، كان السبب الثقافي، بل الديني يشغل مكاناً مركزياً فيه. وتبدو العولمة إذن، كتعميق لعملية

\*فرانسوا أوتار

فترض الطابع الغربي على العالم. ويرتاز هذا الالتقاء بين اقتصاد-العالم للرأسمالي، والحضارة الغربية، بقولنا إلى الاعتراف، من جهة، بالجذور الغربية لما يسميه إيمانويل فالرشتاين، بالرأسمالية التاريخية، ومن جهة أخرى، الانتشار المتعدد الأبعاد لهذه الأخيرة. ومع أن الرأسمالية هي فعلاً نظام للإنتاج ، أي أنها شكل محدد للعلاقات الاجتماعية مبني على إنتاج الأسس المادية للحياة، يجري للتعبير عنه بالعلاقة رأس المال/العمل، حيث يسيطر الطرف الأول، فإنها لا تقتصر على البعد الاقتصادي دون غيره. فهي كذلك مشروع للمجتمع له سماته الثقافية، والاجتماعية، والفلسفية، وحتى الدينية.

ومن بين حركات المقاومة للوسعة للرأسمالية التاريخية، تستحق حركة لاهوت التحرير نظرة خاصة. وفي الواقع، فقد لفرزت هذه المدرسة الفكرية، التي ترتبط بتحريك اجتماعي ملموس، نقداً راديكالياً، ومعاصراً بحق، للنظام الرأسمالي، وحدائته، كما يحركهما الغرب. وهي تؤكد أن نقد الرأسمالية يبقى نالصاً إذا لم يجر كنسف روح النظام وقلبه. وهي ترى أن الرأسمالية تعني تشيبي كل ما هو إنساني بتعبيرات اقتصادية، أي تحويل العالم الطبيعي، والعلاقات البشرية إلى أشياء، أي سلع لتحقيق الربح. وتصبح للطبيعة كلها سلعة كبرى، ويتحول الإنسان إلى "إنسان اقتصادي". بل إن الثقافة ذاتها تشياً وتندرج في مطلق تحقيق الربح.

وهكذا، ففسي رأي لاهوت التحرير، إذا كان من الضروري محاربة الرأسمالية، وتجاوزها، فإن ذلك لا يرجع فقط لأنها "اقتصاد عالمي" بتعبير إيمانويل فالرشتاين، ينتج الثروة للقلة، وينتج البؤس والعار للأغلبية. فهو ضروري كذلك لأنها تحول جميع أبعاد الحياة الجماعية والاجتماعية، والثقافية إلى أجزاء صغيرة من الألق للوحيد المسموح به للإستغناء، وذلك عن طريق تعميم قوانين السوق على جميع مظاهر وجود الإنسان في الكون، وجميع أوجه الواقع. وهذا هو السبب في أن الرأسمالية التاريخية تحارب، دون نجاح لحسن الحظ، تنميط الثقافات، وتسوية جميع الهويات، وإنهاء للخصائص التاريخية للثقافية. وفي الواقع، فالعولمة تختص بثقافة محددة، يحملها للنظام الاقتصادي المعاصر.

ويقدر ما نقرض للرأسمالية قوانينها لا على الإنتاج والتبادل الاقتصادي وحسب، وإنما على المجتمعات، ومجالات الحياة غير التجارية، فإنها تثير مقاومة للشعوب، خاصة في تخوم النظام للعالمي. وهذه المقاومة ذاتها متعددة الأبعاد، ويجب تعقبها ضد نظام قسّم، ويقوم بقتل الإنسانية، وينهب الطبيعة، ويستعمر المستقبل، ويلوّد.

التعبيرات الثقافية. ويؤكد لاهوت التحرير، أنه في المعركة ضد عنمية الحداثة للرأسمالية، ومفهومها للمغرق في المادية للعلم، لا بد من رد الاعتبار للدوائر الفكرية والميتافيزيقية للكانن البشري، والتفكير في التوتر الخلاق بين الوعي الروحي والعمل الميسلي، ومعالجته، وبين الهوية الدينية والالتزام الاجتماعي.

ويعتمد لاهوت التحرير نموذجاً يتخطى الحدود، فإذا كان رجال الدين المسيحيون من أمريكا اللاتينية، المنغمسون في النضال الاجتماعي، هم الذين منحوه مظاهر للنبل، فمن الممكن أن ينصرف لا إلى مناطق جغرافية أخرى وحسب، وإنما إلى عوالم دينية أخرى مثل الإسلام والهندوسية والبودية. ولذلك فمن الأصح الحديث عن ديانات التحرير.

وقبل الحديث عن مميزات هذه الحركات فيما يتعلق بالتحرير، ومساهمتها في مشروع ما بعد الرأسمالية، من المهم توضيح أن الأمر لا يتعلق بمجرد تجميع تكتيكي للقوى للمشاركة في عملية نضال اجتماعي. بل هناك أساس نظري أعمق يتعلق بدور الثقافة في تكوين العلاقات الاجتماعية. فتغيير المجتمع يقتضي في الواقع، وجود مشروع، ودوافع، ونظرة أخلاقية، واختصار، إصاح مكان مهم للأفكار، والقيم، والتحليل. وتجاهل هذا الوجه يؤدي للجهل بجزء أساسي من الواقع، كما يؤدي لأخطاء لا يمكن تجاهلها، إلى جانب التخطي في ممارسة السلطة. وديانات التحرير تمثل جزءاً من هذا السعي الثقافي، ذا صفة خاصة هي الاستناد إلى إيمان ديني يؤكد المكون السلمي، ويضعه في الشكل الملموس في الحياة الشخصية والاجتماعية لكل كائن بشري.

وفي مواجهة الفكر الواحد، والشعار القائل بعدم وجود بدائل، مما يعطي ثقافة الموت، تساعد ديانات التحرير على اكتشاف مجالات يكون فيها الحياة والأمل ممكنين.

## ٢- مشروع ديانات التحرير

ليس من الممكن بالطبع، رسم صورة كاملة هنا لمجموع الأفكار التي تعبر عنها ديانات التحرير، لأن مجالها متسع للغاية، ويغطي الكثير من المواضيع، بدءاً من مضمون الإيمان، وحتى الأخلاقيات، مروراً بمحتوى الكتب المقدسة، والشعائر، والقيم الروحية، وحتى الهيئات الدينية ذاتها، ووظائفها. ولا يتوقف البحث عند حقيقة أن الدين هو في الحقيقة خطاب عن الله. ولكنه خطاب محدد، يمكن أن نجده مثلاً في المسيحية والبودية والإسلام، دون أن ننسى غيرها من التقاليد، وعلى الأخص اليهودية.

## في المسيحية

يؤكد المؤلفون المسيحيون أن ممارسات البشر بوصفهم لاعبين تاريخيين هي أساس مشروعاتهم اللاهوتية. فركز جوستافو جوتيريز رجل الدين من بيرو، على ممارسات المسيحيين من الأوساط الشعبية الذين يشاروا النضال ضد نظام اجتماعي يستبعدهم، ومن أجل العدالة. واتخذ هوجو أسمان رجل الدين البرازيلي، كبديلة تحرك الطبقات المسودة، واتخذ مواطنه ليوناردو بوف ممارسات السيد المسيح كنقطة بداية. ومع ذلك فمشروعهما كان لاهوتياً، لأنهما حددا فكرهما عن الله بناء على هذه البداية. وممارسات هؤلاء للمسيحيين، وممارسات السيد المسيح في مجتمعه، وممارسات الطبقات المسودة، تجري في واقع الصراع الاجتماعي، والقهر الاقتصادي، وصراع الطبقات المعترف به كحقيقة تاريخية من جهة، وفي أبعاده الوطنية والدولية للمعاصرة، من جهة أخرى. فالسياق الاجتماعي هو الذي ينتج الفقراء والمفقرين، الذين ارتبط بهم السيد المسيح للتعبير عن مملكة السماء، وتحديد للتجدد الإيماني، والحياة اليومية الروحية، وإعلان الروح القدس. وهو الذي جلب له الإهانة، والرفض من جانب الأغنياء، والكرهية من عظماء الدنيا، وفي النهاية الصلب. وفي ظل نفس السياق، حدد شروط السعادة، وأحيا الأمل، ومن هذه النقطة تأخذ القيامة مغزاهما للأجيال المتتالية، وتكتسب مملكة السماء المطلوب انتظارها، وينالها في الوقت نفسه، أبعادها الكاملة.

وفي أمريكا اللاتينية، حيث ظهرت أولى تجليات لاهوت التحرير، جرى تحليل الأوضاع المعاصرة بمساعدة نظرية التبعية، التي طورها في تلك الحقبة عدد من رجال الاجتماع والاقتصاد. ووفقاً لتحليلهم، فإن تفسير أوضاع البلدان المتخلفة اقتصادياً، لا يعود لمجرد تأخر في التنمية يكفي معالجته، وإنما يعود لنفس بناء النظام الاقتصادي العلمي، الذي يدخلهم في علاقات خضوع لمصالح معادية لمصالحهم. وينتج عنها تبعية لا تؤدي إلا لإعادة إنتاج حالة التخلف، وتزيدها سوءاً.

## في البوذية

يقول الفكر البوذي إن التحرر يجب أن يطول الفرد والمجتمع سوياً، وأن هذا هو الشرط لقيام ثورة حقيقية. وبوذا لم يكن بالتأكيد ثورياً بالمعنى المعاصر للكلمة، ولكن تأكيده على رفض نظام الطبقات، أو سيادة شخص على آخر، وعلى أن الجميع متساوون، أدخل خميرة ثورية في مجتمع عصره. ورفضه لية ميزة مترتبة على

المولد، أو الوظيفة، أو الوضع الاجتماعي، أزال بضرية واحدة جميع الحواجز والعقبات الناشئة عن المعايير التحكيمية، بما فيها التعبير الاجتماعي عن النجاسة. وقد أنشأ نظاماً للرهبنة (سانغا) مؤسس على نموذج من الديمقراطية، والمشاركة في حياة بسيطة، ووضع بذلك الرمز الحي للقيم اللولجب تعزيزها في المجتمع. ولهذا السبب، يمكن اليوم لمبادئ البوذية أن تلهم للتحويلات في المجتمعات المعاصرة التي تدخل في سباق نحو نمو تتصور أنه بلا حدود، وفي اقتصاد هدفه الربح (الرغبة) لا الحاجة، وفي لا مساواة اجتماعية متزايدة، وفي تدمير الطبيعة، واستغلال العمال. (فيليجولا أريديفا، ٢٠٠٠، من "التيرناتيف سود، مجلد ٧ (٢٠٠٠)، العدد ١).

### في الإسلام

لأحد الأمثلة المثيرة للاهتمام من بين الإسلاميين، حالة المفكر السوداني محمود محمد طه، الذي يرى أن في الإسلام رسالتين: الرسالة الأولى عاجلة، والثانية بعيدة المدى. ومعرفتنا بالرسالة الثانية تكشف الأمور، وتبين حدود الرسالة الأولى، ولماذا يكتفي الإسلام للرسمي بها، والإسلام الحقيقي لا يكمل إلا بقول الرسالة الثانية. وتختصر الرسالة الثانية في جملة واحدة: "لقد خلق الإنسان على صورة الله"، ومن هنا فهو حر، ومسئول، وقادر على الوصول إلى الكمال. وحياة الفرد ما هي إلا صراع مستمر لا معنى له إلا بقدر القرب من الكمال الإلهي، مستبعداً أخطار الابتعاد عن هذا الهدف. وحياة المجتمعات، هي الأخرى لا معنى لها إلا بقدر تقدمها نحو الكمال.

واستنتج محمود محمد طه من هذه الرسالة الأسامية نتيجة راديكالية، ألا وهي: أن المجتمع المثالي الذي يجب أن يكون الهدف لأي نضال اجتماعي، والذي يخلق الظروف التي تسمح للكائن البشري أن يمارس نضاله الخاص للاقتراب من الله، والذي بدوره يبقى الإيمان أسيراً للحدود التي يفرضها المجتمع على ازدهار الحرية والمسئولة للأفراد، لا يمكن إلا أن يكون مجتمعاً اشتراكياً وديمقراطياً.

والاشتراكية في نظر محمود محمد طه، تعني حصول الجميع على كل الثروات المادية التي يخلقها الجنس البشري. وإلى أن يتحقق ذلك، يبقى الفرد أسيراً للزراعات الفردية التي تحركه، وتحد من قدرته على التقدم في طريق الوصول للكمال الإلهي. وفي الوقت نفسه، فالاشتراكية كنظام اجتماعي مثالي، تبقى بلا معنى إلا إذا كانت ديمقراطية، أي قائمة على أساس الحرية المطلقة للأفراد، وهي شرط مسئوليتهم،

والضمان أن الاختيارات التي يتخذها الأفراد كل لحظة، في إطار جميع علاقاتهم، تقربهم من الله (أو تبعدهم عنه).

ومن هنا يفرق محمود محمد طه بين المشروع الذي يدافع عنه، وبين الاشتراكية التاريخية الحديثة. فهو يرى أن النموذج السوفييتي قد بُنيَ على أساس دوافع حب الذات لدى الأفراد، ويشترك المجتمع السوفييتي في هذه الصفة مع المجتمعات الرأسمالية الحديثة. وهو يفسر احتقار الديمقراطية في التجربة السوفيتية، بالتناقض بين هدفها للمعان (وهو إلغاء الظلم)، وبين فلسفتها للمادية التي تفرض عليها الاعتماد على الوسائل التي تعبئ الدوافع الأنانية للأفراد. وإذا كان الإيمان لا يزدهر في عالمنا الرأسمالي الحديث (بما فيه البلدان الإسلامية)، كما لم يحدث في جميع الأنظمة السابقة (بما فيها دار الإسلام)، فإن السبب في ذلك هو أن الظلم الذي ينتج عن الاعتماد على أنانية الأفراد، يؤدي لاستمرار هذه الأنانية. ودون إيمان حقيقي لا يمكن أن تقوم الاشتراكية.

هذه هي الرسالة الثانية (الرسالة العليا) للإسلام في فكر محمود محمد طه للدين. وهو يرى أن هذه الرسالة مشتركة بين الإسلام وبين الفكر الديني للإنسانية عبر الزمان والمكان، حيث إن الإسلام بهذا المعنى كان دائماً موجوداً. فالإسلام لا يبدأ من تاريخ نزول القرآن، فهو "دين الله" (حسب نص تعبير طه)، ولذلك فهو موجود منذ الأزل، وجرى للتعبير عنه في اللغات اليهودية، والمسيحية، وغيرها. (سمير أمين، من أثير نكتيف سود، مجلد ٧ (٢٠٠٠) عدد ١)

### ٣- الصراعات الاجتماعية ومقارها للحياة الدينية

ومن هذا المنظور، تصبح الصراعات الاجتماعية مكاناً لمعيشة الإيمان الديني، والتفكير فيه، لأنها تمثل السياق الإنساني الأساسي للمجتمعات التي يسودها الظلم. والفكر الديني يقضي بالنظر لهذه المجتمعات بعين الفقراء. وخلص الأغنياء والعظماء، بقدر ما يكون ممكناً، يكمن في اتخاذ هذه الخطوة بالدقة. ومن هنا ضرورة القيام بتحليل اجتماعي.

وهذا يضعنا بالطبع أمام مشكلتين، الأولى هي قبول خضوع الفكر الديني للتحليل. ومن هنا الجدل بشأن اللاهوت في السياق المعاصر، الذي قام في القرن التاسع عشر، خلال المواجهة بين اللاهوت والتاريخ. والمشكلة الثانية، تكمن في اختيار أسلوب التحليل، لأن التحليل الاجتماعي، مثله مثل بقية مجالات المعرفة، ليس محايداً. وهنا

تتدخل رسالة الإنجيل، في حالة المسيحية، والتي تدعو لتبني وجهة نظر الفقراء، والمضطهدين، بما في ذلك أسلوب فهم الواقع وتحليله، وهو بالتعبير الفلسفي، أسلوب اكتشاف الواقع. ومن وجهة نظر لاهوت التحرير للمسيحي، فإن التقييم بتحليل اجتماعي على أساس وجود أبنية ذات عناصر متضادة، كان يتمشى مع مثل هذا التحيز. وهو يوفر أحسن أداة لفهم الآليات الاجتماعية التي تؤدي إلى التخلف للتنموي، والتناقضات الاجتماعية، والصراع بين الطبقات، أي باختصار، إلى الظلم، وسحق الإنسان. فإذا أردنا الابتعاد عن الأمكن المشتركة، واللغة المجردة، لا بد من الانغماس في الواقع، والعودة إلى تقاليد الأنبياء، مع استخدام الومائل التي توفرها العلوم الإنسانية اليوم، لفهم آليات أكثر تعقيداً من تلك التي كانت تصلح لمجتمعات سابقة على للرأسمالية.

وكان رد الفعل على هذا المشروع سريعاً وقاسياً، فهو في الواقع، كان يثير التساؤل حول السلطة الدينية التي كانت تواجه معايير الحقيقة لم تعد ضمن مجالها الأرحد. كما أخذ نسبية التحليل كأسلوب للتأمل اللاهوتي، الأمر الذي يهز من نظرة معينة لحدود اللاهوت في محيط المعرفة، وبصفة خاصة، الأخلاقيات الاجتماعية للمسيحية، وكذلك للإسلام التقليدي. وأخيراً، أعطى لخصوم لاهوت التحرير لفرصة للربط بين المشروع التحليلي، ولوائته، وبين الفلسفة الماركسية الملحدة، التي صارت في بعض بلدان الكتلة الاشتراكية، الدين الجديد للدولة. ولم يكن هذا الخلط في الأمور علمياً ولا أميناً، ولكنه ولكب استراتيجية للحرب ضد الشيوعية، التي بررت لا فقط التلاعبات الثقافية، وإنما لتحالفات السياسية المشبوهة للغاية.

وقد دفع الكثير من اللاهوتيين ثمن هذا الالتزام الثقافي غالياً، ففُرض الحظر على كتاباتهم، ومُنعت تعاليمهم، وفقد البعض منهم حياتهم، مثل يونسو إيلكوريا في السلفادور، ومحمود محمد طه في السودان.

#### ٤- البعد الأخلاقي

في المسيحية، يكون الحكم الأخلاقي المستلم من روح الإنجيل راديكالياً بالضرورة، إذ لا يمكن للتنازل عندما تكون كرامة الإنسان مهددة. ومع ذلك فالتأمل في المبادئ الاجتماعية للتقليدية للكنائس المسيحية، وبالمثل لبقية الديانات، يبين أن الأخلاقيات تحل كثيراً محل التحليل، فتُدان الانتهاكات والإساءات بدلاً من مهاجمة منطق النظام. والمعروف أن منطق النظام الرأسمالي يحول جميع الحقائق إلى مبيعات، ويستخدم هذا المعيار لإدارة المجتمع بكامله، بما في ذلك للتعليم، والثقافة، والصحة،

وعدم الأخذ في الاعتبار ما يُطلق عليه في الاقتصاد "غير المحسوسات" مثل نوعية الحياة، واحترام الطبيعة، والملكات غير التجارية؛ واستخلاص أكبر قدر من فائض القيمة من العمل، والذي يؤدي، ضمن أشياء أخرى، وبحجة الإنتاجية، إلى إعادة توطين للصناعات في المناطق حيث تنقل الأجور؛ وتدمير الطبيعة، عندما لا يؤثر ذلك على الأرباح. وهذه ليست مجرد إساءات، بل هي نتاج حتمية لنظام "السوق الكلي" الذي تنفعه موجة النيولبرالية إلى متناه.

وهكذا فالأخلاقيات الاجتماعية لا تعني توجيه النصائح للنظام الاقتصادي، واستعداداته السياسية وإثما تغيير معايير القياسية، حتى يتمكن كل كائن بشري من تحقيق ذاته مائياً، وثقافياً، وروحياً. والأخلاقيات ذات المرجعية الدينية، التي لا تصل لهذه الأبعاد، لا تستجيب للبعد الروحي للإيمان.

وتركز الديانات الشرقية (الهندوسية والبوذية) على المسار الفردي، أي على الرحمة، واحترام الآخرين، كأساس لاستكمال دائرة "الكارما"، أو الوصول إلى "النيرفانا"، مما يؤدي إلى تحقيق نوع من التنظيم الاجتماعي. وجاءت مواجهة هذه الديانات بالنظام الاقتصادي الرأسمالي متأخرة، وكلفت في موقع التخوم لمراكز اتخاذ القرار. ولذلك لعبت دور الأساس لفكر، وإرادة مقاومة السيادة الاستعمارية، وارتبطت بتطور الشعور الوطني، في خضم صليبة استعادة للكرامة الجماعية، والثقافة والدين.

ولكن استخدام أدوات التحليل الاجتماعي الاقتصادي لم تتطور لدخل هذه الديانات، وذلك جزئياً بسبب أن الوعي بالظواهر بقي مباشراً، لم يدخل ضمن سياق أوسع، وأكثر تجريداً، وجزئياً كذلك، بسبب أن الموقف الفلسفي المعادي للدين من جانب الدوائر الماركسية، منع المفكرين الدينيين من تبني أدواتها التحليلية. ومع ذلك، فالوزن الذي لعبته هذه الديانات على البعد الروحي للمقاومات يمثل إضافة كبيرة للاهوت التحرير، كما أشر كذلك، على اتجاهات المفكرين الدينيين المسيحيين من أبناء لقارة الآسيوية.

أما الإسلام، فقد مر بتجربة المواجهة على المستويين الثقافي والسياسي، أكثر من الاقتصادي، على الأقل على مستوى الوعي، ومن هنا نقصار مساهمته على هذين الوجهين من المشكلة. واليوم، تظهر تيارات جديدة على أساس تحليل اجتماعي أكثر وضوحاً. أما عن اليهودية، فقد مرت بخبرة فكر مشابه، مستلهماً تيارات الأبياء العظيم، وقد تطور هذا الفكر في الولايات المتحدة أساساً، ولكنه لم يجد له أي صدى في إسرائيل لأسباب واضحة.

أما في حالة الديانات الأفريقية، أو تلك الخاصة بالشعوب الهند-أمريكية، فقد كان التركيز في المرحلة الأولى، على استعادة الهوية، أي على اللبث الثقافي. ولكن سرعان ما أدى هذا الاتجاه الديني إلى ظهور خطر الانقراض على وجه جزئي من الواقع، مع إهمال، أو تجاهل تام، للاستغلال الاقتصادي، وتدمير البيئة. والأكثر خطراً من ذلك، أن هذا الفكر الديني قد استحوذت عليه بسرعة برجوازية جعلت من الأصالة الثقافية، و"الزوجة"، أيديولوجيتها الأساسية، والأسس لشرعيتها الاجتماعية. ولا يهدد مثل هذا للخطر الشعوب الهند-أمريكية، لأن البرجوازية لديها من أصول أوروبية أو مختلطة [أوروبية/أفريقية]. ولكن لوقت طويل، منعت استراتيجية للتخفي كسلاح دفاعي، هذه الشعوب من الوصول إلى نقد اجتماعي صريح، مبني على نظام أخلاقي، ولكن هذه المرحلة بدأ تجلوها الآن.

#### ٥- الالتزام الاجتماعي باستلهم الدين

كان هناك فرق عميق، وما زال، بين الحركات الدينية للاحتجاج الاجتماعي، وبين الالتزام الاجتماعي الذي تحركه الدوافع الدينية. فالأولى تجعل أهدافها للترجمة على الأرض "النظام" ديني يفترض أنه يحقق للكمال، أما الثانية، فتخوض نضالاً اجتماعياً بمساعدة المعتقدات الدينية. ونجد أمثلة على النوع الأول الكثير من حركات الفلاحين في أوروبا لقرون الوسطى، أو للدعوات الدينية المتحمسة المسيحية أو الإسلامية، في البرازيل أو جنوب أفريقيا أو للسودان، وحتى هبة "التاي بينج"، وجميع محاولات بناء "لورشليم السماوية"، أو مشروعات الإسلام السياسي. أما الأمثلة على التيار الثاني، أي الالتزام تحت تأثير الدين، فنجدها في الجماعات الشعبية للقاعدية في البرازيل، أو الفلبين، أو بين صفوف المتقين المسلمين.

وإذا كان لاهوت التحرير من أسس التضمينات الاجتماعية، فهو في كثير من الأحيان من نتائجها، والأخلاقيات هي حلقة الربط بين الاثنين، بقدر ما تكون مبنية على تحليل اجتماعي للعلاقات الاجتماعية. وهكذا يمكن للمعتقدات الدينية أن تغذي مبادرات اجتماعية وسياسية تنتقد جذرياً العلاقات الاجتماعية للرأسمالية. وفي المقابل، ينتج عنها انتقاد للديانات كما هي في الواقع، الأمر الذي يدفع للبحث عن الإلهام في الأصول.

## مراجع حول الموضوع

- . Cultures et mondialisation: resistances et alternatives, Alternatives Sud, Vol. VII (2000), n° 3.
- . Theologies de la liberation, Alternatives Sud, Vol. VII (2000), n° 2.
- . L'avenir des peuples autochtones, Alternatives Sud, Vol. VII (2000), n° 2.
- . TAHA Mahmoud Mohamed, Un islam a vocation liberatrice, Paris, L'Harmattan, 2002.

## ٤- البعد السياسي \*

لا يمكن الفصل بين عولمة الاقتصاد الرأسمالي، والتي كانت إحدى السمات الأساسية للنظام منذ نشأته، وبين بعده السياسي، أي الإمبريالية التي ظهرت منذ المرحلة التجارية، وأخذت بصفة خاصة شكل تجارة العبيد، ثم اتخذت بعد ذلك شكل الاستثمار، ثم الاستثمار الجديد. واليوم، بعد اختفاء الكتلة الاشتراكية، لم يبق في الميدان سوى اقتصاد السوق الرأسمالي (الثالث: الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان)، تحت نفوذ مشروع الهيمنة للولايات المتحدة، بزواياه المختلفة، وهيئاته المتعددة مثل حلف الناتو. ولكن هذا الوضع يبقى عرضة للسقوط بسبب طبيعته الطفولية. وتواكب المرحلة الحالية للإمبريالية، خريطة للسرعات المتوقعة مستقبلاً، الأمر الذي يباعد بين المراكز المختلفة للاقتصاد العالمي.

### أ- العولمة والإمبريالية

لقد كان للنظام الرأسمالي منذ نشأته ذا طابع عالمي، ومن المهم أن نعرف الحركات الاجتماعية بهذه الحقيقة. ومع ذلك، فطوال مراحل توسعها العالمي، لم تقم للرأسمالية أبداً بجعل للعالم متجانساً، بل قد زادت من اللامساواة في التنمية بين المراكز النشطة السائدة، والتخوم المسودة، التي شكلتها تلك المراكز، وأحدثت استقطاباً في الثروة والسلطة، لم يعرفهما العالم من قبل. فالإمبريالية والاستقطاب وجهان لعملة واحدة، ألا وهي للتوسع العالمي للرأسمالية للقمة بالفعل. والإمبريالية ليست مرحلة من الرأسمالية، حتى وإن كانت عليا، بل هي لصيقة منذ البداية بتوسعها. وقد مر الغزو الإمبريالي للعالم على يد الأوروبيين، وأبناهم في أمريكا لشمالية بمرحلتين، ولعله يبدأ مرحلة ثالثة حالياً، وتنتظم المرحلة الأولى لهذا الانتشار المدمر للإمبريالية، حول غزو الأمريكتين في إطار النظام التجاري (المركنتيلية) لأوروبا الأطلنطية لتلك الحقبة، وانتهت بتكمير الحضارات الهندية الأمريكية، وفرض المسيحية/الإبيرية عليها، أو إلانها بالكامل. وأدت إيادة السكان الأصليين، إلى

\* سمير أمين

ضرورة تجارة العبيد الأفريقيين سيئة الذكر، "لتأمين" المناطق المغيدة من القارة. وأنتج هذا للتمير الذي ترتب على هذه المرحلة الأولى من التوسع الرأسمالي العالمي — فيما بعد — قوى التحرير التي طعنت في منطقته (حدث أول ثورة في القارة في نهاية القرن الثامن عشر، وكانت ثورة العبيد في سان دومنجو — هايتي الآن).

وتأسست المرحلة الثانية من التتمير الإمبريالي على الثورة الصناعية، واتخذت شكل الخضوع الاستعماري لآسيا وأفريقيا، وكان هدفها الحقيقي هو "فتح الأسواق"، والاستحواذ على الموارد الطبيعية للكرة الأرضية. ولكن للمرة الثانية، لم يتبته الرأي العام الأوروبي لهذه الحقائق، وتقبل الخطاب للتبريري الجديد لرأس المال، ألا وهو "مهمة نشر الحضارة". وهذه المرحلة الثانية للتمير الاستعماري هي المسؤولة عن أكبر مشكلة واجهت البشرية خلال تاريخها، وهي الاستقطاب الخطير الذي جعل نسبة اللامساواة بين الشعوب ترتفع من ١ إلى ٢ على الأكثر في عام ١٨٠٠ بالنسبة لحوالي ٨٠% من سكان العالم، إلى ١ إلى ٦٠ لليوم، حيث لا يتجاوز سكان المناطق المستفيدة نسبة ٢٠% من البشرية.

وكانت هذه الإجازات الجبارة للحضارة الرأسمالية، في الوقت نفسه، الدافع لأعنف المواجهات بين القوى الإمبريالية التي مرت بها للبشرية. ولكن العدوان الاستعماري أنتج مرة أخرى، القوى الجديدة التي حاربت مشروعه، وهي الثورات الاشتراكية، وثورات التحرر القومي، وحقق نجاح هذه القوى نصف قرن من الهدوء النسبي — ما بعد الحرب العالمية الثانية — الذي غذى لوهم بأن الرأسمالية مستحضر، مضطرة إلى ذلك. وهذا الانتصار لحركات التحرر، الذي فترع الاستقلال السياسي للبلدان الآسيوية والأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية، وضع حداً للنظام الاستعماري. وهنا طعمت الطبقات الحاكمة في البلدان الاستعمارية أن عليها أن تتخلى عن نظرتها التقليدية التي تربط بين ازدهار اقتصادها الرأسمالي المحلي ونجاح توسعها الإمبريالي. وهنا بدأت الطبقات الحاكمة لدول أوروبا الغربية والوسطى الرأسمالية لما بعد الحرب، مشروعاً جديداً، وهو بناء أوروبا، وهو مشروع يؤدي بطبيعته إلى نتيجة مزدوجة وهي وضع حد للصراعات بين الأوروبية، وفي الوقت ذاته "الاستعمار القديم". ولا يعني هذا أنها قبلت التخلي عن مزايا الاستعمار ببساطة، فهي لم تتخل عنها إلا بعد أن سارت الحروب الاستعمارية لما بعد الحرب العالمية الثانية لمصلحة الشعوب المتحررة. وقد بدا لها أن بناء مجال أوروبي كبير، ومتقدم، وغني، يمتلك إمكانيات تكنولوجية وعلمية من الدرجة الأولى، وكذلك تقاليد عسكرية عريقة، سيوفر

لها بديلاً متيناً تبدأ على أساسه مرحلة جديدة من التراكم للرأسمالي، بدون "مستعمرات"، أي على أساس شكل جديد من العولمة.

ولا شك أن هذا البناء البعيد حتى الآن عن الاكتمال، والذي يمر بأزمة قد تحد من مداه، يبقى صعباً، فالحقائق القومية التاريخية تضغط عليه كثيراً. وفضلاً عن ذلك، فالارتباط بين هذا المجال الاقتصادي والميلامي الأوروبي، وبين النظام العالمي الجديد، وهو الآخر تحت الإنشاء، ما زال ملتبساً بل غامضاً. فهل المطلوب هو خلق مجال اقتصادي ينقل المجال الكبير الآخر الذي تمثله الولايات المتحدة؟ وكيف ستؤثر هذه المنافسة على العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة مع بقية العالم؟ وهل سيواجه المتنافسون بعضهم بعضاً مثل القوى الإمبريالية للحقبة السابقة؟ أم هل سيعملون سوياً؟ وفي هذه الحالة هل سيمارس الأوروبيون هذه الإمبريالية الجديدة بالتقويض، ساترين في أعقاب الخطى الميامية للولايات المتحدة؟ وما هي الشروط لانضواء هذا البناء الأوروبي للمعنى تحت لواء عولمة تضع حداً نهائياً للإمبريالية؟

نحن مواجهون اليوم ببداية لتنتشر موجة ثلاثة من تدمير العالم، من قبل التوسع الإمبريالي. شجعها انهيار النظام السوفييتي وأنظمة الوطنية الشعبية للعالم الثالث. وأهداف رأس المال المسيطر لم تتغير - لتتحكم في توسع الأسواق، ونهب الموارد الطبيعية للكرة الأرضية، والاستغلال المفرط لاحتياطي القوى العاملة في التخوم - على الرغم من أنها تعمل في ظل ظروف جديدة، وتختلف كثيراً من بعض النواحي، عن تلك التي كانت تميز المرحلة السابقة من الإمبريالية. وقد تجدد الخطاب الأيديولوجي المخصص لتحقيق التوافق للرأي العام لشعوب الثلاث المراكز، وأخذ يتأسس على أفكار مثل "ولجب للتدخل" دفاعاً عن "الديمقراطية"، و"حقوق الشعوب"، و"الحق الإنساني". ويقدّر ما يظهر أمام شعوب آسيا وأفريقيا بوضوح، ما يحتويه هذا الخطاب من سخرية لما يمثل من ازدواج في المعايير، فإن الرأي العام الأوروبي يلتفت حوله بالسهولة ذاتها التي التفت بها حول خطاب المراحل السابقة للإمبريالية.

فضلاً عن ذلك، فالولايات المتحدة تستخدم لهذا الغرض استراتيجية تستهدف فرض سيطرتها المطلقة بجر حلفائها في الثلاث وراءها بإبراز قوتها العسكرية. وقد حققت حرب كوسوفا نتائج حاسمة في هذا الصدد، كما يتضح من استسلام الدول الأوروبية أمام وجهة النظر الأمريكية بشأن "الرؤية الاستراتيجية الجديدة" التي أقرها حلف الأطلسي، في ٢٣-٢٥ أبريل ١٩٩٩، بعد "الانتصار" في يوغسلافيا مباشرة. وفي هذه "الرؤية الجديدة" (التي يسمونها عبر الأطلسي "مبدأ كليتون")، تتسع

مسئوليات حلف الأطلسي لتشمل عملياً كل آسيا وأفريقيا (فالولايات المتحدة تحتكر لنفسها حق التدخل في أمريكا منذ "مبدأ مونرو")، وبذلك تعترف بأن حلف الأطلسي ليس حلفاً دفاعياً، وإنما الأداة الهجومية للولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته، أعيد تحديد مهام الحلف بعبارات غامضة، حسب الطلب، تشمل "تهديدات" جديدة (مثل الجريمة الدولية، والإرهاب)، والقتلح "للخاطر" للبلدان خارج الحلف، إلخ)، الأمر الذي يسمح بتبرير أي عدوان ينفذ الولايات المتحدة كالهجوم على العراق مثلاً. فضلاً عن ذلك، فقد تخلص حلف الأطلسي من ضرورة التحرك بناء على تفويض من الأمم المتحدة، التي تُعامل بازدراء مماثل ما كانت تُعامل به القوى القفنية، عصابة الأمم.

وتهم الولايات المتحدة بتطليف مشروعها الإمبريالي في إطار لغة "المهمة التاريخية للولايات المتحدة"، واليوم تتحدث عن الحرب ضد الإرهاب، أو تجارة المخدرات. وهكذا، يقدم المسؤولون الأمريكيون، بمن فيهم الليبراليون — ممن يعتبرون أنفسهم على يسار المجتمع — لهيمنة الأمريكية على أنها بالضرورة "خيرة"، ومصدراً للتقدم، والوعي والممارسات الديمقراطية، وسيستفيد منها بالتأكيد أولئك الذين يعتبرونهم منتفعين وليسوا الضحايا. وهذا الخطاب يربط بشكل آلي بين الهيمنة الأمريكية، والسلام العالمي، والتقدم المادي، كافتكار لا تنفصل عن بعضها البعض، ولكن الحقيقة غير ذلك بالمرة. ولتضام للرأي العام الأوروبي، وخاصة أغليبيته اليسارية، لهذا المشروع، لا يمكن إلا أن تكون له نتائج مأساوية. وتلعب وسائل الإعلام دوراً يفسر جزئياً هذا الانضمام، ولكن الأوروبيون يعتقدون، فضلاً عن ذلك، أنه ما دامت الولايات المتحدة، وبلدان الاتحاد الأوروبي، "ديمقراطية"، فإن حكوماتها لا يمكن أن تكون "الشر"، فهذا دور محجوز للدكتاتوريات في البلدان الشرقية فقط. وهذا الاعتقاد يجعلهم ينسون الوزن الحاسم لمصالح رأس المال المسيطر. وهكذا يبقى للرأي العام الغربي راضياً عن ضميره المستريح.

#### ب- مشروع الهيمنة للولايات المتحدة

تمثل الجيوميسياسية العالمية الإطار الذي تعمل فيه استراتيجيات دول رأس المال السائد، وتتميز للحظة الراهنة بقيام مشروع أمريكي شمالي للهيمنة العالمية. وهذا المشروع يحتل، فضلاً عن ذلك، المسرح العالمي وحده، إذ لا يوجد حالياً مشروع مضاد يعمل على الحد من مجال تحكم الولايات المتحدة، كما كان الحال في مرحلة القطنية الثنائية (١٩٤٥-٩٠)؛ والمشروع الأوروبي، مع التباس أصله، قد دخل مرحلة

من التراخي؛ كما تخلت بلدان الجنوب، التي تطلعت في مرحلة بالدفونج (١٩٥٥-٧٥)، إلى الوقوف جبهة واحدة ضد الإمبريالية الغربية، عن ذلك؛ أما الصين، التي تقف وحدها، فلم يعد لها من طموح سوى حماية مشروعها القومي (وهو ذاته ملتزمين)، ولم تعد تقدم للعب دور نشط في تشكيل العالم. والهيمنة تبقى دوماً متعددة الأبعاد، ونسبية، وعرضة للخطر. متعددة الأبعاد، بمعنى أنها ليست فقط اقتصادية (إنتاجية مرتفعة في القطاعات الحاكمة للإنتاج، والمبادرة في الاختراع التكنولوجي، ووزن حاسم في المبادلات التجارية العالمية، والتحكم في العملة الرئيسية للنظام، إلخ)، وإنما سياسية، وأيديولوجية (بل ثقافية)، وعسكرية. وهي نسبية لأن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليس إمبراطورية عالمية يتحكم فيها مركز واحد. فمركز الهيمنة مضطرب للوصول إلى طول وسط مع الآخرين، حتى إذا كانوا في وضع مسود، فما بالك إذا ما كانوا يرفضون هذا الوضع. ومن هنا فالهيمنة مهددة على الدول بتطور علاقات القوى بين الشركاء في النظام العالمي.

وإذا نظرنا في البعد الاقتصادي بالمعنى الضيق، كما يقاس بالتقريب بمقدار الناتج المحلي الإجمالي للفرد من السكان، أو بالاتجاهات البنوية للميزان التجاري، لوجدنا أن للهيمنة الأمريكية الساطقة عام ١٩٤٥، قد توارت في أعوام الستينيات والسبعينيات، لاسم التقدم الكبير الذي حققه الأوروبيون واليابانيون. ولا يكف الأوروبيون عن ترديد أن الاتحاد الأوروبي هو القوة الاقتصادية والتجارية الأولى على المستوى العالمي. وهو تأكيد متسرع بعض الشيء، لأنه مع وجود سوق أوروبية مشتركة، بل عملة أوروبية مشتركة، إلا أنه لا يوجد اقتصاد أوروبي واحد (أو ليس بعد). فلا يوجد نظام إنتاج أوروبي، كنظام الإنتاج الأمريكي، كما لا توجد شركات متعددة الجنسية أوروبية، وإنما بريطانية أو ألمانية أو فرنسية فقط. والاستثناء الوحيد هو للشركات التي نتجت من التعاون بين الدول في القطاع العام، ومن أولها إير باص. ولا يوجد تدخل بين رؤوس الأموال القومية الأوروبية، أو بتمبير أدق، لا يزيد للتدخل بينها عن التدخل بين كل من الدول الأوروبية وبين الولايات المتحدة أو اليابان. وهكذا، إذا كانت أنظمة الإنتاج الأوروبية تتآكل أو تضعف بسبب هذا الاعتماد المتبادل المعلوم فإن هذا يتم لمصلحة العمالة، والقوى المسيطرة عليها، وليس لمصلحة "التكامل الأوروبي" الذي يكاد لا يكون له وجود بعد.

وإذا أخذنا في الاعتبار سمات أخرى من الحياة الاقتصادية مثل الابتكار التكنولوجي، أو دور العملة المحلية في نظام النقد العالمي، لوجدنا مزيداً من نقص

للمتائل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ف فيما يتعلق بالابتكار للتكنولوجي، فإن التفوق العسكري الأمريكي الذي لا شك فيه، يستند إلى تقدم تكنولوجي مؤكد، وهو الدفاع إليه. والبحث التكنولوجي الموجه للأغراض العسكرية يُنتج ثماراً تعود للمجالات السلمية بغوائد بيئة (الإنترنت مثلاً). أما فيما يتعلق بالميزا التي يحققها اقتصاد الولايات المتحدة من استخدام الدولار كعملة لتسوية الحسابات الدولية (الأمر الذي يسمح لها بالإبقاء على عجز دائم في ميزان المدفوعات، وبذلك يخفف من آثار فقدان التنافسية في الأسواق العالمية)، فإنه لا يبدو أن اليورو يهددها.

والعولمة، التي تُقدم دائماً على أنها قَرَر يفرضه "التقدم الاقتصادي"، والتحول الإيجابي للمجتمعات الذي يُعزى إليه، هي في الحقيقة إستراتيجية للهيمنة، تعمل على تحقيق السيطرة المزدوجة للولايات المتحدة على "الحكم الاقتصادي للعالم"، الذي تحققه مؤسسات مثل منظمة للتجارة العالمية، الدولية في الظاهر، ولكنها في الواقع تقع تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسية (الأمريكية أساساً)، من جهة، والحكومة الأمريكية، من جهة أخرى، وكذلك على حكمه سياسياً وعسكرياً. والولايات المتحدة تعرف جيداً، أنه بدون سيطرتها العسكرية، فإنها لن تستطيع أن تفرض على العالم تمويل العجز الدائم في الإنفاق، وهو الشرط للمحافظة بشكل مصطنع، على وضعها الاقتصادي. وهذه لايمينة التي تجري إقامتها بشكل دائم منذ ١٩٤٥، اضطرت لقبول التعاليش العملي الذي فرضته عليها القوة العسكرية للاتحاد السوفييتي وبعد ملي صفحة الحرب للباردة، وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان تهديده" المزعوم هو المبرر لإقامة للنظام العسكري للولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة لم تقم بتفكيك هذا الجهاز، وإنما على النقيض، قامت بتقويته، ومد نفوذه إلى المناطق التي لم يكن يتحكم فيها قبلاً. وكان الهدف من قرار واشنطن إقامة نظام للدفاع ضد القذائف الباليستية، هو كذلك، إعادة تنشيط الاقتصاد الأمريكي بزيادة نفقات الدفاع (كبنزيرة عسكرية).

وللاستراتيجية العالمية الأمريكية خمسة أهداف: (١) تحييد وإخضاع الشركاء الآخرين في الثلاث (أوروبا واليابان)، وتحديد قدرة هذه الدول على التحرك خارج إطار الحوض الأمريكي؛ (٢) تأكيد سلطة حلف الأطلسي، وتحريك أجزاء العالم السوفييتي السابق إلى توابع على نظام أمريكا اللاتينية؛ (٣) التحكم بلا شريك في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى ومولدهما الليتروالية؛ (٤) تفكيك الصين، وضمان خضوع البلدان الكبيرة الأخرى (الهند والبرازيل)، ومنع قيام كتل إقليمية تستطيع

المتفاوض حول شروط العولمة؛ ٥) تهميش مناطق الجنوب التي لا تمثل قيمة استراتيجية.

ويبنى هذا التدخل الاستراتيجي على ثلاثة مبادئ: ١) استبدال حلف الأطلسي بالأمم المتحدة، ببساطة كأداة لإدارة النظام العالمي، وتؤكد هذا في أعقاب حرب كوسوفو، بتوسيع مجال الحلف الجغرافي، وصياغة مسؤولياته بشكل مبهم يسمح لواشنطن باستخدامها وفقاً لأغراضها؛ ٢) لصطف الدول الأوروبية وراء الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة؛ ٣) اختصار الأساليب العسكرية التي تدعم التفوق الأمريكي (استخدام الطائرات لإلقاء القنابل دون مخاطرة، واستخدام القوات الأوروبية للمعارة للتدخل البري فيما بعد).

ويعني لصطف الدول الأوروبية خلف أهداف الولايات المتحدة لختفاء المشروع الأوروبي، وذيولته لقتصادياً وسياسياً. فما الذي يبقى اليوم من المشروع الأوروبي؟ لقد حل محله مشروع شمال أطلنطي (أو ربما للثالث فيما بعد) تحت القيادة الأمريكية. ويشهد لتفاف أوروبا (واليابان) حول العولمة الاقتصادية للبرالية، وكذلك وراء الهيمنة السياسية والعسكرية الأمريكية، على هذا البعد الأساسي للواقع، ألا وهو أن مصالح رأس المال المسيطر في الثالث متوافقة. فالخيار الوحيد الذي قد يعني شيئاً لأوروبا هو أن يجري بثاؤها بهتف إقامة عالم متعدد القطب. وكان هامش الاستقلال الذي يترتب على هذا الاختيار، سيسمح بخلق مشروع اجتماعي مقبول اجتماعياً، في إطار التقاليد الإنسانية الأوروبية. ولكن أوروبا، باختيارها العولمة للبرالية، قد تخلت عن استخدام قدرتها التنافسية الاقتصادية، وجرت وراء الطموحات الأمريكية.

ولكن هذه القوة المسيطرة للولايات المتحدة لا تمثل مع ذلك، قوة لا تقهر، فعلى الرغم مما تملكه من وسائل عسكرية، فالرأي العام الأمريكي يمثل عقبة في سبيلها لأنه لا يقبل الحرب إلا إذا كانت "بلا مخاطر"، كذلك تقوم عقبة تمويل مثل هذه الحروب. ويقدم البعض فكرة أن هذه الهيمنة العسكرية ليست قابلة للدوام لأنها تكلف الكثير، وأن المجتمع الأمريكي ذاته غير مستعد لتحمل هذه التكاليف. ونتحفظ على هذه الافتراضات لمبنيين على الأقل؛ الأول هو أن أي تخفيض كبير في نفقات التسليح الأمريكي سيؤدي بالبلاد في خضم أزمة لا تقل في خطورتها عن أزمة أعوام الثلاثينيات. والواقع أن الولايات المتحدة لم تخرج من هذه الأزمة إلا عن طريق المغالاة في التسليح خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. ولقتصادها اليوم مشوه تماماً،

فحولالي ثلث النشاط الاقتصادي مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر، "بالمركب العسكري". والسبب الثاني هو أن الهيمنة تحقق المكاسب، وذلك بمسبب المزيا التي يحققها دور الدولار كعملة عالمية للتبادل. ولذلك فالقبول بالانقلا من دور الولايات المتحدة في المجال العالمي يعني إصلاح النظام المالي العالمي، والتخلي عن الدور المعيز للدولار، وبالتالي لن يحقق قنراً من "التوفير"، بل على النقيض سيقل من ورود رؤوس الأموال التي تخدم مصلحة البلاد.

وهذه النقطة الأخيرة في غاية الأهمية، فهيمنة بريطانيا وأوروبا في القرن التاسع عشر، كانت ترتكز على معدل انخار مرتفع، وعلى تصدير رؤوس الأموال، وبالتالي كانت تمسول للتنمية (بالمعنى التقليدي للكلمة) للتخوم (بتمويل إنشاء السكك الحديدية والموانئ في الأرجنتين، والهند، وغيرهما). أما الهيمنة الأمريكية فلا ترتكز على مثل هذه المشروعات، بل بالعكس، فالولايات المتحدة مستورد كبير لرأس المال من بقية بلدان العالم، حيث إن معدل الانخار لديها صفر، ورفاهيتها تعتمد على إقتار الآخرين. ومن الواضح أن هذا الوضع الطفيلي لا يمكنه الاستمرار على المدى الطويل. والمعركة المزوجة من أجل الديمقراطية، والتقدم، لا يمكن أن تتجح إذا صاحبها الخضوع للهيمنة الأمريكية.

### ج- شكل الصراعات الدولية المتوقعة

تضاعف الأزمة من حدة التناقضات داخل كتلة الطبقات المسيطرة سواء في بلدان الاتحاد الأوروبي، أو في روسيا، أو بلدان العالم الثالث. ولا شيء يدل بداهة أن هذه التناقضات سيجري التغلب عليها بالأساليب الديمقراطية. وبصفة عامة، تحاول الطبقات المسيطرة المتصارعة، أن تمنع الشعب من التدخل في الجدل الدائر، سواء بالتلاعب بالرأي العام (وبذلك تحافظ على مظهر الديمقراطية)، أو باللجوء المباشر للعنف. والمنسظر أن هذه الصراعات ستتخذ أبعاداً دولية، فتقف دول أو مجموعات من الدول في مواجهات، بعضها مع البعض. ومن الآن، نلاحظ بوادر الصراع بين الولايات المتحدة وأصدقائها الأرفياء في اليابان وأستراليا من جهة، وبين الصين وبقية دول آسيا من جهة أخرى. وليس من الصعب تصور تجدد الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا فيما لو نجحت هذه الأخيرة في الخروج من المستقع الذي وقعت فيه. كذلك من المنسظر أن تظهر للصراعات، المستقرة حتى الآن، بين الاتحاد الأوروبي (أو بعض بلدانه)، واليابان، وبين الولايات المتحدة، وأن تتضخم، وأن

تتمحور حول الصراعات بين الثلاث، وبين روسيا، والصين، والهند، وقارات العالم الثالث بصفة عامة. وإذا لم تحدث هذه الصراعات، فمشروع الاتحاد الأوروبي ذاته معرض للترجيع. ولهذه الأسباب جميعها، يتوقف المستقبل بدرجة كبيرة على الإجابة على التحديات التي تظهر في مناطق العالم المختلفة. ويبدو اثنان من هذه التحديات على أهمية حاسمة في هذا الصدد، وهما أوروبا (بما فيها روسيا)، والصين.

ففيما يتعلق بأوروبا، نلاحظ أن المصالح السائدة اليوم (الشركات الكبرى)، تضع استراتيجياتها، مثل الولايات المتحدة واليابان، في إطار العولمة الجامحة. ومن هذا المنطلق، فهي ليست العامل للفاعل الذي يمكن أن يقف في طريق هيمنة الولايات المتحدة على المستوى العالمي، ولا أن تطور رؤية مختلفة للعلاقات بين الشمال والجنوب. ومن هذا المنطلق كذلك، تدخل العلاقات الجديدة بين الغرب والشرق في أوروبا، بشكل تلقائي في مجال فرض الطابع "للاتيني الأمريكي" على الشرق، لا التكمال على قدم المساواة. فهل يستطيع اليسار الأوروبي في الغرب والشرق معاً، وضع استراتيجية تكفل الوفاء بمتطلبات ميثاق اجتماعي تقدمي لكل أوروبا؟ إن الاختيارات اللبرالية، وعملية فرض طابع أمريكا اللاتينية على أوروبا الشرقية يقوي من مركز ألمانيا داخل الاتحاد، فهل مستقبل بريطانيا وفرنسا وروسيا وضع أوروبا الألمانية في المدى الطويل؟ وفي الانتظار، فإن الانكشاف حول هذا المشروع يؤكد الهيمنة الأمريكية العالمية، لأن ألمانيا مثلها مثل اليابان، تلعب ورقة القوى الإقليمية السائرة خلف الولايات المتحدة في القضايا ذات البعد العالمي.

أما تطور الصين، البلد ذي الوزن الكبير على المستوى العالمي، بفضل حجمها القاري، فيمكن أن يندرج تحت أحد السيناريوهات التالية، وجميعها ممكنة: (١) انفجار البلاد (وهو الهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة واليابان)، "بتهميش" للشمال والغرب الصينيين، وضم الجنوب للشرقي ذي الطابع "الكومبرادوري"، ضمن كوكبة إقليمية مصنعة، وإنما تحت سيادة اليابان، والولايات المتحدة؛ (٢) استمرار المشروع الوطني للصيني، القائم على أساس النجاح النسبي لمياسة إعادة التوزيع الاجتماعي للدخل بما يسمح باستمرار التضامن الوطني، وإعادة التوزيع الإقليمي الذي يدعم الاعتماد المتبادل بين الأسواق الإقليمية الداخلية للصينية، والاستمرار في السيطرة على العلاقات مع الخارج، ووضعها في إطار المشروع الوطني؛ (٣) تدهور السيناريو السابق بسبب فشل ميأساته لمحاولة متابعته دون الخروج من إطار السلطة الحالية (الحزب/الدولة اللينيني المزعوم). وهذا التدهور قد يؤدي لانفجار البلاد (السيناريو

الأول)، أو لتقلور نظم من الرأسمالية الوطنية السافرة (و غالباً بعيدة عن الديمقراطية)؛  
٤) تفسور المشروع الحالي إلى اليسار، وتدعم سلطة القوى الاجتماعية الشعبية، مما  
يقود البلاد في الطريق للطويل نحو الاشتراكية.

تخطط الرؤية الاستراتيجية لرأس المال المسيطر على المدى الطويل، لمتطلبات  
إدارتها لعملية العولمة الليبرالية. وهذا المشروع "الكبير" قد جرى تشكيله على أساس  
الإقليمية الإمبريالية الجديدة (طبقاً لمبدأ المشاركة في الأعباء)، يربط بعض المجالات  
الجيو استراتيجية للجنوب، بكل من القوى المكونة للثالث. ويتسق هذا المشروع للجيل  
الثالث من الإمبريالية، تماماً مع ظهور ما يقرب من الخمسة عشر قطباً إقليمياً وتحت  
إقليمي تتمتع "بمزاي" دخل منطقتها، ولكنها تسيطر بأمانة في طريق للعولمة "المفتوحة".  
وهذا لا يستبعد احتمال أن تحاول بعض هذه الأقطاب الإقليمية أن توسع مجال  
استقلالها، فتدخل بذلك في صراع مع العولمة-الهيمنة الأمريكية. وهنا يرد إلى الخاطر  
حالة البرازيل ومبادرة "الميركوسور"، إذا ما قررت هذه الأخيرة الابتعاد عن  
المعتقدات الليبرالية التي تروجها منطقة للتجارة الحرة الأمريكية.

ويتبين مدى تعقيد شبكات التحالفات وتضارب المصالح عندما نقدر أن الأقطاب  
للاثلاثة للثالث المركزي بينها صراع جزئي، وإن تحدثت في الوقت ذاته وراء القائد  
الأمريكي، وأن مداخل نفوذ كل منهم في التخوم ليست مستقرة، وأن بعض الأقطاب  
الإقليمية تعمل على إبراز عملاتها الخاصين، إلخ. وهنا تظهر تحالفات وتناقضات، ثم  
تعود وتسلح في إطار نظام عالمي دائم التغير، ويصبح للتنبؤ مستحيلاً فيما زاد عن  
المدى القصير المباشر. وفي هذا الإطار العام، يمكن أن نتصور بسهولة مرحلة جديدة  
من التوسع الرأسمالي على أساس للنمو المتسارع للتخوم للنشطة (الصين، وجنوب  
شرق آسيا، والهند، وأمريكا اللاتينية)، وعودة للنمو في أوروبا الشرقية والاتحاد  
السوفييتي السابق، وكذلك في الاتحاد الأوروبي، في حين يترك العالم المهدم  
الأفريقي والإسلامي في حشوة الاحتضار. ويعتمد المشروع على تقوية المبادلات  
بين المناطق للنشطة من العالم. ومع ذلك فمن المرجح أنه كلما حدث تقدم في هذا  
الاتجاه، كلما ازدادت المبادلات بين المناطق المعنية، وكلما ازداد الاستقطاب الجديد  
المبني على الاحتكارات الخمسة للثالث. ومن هذا المنظور، لن يقل التباعد بين  
مستويات التنمية للمناطق، بل بالعكس ستزداد المسافة بين المراكز والتخوم الجديدة.

وليس من الصعب تصور شكل العولمة المستقبلية المتمسكة مع سيطرة الشكل  
الجديد لقانون القيمة المرتبط بالاحتكارات الخمسة التي تحدثنا عنها أعلاه، وستحتفظ

المراكز المسيطرة تقليدياً بميزاتها، معيدة إنتاج الترتيبية للظاهرة: ف تحتفظ الولايات المتحدة بهيمنتها العالمية (بفضل مركزها القائد في البحث والتطوير، ولحتكار الدولار، ولحتكار الإدارة العسكرية للنظام)، وتليها دول الدرجة الثانية (اليابان لمساهمتها في البحث والتطوير، وبريطانيا كشريك مالي، وألمانيا لسيطرتها على أوروبا). وتمثل التخوم النشطة لشرق آسيا، وأوروبا الشرقية وروسيا، والهند، وأمريكا اللاتينية، مناطق التخوم للرئيسية للنظام. وفي دول المركز ذاتها، يؤدي التركيز على الأنشطة المرتبطة بالاحتكارات للخمسة المذكورة، ضمناً، إلى مجتمع يتحرك "بسرعتين"، أي تهميش أجزاء كبيرة من السكان عن طريق الفقر، والأنشطة للصغيرة، والبطالة.

وفي مواجهة هذا السيناريو المرتبط بمنطق النظام للقتل، توجد آفاق أخرى منفصلها في القسم التالي، وكانت مستهدفة في المطالب المرفوعة في عدد من الالتقاءات الجارية للحركات الاجتماعية في بداية هذا القرن الجديد. ولت العسكرية للمزيدة للسياسة العالمية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلى إعادة تنشيط للحركات من أجل السلام، والتي ستأخذ دوراً متزايداً، كما يؤمل، في عولمة المقاومة، وصياغة البدائل.

## الجزء الرابع

### البحث عن البدائل

---

إن المقاومات والصراعات الاجتماعية حبلى بالبدائل. لقد صاغ التاريخ الطويل للحركة العمالية وللمنظرين لنضالها، وكذا تاريخ النضال ضد الاستعمار، وفي تاريخ أقرب، للحركة من أجل عولة بديلة، مشاريع جديدة، وجرب أشكالاً من الحياة الجماعية البديلة لمنطق الرأسمالية. ومع سقوط الاتحاد السوفييتي، تبلور الفكر الوحيد الرؤية حول الشعار "لا بديل"، ولكن تطور التقاء الحركات الاجتماعية، والتحليل الأكثر عمقاً لأسباب الفشل للاشتراكية القائمة بالفعل، قد سمحاً بنظرة جديدة للبدائل. والقسم التالي لا ينوي قتل الموضوع بحثاً، وإنما رسم تخطيط مبدئي للاتجاهات التي بدأت تظهر بناءً علي بعض المعايير، والتطوير (أما المعايير المتعلقة بتنظيم هذه البدائل فستكون موضوعاً لتأملات تالية)، لمحاولة الوصول إلى أهم الرؤى المستقبلية المعاصرة.

## ١- نموذج التنمية \*

الرأسمالية المعولمة هي بالضرورة استقطابية وفقاً للنموذج يستبعد "لحاق" التخوم بالمركز، ومن هنا حتمية تغيير النموذج، والبحث عن تنمية مرتكزة على الذات، ومنفصلة، أي قدرة على الاستجابة للاحتياجات الحقيقية للسكان، وليس على متطلبات التركيز الشديد للثروة. والإقليمية الاقتصادية هي أحد التعبيرات الملموسة عن هذا النموذج.

للتنمية مفهوم أيديولوجي يفرض تحديد المشروع الاجتماعي الذي يستهدفه، بما في ذلك القيم والأليات المستخدمة. وإذا يخشى "الواقعيون" أن يكون المشروع مجرد التعبير عن فردوس مفقود أو يوطوبيا خيالية، فهم يستوعبون التنمية "الممكنة" (الوحيدة الممكنة)، على أنها التنكيف الذكسي مع الاتجاهات الثقافية للنظام الرأسمالي، ويختصرون مفهوم التنمية إلى مجرد التوسع في السوق (على أساس العلاقات الاجتماعية الخاصة بالرأسمالية)، وبذلك يتفادون أي هدف من التحول الكيفي الذي يتجاوز المنطق الأساسي للنظام.

وهم لا يكتفون بالتسوية بين النمو (كما تحده معايير التراكم الرأسمالي) وبين التنمية، ولكنهم يخضعون للقيم الجماعية في مجموعها للرشد الوظيفي كما تحده أهداف السوق. ولكن الرأسمالية المعولمة القائمة في الواقع استقطابية بطبيعتها، مما يقضي على أي أمل في "لحاق" التخوم يوماً ما بالمركز". وفي هذه الظروف، نواجه التنمية تحدياً مزدوجاً، وهو تطوير القوى الإنتاجية (للحاق الجزئي على الأقل)، وتحقيق شيء آخر " (الخلاص من المنطق الضيق للرأسمالية).

إن مفاهيم التنمية المعتمدة على الذات، وتحديد المضمون الاجتماعي لها (برجوازي، أو دولة، أو وطني شعبي)، المتماسك بأهدافه والممكن تاريخياً، والوسيل للواجب اعتماداً لتحقيق ذلك، والافق المنظور في المدى الطويل لمشروع المجتمع العالمي الذي تتحقق من خلاله الخطوات

---

\* سمير أمين، نص مستخلص من كتاب: "ما بعد الرأسمالية الشائخة"، باريس، المنشورات الجامعية للفرنسية، ٢٠٠١.

المتخذة، والتحولات الممكنة، هذه جميعها تقع في مركز إشكاليات التنمية، وتبين حدود النموذج. وبذلك يكون هذا النموذج هو انتقاد للعالم القائم بالفعل بجميع أبعاده، ومن هنا يعنى الخيال الخلاق الحالم باليوتوبيات. وفيما يلي سنشرح الوجه المعتمد على الذات والمنفصل لهذا النموذج.

#### أ- الطبيعة الاستقطابية بالضرورة للرأسمالية المعولمة

عندما ننظر بشكل مجرد للرأسمالية كطريقة للإنتاج، نجدها مؤسسة على السوق المستكمل بأبعاده الثلاثة (سوق منتجات العمل الاجتماعي، وسوق رأس المال، وسوق العمل). ولكن الرأسمالية كنظام عالمي قائم بالفعل، تقوم على أساس التوسع العالمي للسوق في بعده الأولين فقط، لأن قيام سوق عالمي حقيقي للعمل غير ممكن بسبب بقاء الحدود السياسية للدول، على الرغم من العولمة الاقتصادية. ولهذا السبب، فالرأسمالية القائمة بالفعل استقطابية بالضرورة على المستوى العالمي، وتصبح للتنمية غير المتساوية التي تبنيها، التناقض للنامي الأكثر عنفاً في الأزمنة الحديثة، والتي لا يمكن للتغلب عليها في إطار منطق الرأسمالية.

ولتحليل الرأسمالية المعولمة، علينا أن نميز بين قانون القيمة، وبين الشكل الخاص لقانون القيمة المعولم. إن الرأسمالية العالمية لا يحكمها قانون القيمة المعروف (الذي يتحكم في طريقة الإنتاج الرأسمالي في شكلها الأكثر تجريداً)، بل يتحكم فيها قانون القيمة المعولم (شكل لقانون الناتج من السوق العالمي ذي البعدين). فلقانون القيمة العادي يقرر ضمناً أن أجر العمل في جميع أنحاء العالم، يكون متساوياً عند تساوي الإنتاجية. أما قانون القيمة المعولم، فينتج أجراً لعمل غير متساوٍ لإنتاجية متساوية، في حين تتجه أسعار السلع، وأرباح رأس المال نحو التساوي على المستوى العالمي. وينتج الاستقطاب عن هذا الوضع. ولهذا، فالمستراتيجية مرحلة الانتقال الطويلة نحو الاشتراكية العالمية تكفسي ضمناً بالانفصال عن نظام معايير الرشد الاقتصادي المهنية على الخضوع لقانون القيمة المعولم. وعند التعبير عن هذا المبدأ العام على شكل استراتيجية سياسية واجتماعية، فإنه يعني أن مرحلة الانتقال الطويلة، تمثل عبوراً حتمياً لا يمكن تجاوزه، لبناء مجتمع وطني شعبي مرتبط بالقتصاد وطني معتمد على الذات. وهذا البناء متناقض من جميع جوانبه، فهو يجمع بين معيار، ومؤسسات، وطرائق عمل رأسمالية بطبيعتها، مع تطلعات، وإصلاحات اجتماعية تتناقض مع

منطق الرأسمالية العالمية. وهو يجمع بين قدر من الانفتاح على الخارج (متحكم فيه بقدر الإمكان)، وبين حماية متطلبات التحولات الاجتماعية للتقدمية، المتناقضة مع المصالح للرأسمالية السائدة.

#### ب- ضرورة التنمية المعتمدة على الذات، والمنفصلة

كانت التنمية المعتمدة على الذات تاريخياً، الصفة المميزة لتراكم رأس المال في المراكز الرأسمالية، وهي التي حددت شكل التنمية الاقتصادية التي نتجت عنها، وهو أنها تزدنع أساساً لحركة العلاقات الاجتماعية الداخلية، مع تقويتها بالعلاقات الخارجية الموضوعية في خدمتها. وفي المقابل، كانت عملية تراكم رأس المال في التخوم، راجعة أساساً لتطور المراكز أو مرتبطة بها، أو تابعة بشكل ما. وعلى ذلك، فالتنمية المعتمدة على الذات تفرض التحكم في الشروط الخمسة الأساسية للتراكم، التالية:

- التحكم المحلي في إعادة إنتاج قوة العمل، وهذا يفترض: في مرحلة أولى، أن ميسرة للدولة تضمن تنمية زراعية تنتج فائضاً من الطعام بكميات كافية، وبأسعار تنمشى مع متطلبات ربحية رأس المال. وفي مرحلة ثانية، أن يتبع الإنتاج الواسع للمنتجات السلعية، التوسع في رأس المال، وفي كمية الأجور.
- التحكم المحلي في وسائل تركيز الفائض، الأمر الذي يفترض لا فقط وجود مؤسسات مالية وطنية، ولكن استقلاليتها بالنسبة لحركة رؤوس الأموال العابرة للحدود كذلك، بما يضمن القدرة الوطنية على توجيه الاستثمار.
- التحكم المحلي في السوق، الذي يصير في مجمله محجوزاً للإنتاج الوطني، حتى في غياب حماية قوية جمركية أو غير جمركية، والقدرة المكتملة على المنافسة في السوق العالمي، جزئياً على الأقل.
- السيطرة المحلية على الموارد الطبيعية، وهذا يعني إلى جانب ملكيتها الرسمية، قدرة الدولة الوطنية على الاختيار بين استغلالها أو الإبقاء عليها كاحتياطي. وبهذا المعنى فإن الدول البترولية التي ليست حرة في الواقع، في أن تغلق المحبس، لا تملك هذه السيطرة.
- وأخيراً، السيطرة المحلية على التكنولوجيا، بمعنى أنها سواء أكانت من اختراع محلي أو مستوردة، يكون ممكناً إعادة إنتاجها بسهولة دون الحاجة لاستيراد مداخلها الأساسية باستمرار (مكونات، أو معرفة فنية).

أما عن قصص المرحلة الجديدة من لتوسع الرأسمالي البائدة في الظهور، فهي لا تلغي المتطلبات الحتمية للاختيارات المعتمدة على الذات والمفصلة. وفي الواقع، فمنذ ثلاثة أرباع القرن، ثارت قضية للتنمية المعتمدة على الذات والانفصال بالنسبة لجميع الثورات التي قامت ضد الرأسمالية القائمة بالفعل. وحدث ذلك في الثورات الروسية والصينية، كما في حركات تحرر شعوب العالم الثالث. وبناءً عليه، يجب دراسة جميع الإجابات التاريخية على هذه القضية، في تراكب وثيق مع الإجابات على الأوجه الأخرى لمشكلة تنمية قوى الإنتاج، والتحرر الوطني، والتقدم الاجتماعي، ومفرطة المجتمع، بشكل انتقادي دائم، لاستخلاص الدروس من نجاحاتها وفشلها. وفي الوقت نفسه، ونظراً لأن الرأسمالية تتحول وتتغير، وتتكيف باستمرار مع التحديات التي تواجهها من قبل الثورات الشعبية، فإن ظروف وشروط ظهور هذه القضايا تتغير هي ذاتها باستمرار. وعلى ذلك، لا يمكن البدء لاختزال للتنمية المعتمدة على الذات والانفصال إلى مجموعة من الوصفات الجاهزة، التي تتناسب جميع الأوضاع، وجميع لحظات التطور التاريخي.

فهل تلغي العولمة التي يبدو أنها تفرض نفسها مع انتشار الرأسمالية المعاصرة التباين تنمية معتمدة على الذات/تنمية تخوم، لصالح شكل جديد من التنمية المعولمة؟ وهل السقطات الأغلبية الساحقة من الطبقات الحاكمة في العالم حول مشروع العولمة الليبرالية، المؤشر على أنه لم يعد هناك "رأسمال وطني" (وبالتالي برجوازية وطنية)، وأن السبيل المسيطر لرأس المال، والأكثر حركية، قد صار متعددي الجنسية ("معولم")؟ إن هذه الفرضية التي انتشرت في الكثير من الأدبيات حول الموضوع، تبقى في مركز الجدل. وفي جميع الأحوال، وحتى لو كان الأمر كذلك، فإن رأس المال المعني يبقى من متعلقات الثالوث، ويستبعد من نأيه بلدان الشرق أو الجنوب.

ومع ذلك فقد دخلنا مرحلة جديدة من العولمة الرأسمالية، ومن هنا، يظهر الاستقطاب بأشكال وعبر آليات جديدة. ومنذ بدء الثورة الصناعية وحتى منتصف القرن الماضي كان الاستقطاب يظهر في الشكل: بلدان مصنعة/ بلدان غير مصنعة. وتصنيع للتخوم، حتى إن كان غير متكافئ، ينقل الصراع إلى مستويات أخرى وهي: التحكم في التكنولوجيا، وفي المالية، وفي الموارد الطبيعية للأرض، وفي الاتصالات، وفي التسليح. فهل يعني ذلك للتخلي عن التنمية المعتمدة على الذات، ليحل محلها إعطاء الأولوية لخلق قطاعات عالية الكفاءة، قادرة على المنافسة في السوق العالمية، كما يقترح التعبير الجديد عن النظرية القديمة للحدثة؟ إن الأخذ بهذا الاختيار سيثبت

التباين بين القطاعات الحديثة، التي تستحوذ على جميع الموارد المحلية، وبين الاحتياطي المكافئ غير القابل للاستيعاب، والمستمز في حالة الفقر. وفي المقابل، تتطلب التنمية التي تستحق هذا الاسم، تحولاً منتظماً ومنتشراً، يسمح للثورة الزراعية أن تخلق طريقها، وشبكة من الصناعات الصغيرة والمدن الثانوية أن تؤدي وظائف لا يمكن الاستغناء عنها لتمكين التقدم العام للمجتمع. وبالطبع، مستوقف المراحل الملموسة في إطار هذا المنظور العام، على نتيجة الصراعات الاجتماعية، وتفترض ضمناً نجاح التحالفات الوطنية الشعبية والديمقراطية القادرة على الخروج من وحل "الكومبرادورية". وعند التطبيق للمفهوم لمسياسة المراحل، يجب تطوير مفاهيم الكفاءة الاجتماعية بالتدرج بدلاً من المفهوم الرأسمالي الضيق "التنافسية".

وفي الوقت نفسه، لا يمكن غض الطرف عن المنظور طويل المدى للعالمية على مستوى الكوكب، والاستعداد لها يقتضي قدراً من الانفتاح على الخارج — الاختيار المنطقي بشدة لبعض التكنولوجيات المستوردة، مع إحكام الرقابة عليها بقدر الإمكان حتى تعمل في خدمة التقدم العام، ولا تصير عقبة في طريقه. والتقدم العالمي يفرض إقامة تجمعات إقليمية كبيرة، خاصة في مجالات التخوم، وغيرها في أوروبا، وإعطاء الأولوية خاصة لخلق الوسائل المؤدية للتحديث على المستوى العالمي، وتغيير طبيعتها، وتخليصها بالتدرج من المعايير الضيقة للرأسمالية. وهذا البناء يتطلب بدوره تجاوز الحدود الضيقة للتنظيمات الاقتصادية الضيقة، للتقدم لبناء تجمعات ميسية كبرى، وهي الأساس لعالم متعدد للمركز.

### ج- الإقليمية كتعبير عن النموذج الجديد

الإقليمية مفهوم مبهم لا يمكن تحديده بدقة دون وضعه في إطار منظور الأهداف الاستراتيجية للبلدان المعنية، والتحديات التي تعتقد بوجود التحرك معاً لتتمكن من التصدي لها. ويبدو أن الإقليمية قد غدت، لأغلبية بلدان العالم الثالث المعاصرة، شرطاً مهماً لأي رد على تحدي الاستقطاب الناتج عن تعميق العولمة للرأسمالية المعاصرة. وهذه الإجابة تفترض ضمناً إذن، استراتيجيات مؤدية للتنمية للمعتدة على الذات، والانفصال، على المستوى الوطني، وفي الوقت ذاته على المستوى الإقليمي المعني، بحيث تقدم الإقليمية مساعدة ما لجهود البلدان المشاركة. والعقلانية الليبرالية تدين مقدماً

جميع أشكال الإقليمية، لأن أوضاع التفضيل التي تخلقها تعرقل المزايا المطلقة للعلمة متخطية الحدود.

ومنذ وقت طويل، يقف نظام الحكم في الولايات المتحدة، ومن ورثته البنك الدولي، ضد الإقليمية. وعلى ذلك، فتبنيهما للإقليمية حدث قريب، ولكن الأيديولوجية والاستراتيجية للنظام المهيمن يقترحان مفهوماً وممارسة مختلفين للإقليمية؛ يعتبرانها تجمعاً تابعاً يتكامل مع التجمع الذي يكونه مشروع العولمة للنيلبرالية. والإقليمية في هذه الحالة سير ناقل للعولمة للنيلبرالية. وهذا التمييز الأساسي هو المعيار الذي يمكن به التمييز بين الأشكال المؤسسية وبين المشروعات الإقليمية في أوروبا، وأمريكا، وأفريقيا، وآسيا.

لقد أنتج التوسع العالمي للإمبريالية حتماً وباستمرار استقطاباً عبر عن التباين المتزايد بين الثروة والقوة للمراكز من جهة، وبين اليأس والاستهداف للتخوم، من الجهة الأخرى. وقد اتخذ هذا الاستقطاب أشكالاً تاريخية متتالية وثيقة الصلة بالمنطق المساند للتراكم للرأسمالي في كل من مراحل تطوره. وكان للنموذج "الكلاسيكي" للاستقطاب عبارة عن تباين واضح بين مناطق مُصنعة (الثالث الحالي)، وبلدان ومناطق غير مصنعة (آسيا ناقصة اليابان، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية). فضلاً عن ذلك، فخلال هذه المرحلة التي استمرت قرناً ونصف القرن (١٨٠٠-١٩٥٠)، كان النظام الاقتصادي الحديث للأمم المتقدمة، يُبنى بالتدرج، على أسس "وطنية".

واكتسبت الأنظمة الإنتاجية الوطنية المعتمدة على الذات، الخاصة بكل من الدول الرأسمالية المركزية مميزاتها الخاصة من طبيعة التحالفات الطبقية التي أقامتها البرجوازية بهدف إقامة وتثبيت هيمنتها. وقامت هذه التشكيلات الاجتماعية المسيطرة القائمة على تلك الأسس، بدورها بتشكيل الاقتصاد العالمي. وبدا هذا الاقتصاد حينئذ، كالاقتصاد دولي حقيقة، أي مكون من نوايا مركزية مستقلة نسبياً، ومتنافسة فيما بينها، ولها تخوم غائمة، هي المجال لتدخلات صراعية بين العولم.

ومن المفهوم لذلك، أن حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا (وفي أمريكا اللاتينية، ثار "لانتيمية" لما بعد الحرب العالمية الثانية)، وكذلك الثورات الاشتراكية في البلدان المتأخرة (روسيا والصين)، حددت إجابتها على تحدي الاستقطاب بتبني هدف مزدوج: (١) البدء في حركة تصنيع اعتبرت المرادف للنظم المُحرز، واستكمالها لتحقيق للحاق؛ (٢) بناء الأمة-الدولة، ونظام إنتاج وطني معتمد على الذات، على نمط ما حدث في بلدان المركز، وهكذا تجسدت أيديولوجية الحديثة. وخلال هذه المرحلة

(١٩٥٥-٧٥) للمسمأة مرحلة بلاندرج في أفريقيا وآسيا، أنتجت الجهود في اتجاه هذا النوع من التنمية، عالماً ثالثاً جديداً ملتزماً بالتصنيع وإن جرى ذلك بمستويات غير متساوية، وبالتالي مختلفة كثيراً. ومن ناحية أخرى، فقد كانت الاستراتيجيات المتبعة لهذا الهدف "وطنية" بالمعنى الضيق، أي أنها رُسمت ونُفذت في إطار الدولة الوطنية. أما المؤسسات الكبرى التي كانت تجمع بلدان العالم الثالث، أو مجموعات منها، فكانت إما ذات طابع سياسي (المقاومة ضغط القوى الغربية)، أو هدفها الاقتصادي هو الدفاع عن المصالح المشتركة في مواجهة رأس المال المهيمن، لا محاولة للمساهمة في تحقيق للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

واستندت هذه الاستراتيجية إكسكاليته بسرعة، ووصلت إلى نهاية حدودها التاريخية لأسباب مختلفة، وثبتت بذلك استحالة تحقيق وهم "اللاحق بالاعتماد المتبادل". ووجهت المحاولة الجماعية لبلدان العالم الثالث لإطالة أمد هذه المرحلة الوطنية عن طريق التفاوض من أجل شروط دولية أحسن (القتراح للدول غير المنحازة الذي قدم عام ١٩٧٥، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد)، للرفض من جانب القوى الغربية، تمهيداً لهجومها المضاد ابتداءً من عام ١٩٨٠. ولم تكن مرحلة ما بعد الحرب العالمية، والتي طويت صفحاتها اليوم، مجرد مرحلة دخول بلدان للتخوم في عصر التصنيع، والتوسع الحضري، والحداثة، وإنما في الوقت ذاته، أدى تقدم التراكم الرأسمالي في بلدان المركز إلى بداية التفكير الجزئي والمتزايد لنظم الإنتاج الوطنية (دون أن تقوم مكانها نظم إنتاج معولمة).

فهل يحقق هذا التطور "فرصة" لبلدان العالم الثالث كما يدعي الخطاب الليبرالي؟ فرصة تسمح لمن ينتمون "بشكل أسرع وأعمق" في العولمة بالخروج من تخلفهم التاريخي. إن الاحتكارات الحديثة التي تقوم عليها ميزات المركز (الثلاث)، تستبعد هذه الإمكانية، وتبدأ في الواقع، أشكالاً جديدة من الاستقطاب المتزايد. واليوم، يكاد يكون من الواضح للكافة، أنه من المستحيل لمجتمعات التخوم أن تواجه التحديات التي تمثلها احتكارات المركز، على أساس السياسات الوطنية البحتة، سواء على الصعيد الاقتصادي للتحدي (بما في ذلك التطوير التكنولوجي)، أو على الصعيد السياسي (الأمن الإقليمي، للمكمل الضروري للأمن القومي). هذا هو التحدي الذي يجب على المشروعات الإقليمية مواجهته لتصير عنصراً في بناء نظام عالمي بديل متعدد للمراكز حقيقة. وإليك بعض الأمثلة.

## ١-خبرة البناء الأوروبي

يقدم الكثيرون هذه التجربة كمثال يجب أن تحتذى المشروعات الأخرى في العالم الثالث. ولا شك أن منجزات السوق الأوروبية المشتركة، وإكساب عملية للتكامل الاقتصادي والنفدي للاتحاد الأوروبي الشكل المؤسسي، وبداية التكامل السياسي، متقدمة بشكل فائق. ولكن الظروف التاريخية الخاصة بهذه المنطقة المتقدمة من العالم، وهي المسئولة إلى حد كبير عن هذه النجاحات، لا شبه لها من قريب أو بعيد، بظروف تخوم النظام. والبناء الأوروبي جزء من مبادرة أمريكية - مشروع مارشال - كانت تهدف إلى دعم التجارة بين الأوروبية بصفتها عنصراً أساسياً لإعادة بناء الاقتصاد العالمي مفتوح، وليس بديلاً عن هذا الاقتصاد. وحتى عندما حققت أوروبا، فيما بعد، إعادة البناء ولحقت بالولايات المتحدة، لم تعتبر أنها (أو ليس بعد)، مستفصل عن النظام العالمي.

وللدقة فقد مارست الجماعة الأوروبية سياسة انفصال لتقائية، فالسياسة الزراعية المشتركة، على سبيل المثال، كانت قائمة صراحة على الانفصال بين أسعار المنتجات الزراعية الداخلية عن أسعار السوق العالمي. وكان هذا الاختيار بالفعل، أساس نجاح أوروبا التي استطاعت، بهذه الوسيلة، أن تضمن استقلالها الغذائي أولاً، ثم أن تتحول إلى المنافس الأول للولايات المتحدة في سوق للصادرات العالمية للمنتجات الغذائية. والولايات المتحدة ذاتها، قد عزلت باستمرار سوقها الزراعي الداخلي عن السوق العالمي. وهذا مثل واضح على المسافة التي تفصل بين ممارسات الرأسمالية القائمة في الواقع، وبين الخطاب العقائدي للاقتصاد الليبرالي عن الرأسمالية المتخيلة. ولكن في المجالات الأخرى، كما حدث في الصناعة بصفة عامة، فقد حرص البناء الأوروبي على التقريب للتدرج بين أوضاع السوق الأوروبي، وبين تلك السائدة في السوق العالمي، كما يسمى. وفي الوقت ذاته، تدين أوروبا (وكذلك الولايات المتحدة)، أية سياسة انفصالية لدى الآخرين (بلدان العالم الثالث)، حتى إذا كانت انتقائية.

ومما سهّل الأمور للبناء الأوروبي، أنه تعلق بنواة من البلدان المتقدمة أصلاً، حيث استطاعت أنظمة الإنتاج القائمة فعلاً أن تتواءم مع بعضها لبعض، قبل أن تتفاهم مصاعب تلك العملية، وتستعصي على الحل. والوضع يختلف تماماً في مناطق العالم الثالث، لأن الأمر يقتضي خلق هياكل إنتاجية غير موجودة أصلاً. ويمكن في هذه الحالة تصور أنه من الممكن الاستفادة من المجال المتسع المترتب على الإقليمية، أي بالتخطيط لبناء التكامل بين البلدان المختلفة لمشاركة.

وفي أوروبا، انضم إلى البلدان والمناطق المتقدمة، بلدان أقل تقدماً (كالبرتغال واليونان)، وقد ساعد الثراء المالي للاتحاد الأوروبي بلا شك، على نقل رؤوس أموال (عامّة) للمناطق الفقيرة مما غذى الإحساس بأن البناء الأوروبي كان مفيداً لها. ولم يقل أحد بأن هذا الاختيار كان بالنسبة لهذه البلدان، الوحيد الممكن، أو الأفضل، ولكن الاختيارات الأخرى كانت ستقابل بمعارضة القوى السائدة بما فيها الأوروبية، ولذلك بدا أنها مستحيلة سياسياً. كذلك سار الاتحاد الأوروبي بخطى حذرة، على امتداد وقت كاف، فالإتحاد الأوروبي استغرق ما لا يقل عن خمسة عشر عاماً ليحقق حرية تبادل عملاته. وفضلاً عن ذلك، فقد جرى هذا التقدم المحسوب والمتحكم فيه في مرحلة توسع عالمي قوي (الثلاثون عاماً المجيدة). وهذا النمو العالم قد سهل ولا شك، عمليات التكيف، التي صارت أكثر صعوبة عندما أصبح الوضع العالم أسوأ حالاً، ابتداءً من أعوام الثمانينيات.

## ٢- في أفريقيا، الإقليمية لذر الرماد في العيون

توجد في أفريقيا الكثير من مؤسسات التعاون (بل التكامل) الإقليمية، ولكنها من نوع مختلف. وكانت أهمها منظمة الوحدة الأفريقية - التي أنشئت عام ١٩٦٣، وظلت مؤخراً لقيام محلها الاتحاد الأفريقي الأكثر طموحاً - والتي كان دورها أول الأمر سياسياً، وكانت وظيفتها الأساسية الحقيقية هي دعم النضال من أجل التحرر للمستعمرات البرتغالية، وزيمبابوي، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، من جهة، ومن الجهة الأخرى، للتحكم في الصراعات بين الدول والتحكيم بينها. ومنظمة الوحدة الأفريقية تمثل بديلاً لا طعم له لوحدة كل أفريقيا.

وخلال ما عُرف بـ"عقود التنمية" (للمستعمرات والمستعمرات)، كان من السهل نسبياً تأدية وظائف منظمة الوحدة الأفريقية، بسبب ما كانت تحظى به الدول المكونة لها من قدر من الشرعية من قبل شعوبها. وكانت الإنجازات - الفعلية - لأشكال التنمية القائمة على القاعدة الوطنية للشعبوية المتعدية للإثنية الموروثة عن حركات التحرر الوطني والتي صارت أحزاباً حاكمة، هي أساس تلك الشرعية. وكانت هذه الأخيرة تستند، ضمن أشياء أخرى، وربما أساساً، إلى الزيادة المستمرة لعدد المستفيدين من التنمية المشار إليها، والتي كانت الأساس الاجتماعي للسلطة. ويتكون هذا الأساس الاجتماعي من نواة من "الطبقات المتوسطة" النامية باستمرار (بفضل تقدم التعليم)، والتي تكونت حولها غمامة من المنفعين من الطبقات الشعبية.

والوضع الحالي مختلف بشكل أساسي، فتأكل نماذج التنمية للشعبوية، وما تفرضه العولمة للبرالية عن طريق برامج التكيف الهيكلي، قد نزعاً الشرعية عن أغلب الدول الأفريقية، دون أن تعوض أشكال الديمقراطية المظهرية التي حلت محل السلطات الوطنية الشعبوية للمستبد، شرعية الحكومات التي صارت عاجزة عن أن تقدم لشعبها أي شيء مقبول في مجال التقدم الاجتماعي. وهكذا دخلت أفريقيا مرحلة من دولة الانكفاء الذاتي، يطلق عليها - خطأً - "الحروب القبلية الداخلية". لأن الأمر لا يتعلق بصراعات سببها الحقيقي هو العداوات بين الإثنيات وبعضها البعض، ولكنها صراعات يستغلها لوردات للحرب بهدف الاستحواذ على موارد البلاد (البترول، والماس)، ويستخدمون الإثنية لهذا الغرض. والسلطات المحلية التي فقدت شرعيتها غير قادرة على الوقوف أمام تفجار هذه الطموحات الإجرامية. ومنظمة الوحدة الأفريقية - وحتى الأمم المتحدة - التي دعت لمواجهة هذه الأوضاع، تبين أنها عاجزة هي الأخرى، كما يتضح من النتائج البائسة لتدخل "الإيكوموج" في ليبيريا أو سيراليون.

ومن جهته اختزل الجانب الاقتصادي من وظائف منظمة الوحدة الأفريقية، إلى مجرد المشاركة الأفريقية للنشطة (في داخل حركة عدم الانحياز، ومجموعة السبعة والمسيبين) في تكوين "جبهة مشتركة" تقدم مطالب الجنوب في مواجهة الشمال في النظام الاقتصادي الدولي. ولكن بقيت المؤسسات المختلفة التي كوّنت لهذا الغرض خاملة. وتختلف عن ذلك كثيراً قواعد التعاون في إطار الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية (مثل الاتفاقيات مع دول الكاريبي والمحيط الهادي). ولكن الأمر كان يتعلق هنا بشكل من الإقليمية بين الشمال والجنوب، كانت وظيفته الوحيدة حتى اليوم، أن يعمل كسبر توصيل للعولمة الرأسمالية للنيولبرالية حالياً.

وتبقى بعد ذلك مؤسسات التعاون تحت الإقليمي مثل الوحدة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لغرب أفريقيا، وجماعة التنمية للجنوب الأفريقي وكوميزا لأفريقيا الجنوبية والشرقية، والوحدة الاقتصادية والنقدية لغرب أفريقيا لمنطقة الفرنك، و sacu, cma لمنطقة الراند، وفروع المؤسسات المالية الدولية، مثل بنك التنمية الأفريقي، وهو شبه فرع للبنك الدولي، وغيرها. ويلاحظ أن الهيئات ذات الطابع الإقليمي للقوية هي تلك المرتبطة بجنوب أفريقيا أو فرنسا، وكانت بصفة خاصة القائمة على إصدار النقد في منطقة الراند أو للفرنك وثقتي الارتباط ببريتوريا وباريس.

لا شك أن حصيلة عمل المنظمات تحت الإقليمية للتعاون/التكامل الأفريقي كانت هزيلة، إن لم نقل صفرًا. وقد بقيت المبادلات التجارية ضئيلة، كما لا يوجد حركة لرؤوس الأموال الإقليمية، وكان هذا أمرًا أكثر من متوقع. فطالما كان اقتصاد البلدان المشاركة يقوم بالكامل تقريباً على تصدير المنتجات الأولية، فبقه لا يوجد ما يمكن تبادلها فيما بينها. وقس على الجمارك وخلق الأسواق المشتركة، لا تستطيع من ذاتها أن تنتج تكاملاً بين مثل هذه الاقتصادات. والنتيجة الوحيدة لهذه الإجراءات هي السماح بتبادل منتجات من مصادر إقليمية على الحدود بشكل رسمي بدل التهريب. وانضمام الدول الأفريقية لمنظمة التجارة العالمية، إنما يزيد من النتائج المحبطة للانفتاح الاقتصادي. ولا يكون لأي مشروع للتعاون/التكامل أي معنى ما لم تلتزم البلدان المشاركة، بشكل جماعي في سياسات التصنيع النشط، بدفع من الدول ذاتها. ولكن الأيديولوجية الليبرالية السائدة تعارض من حيث المبدأ، أية فكرة عن تدخل الدولة، أو التخطيط، وترفع بدلها أسطورة أن رأس المال (الأجنبي) سيقيم تلقائياً بتنفيذ وظائف التنمية، والتنويع.

وقد اقترحت منظمة الوحدة الأفريقية فعلاً على الدول الأفريقية "خططاً" للتنمية تتضمن تكاملها تحت الإفريقي، بل الإفريقي، وتمثل خطة لاجوس (١٩٨٠)، ومعاهدة أبوجا (١٩٩١)، أمثلة على ذلك. ومن الناحية الفنية البحتة، كانت هذه المحاولات مثيرة للاهتمام، بل قوية، وكانت الاقتراحات المقدمة بعيدة عن أن تثير السخرية، سواء من جهة فروع النشاط الجديدة المقترحة، أو من حيث المفاهيم المتعلقة بارتباطها بالاقتصاد الكلي، أو توزيع التخصصات بين الدول الأعضاء. وقد شعر البنك الدولي فعلاً بالخطر الذي تمثله هذه المحاولات، ولم يقدم تقرير بيرج الشهير (١٩٨١)، الذي جاء رداً على خطة لاجوس، والذي صار بعد ذلك بمثابة الكتاب المقدس للبنك الدولي ومؤسسات التعاون الدولية، في مقابل ذلك، سوى استمرار أفريقيا في التخصصات ذات الميزات "الطبيعية"، أي البقاء في إطار التخصص القديم الزراعي المنجمي. وحفاظاً على منطقته الخاص، لم يشر البنك الدولي في تقريره إلى ميزات التكامل التي يعتبرها غير ذات فائدة في إطار الاستراتيجيات "الليبرالية" التي يوصي بها.

وكانت نقطة الضعف في اقتراحات منظمة الوحدة الأفريقية، هي أنها كانت تحتاج لتنفيذها إلى دافع قوي من جانب الدول الأعضاء. ولكن الطبقات المتمنعة بالريع التي تكونت إبان قيام تلك الدول، لم تكن لديها الوسائل، بل ربما لم تكن لديها الإرادة، للسير في طريق يختلف عن التخصص الزراعي المنجمي الذي يتحقق دخلها عن طريقه.

ولعل قيام الاتحاد الأفريقي مؤخراً - في جو من عدم الاكتراث العلم - للذي يهدف لتقييم تكامل إقليمي أكثر تقدماً، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، يكون الفرصة لمعالجة نقاط الضعف في منظمة الوحدة الأفريقية التي انحلت، ولعودة لحلم كل أفريقيا للتقدم. وهذه للمنظمة الجديدة رُسمت على غرار النموذج الأوروبي، وهي تضم ٥٣ دولة، وتعلن عن طموحات عظيمة، مثل استئصال اللبؤس والحروب من أفريقيا، وتعزيز الديمقراطية ونظم الحكم الجيدة، وإنشاء منطقة تكامل اقتصادي يفترض أنها ستسمح بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجنب الاستثمارات الأجنبية. ولتحقيق ذلك، يقترح نظامها الأساسي إنشاء الكثير من المؤسسات السياسية (مؤتمر الاتحاد، والمفوضية، وبرلمان كل أفريقيا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلخ.)، والاقتصادية (البنك المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي، وبنك الاستثمارات الأفريقي، إلخ.)، وكذلك محكمة عدل أفريقية، وآليات لفض المنازعات. ويبقى الأمل ألا يكون هذا الاتحاد مجرد ذر الرماد في العيون، أو قشرة فارغة. فإفريقيا لا تحل سوى جزء صغير تلعب من النظام العالمي، الأمر الذي يمنعها من الاشتراك كعناصر فاعل في تشكيل هذا النظام في مجموعه. وإن تكون "الشراكة الأفريقية الجديدة في التنمية" (النيباد) هي التي تغير الأمور فعلاً، فهي مع زعمها تعزيز للتنمية الإقليمية وتحت الإقليمية، تعمل في إطار للمنطق السائد للسوق للرأسمالي. ولا يكفي أن تكون المبادرة أفريقية لكي تتبع خطأ يتجاوز للنظام السائد، من منظور بديل حقيقي. والإقليمية المعتمدة على الذات فعلاً، ممكنة ولكنها لم تدخل حيز التحقيق بعد.

### ٣-العالم العربي المجد في حالة العجز

صار الشعور للشعبي في العالم العربي بالانتماء إلى وحدة ثقافية، إن لم تكن "أمة" عربية بالمعنى الدقيق للكلمة، قوياً خلال العقود القليلة الماضية. وكان الأمل أن يصبح لذلك، الأساس لتعاون جدي بين الدول العربية، بل أن يفرض عليها بناء وحدة ميسلمة من نوع ما (فدرالية، أو كونفدرالية، أو ائتمالية). ولم يحدث شيء من هذا، وفي الواقع، يبقى التعاون/التكامل على نفس مستوى الضعف كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء، لنفس الأسباب جزئياً، وعلى الرغم من وحدة اللغة العربية.

لما للجامعة العربية، واسمها الحقيقي "جامعة الدول العربية"، فهي، على غرار الأمم المتحدة، منظمة بين دولية، يحتفظ أعضاؤها بسيادتهم الكاملة، دون التنازل عن

أقل جزء منها للسلطة فوق الدولية. وتشبه الجامعة من هذه الناحية، منظمة الوحدة الأفريقية، أو منظمة الدول الأمريكية، وليس الاتحاد الأوروبي. ويجب للنظر إلى أن إنشاء الجامعة العربية كان محاولة لإيجاد بديل لا طعم له لوحدة كل العرب. وخلال تاريخها، أنشأت الجامعة العربية سلسلة من المنظمات العربية بين الدولية، على غرار عائلة منظمات الأمم المتحدة. ولكن إنجازات هذه المنظمات تبقى متواضعة: كثرة من الدراسات، وتقارير ومشروعات، بعضها قيم، ولكن لقليل من الإنجازات الملموسة. ولذلك اتخذت محاولات للتكامل في المنطقة طرقاً أخرى، بدأت في مرحلة أولى (مرحلة القومية العربية المنتصرة التي بدأت بحرب تحرير الجزائر، وانتهت بالهزيمة في الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة عام ١٩٦٧)، بمحاولات لتحقيق هذه الوحدة — ولو جزئياً — بتعبئة وسائل سياسية قوية، كان من أهمها الوحدة المصرية السورية لتكوين الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨-٦١). وكان فشل هذه الوحدة هو بلا شك، نذير النهاية لهذه الاستراتيجية الناصرية/البعثية، مما فتح الطريق وسعاً لتفاقم العداوات بل للصراعات بين الجيران المباشرين (الجزائر-المغرب، وسوريا-العراق، والسعودية-اليمن، والعراق-الكويت).

وباستثناء من ١٩٧٣، بدا للحظة أن الثروة البترولية قد تتابع خطى الإرادة الشعبية الراديكالية للوحدة العربية، وقد ولكب هذه الثروة حركة هجرة داخلية واسعة من البلدان العربية الفقيرة (تونس، ومصر، والسودان، وفلسطين، وسوريا، واليمن) نحو البلدان البترولية الغنية (لبنان، ودول الخليج). ولكن بلدان الخليج التي استثمرت الخطر من هذا "الغزو" الدخلي، استبدلت بالتكثيف بهذه العمالة العربية، عمالة آسيوية مهاجرة من باكستان، والهند، والفلبين. ولكن الثروة البترولية قد مكنت من انتقال كبير للأموال العامة، ولكنها لم تكن المحرك لمشروعات للتكامل، وإنما بُدئت في أشكال الاستهلاك للطبقات الحاكمة، والحكومات في البلدان المتنفذة. وكان هذا أمراً متوقفاً، فالسلطات المحافظة للغلبة في بلدان الخليج تعمل كمسير توصيل لمتطلبات العولمة الليبرالية، وسيطرة الولايات المتحدة، والتي لم تفكر مطلقاً في التشكيك فيها. بل بالعكس، فبعد إقامة القواعد الدائمة للولايات المتحدة في منطقة الخليج بعد حرب الخليج، لعام ١٩٩٠-١٩٩١، صارت هذه الأنظمة شبه محميات أمريكية. وأخيراً، فقد مولت الثروة البترولية هنا أو هناك، بعض الاستثمارات الخاصة، ولكن هذه الاستثمارات إنما ساهمت في تقوية البرجوازيات "الكومبرادورية" الطفيلية التي لا تتصور لنفسها مستقبلاً خارج إطار العولمة الليبرالية.

وفي ظل هذه الظروف، لم تحقق الإقليمية/التكامل في العالم العربي، أي إنجاز يستحق هذا الاسم خلال العقود الثلاثة الماضية. والعالم العربي، مثله مثل أفريقيا جنوب الصحراء، لا يحتل في النظام العالمي سوى مكاناً تابعاً. وحجم صادراته البترولية لا يمثل بديلاً حقيقياً عن التصنيع للفعال الذي يستطيع سد الاحتياجات المحلية، ويؤثر على الأسواق العالمية. فيوجد بعض "المهمشين الأغنياء" (بلدان الخليج) كما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء، كذلك للكثير من "المهمشين الفقراء". ولا هؤلاء ولا أولئك لهم القدرة على لعب دور نشط في تشكيل النظام العالمي. وهم باستمرار عاملون سلبيون، يضطرون دوماً للتأقلم مع الأوضاع، مع أن صادرات البترول من المنطقة تلعب دوراً حيوياً بالنسبة للمستهلكين القريبين. وهكذا يمر للعالم العربي بمرحلة من تاريخه تتميز بغياب أي مشروع خاص به. ولذلك، فلا عجب أن يكون الآخرون هم المبادرون بتقديم "الاقتراحات" التي يفرضونها على شركائهم من العرب.

وهكذا، قامت الولايات المتحدة، التي تعتبر للشرق الأوسط منطقة نفوذ خالص لها (وكل ما يُسمح للأوروبيين به هو مساندة وجودها في المنطقة) منذ ابتعاد الاتحاد السوفييتي للمناور عن المنطقة، وبمساعدة حليفها إسرائيل وتركيا (والمساندة غير المشروطة من بلدان الخليج)، بطيخ مشروع "السوق المشتركة للشرق الأوسط". وهذا المشروع، لا يسبغ المشروعية على الممارسات الإسرائيلية للتوسعية في فلسطين المحتلة التي تتحول إلى مجموعة من البانتوستانات فحسب، بل يعطيها دور الوسيط الإيجابي بين الشركات متعددة الجنسية، وبلدان المنطقة. ولا يمكن للتحدث هنا عن "الإقليمية" إلا بمعنى مشروع شمال-جنوب (الولايات المتحدة-إسرائيل-بلدان المنطقة) يعمل في إطار، ولمصلحة العولمة الليبرالية، والهيمنة الأمريكية. أما أوروبا فقد تقدمت باقتراحات سميت "الشراكة الأورو متوسطية" تسير في ركاب نفس المنطق. ومع أن هذا المشروع قد فشل فعلاً، إلا أنه قد ساهم في تعميق الهوة بين المغرب والشرق، فبلدان المغرب، عبر اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، قد انتمجت بشكل أكبر في النظام الإنتاجي الأوروبي (الذي تورد له منتجات من الليبان بأسعار متكسبة)، عن بلدان المشرق. ويقضي تقسيم اللعب (حسب التعبير الأمريكي)، بنوع من تقسيم الأدوار، الذي يختص الولايات المتحدة بالشرق الأوسط بمولده البترولية، ويترك للأوروبيين المغرب والمهاجرين منه. ومرة أخرى، توجد الأسس الإقليمية حقيقية، ولكن يبقى التحرك السياسي لتحقيقها، مجرد مشروع.

#### ٤- أمريكا اللاتينية مُنص في داخل الاقتصاد الأمريكي

كانت "الميركوسور" ودرجة أقل، ميثاق الأنديز والسوق المشتركة، المقدمة لعملية تكامل لأمريكا اللاتينية، تادرة على مواجهة العولمة المهددة، مع البقاء داخل إطار الرؤى السائدة، أما "منطقة التجارة الحرة للأمريكتين"، فتتسي لمنطق مختلف تماماً. فهي مستوحاة من اتفاق للتبادل الحر لأمريكا الشمالية، الذي يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في ميسلة لعدم التمييز في جميع مجالات الاقتصاد، ولذلك فالمشروع يقضي بتكامل القارة (٧٥٠ مليون نسمة)، في منطقة واسعة يفرض فيها الأقوى ميسلته حتماً. ففي عام ٢٠٠٠، كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يمثل ٧٥,٧% من الإجمالي للقارة بأكملها، وتمثل البرازيل ٦,٧%، وكندا ٥,٣%، والمكسيك ٣,٩%، وفيق البلدان الوحيدة والثلثين ٨,٤%.

ويوضع الشركات في جميع هذه البلدان على قدم المساواة، ولتفتح الأسواق العامة، والخدمات، والاستثمارات بشروط واحدة للجميع مهما كان مصدر رأس المال، وبإدخال الجميع تحت راية المبادئ النيو ليبرالية للخصخصة، وإلغاء التنتين، لا يمكن لمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين، التي تضم مستويات تكنولوجية متفاوتة، إلا أن تقوي لوضاع اللامساواة. وقد استبعدت هذه المبادرة، التي اتخذت تحت تأثير السلطات الاقتصادية، وخاصة الشركات الأمريكية متمددة الجنسية، أي إجراءات ديمقراطية، فالبرلمانت لم تمتشّر في الأمر تقريباً.

وقد ثارت مقاومة شعبية للاعتراض على هذه الخطط، فقد كوت النقابات العمالية، وحركات الفلاحين، وحركات السكان الأصليين، والحركات النسائية، ونسرها، "الحلف الاجتماعي للقارة" وتجمعوا بمشرات الآلاف للاحتجاج عند اجتماع رؤساء الدول (٣٤ دولة باستثناء كوبا)، في كيبك. ويبدو البديل الأمريكي اللاتيني كتطلب إقليمي يضم عناصر تحت إقليمية، مقابل واقعياً للسيطرة الاقتصادية العالمية.

#### أعمال أخرى للمؤلفين حول الموضوع

- . Marches regionaux ou guerres commerciales, Alternatives Sud, Vol. III (1996), n° 4.
- . Démocratie et marche, Alternatives Sud, Vol. VI (1999), n° 3.
- . Socialisme et marche, Alternatives Sud, Vol. VIII (2001), n° 1.
- . Et si l'Afrique refusait le marche?, Alternatives Sud, Vol. III (1996), n° 3.

## ٢- مشروعات البدائل ومستوياتها \*

استناداً لسند نموذج التنمية، يمكن للتساؤل عما إذا كانت هناك بدائل للرأسمالية المعولمة. وهنا يتواجه مشروعان كبيران، وهما: الكينزية الجديدة التي تعمل على تصحيح نقائص النظام، وجعله أكثر إنسانية، دون المساس بالمرسوق للرأسمالي كمحرك للاقتصاد، وما بعد للرأسمالية، التي ترى أن منطق النظام هو الشيء الواجب تغييره لأنه لا يتفق مع متطلبات الاقتصاد. أما البدائل فتوجد على ثلاثة مستويات: الأول هو مستوى الليوطوبيا (مشروع للمجتمع)، والثاني هو مشروع المدى المتوسط، والثالث، مشروع المدى القصير. وذلك يستلزم تنمية الإرادة السياسية لتحقيقها، وخلق العلاقات الاجتماعية التي تسمح بذلك.

### أ- قضية البدائل من الناحية النظرية

إن القضية الأساسية للحركات الاجتماعية، هي معرفة ما إذا كان هناك بالفعل بدائل للنظام الاقتصادي الحالي الذي يسيطر في الواقع على التركيب بأكمله، بما في ذلك بعض البلدان الاشتراكية التي تتجه نحو السوق. ليس من المعقول أن نقول في إثر آدم سميث، إن الرأسمالية تتناول الكائن البشري كما هو في الواقع، في حين تنظر إليه البدائل كما تريده أن يكون. وبعبارة أخرى، ألا تعتبر البدائل، كما تبين الخبرات الحديثة، مجرد أحلام طوباوية؟

وفي الواقع، يبدو للكثيرين، أن التاريخ القريب للكتلة السوفييتية يثبت فشل المشروعات البديلة، فالاشتراكية كما قامت بالفعل، لم تعد مرجعاً قابلاً للتصديق. ومن هنا يقود الفراغ الأيديولوجي إلى "الفكرة الوحيدة". وعلى أية حال، فلم تبدأ دراسة الأسباب المتعددة، الداخلية والخارجية، التي أدت لمفوق أنظمة الشرق (إريك هوسباوم ١٩٩٩، ٤٨٣-٥١٧). وعلاوة على ذلك، الذي يميز للرأسمالية، يأخذ أبعاداً عالمية، وتصبح للتناقضات التي يمثلها على المستويات الأيكولوجية والاجتماعية غير محتمة. وتتعدد المقومات في أوساط مختلفة، وعلى مستويات كثيرة في جميع أنحاء العالم، بحثاً عن بدائل. ولا يعتقد أحد بأن التغيير يمكن أن يحدث في مدى زمني

---

\* فرانسوا لوتار

قصير، عن طريق ثورة سياسية بسيطة. وأدى فشل الاشتراكية القائمة بالفعل، إلى الوعي على الأكل، بأن أي تحول هو في الواقع عملية تقتضي النفس الطويل. ومن السابق لأوانه أن نستعرض الاقتراحات البديلة سواء في مجال النظرية أو التطبيق. ونلاحظ أن السوق يجتنب الاهتمام في كل مكان، ففي الصين أو فيتنام، أصبح السوق الهدف لتوجيهات الحزب الشيوعي، ويقدم الدخول في مجال العملة كهدف وطني. وحتى عندما توجد بعض الطول المبتكرة للتوفيق بين السوق والاشتراكية، فإن المشروع السيمسي يفرق في منطق للرسمية الذي لا يترك له مجالاً للمناورة. وفي البلدان الأخرى، تحاصر قوانين السوق الرسمى الكثير من المبادرات الشعبية للقاعدية، سواء كانت مجرد استراتيجيات للمحافظة على البقاء، أو نتيجة لأفكار مبتكرة. ومع ذلك، يظهر غيران كبيران من البديل اليوم، وهما: الكينزية الجديدة، وما بعد للرسمية.

#### ١- الكينزية الجديدة

يقبل النموذج النظري لهذا التيار منطق السوق بوصفه المحرك للاقتصاد، وإنما مع تقنين النظام، والحد من آثاره الضارة، ومنعه من التسبب في إساءات. ويبدو هذا للكثيرين حلاً معقولاً وواقعياً.

والمرجع الذي يستند إليه هؤلاء، هو المجتمع الأوروبي لما بعد الحرب العالمية الثانية، وما بني عليه من ميثاق بين رأس المال والعمل، مع قيام الدولة بدور الضامن والحكم لحسن توزيع الثروات. وبدرجة مشابهة، كان هذا هو الشكل المميز لنموذج باتندونج، طبقاً لعرض سمير أمين، أي مشروع للتنمية الوطنية الشعبية، صاغته البلدان حديثة الاستقلال في آسيا، وأفريقيا، وكذلك أمريكا اللاتينية (الإحلال محل للواردات الأجنبية). ففي هذه المناطق، جرى لتحالف بين البرجوازية للبازغة، ولقطاع المنظم من الطبقة العاملة في الاقتصاد الرسمي، حول مشروع للتنمية يهدف لإحلال المنتج الوطني محل الواردات الأجنبية.

والفكرة لهذا التيار، هي تطبيق الكينزية على النطاق العالمي، وبالتالي تقنين النظام الاقتصادي العالمي. فبعد الاتجاه المغالي في الليبرالية، الذي قاد إلى إلغاء التقنين في الأسواق، وتنفق رؤوس الأموال، وفي تنظيم العمال، والذي أدى لبرامج التكيف الهيكلي، والتخفف من مسؤوليات الدولة، يعود البندول للتوجه للناحية المضادة. ومن هنا العمل على إعادة الشروط للمحققة للمنافسة، وفي الوقت نفسه، محاولة لحد من

تدمير البيئة، والتخفيف من المظالم الاجتماعية. ونظراً لأن المشكلة لا تظهر اليوم على مستوى الدول فقط، فإن الوجب هو اكتشاف الوسائل لتحقيق التقنين على المستوى العالمي، وبالتالي خلق الآليات للقادرة على تحقيق ذلك. ووفقاً للكينزية الجديدة، فمشكلة البديل تقف على هذا المستوى.

ولهذا التيارات عدة تنوعيات، تتوقف على ما إذا كان تركيز أنصاره على التقنين بهدف الحفاظ على الرأسمالية، أو وضع مؤشرات تعمل، في الوقت ذاته، على مبدأ المحافظة (على البيئة)، وحماية الحقوق الأساسية (للعامل، وميادة للدول، إلخ).

وهذه المواقف لا تلمس المنطق الرأسمالي، ولكنها تحاول علاج صوبه وتجاوزاته، فهي ترفض الرأسمالية المتوحشة، إما لأنها تعرض النظام نفسه للخطر، أو لأن تكلفتها البيئية والاجتماعية مرتفعة أكثر مما ينبغي. وفي الحالة الأولى، يجري الاعتماد على المبدأ الأخلاقي الداخلي للنظام، أي احترام قواعد اللعب، بهدف التأكيد من ضمان إعمالها جيداً. وفي الحالة الثانية، تدان مساوئ النظام بدرجات متفاوتة، وهي تتسبب أساساً لتصرفات اللاعبين الاقتصاديين التي يجب تقنينها والتحكم فيها بشدة أكبر. وهذه الأخلاقيات تدعو لدور فاعل لضمير اللاعبين على الساحة، ووضع الإطار المنظم لعمل الاقتصاد. ويسير الفكر الاجتماعي للديانات الرئيسية في هذا الخط بوضوح.

## ٢- ما بعد الرأسمالية

وهنا يجري النظر في تنظيم الاقتصاد على أسس غير تلك النابعة من الرأسمالية، أو ما يطلق عليه اليوم من باب التخفيف، لاقتصاد الموق (وهو، كما يقول ميلتون فريدمان الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، يعني نفس الشيء). أي أن منطق الرأسمالية ذاته هو المطمون فيه، أو بعبارة أخرى، الاقتصاد المُرَكَّز على الذات، أو النشاط الذي يحقق أقصى ربح، وبالتالي التراكم الذي يرتكز عليه النشاط الإنتاجي، وبالتالي النمو. وفي مقابل هذا تعطي "ما بعد الرأسمالية" تعريفاً مخالفاً للاقتصاد، وهو: نشاط يحقق الأسس المادية للرفاهية لمادية وثقافية لمجموع الجنس البشري.

وفي حين يبرز التعريف الأول قيمة نشاط الأفراد الذي يكون في مجموعه المجتمع، يركز التعريف الثاني على أن الاقتصاد بناء جماعي، وينبه إلى أن السوق هو علاقة اجتماعية. وهذا يعني نقداً أكثر عمقاً من موقف الكينزية الجديدة، ويؤدي

بالضرورة إلى اقتراح بدائل أكثر راديكالية. وهذا يقتضي فحصاً أكثر تعمقاً قبل أن نواجه قضية المصادقية.

ولا شك أن هناك اختلافات بين المبادئ بما بعد الرأسمالية، فبينهم يسار ثوري يعتبر أن الاستيلاء على السلطة هو مفتاح التغيير السريع للراديكالي. ومن بينهم مجموعة يطلق عليها "المحافظين"، وهم في البلدان الاشتراكية السابقة، أو الاشتراكية رسمياً، ينلون بالعودة للحلول السوفيتية، بل ربما الستالينية، في محاولة لتحاشي أو تجنب فوضى السوق المافوي المنفلت، كما نجده اليوم في روسيا مثلاً. وأغلبية الباقين، مع ذلك، يسمون بفكرة أن الانتقال نحو نموذج للتصايد بديل يمر عبر عملية طويلة النفس. ومن هذا المنظور الأخير، يبذل جهد نظري كبير في الوقت الحاضر، ويشارك في هذا الحوار، بشكل غير معهود من قبل، مفكرون ماركسيون من اتجاهات مختلفة، ومثقفون يساريون من أصول مختلفة، سواء أكانوا ذوي فكر متحرر أو متدينين.

ويقول البعض إنهم يبحثون عن يوطوبيا، ويرد المنادون بهذا المشروع بقبول الوصف الحرفي، ولكنهم يعطون الكلمة معنى مختلفاً، وهز ما يسميه بول ريكر "اليوطوبيا الضرورية" وهي هدف غير محدد زمنياً، ولكنه يجمع الآمال الجماعية. وبهذا الشرط، لا تعني اليوطوبيا أمراً غير قابل للتحقيق، ولكن النظرية "لا تقف عند هذا الحد، ولكنها تعتمد بالضرورة على معطيات التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ويسمح ذلك بأخذ التجارب الماضية في الاعتبار، وكذلك تعدد المقاومات للنظام الرأسمالي. وهذه الأخيرة ليست جميعها معادية للنظام، ولا تؤدي بالضرورة لقيام تحركات بديلة، وهذا يذكرنا بالحاجة إلى معايير للحكم.

ولا يكفي لتحقيق مصادقية بديل ملموس أن يعمل بشكل علني، بل يجب أن يكون جزءاً من مجموع أكبر، وعنصراً في بناء الهدف النهائي، وإلا يمكن أن يتحول بسرعة إلى أحد عناصر النظام القائم، فهذا الأخير لديه قدرة كبيرة على التأقلم والامتصاص. ومن هنا أهمية النظرية لبناء البدائل.

من الواضح إذن، أنه من وجهة نظر هذا التيار، فإن البدائل تقتض تجاوز الرأسمالية لا مجرد إصلاحها، وبهذا المعنى نتحدث عما بعد الرأسمالية. وهناك كذلك بعد أخلاقي متضمن في هذا الفهم، فكما قلنا من قبل، يبرز المدافعون عن الليبرالية تشجيع المبالرة الفردية التي يعتبرونها تغني الشخصية الإنسانية من جهة، ومن الجهة الأخرى، تقابل المصلح المتعارضة التي تلغي بعضها البعض في السوق، ومن هنا

طبيعة التفتين لذاتي لهذا الأخير. بل يمتد إلى البعض مثل مايكل توفك، في الولايات المتحدة، الذي يدافع عن الفكرة القائلة بأن للرأسمالية هي شكل للتنظيم الاقتصادي الأقرب إلى تعاليم الإنجيل، حيث تربط بين احترام الفرد، والخير العام. وكذلك ميشيل كامديسو، المدير السابق لصندوق النقد الدولي، الذي صرح قبل تقديم استقالته من الصندوق بأسبوع واحد، أن صندوق النقد الدولي هو أحد عناصر بناء مملكة الله.

فضرورة تجاوز الرأسمالية يفترض إذن وجود بعد أخلاقي سابق للبحث عن بدائل، فيقدر ما تُنزع عنها الشرعية، بقدر ما يمكن تعبئة الرأي العام، وتجميع التحركات. وفي منظور ما بعد للرأسمالية، لا يكفي مجرد إدانة مساوئها. وأي نظام، وخاصة النظام الرأسمالي، يحتاج لكي يعاد إنتاجه على المدى الطويل، إلى جهات نافذة تسمح له بتصحيح أخطائه، ولهذا السبب، فالية معارضة حتى إن كانت راديكالية، لا تطعن في الأسس النظرية لبنائه، تنتهي بأن تكون ذات فائدة له.

ويعتمد الطعن في شرعية الرأسمالية الذي تقدمه "ما بعد الرأسمالية"، قبل البعد الأخلاقي، على عجز النظام عن الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الاقتصاد، بوصفها آلية يستخدمها المجتمع لضمان الأمن المادي لجميع الأفراد، وجميع الشعوب. ويوضح الرسم البياني لتوزيع الدخل في العالم الذي أعلنه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبأخذ شكل كأس للشمبانيا، هذا الوضع تماماً. فوفقاً لتقرير عام ١٩٩٧، يحصل العشرون بالمائة الأكثر غنى من سكان العالم على ٨٢% من الدخل العالمي، في حين يحصل العشرون بالمائة الأكثر فقراً على ١,٤% فقط من هذا الدخل. وقد عبر الاقتصادي الأمريكي من أصل مجري، كارل بولاني عن فهم جيد لهذه الأوضاع عندما قال إن الرأسمالية قد عزلت الاقتصاد عن المجتمع وجعلته شيئاً قائماً بذاته. وفضلاً عن ذلك، يجب أن نضيف أن الرأسمالية تميل إلى أن تفرض قوانينها على مجموع الأنشطة الجماعية للإنسانية. فالمشروع طويل المدى يجب إذن أن يعمل على إعادة ربط الاقتصاد ثانية بالمجتمع، ولهذا السبب، لا يتردد هذا المؤلف في إعلان لتفوق الأخلاقي للاشتراكية على الرأسمالية (كارل بولاني، ١٩٩٥).

ورد للفعل الأخلاقي على مساوئ الرأسمالية، من وجهة نظر تيار ما بعد للرأسمالية إذن، يندرج في إطار رؤية أكثر عالمية، لأن هذه المساوئ ليست مجرد أخطاء عابرة أو نتيجة إساءات فردية. ولتحليل لما بعد رأسمالي، يعتبرها لصيقة بالنظام، وهذا يؤكد بسهولة واقع أن الممثلين الاقتصاديين "الرأسمالية المتحضرة" بمن فيهم ممثلو الرأسمالية العمياء "الرينانية" [المنتمية لنهر الراين]، هم أنفسهم الذين

يدعمون "الرأسمالية المتوحشة" في الجنوب أو الشرق. وتعظيم الربح، أو كثرة المنافسة، لا تعرف حدوداً إلا في إطار علاقات القوى. ولا تتخطى الرأسمالية عن بعض المواقع إلا في مواجهة مقاومة منظمة، ولكن بعد أن تكون قد لجأت للقمع، والقوة، أو للدكتاتورية السياسية، بل حتى الحرب للدفاع عن مصالحها.

ومن هذا المنظور، يجري بناء عولمة بديلة وهي عولمة المقاومة والنضال (ف. أوتار، وف. بوليه، ١٩٩٩). لأنه في مواجهة "عولمة" رأس المال، يوجد تفتت للحركات الشعبية، أو منظمات الدفاع عن الحقوق المختلفة وهو تفتت رجع إلى التفرق الجغرافي أو القطاعي. والانسواء فقط هو الذي يسمح بتكوين قوة جديدة. وعلى الرغم من الأخطاء، كان التحرك ضد منظمة التجارة العالمية في ميقل، بداية قوية، كما كان المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليجري، أول تمبير بين قاري عن المجتمع المدني من أسفل.

تشمل رؤية ما بعد الرأسمالية كذلك، قضايًا التقدم التكنولوجي والبيئة، والأولى لا تعتبر هدفاً في ذاتها، ولا أسلوباً لتعظيم الربح، وإنما كوسيلة لتحسين أوضاع البشر في كل أرجاء العالم. ومن هنا، يؤخذ في الاعتبار النتائج الاجتماعية للتقدم التكنولوجي (التكلفة البشرية)، وأثرها على النظام الاقتصادي (إلغاء وظائف، أو تحسين ظروف العمل)، وتوزيع مبرودها بين الطبقات الاجتماعية (محتكر لأغلبية، أو موزع على الكافة)، وفطابع الأخلاقي لتطبيقها (حالة البيو تكنولوجيا)، وأثرها على البيئة (انبعاث ثاني أكسيد الكربون مثلاً). أما عن العوامل المتعلقة بالبيئة، فتمسدها اهتماماً خاصاً، فمع أن ماركس عاب منذ قرن ونصف على الرأسمالية أنها تدمر أهم مصدرين لثرواتها، وهما الطبيعة والبشر، فإن الأنظمة الاشتراكية لم تعط الاهتمام الكافي لمتطلبات البيئة. ويتمسك المنادون بحلول ما بعد الرأسمالية، أكثر من أي وقت مضى، بأن ضرورات الوقاية تقضي بتحرير استخدامات الطبيعة من المنطق السلمي، وانخراطها في المجال العالمي.

وأخيراً، بما أن السوق هو علاقة اجتماعية، فإنه في أغلب الأحوال، يفرض الأقوى حقه على الجميع. وفي الظروف الحالية، فمع أن التطلب المركزي للرأسمالية موزع بين العناصر الثلاثة للتفاوت المكون من الولايات المتحدة وأوروبا، واليابان، والتي تتمتع معاً بالكثير من الاحتكارات في المجالات الاقتصادية، والعلمية، والاستراتيجية، فإن القوة العسكرية التي تضمن سيادة النظام في يد الولايات المتحدة. كتب توماس فريدمان، مستشار وزير الخارجية مادلين ألبرايت، في مجلة فنيو بورك

تليـمـز، بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٩٩، مقالاً يقول فيه: "لـكـي نتـجـح العولمة، على اللـوالات المتحدة ألا تخشى أن تتصرف كالقوة الأعظم التي لا تقهر، بما أنها كذلك". ويضيف: "إن السيد الخفية للسوق لا نتجج أبداً دون قبضة خفية. وشركة ماكنونالد لا تستطيع أن تمد فروعها، دون ملكونيل دوجلاس (الشركة التي تنتج طائرات ف-١٥). وللقبضة الخفية التي تضمن الأمن العالمي لتكنولوجيات وادي السيليكون، اسمها للجيش، والطيران، والبحرية، والمارينز للولايات المتحدة." (توماس فريدمان، ١٩٩٩، ٦١). ويتميز هذا التصريح، على الأقل، بالصراحة الجارحة.

وتتدرج المعارضة للهيمنة الأمريكية في إطار هذه الرؤية، وهي الدافع لمعارضة حلف شمال الأطلسي، وهو التعبير الأقوى عن هذه المعارضة (سمير أمين، ١٩٩٩). وقد ظهرت إبان حروب الخليج، وكوسوفا، وأفغانستان، وهي ثمرة تحطيل يتجاوز الحاضر المباشر، ويندرج في الرؤية العامة لما بعد الرأسمالية. وتكل بدلية إضفاء صيغة مؤسسية على الدفاع الأوروبي بعد هذه الحرب على قدر من لوعي باللتناقضات الموجودة داخل الثلاث ذاته، مما يوحي ضمناً ببديل منظر. إن ما بعد الرأسمالية كما وصفناها إذن، تعني الاشتراكية بالمعنى الذي قصدته روزا لوكسمبورج عندما قالت: "الاشتراكية أو البربرية"، والذي لا يمكن أن ينطبق على الاشتراكية التي تثير الخوف (الستالينية)، أو تلك التي تثير الضحك (للطريق الثالث).

#### ب-البـدائل الملمومة

وصفنا فيما سبق، مشروعين لبـدائل، الأول ذا توجه نيوكيـزي يحاول إعطاء الرأسمالية وجهاً إنسانياً، والثاني ما بعد الرأسمالية، بهدف تجاوزها. مفهوم البـدائل مزدوج إذن، فهي إما في إطار الاقتصاد الرأسمالي، أو بدائل له. ولكل منها فكره النظري، وأساسه الأخلاقي، ويؤدي لمقارنات، ويقترح خطوات ملموسة. ولكنهما يلتقيان حول الكثير من النقاط السياسية، إذ يؤيدان بعض أنواع التقنين مثل للتحكم في التـكـفـفـات المالية الدولية، ولكن تبقى الفلسفة الأساسية لكل منهما مختلفة تماماً. ويجب ألا نخطئ تلك الحقيقة، فهناك الكثير من العوامل الاجتماعية، بل الثقافية، التي تفرق بينهما.

والجانبان يتحدثان اليوم عن البـدائل (بصيغة الجمع)، ولكن بمعان متميزة. فالـبعض لا يتقبلون أي أهداف عامة، خوفاً من خطر العودة إلى "الفكر الواحد" مرة أخرى. وفي المقابل، يوجد عدد من الحلول الملموسة التي تسمح بتقديم بدائل ذات

مصادقية للوضع الحالي المُعترف بأنه غير قابل للبقاء. وهذه الرؤية تقترب كثيراً من مواقف الكينزيين الجدد، أما بالنسبة للآخرين، فالبدائل الملموسة لا تكتسب المصادقية إلا بقدر ما تندرج في إطار الحلول تدريجياً محل النظام الرأسمالي، أي خطوات على طريق تحول طويل بالضرورة. ولم الدهشة، ألم تأخذ للرأسمالية أربعة قرون لتبني الأسس المادية لإعادة إنتاجها (التصنيع وتقسيم العمل). وعلى ذلك، فمن الطبيعي أن أسلوباً آخر للإنتاج يأخذ وقتاً لبناء نفسه. يقول موريس جوديليه: "إن مشكلة الاشتراكية أنها اضطرت لتعلم المشي بأرجل للرأسمالية". وقد تساعد الثورة التكنولوجية الجديدة على تغيير الأمور، ولكن من الواضح أن هذا لن يتم بشكل آلي، لأنها تحدث في دخل العلاقات الاجتماعية القائمة، التي تقرر تطبيقاتها، وتحدد المستفيدين، وتوجه الأبحاث.

وقبل أن نتحدث عن المجالات الملموسة التي تظهر فيها بدائل ذات مصادقية لليوم، دعنا نذكر بثلاثة أشياء الأول هو أن البديل وهي ثمرة اللاعبيين الاجتماعيين، لا يمكن إلا أن تستج عن نزع الشرعية عن الوضع الحالي، أي للرأسمالية القائمة بالفعل، وهذه مرحلة ضرورية. أو بعبارة أخرى، يجب للقضاء على فكرة ألا بدائل هناك. وفي الواقع، فإنه طالما بقي هذا الاعتقاد، فلن تكون لأي حل آخر مصادقية، وتنتهي اللعبة قبل أن تبدأ. ومن هنا أهمية المرجعية الأخلاقية، سواء بالنسبة لأولئك الذين يريدون تغيير النظام القائم، أو أولئك الذين يريدون استبداله.

والثاني، أن السوق هو علاقة اجتماعية، وإن تحولها في ظل العولمة، لا يمكن أن يحدث إلا في إطار توازن جديد، يستلزم التقاء المقومات والنضالات على نفس المستوى، حتى يمكن خلق علاقة جديدة للقوى. فلا يكفي مجرد استخدام آليات اقتصادية أو إدارية لتفسير النظام الاقتصادي وامتداداته الاجتماعية، والسياسية، والثقافية. وعلى ذلك فهناك جانب من التحرك السياسي والاجتماعي الضروري للمسير على طريق البديل.

والملاحظة الثالثة، هي أن المطلوب هو تغيير نظام (تعيله أو استبداله حسب الرؤية)، ومجرد إضافة بدائل مهما كان عددها، لن يكفي لتحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، توجد مواقع كثيرة، ولاعبون كثيرون، ربما أكثر مما كان الحال منذ نصف قرن. فاليوم، يخطر جميع سكان العالم بشكل مباشر أو غير مباشر، في العلاقات الاجتماعية للرأسمالية؛ مباشر عن طريق العلاقة رأس المال/العمل، أو الأجراء. وغير المباشر، عن طريق الكثير من الآليات الأخرى، مثل تحديد أسعار تصدير المنتجات الزراعية،

أو المولد الخام، أو آليات القروض الخارجية، أو لفتح الأسواق، أو حرية تحويل العملات، أو المضاربات المالية. وهكذا فالبدائل للملموسة (في صيغة الجمع) يمكن اعتبارها مجرد حماية ضد التصرفات اللجنونية للنظام دون لمسها بمنطقة الأساسي، أو كعلامات على طريق تجاوز النظام.

ولدراسة موضوع البديل، يجب أن نميز بين مستويات ثلاثة مختلفة، البيوطوبيات، والأهداف متوسطة المدى، والإجراءات الملموسة. ونرى اليوم الكثير من الأفكار، والاقتراحات، والتجارب، تظهر على كل من هذه المستويات.

### ١- مستوى البيوطوبيات

ولنذكر، عند الحديث عن البيوطوبيات، أن الأمر لا يتعلق بأوهام، وإنما بمشروع للتمبئة، وهذا لا يمكن أن يكون فكرياً مجرداً، بل يجب أن يكون له أساس في الواقع، مع مراعاة أنه يندرج في إطار زمني ومكاني يصنع شبكة من القيود للاعبين الاجتماعيين القائمين عليه. ونحن لا نتحدث هنا عن البيوطوبيا النيولبرالية، التي تحدث عنها المدير الأول لمنظمة التجارة العالمية قتللاً إنها ستضع حداً لكل اليأس في العالم، وتحقق للسعادة لكل البشر بنهاية الربع الأول من القرن للولد وللعشرين، بشرط التحرير الكامل للاقتصاد. ولعل نسيان أن السوق هو في الواقع علاقة اجتماعية، مهما بدا ذلك للتجاهل بريئاً، هو الذي يجعل هذا الموقف خيالياً.

وكلا الاتجاهين الكينزي الجديد، وما بعد الرأسمالية، وإن كانا يتفقان في عدم ربط البيوطوبيا بمستقبل أسطوري، إلا أنهما يختلفان جذرياً عند تحديد الهدف النهائي. فالاتجاه الأول يتصور سوقاً مقنناً، يتبع قواعد محددة من خارجه، وتضمنها السلطات العامة، وهو موقف قريب من موقف الكلاسيكيين الجدد الذين يريدون بأي شكل إعادة أوضاع المنافسة، وهذا يفسر التقارب بين الليبراليين الاجتماعيين، والاشتراكيين من المنادين بالطريق الثالث. ويسير جوزيف ستيجليتز في هذا الاتجاه (ج. ستيجليتز، ٢٠٠٢).

وفي المقابل، يرى تيار ما بعد الرأسمالية، ضرورة قلب منطق الرأسمالية، وبالتالي وضع قواعد جديدة للعبة الاقتصادية: وهي استبدال فكرة الحاجة بفكرة الربح؛ والملكية الجماعية (وليس ملكية الدولة) لوسائل الإنتاج؛ وأخذ الأسلوب الاجتماعي للإنتاج، في عملية الإنتاج، وكذلك في التطوير التكنولوجي؛ والإشراف الديمقراطي، لا على المجال السياسي فقط، وإنما على الأنشطة الاقتصادية كذلك؛

والاستهلاك كوسيلة وليس هدفاً؛ والدولة كجهاز فني وليس أداة قهر، إلخ. وهذه هي المعايير التي يستخدمها هذا التيار اليوم لتحليل تجارب الاشتراكية الفعلية، وذلك بهدف فهم ما لم يسر وفقاً للمنتظر، ولماذا حدث ذلك.

ويجب للتعبير عن مستوى اليوتوبيا على شكل برنامج، وهذا يقتضي خطوة أخرى. وكما قلنا من قبل، فإن هناك الكثير من التدخل بين البدائل المتوسطة والقصيرة المدى التي يقترحها الاتجاهان للذان لا يقلان المرحلة الليبرالية للتراكم الرأسمالي، ولذلك سنتحدث عن مواقع الالتقاء بالدرجة الأولى.

## ٢- البدائل على المدى المتوسط

عندما نسعمل عبارة "المدى المتوسط" فنحن نعني أهدفاً عامة تعتبر ممكنة التحقيق، ولكن إما أنها تحتاج إلى التعبير عنها في عدد كبير من الاقتراحات الملموسة الداخلة ضمن البدائل قصيرة المدى، والتي تُرتب حسب مقتضى الأحوال، وإما أنها تحتاج إلى نضال طويل ضد القوى المعارضة. ومنستعرض المجالين الرئيسيين للتطبيقات، وهما: البدائل الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية، والبدائل السياسية.

## ٣- البدائل الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية

الهدف الأول لبديل على المدى المتوسط في المجال الاقتصادي هو: تشكيل مختلف للمبادلات المعولمة. ففي الواقع، لا تنصب المعارضة على عالمية المبادلات وإنما على كيفية حدوثها في السوق الرأسمالية. وهكذا، فهناك قطاعات من الأنشطة بين البشر، يجب عزلها عن المنطق التجاري، وإلا تفقد مغزاها، مثل الثقافة، والتعليم، ووسائل الاتصال. ولفتح الأسواق يجب أن يترك مجالاً للمناورة للاقتصادات للضعيفة. والانتقال فحر لا يمكن أن يقتصر على رؤوس الأموال والسلع فقط، وإنما يجب أن يشمل الأفراد أيضاً. وأنشطة المضاربة التي تسيطر على الاقتصاد العالمي، يجب أن يُسيطر عليها، إن لم توقف كلياً. وهناك حلول مقترحة لكل من هذه النقط.

وفضلاً عن ذلك، فالعولمة للحالية من حيث إنها تميز المصالح الاقتصادية للبلدان الأكثر قوة، ولشركات متعددة الجنسية الأخذة بمزيد من التركيز، فإن للتجمعات الاقتصادية الإقليمية، يمكن أن تكون شكلاً آخر للوجود في إطار العولمة. فهذه للتجمعات يمكن أن تستجيب لرؤيتين بديلتين، فمن جهة، الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات السكان، بالتوسع في المبادلات الداخلية، ومن الجهة الأخرى، تكوين قاعدة

أكثر قوة للمفاوضة في الاقتصاد المعولم، وبذلك تخلق نقطة انطلاق نحو تعدد القطبية الاقتصادية، والسياسية في المستقبل، في مواجهة القطبية الواحدة حالياً، أي قطبية الثلاث، أوروبا واليابان والولايات المتحدة، تحت هيمنة هذه الأخيرة. وهذا ما شرحناه فيما سبق.

ولتعديل العلاقات بين الشمال والجنوب، وهي سمة أخرى للعولمة المعاصرة، يجب إزالة العوائق أمام تنمية الاقتصادات التابعة، بعكس اتجاهات التكتفقات المالية التي تسير حالياً في اتجاه الاقتصادات المتقدمة كنتيجة لوزنها في إطار علاقات القوى العالمية. وهذه العوائق تتمثل في تذبذب أسعار المواد الخام والمنتجات الزراعية، والسياسة الحمائية لبلدان الشمال، ومنافسة الفولأض الزراعية، وللتشغيل من الباطن، والمناطق الحرة حيث تعود أوضاع ضريبية واجتماعية جائرة، وتضخم مصاريف خدمة الدين، وشتراطات الاستثمار الأجنبي، والفوائد الربوية للقروض قصيرة المدى (رؤوس الأموال الطائفة)، وهروب رؤوس الأموال المحلية إلى أماكن أكثر ربحية، وهجرة العقول، إلخ. وفي جميع هذه المجالات قدمت الحلول، وطُبّق البعض منها جزئياً، أو تُلَقَّض في بعض البرلمانات.

وأخيراً، وفي الإطار المباشر للعولمة، يجب التقليل من تجارة السلاح، والتحكم فيها دولياً كهدف للمدى المتوسط. وينطبق نفس الأمر على أسلحة الدمار الشامل، التي يجب أن يعود منعها وللتحكم فيها لسلطة دولية حقيقية وليس لبعض الأمم التي تسيطر على للنظام العالمي. وتوجد مشروعات في هذا الاتجاه، وتتوقف مصداقيتها على توفر الإرادة السياسية. وبعد انتهاء الحرب للباردة، جرى الحديث عن "أرباح السلام"، ويمكن للتوسع في هذه الفكرة التي بدأ بعض للتحرك تجاهها.

وقدر ما يعني تطبيق البدائل تحولاً للرأسمالية المعولمة، أو استبدالها، فإنه لا يكفي موجهتها في لتساعها، وإنما يجب للنظر في مبادئها الأساسية للمطابقة عالمياً. والوجه الأول، هو حدود المنطق للتجاري (حتى مع استخدام أشكال أخرى مثل المفاوضة وتبادل المنج). ولا لحد يفكر اليوم في إلغاء السوق نهائياً، لأنه إن كان السوق هو علاقة اجتماعية، فمن الممكن أن تقوم هذه العلاقة أساس مساواة حقيقية في التبادل. وفي هذا الصدد، فإن تنمية للاقتصاد لاجتماعي، حتى مع ما يقرم من عراقيل حالياً تحد من إمكانياته، يفتح للطريق أمام الكثير من الحلول، بما فيها ملكية أدوات الإنتاج لمجموع المنتجين. وهذا يحقق عملياً فرملة الاتجاه نحو تركيز الشركات، التي تهرب عن طريق ذلك من التشريعات الوطنية، أو يوقف للتصادي في

لتجاه التخصصية، وفي اتجاه أكثر إيجابية، بدعم القطاعات غير التجارية بوصفها تمثل مساهمة حقيقية في "ثروة الأمة". وجميع هذه الأفكار متضمنة في المطالبات المحددة لكثير من الحركات الاجتماعية.

وإعادة تقنين عملية الإنتاج والتوزيع التي تعرضت للكثير من إلغاء التقنين في اتجاه تحقيق أعلى ربحية في هذه المرحلة الحالية من العولمة، هي أحد البدائل في المدى المتوسط، وهي تمس بالدرجة الأولى أربعة قطاعات. والأول يتعلق بإعادة التوازن بين رأس المال الإنتاجي ورأس المال المالي، بهدف التقليل من تدهور الأول، والتقليل من طبيعة المضاربة للثاني. والثاني هو التمييز في استخدام التكنولوجيا حتى لا تكون الربحية هي الدافع الوحيد لإنتاجها وتطبيقها، وإخضاعها لمعايير أخرى مثل رفاهية البشر والمحافظة على كرامتهم، والمحافظة على الطبيعة.

والثالث، إعادة توصيف العمل، الذي يتأثر بلا شك بالتكنولوجيات الجديدة، ولكن من الضروري التمكن من تنظيمه وفقاً لمعيار غير المنافسة القاتلة بين الشركات (التي تؤدي إلى المرونة في تحديد مواعيد العمل، والفصل بين العاملين ومعاملتهم كأفراد مستقلين، وتشغيل الأحداث، وتخفيض مخصصات الضمان الاجتماعي والأمن الصناعي، إلخ). وأخيراً، هناك عامل البيئة. ففي المدى القصير، يمكن أن يكون هذا العامل الأقرب إلى فرض البدائل على المنطق الرأسمالي، لأنه من المستحيل مواصلة السير على الوتيرة الحالية، التي تتميز باستنفاد المورد غير المتجددة، وتدمير البيئة لمجرد تحقيق الربح في المدى القصير.

ولنصف أخيراً، أن كل هذا يندرج في رؤية نافذة للحدثة وهي التي تؤدي للمنطق الرأسمالي، وتحول التنمية إلى مجرد استهلاك غير محدود، وغير متساوٍ، ومدمر للتوازنات الطبيعية، والكرامة الإنسانية. وبعيد عن الرقابة الشعبية.

#### ٤- البدائل السياسية

لن نرى للبدائل الاقتصادية لتطور ما لم نولكبها بدائل سياسية، ففي الواقع، تمنح العولمة الحالية للنظام الاقتصادي الرأسمالي سلطة حاسمة، أي قدرة ضخمة على فرض معاييرها على الحياة الجماعية. والقوة الموازنة له لا يمكن إلا أن تكون سياسية بالمعنى الواسع للكلمة، ومن هنا أهمية عدد محين من الأهداف على المدى المتوسط. فعلى المستوى العالمي، يجب تقوية المؤسسات الدولية، ومقرطتها، وهذا يشمل إلى جانب مجلس الأمن بوصفه القائم على الحفاظ على السلم العالمي، الأجهزة

المتخصصة للأمم المتحدة. أما بالنسبة للمنظمات التي نشأت عن مؤتمر بريتون وودز (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، التي صارت الأدوات الفعالة لتطبيق وفاق واشنطن، (النيولبرالية)، فيجب أن تعود إلى دورها الأصلي وهو تفتيش النظام الاقتصادي العالمي، ولكن بمعايير تختلف عن مجرد الربحية، وهذا أحد البدائل المستهدفة بشكل جدي. وتسير هذه الأهداف يداً بيد مع إعادة دور الدولة كضامن للأهداف الاجتماعية، والاهتمامات البيئية، مع تعزيز كفاءتها التقنية، وتأكيد الرقابة الديمقراطية على جميع المستويات.

وتحقيق هذه الأهداف البديلة في المدى المتوسط، يتوقف على المستوى الدولي، على توافر ثلاثة عوامل أساسية، وهي: لتقاء المقومات للرأسمالية، وللضوابط الاجتماعية على جميع المستويات، والإرادة السياسية من جانب الحكومات، وتطوير القانون الدولي. بل يمكن التأكيد أنه لا بد من تجمع هذه العوامل معاً لكي تتحقق هذه البدائل.

وبعض المبادرات على مستوى الدول، لا سيما على المستوى الإقليمي، تعبر عن الإرادة السياسية لإيجاد البدائل، مثل "الميركوسور"، أو "الآسيان"، التي تطور مشروعات اقتصادية تثل على موقف ناقد بصراحة لمشروعات التبادل الحر بين بلدان المنطقة ولولايات المتحدة، حتى وإن كانت هذه المشروعات تجري في إطار اقتصاد السوق الرأسمالي. وأخيراً، فعلى مستوى القانون الدولي، نلاحظ ظهور الكثير من المبادرات في مجال حقوق الإنسان، وحقوق الشعوب، في مقابل حقوق رجال الأعمال. ومن بينها مبادرة المحكمة الدائمة للشعوب، أو العصبة الدولية من أجل حقوق الشعوب.

#### ج- البدائل في المدى القصير

لكي يكون الحديث عن بدائل ذات مصداقية، لا يكفي تحديد هدف نهائي ثم صياغة أهداف للمدى المتوسط، وإنما للتقدم كذلك، باقتراحات للمدى القصير تصلح أساساً للتحرك من أجل تحقيقها، وتبني عليها البرامج السياسية. ومن المستحيل عمل قائمة كاملة بمثل هذه الأهداف، ولكن يكفي إعطاء بعض الأمثلة التي تثبت أن إيجاد البدائل ممكن.

وأغلب هذه الأمثلة تقع في مجال التقنين، ولكنها تتدرج كخطوات من عملية أطول مدى، سواء لإعطاء العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وجهاً إنسانياً (الرؤية الليوكنيزية)، أو لتغييرها (رؤية ما بعد الرأسمالية). ويمكن تقسيمها لعدة مجالات:

\*تقنيات اقتصادية: فرض ضريبة على للعمليات المالية الدولية (ضريبة تويين)؛ للنظام الضريبي الإقليمي والدولي؛ إلغاء الجُنبات الضريبية؛ إلغاء ديون البلدان الفقيرة؛ تجمعات اقتصادية إقليمية تدار بشكل ديمقراطي، أو مناطق تعاون اقتصادي؛ إعادة تشكيل المؤسسات المالية الدولية؛ وضع القيود على عولمة القطاع غير التجاري، إلخ.

\*تقنيات بيئية: حماية الموارد غير المتجددة؛ حماية للثروة البيولوجية؛ وضع قواعد دولية للحد من التلوث؛ تنفيذ بنود "جنڤا ٢١" لمؤتمر ريو.

\*تقنيات اجتماعية: تشريع دولي للعمل؛ قواعد للسلوك للاستثمارات الدولية للحد من السلطات المطلقة للشركات متعددة الجنسية؛ مشاركة الهيئات الممثلة للعمال في الهيئات الإقليمية والدولية.

\*تقنيات سياسية: إنشاء سلطات إقليمية ذات اختصاص لتقنين الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ الترابط بين السلطات المحلية، والوطنية، والإقليمية؛ إعادة تنظيم أجهزة الأمم المتحدة؛ إدارة عالمية للآرث الأيكولوجي (البيئي)، والثقافي؛ برلمان عالمي.

\*تقنيات ثقافية: حماية الإنتاج الثقافي الوطني أو المحلي.

وختاماً نقول إن البديل موجود، ولا شك في مصداقيتها. وفي نهاية المطاف، فإن تحقيقها يتوقف على إرادة ذلك. وفي اللحظة الحالية، لا تتعلق قضية المصادقية بالبديل ذاتها وإنما بالعمل الجماعي. فهل توجد قوى اجتماعية قادرة على تحقيق المشروعات البديلة في المدى القصير والمتوسط؟ وهل توجد الإرادة السياسية لتحقيقها؟ هذا هو التحدي الكبير للحركات الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين.

## المراجع

- . HOBBSBAWN E.J., L'âge des extremes, Histoire du court XX<sup>ème</sup> Siecle, Bruxelles, Complexe, Paris, Le Monde diplomatique, 1999
- . GEMDEV, Mondialisation - Les mots et les choses, Paris, Karthala, 1999
- . POLANYI K. et AREMBERG C, Les systemes economiques dans l'histoire et la theorie, Paris, Larousse, 1975
- . REICH R., L'economie mondialisée, Paris, Dunod, 1993
- . SOROS G., La crise du capitalisme ou l'intégrisme des marches, Paris,
- . Stiglitz J.E., La grande deception, Paris, Fayard, 2002

## مؤلفات أخرى للمؤلفين حول نفس الموضوع

- . HOUTART F. et POLET F., L'Autre Davos; mondialisation des resistances et des luttes, Paris, L'Harmattan, 1999.
- . AMIN S., L'hegemonisme americain face au projet europeen, Paris, L'Harmattan, 2000.
- . A la recherche d'alternatives. Un autre monde est-il possible?, Alternatives Sud, Vol. VIII (2000), n° 2.
- . Socialisme et marche: Chine, Vietnam, Cuba., Alternatives Sud, Vol. VIII (2001), n° 1.
- . Democratic et marche, Alternatives Sud, Vol. VI (1999), n° 3.

## خاتمة

بعد أن استعرضنا عدداً كبيراً من المقاومات والنضالات في أنحاء العالم، بما يكفي على أية حال، لإقناعنا بأهميتها، ويظهر واقع جديد هو بداية الانقضاء، وبعد أن درسنا بعض القضايا التي تقابل مجموع المجتمعات، وبعد أن وضعنا تخطيطاً أولياً لتأملات حول التحديات التي تواجه الشعوب في العالم المعاصر، تسمح بفهم نشأة الحركات الاجتماعية وديناميكيتها، وأخيراً، بعد أن تحدثنا عن البدائل للنظام الرأسمالي وامتداداته السياسية والثقافية، يبقى أن نقدم ببعض الأفكار التي تلخص ما سبق.

لقد فقد الخطاب النيولبرالي مصداقيته. ولم يعد الاتهام بالحنين إلى الاشتراكية، والدعوة للواقعية بدلاً منها، مقنعاً، وكذلك كل الحجج من أجل إعطاء وجه إنساني للرأسمالية. وكان الانشغال الأول لمن شاركوا في هذا المشروع، هو إدراك حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والحكم عليها من وجهة نظر مبدأ الحياة، وتعبئة جهودهم من أجل التحرك المشترك للقادر على إيجاد البدائل.

ونحن نلاحظ أن نظام الليبرالية المعمولة ليس لديه شيء يقدمه للشعوب، فالالاقتصاد ذو السرعات المتعددة، والعجز السياسي الذي يفرضه عليها، لا يؤيدان إلا إلى التكمير الاجتماعي والثقافي والأخلاقي. وهذا النظام لا يوفر لبلدان العالم الثالث، في أحسن الأحوال، سوى صناعة تابعة تفرق في محيط من "الاحتياطي" الذي لا يمكن امتصاصه. ولا يقدم للجماهير الفقيرة من الفلاحين المستبعدين أي مستقبل مقبول، وإنما قلالة فعالية لشركات للزراعة العملاقة. ولا يولج ضغط الهجرة المتزايدة، وهي المنتج الجانبي للحتمي لهذا النظام، أي فحص لأسبله، وإنما للوسائل الليبرالية للتحكم فيه.

والبدل لن ينتج إلا من نضال الطبقات الشعبية والشعوب ضد هذا النظام وهي ضحيته، وهي التي ستصنع التاريخ. ودون التبسيط المخل لحجم وتنوع أهداف هذه النضالات، يمكن من الآن الإشارة إلى عدد من المجالات التي ستتمحور حولها التغييرات الحاسمة لكي يمكن بلورة رؤية بديل أكثر إنسانية. و الأمر يتعلق بأبنية جديدة، وليس إعادة بناء الأبنية المنقولة من الماضي. فالحقائق الجديدة تقتضي أجوبة جديدة، أكثر انفتاحاً، وأكثر راديكالية مما عُرِف من قبل.

ينبغي بناء تحالفات في كل مكان بين الأجزاء من الطبقات العاملة للمساءمة "ممنوعة" (أي التي تحصل على أجور مقبولة نوعاً ما، وعلى حد أدنى من الضمان الاجتماعي، وثبات العمل)، وتلك غير الممنوعة (أي العاطلين، وذوي الوظائف غير المستقرة، والعاملين في القطاع غير الرسمي). فهذا الواجب له أولوية أولى في كل مكان، وإن كانت ظروف تحقيقه متنوعة لأقصى درجة من بلد لآخر.

ينبغي بناء "جبهة المواطنين"، التي تفرض الديمقراطية الحقيقية التي تضمن للجميع - رجالاً ونساءً، و"طوائف" لها الأغلبية أو لا - مستقبلاً يختلف عن مجرد الخضوع للديمقراطية عند حدها الأدنى و/أو الاستبداد من جهة، أو للفرقة العاجزة تحت تأثير العرقية والأصولية الدينية من الجهة الأخرى.

ينبغي بناء جبهة "شعوب الجنوب" للقدرة أن تفرض على حكوماتها، وعلى القوى المسيطرة، مفاوضات حقيقية بشأن شروط العولمة.

ينبغي تحقيق أوسع وفاق ممكن حول الضرورة الحتمية لإقامة لملوب للتنمية قائم على تقنيات وممارسات تضمن الحفاظ على البيئة الطبيعية، في مقابل أشكال الإدارة للهادفة لتعظيم الإنتاجية، والخاصة لقتلون تحقيق الربح في المدى القصير، والتي تعلن نيتها بشكل منافق، بقدرات للتنظيم الذاتي لقطاع الأعمال.

وهناك جبهات أخرى يجري بناؤها للنساء، والشعوب الأصلية، ولمن بدون أوراق، إلخ. ولا بد من تقدير قيمة المكاسب التي تتحقق هنا أو هناك بفضل النضال المتصاعد، بمقدار قربها من هذه الأهداف، وهي لا تستحق اعتبارها مكاسب إلا بقدر انخراطها في منظور بناء نظام عالمي آخر، يكون ديمقراطياً، وشعبياً، ومتعدد المراكز.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ظهر التساؤل عما إذا كان هذا الحدث قد عرض هذه المكاسب للخطر، ونظرة سريعة على الأوضاع تسمح بالتوصل إلى النتيجة أنه باستثناء الولايات المتحدة، ومناطق الصراع المباشر في أفغانستان وفلسطين، لم يكن له أثر مباشر. ولعل المنتظر أن تظهر النتائج في المدى الطويل، في عملية تؤدي لتسريع وصول الأحزاب اليمينية للحكم. وفي بعض المناطق، أخذ وصف الإرهاب يُطلق على جميع أشكال المقاومة المسلحة، بل هناك اتجاه لتوسيع هذه الصفة لتشمل الحركات الاجتماعية، خاصة في بوليفيا والبرازيل والفلبين. والقيود التي تفرض على الحريات الديمقراطية، تمهد لأشكال أخرى من القهر الاجتماعي، في

للشمال كما في الجنوب. وعلى "حركة الحركات" أن تسرع بوضع هذه النقطة على جدول أعمالها.

وموقف المجلس الدولي للمنتدى الاجتماعي العالمي واضح تماماً في هذا الشأن، حيث جاء في قراره الصادر في اجتماع برشلونة في أبريل ٢٠٠٢: بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تجمعت عدة عوامل أنت لتغير في حالة الأوضاع العالمية، تتميز بصفة خاصة، بمواقف عدوانية من جانب الحكومة الأمريكية على المستوى العالمي (التصرفات المنفردة، ورفض الاتفاقيات الدولية، وإضعاف مزايد لنظام الأمم المتحدة، وعسكرة الصراعات، وزيادة النفقات الحربية، وسياسة حمائية للاقتصاد، وفرض النيولبرالية على البلدان النامية، وغيرها). ومع ذلك، فحدث ١١ سبتمبر لم يعطل نضال الحركات، كما رأينا في بورتو أليجري ٢٠٠٢، وكما هو الحال في المظاهرات الأخيرة في برشلونة أو إيطاليا، والتي دفعت للأمام العملية التي بدأت في سبتمبر ١٩٩٩. والتضال من أجل السلام، مع أهميته المتزايدة في الأوضاع الحالية، لا يحل محل المعركة ضد العولمة النيولبرالية. وكلا النضالين يبقى عنصراً أساسياً على جدول أعمالنا.

ويجري حالياً وضع الأهداف العملية لنظام عالمي جديد في عدد كبير من المجالات. فقد قُمت اقتراحات بأشكال جديدة من التقنين في المجالات الدولية، خلال الاجتماع الثاني للمنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليجري، ونوقشت. ولا يمكن تحقيق للتغيرات في العلاقات الاجتماعية على النطاق العالمي، إلا في إطار ديمقراطي عالمي جديد تفرضه القوى الاجتماعية والسياسية التقدمية. وهكذا فعولمة للرأسمالية ليست قدراً تاريخياً، وردود الأفعال الاجتماعية للمواطنين لمنطقها الأحادي، هي للخميرة لعالم جديد.

ومشروع رد إسماني على تحدي العولمة التي يحركها التوسع للرأسمالي، ليس خيالاً يوطوبياً، بل بالعكس، لعله الحل الوحيد الممكن ولقياً، بمعنى أن البدء في تطور في اتجاهه سيحتج سرياً قوى اجتماعية ضخمة في جميع مناطق العالم، قادرة على فرض منطقها. ولو كانت هناك يوطوبيا بالمعنى للشائع والسلبى للكلمة، فهي تلك المتعلقة بمشروع لإدارة النظام قائم على التقنين "التلقائي" عن طريق السوق العالمي. والسؤال الأساسي هو معرفة مدى التقدم الذي حققته الحركات الاجتماعية في اتجاه هذا السرد الإسماني، بفضل النضالات التي جرت خلال السنوات الماضية. ونحن على ثقة بأن الانتقادات الحالية ستساهم بقوة في هذا الاتجاه.

## قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية ٢٠٠٣-١٩٨٧

١. فؤاد مرسى، مصير لقطاع العلم فى مصر ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة للطائفية فى مصر ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبومسيب يوسف وآخرون، للنظرية والممارسة فى فكر مهدي عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣ /١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، للمبار الاقتصادي فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة للدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، لنتخابات البرلمانية فى مصر- نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الاسلام السياسى، للجهة الإسلامية للقومية فى السودان ١٩٩٠.
١٢. محمد صبيد غباش ، من لا يعرف شيئا فليكتب، خريشات رجل بلاد النفط ، ١٩٩١
١٣. ألغت لروبي، الموقف من القس فى ترلثا للتقى، ١٩٩١.
١٤. محمد على دوس، حياة مواراة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٥. أحمد نبيل للهلالى وآخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦. أمينة رشيد وآخرون، قضاياء المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيىال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٧. سمير أمين، من نقد للدولة للسوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٨. للمساءلة للفلاحية والزراعية فى مصر :أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
١٩. جويل بنين، زكارى لوكمان ، لعمال والحركة السياسية فى مصر ج، ١

- ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢
٢٠. إنسكاليات التفكير الاجتماعي والفكرات الشعبية في مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كتعان ، ١٩٩٢.
٢١. أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطني- حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢.
٢٢. ليلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢.
٢٣. أحمد محمد البديوي ، ابن الأبنوس يزول ١٩٩٢
٢٤. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢.
٢٥. إدريس سعيد، عظام من خرف ، ١٩٩٣.
٢٦. دارلم جاسى ( تحرير )، صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣.
٢٧. مايكل دراكو (تحرير)، الأنهار الأفريقية ولزعة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٨. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية في معركة للتحويل، ١٩٩٤.
٢٩. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية في مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.
٣٠. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية في حرب السويس، ١٩٩٤.
٣١. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤) (من مقاومة للتطبيع إلى مواجهة لليمنة) ١٩٩٤.
٣٢. على عبد القادر، برلمج للتكيف الهيكلي والفقر في السودان، ١٩٩٤.
٣٣. حلمى شعراوى وعيسى شيفجى، حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤.
٣٤. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٥. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٦. عبد الغفار شكر ، التحالفات السياسية في مصر ١٩٩٤.
٣٧. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية للمستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٨. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.

٣٩. بيتر نيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥ .
٤٠. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مديولى ، ١٩٩٦ .
٤١. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مديولى ١٩٩٦ .
٤٢. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مديولى ١٩٩٦ .
٤٣. سيد السبحراوى (تحرير)، لطيفة لازيات : الألب والوطن، نشر مشترك مع دار للمرأة العربية، ١٩٩٦ .
٤٤. عبد الياست عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦ .
٤٥. جويل بليسن، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر للجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدي، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية .
٤٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧ .
٤٧. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مديولى ، ١٩٩٧ .
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مديولى ، ١٩٩٧ .
٤٩. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨ .
٥٠. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٨ .
٥١. عاصم النسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .
٥٢. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأملى، ١٩٩٨ .
٥٣. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨ .
٥٤. لايف ملاجر وآخرون، البقاء مع العصر، ترجمة صلاح أبو نار - مجدى

- للنعم، ١٩٩٨.
٥٥. لايف مالجر، لقوة للنوبة، ترجمة مصطفى مجدى، ١٩٩٩.
٥٦. أمينة رشيد (تحرير): التبعة للثقافة : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٧. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٥٨. محمد محبى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٥٩. عبد الحميد حواس وآخرون، للمأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩.
٦٠. عبد الباسط عبد المعطى (تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٩.
٦١. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل-١٩٩٩.
٦٢. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٣. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.
٦٤. جرّدا منصور، منحة نوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، الورقة الثانية-نوفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة- مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٥. أحمد مختار منصور، للرحلة فى الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.
٦٦. حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٦٧. مصطفى مجدى الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مديولى، ٢٠٠١.
٦٨. عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديث المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مديولى، ٢٠٠١.
٦٩. سلسلة كتب شهادات ورؤى : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ج ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥.

٧٠. فرانسوا لوتار وفرانسوا بوليه، في مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧١. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٢. كريسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين.
٧٣. فيتينو بيكيلي، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٤. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال في الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب في الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٧٦. سمير أمين، مستقبل الجنوب في عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٧٧. كيكسي بى موجاجو وآخرون، دراسات لاجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، للناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٧٨. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٧٩. يسرى مصطفى (تحرير)، للمجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٨٠. د. فخرى لبيب (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، للناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٨١. د. عبد الغفار محمد أحمد، في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٢. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٨٣. حنان رمضان (تحرير)، المرأة في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٤. عريان نصيف (تحرير)، للفلاحون في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٥. سمير أمين وآخرون، الإشركية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مديولى، ٢٠٠٣.
٨٦. عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة للشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
٨٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثاني، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
٨٨. منحت أيوب (تحرير)، الأمن القومي العربي، نشر مشترك مع مكتبة مديولى، ٢٠٠٣.
٨٩. طابع أصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وأفاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا (أليس ألبا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
٩٠. هويدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال في الوطن العربي: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
- كراسات المركز
- ١- أحمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
- ٢- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى الليبرستريكا، ١٩٨٨.
- ٣- شرف حسين ، بيلوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨
- ٤- عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩
- ٥- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩
- ٦- موسى ليون وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، الليبرستريكا فى عيون الآخرين ، ١٩٩٠
- ٧- نادر فرجاني، الأزمة العربية الكبرى
- ٨- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.

- ٩- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
  - ١٠- عبد الغفار شكر، تجديد الحركة للتقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
  - ١١- حنان رمضان (إعداد)، للعراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
  - ١٢- أحمد صالح، الانترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
  - ١٣- عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
  - ١٤- أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
  - ١٥- عريان نصيف (تحرير)، التشريع لتعلن في مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
  - شهيدة البز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسنول للتحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، مجلد ١ (أكتوبر ١٩٩٩)، مجلد ٢ (مارس ٢٠٠٠) مجلد ٣ (أكتوبر ٢٠٠٠) مجلد ٤ (أكتوبر ٢٠٠١)، مجلد ٥ (٢٠٠٢)، مجلد ٦ (٢٠٠٣) نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين.
- كراسات كوديسريا**
- ١- أوكلدا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا ١٩٩١، .
  - ٢- ليو هو تشغول، للجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
  - ٣- ديساليجن رحمتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات ، ١٩٩١.
  - ٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
  - ٥- أديمولات - مائلو ، تغير البيئة للعالمية: جدول أعمال بحث لأفريقيا ، ١٩٩٣.
  - ٦- مامدانى ، آخرون، للحركات الاجتماعية والعلمية للديمقراطية فى أفريقيا.
  - ٧- ثاندريكا مكنداولورى ، التكيف الهيكلى والأزمة للزراعية فى أفريقيا .
  - ٨- مومار ديوب، ممانديوف، تدلول للسلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
  - ٩- أرشى مافيجى، الأسر للمعيشية وآفاق لإحياء للزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
  - ١٠- ميلمان بشير ديانى، المعاملة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
  - ١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
  - ١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
  - ١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات للنساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
  - ١٤- تادى أكين أنيا، العولمة للسياسة الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.

١٥- مامانو ضيوف، لبرالية ميساسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.

١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد للتكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.

١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.

١٨- أنشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير للمباشر، ٢٠٠٠.

١٩- تسيكيلاك، بيلايا، الشبلى والعنف والشارع فى كينشاسا: نسمع ونفهم ونصنف، ٢٠٠١.

٢٠- سليمان بشير ديلانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

### سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

#### أ- للتنمية بالمشاركة

١- تعزيز للتواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين للجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .

٢- تحسين أداء للمشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية ،

٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.

٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى للجامعات الأفريقية.

٥- تحسين إنتاجية للخدمات العامة فى أفريقيا.

٦- دعم حيوية للجامعة الأفريقية فى للتسعينيات وما بعدها ،

٧- تهيئة البيئة لتنمية للفعاليات للتنظيمية فى أفريقيا ،

٨- تعبئة للقطاع غير للرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.

٩- الأخلاقيات والمساواة فى للخدمات العامة الأفريقية.

١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة للشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا .

١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.

١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا .

#### ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا.

٢- دراسة حالة فى أوغندا.

٣- كيف تؤثر للمنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.

٤- السبائى الأساسية لتعزيز للحوار والتعاون والتدخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.

- ٥- دراسة حالة في جامبيا.
- ٦- دراسة حالة في أثيوبيا.
- ج- سلسلة الدليل التدريبي للتنمية بالمشاركة الشعبية
- ١- الاتصال في خدمة التنمية بالمشاركة.
- ٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المجتمعات المحلية .
- ٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات .
- ٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
- ٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية.
- ٦- إدارة المشروعات الصغيرة
- ٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
- ٨- دور مؤسسات المجتمع المدني في منع وإدارة وحل الصراعات في أفريقيا.

#### النشرات

- ١- نشرة البحوث العربية
- من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد الرابع عشر شتاء ٢٠٠٢.
- ٢- نشرة المجلس الأفريقي للتنمية للبحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا) من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد للثالث والأربعون، يناير ٢٠٠٣.
- من العدد الأول إلى العدد السابع والثلاثون، يناير- مارس ٢٠٠٢.
- ٤- نشرة منتدى العالم الثالث بديكار.
- العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثاني يونيو ١٩٩٧.
- ٥- نشرة المنتدى العالمي للمبدائل- العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

#### تحت الطبع

١. المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.
٢. التعليم العالي والتنمية.
٣. سنوات اليمسار في مصر.
٤. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٥. الجمعيات الأهلية الإسلامية - حالة السودان - الجزائر - تونس - المغرب.
٦. المرأة في القطاع غير الرسمي.
٧. الحريات الفكرية في شمال أفريقيا.
٨. حدود التغيير في جنوب أفريقيا.
٩. المياه.







Arab African Research Center



Forum Mondial des Alternatives

# Mondialisation des Resistances

## L'Etat des lutes

Editeurs:

Samir Amin  
François Houtart

Bibliotheca Alexandrina



0544993



librairie Madbouli